الفكر الثورى فى مصر

قبل ثورة ٢٣ يوليو

تأليف
دكتور عبد العظيم رمضان

الفكر الثورى فى مصر
قبل ثورة ٢٣ يوليو

بقلم

دكتور عبد العظيم رمضان

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

بجامعة المنوفية

تقديم

الفكر جزء لا يتجزأ من الواقع الاقتصادى والاجتماعى لحياة المجتمع ، وهو انعكاس لهذا الواقع • فهو لا ينشأ من فراغ • واذا كان انعكاسا له . فليس معنى ذلك أنه انعكاس سلبى كانعكاس الصورة فى المرآة • أو أن دوره يقتصر على دور المتأثر ، فالرابطة بينه وبين الواقع رابطة جدلية ، فكلاهما مؤثر ومتأثر ، والعلاقة بينهما علاقة بين السبب والنتيجة ، والفكر يمكن ان ينمو بحركته الذاتية وتصبح له حياته الخاصة فى أدمغة الناس ،ويصبح قوة مؤثرة فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى •

والفكر قوة يختلف تأثيرها شدة وضعفا وفى تعبيره عن المصالح الطبقيه المختلفة فى المجتمع • فالفكر الذى يعبر عن مصالح طبقة انتهى دورها التاريخى هو فكر رجعى ، والفكر الذى يعبر عن مصالح طبقه حان دورها التاريخى هو فكر تقدمى بالضرورة • ومن هنا فلا يوجد فكر رجعى مطلق أو فكر تقدمى مطلق ، وانما يحكم على الفكر فى أطار مرحلته التاريخية التى نشأ فيها ، وبقدرته على حل المشكلات التى افرزته •

والأفكار الجديدة لا تظهر اعتباطا ، وانما تظهر استجابة لتحديات تولدها ظروف المجتمع المادية فى مرحلة تاريخية معينة وتفرض انتقاله الى مرحلة أخرى • وبقدر صدق هذه الأفكار فى التعبير عن هذه التحديات وقدرتها على نقل المجتمعات الى مراحل أكثر تقدمية ، بقدر ما يقدر لها الصمود فى وجه الأفكار القديمة والأنتصار عليها وتحقيق التغير الأجتماعى المنشود •

وفى صفحات هذا الكتاب سوف يرى القارىء الكريم نماذج من هذه الأفكار التى نشأت فى مصر نتيجة الحاح ظروف اجتماعية أو أقتصادية أو سياسية تستوجب نقل المجتمع المصرى الى مرحلة جديدة من تاريخه • وقد دخلت معظم هذه الأفكار فى مرحلة التطبيق عبر نضال شاق مرير وثورات كبرى • فقد دخل الفكر الليبرالى مرحلة التطبيق بعد نضال دستورى كبير فى عهد اسماعيل وثورة شعبية عسكرية فى عهد توفيق ، ثم أستمر النضال فى عهد الاحتلال للتخلص من الحكم الاستعمارى والاستبدادى الذى فرضه . ودخل فى مرحلة التطبيق مرة أخرى بعد الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ ، ولم ينقطع النضال من أجله حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ • كما دخل الفكر القومى العربى والفكر الاشتراكى مرحلة التطبيق فى عهد ثورة ٢٣ يوليو فتحققت أول وحدة مصرية سورية فى العصر الحديث ، وصدرت قرارات يوليو الاشتراكية وما بعدها • ومورس الفكر الفاشى فى صور مختلفة فى جميع

مراحل تطبيق الأفكار السابقة · ولكن الفكر الاسلامي التجديدي لم يقدر له التطبيق ، لأن المعارضة له نشأت من داخل المعسكر الاسلامي نفسه الذي عاش قرونا في ظل الجمود ·

وقد قسمت الكتاب الى خمسة فصول ، استعرضت في الفصول الأربعة منها على التوالي : الفكر الليبرالي ، والفكر الاسلامي التجديدي ، والفكر الاشتراكي ، والفكر القومي العربي · وفي الفصل الخامس استعرضت التجربة الوحيدة التي نشأت في الفترة الزمنية لهذا البحث ، وهي التجربة الليبرالية ، على أن أعالج التجربتين الاشتراكية والوحدوية في الجزء الثاني من هذا الكتاب الذي يتناول فترة ثورة ٢٣ يوليو · وقد ألحقت بالكتاب عرضا شاملا ودقيقا لعدد هام من الأعمال الفكرية التي ظهرت في الأربعينيات الأخيرة من هذا القرن للمفكرين اليساريين · وهي أعمال نادرة انقرضت تقريبا ، واستغرق تجميعها مني كثيرا من الوقت والصبر والجهد · وقد أمكنني الحصول على بعضها بجهودي الذاتية ، والبعض الثاني حصلت عليه من أصحابها ، مثل كتابي : « مشكلة الفلاح » ، و « فلسطين بين مخالب الاستعمار » ، اللذين استعرتهما من صديقي المهندس صادق سعد الذي أشكره · وقد حاولت الحصول على كتاب « الأخوان المسلمون في الميزان » ، الذي قيل أن الاخوان قد جمعوا كل نسخه بعد صدوره وأحرقوها ، من صديقي الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامي ، الذي ذكر لي أنه يملك نسخة منه ، ولكنه خذلني للأسف الشديد بعد أكثر من ثلاثين زيارة له ! · وقد رفضت بدافع من العناد العلمي أصدار الكتاب قبل الحصول على هذا الكتاب ، واستمر ذلك أكثر من عام ، حتى أخبرني صديقي الأستاذ المؤرخ صلاح عيسى بأنه يملك نسخة منه مكتوبة على الآلة الكاتبة ، وتفضل باعارتي اياها مشكورا · وقد فكرت في عرض الكتاب الذي ألفه صديقي الأستاذ أبو سيف يوسف بعنوان : « حول الفلسفة الماركسية ، رد على العقاد » ، لولا أن أخي الأستاذ رجاء النقاش قد عرضه عرضا دقيقا وممتازا في عمله الكبير : « عباس العقاد بين اليمين واليسار » ، فاكتفيت بالاشارة اليه والتنويه به · وقناعتي الشخصية أنني قد خدمت الفكر اليساري في مصر بعرض هذه الأعمال عرضا مستوفى على النحو الذي قمت به ، خصوصا وقد عالجت هذه الأعمال قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة في فترة من أكثر الفترات التاريخية احتداما في تاريخ مصر ، وقدمت حلولا لا تزال مما يستفاد به في حياتنا المعاصرة ·

ان القارىء الكريم قد تتاح له الفرصة بعد قراءة هذا الكتاب للتأمل والتفكير والمقارنة وقياس مدى التقدم الذي حققناه في تطبيق هذه الأفكار ·

وهو قد يشعر فى بعض الأوقات بالحزن لأننـــا لم نتقدم على الأطلاق ، وقد يشعر بالأكتئاب لأننا تقدمنا الى الخلف ، وقد يشــعر بالرضى لأننا حققنا درجات مختلفة من النجـــاح ٠ ولكنه يكون بذلك قد حقق بعض أغـــراض الكتاب ٠ فمن المفيد كثيرا للشعوب بعد كل مســـافة تقطعها من تاريخها ، أن تلقى بأبصارها الى الماضى ، تتأمل تجاربها الماضية ، وتستعيد خبراتها النضالية ، وتسترجع ما حققت وما فشلت فى تحقيقه ، لتتخذ من كل ذلك نقطة وثوب الى المستقبل ، وتستمد منها شحنة ثورية تدفع بها الى الأمام ٠

دكتور عبد العظيم رمضان

تمهيد

قد يكون من الضرورى قبل البدء فى حديث عن الفكر الثورى قبل ثورة ٢٣ يوليو ، أن نحدد أولا ، ما هو الفكر الثورى ؟ • وما هو المقياس الذى يساعدنا على التميز بين مختلف الأفكار ، فنقول : هذا فكر راديكالى ، وهذا فكر اصلاحى ؟ •

فى الحق أنه لا يوجد مقياس واحد ، بل مقياسان :

- المقياس الأول ، مقياس فلسفى •
- والمقياس الثانى ، مقياس نسبى ، بمعنى نسبته الى الأفكار السائدة •

وبالنسبة للمقياس الفلسفى ، فان الفكر الثورى يطلق على الفكر الذى يتعلق بتغيير البناء التحتى للمجتمع ، وهو الذى يتمثل فى العلاقات الانتاجية • ومثل هذا الفكر يعتبر ثوريا ، لأن تغيير البناء التحتى سوف ينبعه بالحتم تغيير البناء الفوقى السياسى والفكرى والدينى والقانونى وغيره وبالتالى فان هذا الفكر يكون قد غير المجتمع تغييرا شاملا ، ويكون فكرا ثوريا •

أما الفكر الراديكالى ، فانه يطلق على الفكر الذى يتعلق بالبناء الفوقى للمجتمع • ويسعى لتغييره جذريا • فالفكر الذى يسعى لتغيير نظام الحكم الملكى الى نظام جمهورى ، يعتبر فكرا راديكاليا • والفكر الفاشى يعتبر فكرا راديكاليا ، لأنه يسعى الى نظام دكتاتورى شمولى ، مع بقاء العلاقات الانتاجية الرأسمالية كما هى • وفكر الاصلاح الدينى فى أوروبا فى أوائل العصور الحديثة ، يعتبر فكرا راديكاليا لأنه يستهدف تغييرا أو اصلاحا فى أحد مكونات البناء الفوقى ، وهو الدين • والفكر الليبرالى ، الذى يسعى الى حماية مصالح جميع الطبقات بدلا من مصالح الطبقة البورجوازية وحدها — كذلك الذى قام على أفكار بنتام — يعتبر فكرا راديكاليا •

وربما كانت هذه الأمثلة من الفكر الثورى والفكر الراديكالى ، تساعد على تحديد مضمون الفكر الاصلاحى • فهو فكر يستهدف التغيير فى البناء الفوقى ، فى أطار نظمه السياسية والقانونية والدينية السائدة • ومن هنا فهو تغيير أصلاحى ، لا جذرى (راديكالى) • والمثال على ذلك فكر الاصلاح الكاثوليكى فى أوروبا •

على كل حال ، لما كان الفكر الذى تتوفر فيه صـــفة الثورية ، من حيث استهدافه تغيير البناء التحتى فالبناء الفوقى ،هو الفكر الاشتراكى ، فهل يترتب على ذلك أن نعـــالج موضـــوعنا على أســـاس أن الفكر الثورى هو الفكر الاشتراكى ؟ ٠

فى الواقع أننا اذا فعلنا ذلك نكون قد وقعنا فى خطأ كبير ٠ لأن معناه تلقائيا أنه ليس ثمة من ثورة الا الثورة الاشتراكية ، وأنه ليس ثمة من فكر ثورى سوى الفكر الاشتراكى ٠ ولكن الفكر الثورى الاشـــتراكى قد سبقه فكر ثورى بورجوازى ، اســـتهدف تحطيم العـــلاقات الانتاجية الاقطـاعية فى المجتمع الاقطاعى ٠ ولذلك من الضرورى لتحديد ثورية فكرما ، تحـــديد نوع العلاقات الانتاجية السائدة وقت ظهوره ٠ فاذا كانت علاقات اقطاعية ، فان الفكر البورجوازى يعتبر فكرا ثوريا ، واذا كانت علاقات رأسـمالية ، فان الفكر الاشتراكى يكون هو الفكر الثورى ٠

هذا على كل حال فيما يتصل بالمقياس الفلسفى ٠ أما المقياس النسبى ، فهو ليس مرتبطا بالضرورة بالبناء التحتى ، بقدر ما هو مرتبط بقوة تناقضه واصطدامه مع الأفكار القديمة السائدة ، وقدرته على تحويلها وتغييرها ونقل المجتمع معها الى صورة جديدة تقدمية ٠ ومن هنا فان الفكر الراديكالى يمكن أن يكتسب معنى ثوريا ، بشرط أن يكون فكرا تقدميا لصـــالح حركة المجتمع الى الأمام ، وليس فكرا فاشيا كما هو الحال بالنسبة للفكر الفاشى ٠

والسؤال الآن : أى مقياس نستخدمه فى تحديد معنى الفكر الثورى الذى نعالجه ؟ ٠ فى الواقع أنه لما كان التطور الاقتصادى للمجتمع المصرى الحديث ، يختلف عن تطور المجتمع الأوروبى ، من حيث أنه لم يكن نتاجا لتطور طبيعى لأنماط الانتـــاج المعروفة ، وذلك بسبب المؤثرات الخارجية الدخيلة عليــه من جانب الاستعمار ، ولما كان التطور الفكرى الحديث فى مصر يعتبر انعكاسا لهذه الظروف ، فضلا عن خضوعه هو الآخر للمؤثرات الخارجية ـ لذلك فان تطبيق المقياس الفلسفى لتحديد الفكر الثورى ربما ضيق مجـــال التناول لموضوعنا ، وبدا متعسفا لحد كبير ٠

لذلك فسوف أتناول ثلاثة تيارات فكرية ثورية بالمقياس الأخير : الفكر الليبرالى ، والفكر الاسلامى التجديدى ، والفكر الاشـــتراكى ٠ وهى تيارات هزت الفكر المصرى هزا عنيفا ، وأيقظته من رقاد عميق ، وانتفضت بالوعى الاجتماعى فى مصر انتفاضة كبرى ، وســاعدت على تحول المجتمع المصرى ، بأساسه التحتى وبنائه الفوقى ، الى مراحل جديدة على طريق التقدم ٠

الفصل الأول

الفكر الليبرالى

ربما كان أول ما يجب علينا معالجته فى بداية معالجتنا للفكر الليبرالى ، هو ما يتصل بنشأته وأصوله الاجتماعية • ويعتبر جزءا من السبب فى ذلك ، ما يحيط بهذا الموضوع فى الدراسات المصرية من تحليـــلات غير موفقة ، لعل اخرها ما ورد فى احد الأعمال العلمية الحديثة حول هذا الموضوع ، أى نشـأة الفكر الليبرالى (١) • ويقوم هذا التحليـــل على أن الفكر الليبرالى فى مصر جاء تعبيرا مباشرا عن ظهور قوى الأنتاج الرأسمالية الجديدة فى أواخر القرن الثامن عشر ، وتصارعها مع علاقات الأنتـــاج الأقطاعية القديمة ، وأن حركه الترجمة و لبعثات لم تكن سوى احد مظاهر هـــذا الصراع بين البورجوازية والأقطاع • ويعزو هذا الرأى ظهور العلاقات الرأسمالية الجديدة الى ما قبـل الحملة الفرنسية وعهد على بك الكبير ، فيقول ان المجتمع المصرى قد شـــهد فى الفترة التى سبقت الحملة الفرنسية بداية نمو رأسمالى جـــديد ، اذ قام على بك الكبير بمعاونة جماعات التجـــار الثرية باقامة حكومة مركزية قوية فى القـــاهرة ، وأن الذى يؤكد المحتـــوى الرأســـمالى لحركة على بك الكبير الاستقلالية ، هو اعتماده ، على طبقة التجار ، وتفكيره ، فى فتح طريق التجارة القديم بين الشرق والغرب •

والقول بظهور قوى انتاج رأسمالية جديدة تتصارع مع علاقات الأنتاج الاقطاعية القديمة فى أواخر القرن الثامن عشر ، أو حتى بعـــد ذلك فى القرن التاسع عشر ، خطأ تاريخى ، وهو جرى وانسياق وراء النموذج الأوروبى فى التطور الاجتماعى ، حين كان المجتمع الأوروبى فى العصر الاقطـاعى يتكون من أمراء اقطـــاع وأقنان ، ثم ظهرت بين هاتين الطبقتين طبقة بورجـوازية

جديدة وعلاقات انتاج رأسمالية جديدة ، ودار صراع بين العلاقات الجديدة والعلاقات القديمة • ولم يكن هذا هو الوضع فى مصر فى القرن الثامن عشر ـ أى أنقسام المجتمع الى أمراء أقطاع وأقنان ، ثم ظهور قوى انتاج رأسمالية جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر تصارعت مع العلاقات الاقطاعية •

واذا كان المقصود بقوى الانتاج الرأسمالية الجديدة ، جماعات التجار التى يقول هذا الرأى ان على بك الكبير قد استعان بها على اقامة حكومة مركزية قوية ، فان هذه الجماعات لم تكف عن الوجود فى مصر من قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وبعده • وكل الفرق أن هذه الجماعات قد اضمحلت مع أضمحلال طريق مصر البرى وتحول التجارة الى طريق رأس الرجاء • ومعنى ذلك أنه لم يكن ثمة نمو رأسمالى ، بل اضمحلال رأسمالى بالقياس الى ما قبل اكتشاف الطريق البحرى الجديد ••

وربما قصد هذا الرأى الى أن احياء الطريق البرى فى عهد على بك الكبير قد أدى الى نمو التجارة •ولكن احياء الطريق البرى كان فى أواخر أيام على بك الكبير، وكان أثره محدود على الرغم من المعاهدات التجارية بين ممثلى بريطانيا وفرنسا وبين على بك ومن جاء بعده من المماليك ، وذلك بسبب معارضة الدولة العثمانية لهذه المعاهدات ، وأيضا لملاحة السفن الانجليزية فى البحر الأحمر شمال جدة ، وتحريضها العربان على طول طريق السويس البرى على مهاجمة هذه التجارة ونهبها ، فضلا عن الصراعات بين البيوت المملوكية التى أساءت الى حركة التجارة فى مصر • ولن نتعرض طويلا الى القول باستعانة على بك الكبير بجماعات التجار فى اقامة الحكومة المركزية القوية ، فلا يوجد سند لهذا القول ، وانما كانت استعانة على بك الكبير بالمماليك الذين ظهرت حنكته فى أقتنائهم ، وتجنيد المغاربة المرتزقة ، مع ترقية أتباعه وتأليف قلوب انصاره (٢) • وبذلك يسقط القول بالمحتوى الرأسمالى لحركة على بك الكبير •

ومن المحقق أنه لم يجر تغيير ذوبال على تركيب المجتمع المصرى قبل عهد محمد على • ففى أواخر القرن الثامن عشر ، كان المجتمع المصرى يقف فى القمة منه طبقة المماليك ، وتليها الطبقة البورجوازية المكونة من مشايخ الأزهر وكبار التجار والصناع ـ وهى طبقة لم تكف عن الوجود فى المجتمع المصرى ـ ثم طبقة الفلاحين • والنقطة الهامة فى هذا الصدد هى أن نشاط الطبقة البورجوازية لم يكن مميزا فى التجارة وحدها ، بل دخل التجار والعلماء والأشراف ميدان الالتزام (٣) • ومن ثم فلم يكن ثمة تناقض بين هذه الطبقة البورجوازية وطبقة الملتزمين ، حتى اذا اعتبرنا طبقة الملتزمين طبقة اقطاعية ، وهى ليست كذلك •

وهنا نأتى الى القول بان حركة الترجمة والبعثات لم تكن سوى أحد مظاهر الصراع بين قوى الانتاج الراسمالية الجديدة فى صراعها مع علاقات الانتاج الأقطاعية • وقد توضح لنا مما سبق أنه لم تكن ثمة قوى انتاج رأسمالية جديدة حتى يدور صراع بينها وبين علاقات الانتاج القديمة ، وبالتالى فلا يمكن أن توجد مظاهر لواقعة لم تحدث أصلا ، ويسقط هذا القول أيضا • فضلا عن ذلك ، فانه لا يوجد أى ارتباط بين ظهور قوى انتاج رأسمالية جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر ـ كما يعتقد هذا الرأى ـ وبين حركة الترجمة والبعثات ، وهى التى بدأت فى عهد محمد على ، حتى يقال ان هذه الحركة كانت أحد مظاهر الصراع بين البورجوازية والاقطاع • وفى الواقع أن حركة الترجمة والبعثات ترتبط بنظام محمد على الاحتكارى •

واذا كان الأمر كذلك ، فما هو الأساس الاجتماعى لنشأة الفكر الليبرالى فى مصر ؟ • ان هذا الأساس الاجتماعى يرتبط بظهور الطبقة البورجوازيه الزراعية الجديدة على يد محمد على ، خصوصا منذ عام ١٨٢٧ ، وبداية احتكاك هذه الطبقة بالغرب عن طريق البعثات التى أرسلها محمد على لخدمة نظامه الاحتكارى ، وتجديد مصر • وهو لم ينشأ نتيجة صراع بين القوى البورجوازية الجديدة وأية قوى أقطاعية قديمة ، فلم تكن ثمة قوى أقطاعية قديمة تخوض البورجوازية المصرية ضدها أية معركة ، وانما نشأ نتيجة للصراع بين هذه البورجوازية الجديدة وبين الرأسمالية الأوروبية المسيطرة على أقتصاديات مصر من جهة ، وبينها وبين الحكم الأوتوقراطى من جهة أخرى • وهذا الفكر الليبرالى لم يولد من بين أصلاب البورجوازية المصرية الجديدة ، وانما بالتبنى عن الغرب فهو مستمد من الفكر الليبرالى الأوروبى ، وكان يستهدف تحرير البلاد من قيود الحكم الاستبدادى لأسرة محمد على من جهة ، وتحرير اقتصادها من السيطرة الأجنبية من جهة أخرى •

وقد وفد هذا الفكر الليبرالى الى مصر لأول مرة بشكله النظرى ، على يد رفاعة الطهطاوى ، الذى أصدر بعد عودته من بعثته فى باريس ، كتابه : « تخليص الأبريز فى تلخيص باريز » عام ١٨٣٤ ، ثم « مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية » عام ١٨٦٩ ، وقد قدم فيهما ـ على وجه الخصوص ـ خلاصة آرائه السياسية المبانة الى النظم الحرة والحياة السياسية المقيدة بالقوانين ، وعرض الفكر الليبرالى من ناحيتيه النظرية والتطبيقية لأول مرة ، وعمد الى عمل عظيم لم يسبق له نظير ، بترجمته دستور فرنسا الذى كان معمولا به عندما كان فى باريس ، وهو دستور لويس الثامن عشر فى عام ١٨١٤ ، متتبعا ما لحقه من تعديلات ، مع ما يلزم من الشرح والتعليق والتحليل •

وعن طريق رفاعة الطهطاوى عرف المثقفون المصريون نظم الحكم الغربية ، وعرفوا كيف يمكن أن تتكتل الطبقات حول مبادىء سياسية واقتصادية عامة ، وتنقسم الى أحزاب متصارعة حول هذه المبادىء . وانتقلت اليهم صورة متقدمة من العمل السياسى فى الغرب ، وكيف يمكن أن تتقيد سلطة الحاكم بدستور يجعل منه مجرد رمز يملك ولا يحكم . وقد عرف المصريون هذه الدروس فى وقت مناسب تماما ، حين أخذ التغلغل الاستعمارى الأوروبى يسير بعدها قدما فى مصر فى مناخ الحكم الأوتوقراطى الذى ضيع مصالح البلاد فى نهاية الأمر . فكان الفكر الليبرالى ، وكان الحكم الدستورى بالمعنى الغربى كما قدمه الطهطاوى ، جاهزا كنظرية يستمد منها المصريون مبادىء كفاحهم للتغلب على السيطرة الاستعمارية من جهة ، والسيطرة الأوتوقراطية من جهة أخرى .

ويمكن القول أن اسهامة الطهطاوى فى « تخليص الابريز » ، هى اسهامة التقديم والعرض فى أسلوب ترويجى للفكر الليبرالى ، وعلى نحو لا يدع مجالا للشك فى اعتناقه له ، على الرغم من أنه لا يقول ذلك صراحة ، أو يدعو اليه علانية ، وهو أمر طبيعى فى ظل نظام حكم محمد على . ولكنه فى « مناهج الألباب » ، يظهر اعتناقه لهذا الفكر صراحة ، حين يعد أكبر عمل للخديو اسماعيل ، انشاءه مجلس شورى النواب . فيقول فى معرض الثناء عليه :

« ولو لم يكن له من المآثر الا كونه حمل الأهالى على أن يستنيبوا عنهم نوابا ذوى فكرة المعية ، ليتذكروا فى شأن مصالحهم المرعية ، لكفاه ذلك شرفا ومجدا ، وعزا وسعدا ، حيث صار مستوليا على أمة حرة الرأى ، باستشارتها فى حقائق التراتيب والتنظيمات التى يراد تحديدها لأجلهم » .

ويتضح أسلوب رفاعة الطهطاوى الترويجى للفكر الليبرالى ، حين يعرض مذاهب الفرنسيين السياسية ، بمناسبة حديثه عن ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا على شارل العاشر ، « أوكرلوس العاشر كما يسميه . فقد ذكر أن « هذه الطائفة (يقصد الفرنسيين) ، متفرقة فى الرأى فرقتين أصليتين : وهما : الملكية ، والحرية (يقصد الليبراليين) . والمراد بالملكية ، أتباع الملك القائلين بأنه ينبغى تسليم الأمر لولى الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشىء . والأخرى تميل الى الحرية ، بمعنى أنهم يقولون : لا ينبغى النظر الا الى القوانين فقط ، والملك انما هو منفذ للأحكام على طبق ما فى القوانين ، فكأنه عبارة عن آلة . ولا شك أن الرأيين متباينان ، فلذلك كان لا اتحاد بين أهل فرنسا ، لفقد الاتفاق فى الرأى .

ثم يقسم الطهطاوى الفرنسيين بين هذين الاتجاهين تقسيما طبقيا . فيذكر أن « الملكية أكثـــرهم من القســـوس وأتبــاعهم . وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية » . وأن « الفرقة الأولى تحاول اعانة الملك . والاخرى ، ضعفة واعانة الرعية » . ثم أوضـــح أنه توجد بين فرقة الحريين « طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ، ولا حاجة الى ملك أصلا ، ولما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة ، وجب ان توكل عنها من نختاره منها للحكم ، وهذا هو حكم الجمهورية » . ويخلص الطهطاوى من ذلك الى أن الفرنســـيين ثلاث فرق : فبعضـــهم « يريد الملكية المطلقة ، وبعضهم يريد الملكية المقيدة بالعمل بما فى القوانين ، وبعضهم يريد الجمهورية » .

ولكن الطهطاوى لا يكتفى بذلك ، فقد أصل لهذه النظم الثلاثة فى الفكر السياسى الاســلامى ، فقال : « وشريعة الاســـلام التى عليها مدار الحكومة الاسلامية ، مشوبة بالأنواع الثلاثة المذكورة لمن تأملها وعرف مصـــادرها . » وهذا التأصيل خطير بالنسبة لشعب لم يعرف من نظم الحكم سوى نظام الخلافة الذى يدعى السلطة الدينية الى جانب السلطة المدنية المطلقة ، فيعرف أن شريعة الاسلام تحتوى على نظـــام الملكية المقيدة جنبا الى جنب مع نظام الجمهورية » ! .

كذلك يتضح أسلوب الطهطاوى الترويجى للفكر الليبرالى ، حين يترجم الى العربية دستور فرنسا ــ كما ذكرنا ــ ويبدى اعجابه وهو يعلق على بعض مواده . فقد علق على المادة الأولى ، الخاصة بالمساواة أمام القـــانون ، مبديا انبهاره بما ذهبت اليه فى هذه المساواة ، « حتى ان الدعوى الشرعية تقـــام على الملك ، وينفذ عليه الحكم كغيره ! . » ثم يقـــول : « فانظر الى هـــذه المادة الأولى ، فانها لها تسلط عظيم على اقامة العدل واسعاف المظلوم وارضـــاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم .. ولقد كادت هذه القضـــية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنسية ، وهى من الأدلة على وصـــول العدل عندهم الى درجة عالية ، وتقدمهم فى الآداب الحضّرية » .

وقد علق على المادة الثانية الخاصة بالمساواة فى « الفرد » (الضرائب) قائلا : « يمكن أن يقال ان الفرد ونحوها لو كانت مرتبة فى بلاد الاسلام كما هى فى تلك البلاد ، لطابت النفس .. ومدة اقامتى بباريس لم أســـمع أحدا يشكو من المكوس والفرد والجبايات أبدا ، ولا يتأثرون بحيث انهـــا تؤخذ بكيفية لا تضر المعطى ، وتنفع بيت مالهم » .

وفى تعليقه على المادة الثالثة ، الخاصة بالمساواة فى تولى المناصب ، قال انها تحمل كل انسان على تعهد تعلمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه ، وبهذا كثرت معارفهم ولم يقف تمدنهم على حالة واحدة مثل الصين والهند ٠

كما علق على المادة الثامنة الخاصة بحرية النشر قائلا : « انها تقوى كل انسان على أن يظهر رأيه وعمله وسائر ما يخطر ببباله مما لا يضر غيره ٠٠ لأنه قد يخطر ببال الحقير ما لا يخطر ببال العظيم ! ٠ »

وعلق على المادة التاسعة الخاصة بحرمة الملكية الخاصة بقوله : « انها عين العدل والأنصاف ، وهى واجبة لضبط جور الأقوياء على الضعاف » ٠

ثم عق على المادة الخامسة عشرة الخاصة بأن السلطة يتولاها الملك وديوان « البير » وديوان رسل العمالات (مجلسا المشيوخ والنواب) قائلا : « وحيثما كانت رسل العمالات (مجلس النواب) قائمة مقام الرعية ومتكلمة على لسانها ، كانت الرعية كأنها حاكمة نفسها ، وعلى كل حال فهى مانعة للظلم عن نفسها ، وهى آمنه منه بالكلية » ٠

وقد وجه رفاعة الطهطاوى نقدا شديدا لشارل العاشر حين كان يعرض أحداث ثورة ١٨٣٠ ٠ فقد ذكر أنه لم يقابل الثورة « بالكياسة والسياسة والرياسة » ، وأنه أراد هلاك رعاياه ، حيث أنزلهم بمنزلة أعدائه ، « وأنه لو انعم فى اعطاء الحرية ، لأمة بهذه الصفة حرية ، لما وقع فى مثل هذه الحيرة ، ونزل عن كرسيه فى هذه المحنة الأخيرة ، لا سيما وقد عهد الفرنساوية بصفة الحرية ، وأنفوها واعتادوا عليها ، وصارت عندهم من الصفات النفسية » ٠

على أن الطهطاوى بالرغم من أنه كان يدرك الفرق بين فكرة التفويض الألهى للملوك وفكرة العقد الأجتماعى ، وقد أبرزها فى « تخليص الأبريز » ، الا أنه كان يأخذ بفكرة التفويض الالهى ، ربما لأن قضية مصدر السلطة لم تكن محل بحث نظرى فى الفكر الاسلامى والشرق كما يقول البعض — وربما لأن النظرة الاسلامية تسلم بأن كل شىء لا يمكن أن يتم الا بأمر الله ، وبالتالى فان مجرد وصول الحاكم الى السلطة يكون دليلا على الارادة الالهية فى ذلك ٠

ومن الغريب أن بعض الباحثين يصر على أن الطهطاوى فى « تخليص الأبريز » كان يرى أن الشعب هو مصدر السلطات ، وأنه انما أبرز الفرق بين فكر التفويض الالهى وفكرة العقد الأجتماعى ، « لأعجابه بها كل الأعجاب ولتأكيد أن الأمة مصدر السلطات » (٤) ٠ على أن رأى الطهطاوى فى هذا الصدد صريح ٠ فقد ذكر أن « كون الملك ملكا باختيار رعيته ، لا ينافى كون هذا صدر من الله تعالى على سبيل التفضل والأحسان » ٠ وفى كتابه « مناهج الألباب » ،

أوضح هذا الرأى بصورة لا تحتمل الشك أو الانتباس فقال : « ثم ان للملوك فى ممالكهم حقوقا تسمى بالمزايا ، وعليهم واجبات فى حق الرعايا . فمن مزايا الملك أنه خليفة الله فى أرضه ، وأن حسابه على ربه . فليس عليه فى فعله مسئولية لأحد من رعاياه ، وانما يذكر للحكم والحكمة من طرف أرباب الشرعيات ، أو السياسات ، برفق ولين ، لاخطاره بما عسى أن يكون قد غفل عنه ، مع حسن الظن به ... فاذا فعل الملك كغيره ما لا يوافق ، لامته نفسه ، لأن نور الحق يسطع فى القلب » ! . ثم يقول : « فدأب الملك العاقل أن يتبصر فى العواقب ، وأن يستحضر فى دائم أوقاته ، وفى حركاته وسكناته ، أن الله سبحانه وتعالى قد اختاره لرعاية الرعية ، وجعله ملكا عليهم ، لا مالكا لهم » .

وقد أورد الطهطاوى من العوامل المساعدة التى تحمل الملوك على العدل ، قوة الرأى العام ، فقال : « ومما يحملهم على العدل أيضا ، ويحاسبهم محاسبة معنوية ، الرأى العمومى . أى رأى عموم أهل ممالكهم أو ممالك غيرهم ممن جاورهم من الممالك ، فان الملوك يستحون من اللوم العمومى ، فالرأى العمومى سلطان قاهر على قلوب الملوك والأكابر ، لا يتساهل فى حكمه ، ولا يهزل فى قضائه . فويل لمن نفرت منه القلوب ، واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب » (٥) .

وقد فسر البعض هذا القول بأن الطهطاوى انما يريد القول بأن « الملوك لا يحاكمون ، ولكن يثار عليهم ويخلعون ، وأن الرأى العام هو الذى يقلب العروش (٦) . وهو تفسير يحمل النص بما لا يعنيه ، لأن الطهطاوى يتحدث عن « محاسبة معنوية » - حسب تعبيره - لا عن « محاسبة مادية » - كما تتمثل فى الثورة على الملوك وخلعهم وقلب عروشهم بوساطة الرأى العام - ولذلك يقول ان « الملوك يستحون من اللوم العمومى » .

ومما لا شك فيه أن رأى الطهطاوى فى هذا الصدد لا يقلل من شأنه . فيكفى أنه أبرز لأول مرة فى الفكر المصرى ، فكرة مصدر السلطة ، وأوضح الفرق بين اعتلاء الملك العرش بارادة « ملته » (أمته) ، واعتلائه بمحض « خصوصية خص الله سبحانه وتعالى بها عائلته من غير أن يكون لرعيته مدخلية » . لقد بذر البذرة فى أرض كانت تتهيأ للثورة العرابية .

على كل حال ، فاذا كانت ليبرالية الطهطاوى قد وقفت عند حد نظرية الحق الالهى للملوك ، فان جمال الدين الأفغانى ، وهو بركان ثائر عظيم ، لم يتردد فى تحطيمها فى شراسة . فقد ناقش هذه القضية فى عبارات بالغة العنف قائلا : ان « الملوك ، فضلا عما رسخ فى نفوسهم من أن رتبتهم الملوكية

انما هى رتبة سماوية ساقتها اليهم يد العناية الألهية بسبب عنصرهم وطهارة طينتهم ، يعتقدون أن لا قوام للرعية بدون وجودهم ، وأن لا غنى لها عنهم ، اذ هم يحفظون أموالهم ، ويحقنون دماءهم ، ويوفون لكـــل ذى حـق حقه ، وينتقصون للمظلوم من الظالم ، ويحرسون الثغور لدفع ضرر المهـــاجمين - فيرون أن لهم بذلك حق التصرف فى أموال الرعية ودمائها ، وأنه يجب عليهم طاعتهم والخضوع لسطوتهم وسلطتهم وامتثال أوامرهم واجتناب نواهيهم ، ويرمون الرعية بالتقصير فيما يجب عليها » ٠

ثم يرد قائلا : « والرعايا يخاطبونهم قائلين : لا مزية لكم عنينا كمـــا زعمتم ، ولستم أطيب عنصرا ولا أطهر طينة ، بل نراكم أناسا استولى عليكم حب الرئاسة وأسرتكم الشـــهوة ٠٠ أفلا تعلمـــون أن الحارس المرابط انما هو منا ؟ ، والحافظ والحـــاقن والمنظم انما هو القـــانون والشريعة الحقة ٠ وما أنتم الا منوطين بحفظها والعمل فى الناس بها ، فان قمتم بذلك على وجه الاستقامة كان لكم علينا ما يقـوم بأودكم ٠ فكيف ســـاغ لكم أن تلعبـــوا بأموالنا ، وتعبثوا بدمائنا ، وتلقـــوا بنا فى هوة الشـــقاوة ، ثم تبتغوا طاعتنا وامتثالنا ؟ » (٧) ٠

ثم وضع الأفغانى الملك فى الوضع الآتى : « يبقى التاج على رأسه ما بقى محافظا أمينا على صون الدستور ٠ فاذا حنث بقسمة ، وخان دستور الأمة ، أما أن يبقى رأسه بلا تاج ، أو تاجه بلا رأس » ! ٠

ثم يحسم الأفغانى القضـية فى صـــورة أخرى قائلا : « اذا صـــح أن من الأشياء ما ليس يوهب ، فأهم هذه الأشياء : الحرية والاســتقلال ٠ لأن الحـــرية الحقيقية لايهبها الملك والمســـيطر ، للأمة عن طيب خـــاطر ٠ والاستقلال كذلك ٠ بل هاتان النعمتان انما حصلت وتحصل عليها الأمم اخذا بقوة واقتدار » (٨) ٠

وقد حسم الشيخ محمد عبده قضية مصدر السلطة فقال : « والخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم ، ولا هو مهبط الوحى ٠٠ فالأمة ، أو نائب الأمة هو الذى ينصبه ٠ والأمة هى صاحبة الحق فى الســـيطرة عليه ، وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها ٠ فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه » (٩) ٠

فى نفس العام الذى قال فيه الأفغـــانى كلامه السالف الذكر (١٨٧٩) ، كان الفكر الليبرالى فى مصر يتبلور على يد البورجـــوازية المصرية فى أول مشروع نيابى كامل ، يسبغ على البورجوازية المصرية الســلطة التى تسعى

اليها • ولكن ذلك أقتضى قيام ثورة . هى الثورة العرابية • على أن التجربة الدستورية التى أفرزتها الثورة العرابية لم تلبث أن أجهضت بالقوه على يد التدخل البريطانى المسلح فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ، الذى أنتهى بوقوع الاحتلال البريطانى ، وعادت الأمور الى ما كانت عليه تقريبا قبل الثورة •

وفى عهد الاحتلال البريطانى ، وفى ظل النظام النيابى المسوخ الذى أقامه ، برز فى العقد الأول من القرن العشرين مفكر ليبرالى كبير ، هو أحمد لطفى السيد ، الذى يعد على درجة كبيرة من الأهمية فى تاريخ الفكر الليبرالى فى مصر لسببين رئيسيين :

الأول : لانه يعرض فكرا علمانيا خالصا متجردا من أية نزعة دينية اسلامية ، كتلك التى اختلطت فى ذهن الطهطاوى أو الأفغانى أو زعماء الحزب الوطنى •

ثانيا : لأنه يقدم فكرا متكاملا ، يستقيه مباشرة من الغرب ، دون أن يحاول التأصيل له فى التراث الاسلامى •

وقد قدم أحمد لطفى السيد هذا الفكر خير تقديم فى سلسلة من المقالات نشرها فى عام ١٩١٣ فى صحيفة « الجريدة » لسان حال حزب الأمة • وكأنما أحس بما يمكن أن يوجه من طعن لهذا الفكر من جانب القوى الاستبدادية ، تحت ذريعة « التقليد » أو « الأفكار المستوردة » ، فسارع الى تفنيد هذه الحجة بداءة قائلا :

« سيقولون تلك تعاليم أفرنجية ، يتخذها كتاب مصر مقلدين أساتذتهم الاوروبيين ، ما دفعت اليها الضرورة فى مصر ! • لو أنكرتم علينا كل شىء ، لا تستطيعون أن تنكروا علينا أننا من بنى الانسان ، لنا نحن أيضا شغف بالحرية ، والآمال فى استرجاع مركزنا اللائق بنا فى صف الأمم التى ليست عناصرها بأدخل فى المدنية من العناصر المؤلفة للوحدة المصرية • الحرية فينا طبيعية . شغفنا بها عظيم » (١٠) •

ثم أخذ أحمد لطفى السيد فى عرض مبادىء المذهب الليبرالى ، الذى كان يطلق عليه أسم : « مذهب الحرية » أو « مذهب الحريين » - أنصار الحرية - فأوضح أولا أن هذا المذهب « يقضى فى أصل وضعه بالا يكون للحكومة سلطان الا على ما دلتها الضرورة اياه ، وهو ثلاث ولايات : ولاية البوليس ، وولاية القضاء ، وولاية الدفاع عن الوطن • وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع ، فالولاية فيه للأفراد والمجاميع (الجماعات) الحرة • فالحكومة بأصل نظامها ،

مهما كان شكلها ، ليس لوجودها علة الا الضرورة • ويجب أن يقف سلطانها داخل حدود الضرورة » •

ثم أرجع أحمد لطفى السيد - بحق - « كل ما نحن فيه من سوء الحال : أخلاقية كانت أو أقتصادية أو سياسية » الى « سبب أصيل » هو : « نقص الحرية فى نفوسنا نقصا فاحشا ، جره علينا الاستعمار القديم » • ويقول : « لنخرج من هذا الأساس الذى كأنه عام فى الشرق ، أحساس أن الأمة رعية ، والحاكم راع يتصرف فى رعيته على ما يشتهيه • ان هذا الأحساس الذى اتخذناه قاعدة لسلوكنا ، بل طريقا لسلوكنا فى حياتنا القومية ، هو الذى ابعدنا عن سرعة الأخذ بمبادىء التمدن الحديث ، وفرق كلمتنا ، وأثقل فى طريق المجد خطانا » (١١) •

وتناول أحمد لطفى السيد أول سمة تميز العمل السياسى فى ظل مذهب الحريين ، وهى الأحزاب • وتعرض أولا لما يمكن أن تثيره صحف الحكومة من اعتراض على « فكرة الحزبية » وشرورها ، ورد بأن الحكومة نفسها « هى التى خلقت الحزبية فى قانون الجمعية التشريعية ، لأنها سنت تمثيل الأقليات ذوات المنافع المختلفة • أنها فرضت فى البلاد أقلية قبطية سياسية ، وفرضت أقلية بدوية سياسية • انها قررت تمثيل الأقليات ، بل قررت تمثيل المهن المختلفة أيضا ، فمثلت مهن الطب والهندسة والتجارة والتعليم • انها مثلت بذلك كل معنى من المعانى القائمة بجمهور الأمة ، وكل مشرب من المشارب • وما نسيته الحكومة من الطوائف قدمته لها الأمة • أنها بذلك خلقت فى المجالس المشارب المختلفة ، وما المشارب الا الأحزاب » •

ثم قال : أن نواب الأمة لو انتفت عنهم صفة الحزبية ، لكانت آراؤهم فى التشريع آراء بالصدفة غير مستندة الى مذهب بعينه من مذاهب الحكم ، ويترتب على ذلك أن يكون تشريعنا تشريعا ميتا لا روح له ولا اتصال بين أجزائه ، بعيدا عليه أن يكون ذا أثر محمود فى البلاد • أنه لا يطعن على النائب الا يكون هو قائد الفكرة التى تربطه بأصحابه ، ولا يطعن عليه أنه ليس الخطيب الذى يقف كل يوم فى منبر الخطابة ليدافع عن آراء حزبه - ولكن يطعن عليه كل الطعن ، أن يسلم مقاليد آرائه للصدفة ، أو أن يغلبه حب الشهوة على حب مصلحة البلاد » •

ثم لفت النظر الى « نقص مهم فى الأحزاب الشرقية ، نقص كان من شأنه فى كل زمان ومكان أن يقضى على وجودها أو يعكس النتائج المنتظرة منها » - وهو أن كل نائب من النواب يجب أن يكون رأيه الشخصى هو المأخوذ

به ، فلا ينزل عنه مهما كان مخالفا لآراء أصحابه أو غير متفق مع قواعد المذهب السياسى الذى يدين به حزبه » . وقال : « أن الحزب فى كل مجلس يجب أن يكون له قائد يقوده ، ويجب على كل عضو أن يضحى دائما برأيه لرأى حزبه . فاذا كان كل نائب يريد أن يكون هو قائد حزبه ، فلا حزب ولا قيادة » (١٢) .

ثم تعرض أحمد لطفى السيد لقضية جوهرية هى قضية الأساس الذى يقوم عليه الاجتماع الانسانى ، والذى بدونه يسقط هذا الاجتماع ، مستعينا فى ذلك بمذهب المنفعة الراديكالى لبنتام Bentham ، فذكر أن هذا الأساس هو « المنفعة » . وقد شرح ذلك شرحا خطيرا فقال : « أن حب الوطن ، ككل عاطفة من العواطف ، انما أساسها المنفعة . فعلى المنفعة ينبنى كل أحساس وكل عمل . وعلى المنفعة المتبادلة تقوم الجمعية الانسانية . فالفرد الذى لا يجد فى الجمعية الانسانية الاغرما يدفعه فى غير مقابل من المغانم المعنوية والمادية - فرد لا مصلحة له فى البقاء فى الاجتماع . بل قد أثبت الحس أن الأفراد والجمعيات التى وجدت مغارمها فى الجمعية (الاجتماع الانسانى) تفوق مغانمها منها ، قد حقدوا فعلا على النظام الأجتماعى ، وأصروا على العبث به ، انتقاما لانفسهم ، واقتناعا بأن نظاما كهذا ليس أهلا لحمايتهم وليس من حقه أن يعيش » . وقال : « انى لأعجب لفرد أو طائفة يسامون فى جمعيتهم صنوف الخسف ، وتذهب بمنافعهم رياح الاستبداد ، ثم لا يهجرون الجمعية ، ولا يبعدون عن أوطانهم » ! .

وقد حدد أحمد لطفى السيد هذه المنفعة التى يقوم عليها الاجتماع الانسانى ، فذكر أنها تتمثل فى « الحقوق الأصلية ، حقوق الكافة التى هى أربطة الجمعية الانسانية ومناط الأفراد بها ، وهى : حق الحرية الشخصية بمعناها العام : حرية الفكر ، والاعتقاد ، حرية الكلام والكتابة ، حرية التربية والتعليم فى حدود ضرر الغير . فليس للشارع أن يضع قانونا يسلب به فردا أو طائفة أو كل الأمة حقهم فى الحرية بمعناها العام ، فى غير حدود الضرر المعروف » .

وانتقل أحمد لطفى السيد من حرية الأفراد الى حرية الأمة ، فأكد أن حق الأمة فى دستورها أو حريتها العامة ، « كحق الحرية الشخصية للأفراد . فالذين يقولون ان الفرد خلق حرا - وكل الناس على هذا الاجماع - يجب أن يقولوا أن الأمة تألفت حرة أيضا ، ما دام اجتماع الأمة ليس من الحوادث العارضة ، ولكنه حادثة طبيعية ، لأن الانسان مدنى بالطبع . هذا الحق ، حق الأمة فى أن تحكم نفسها على الطريقة التى تراها ، هو من الحقوق التى لا يجوز للشارع أن ينتقص منه شيئا » (١٣) .

ثم تناول الحريات الأساسية واحدة وراء الأخرى · وبدأ بحرية التعليم بدخيل ليبرالى صرف · فقد أنكر على الحكومة أن تبسط سلطتها على التعليم بحجة أن هذا التعليم بهذا الشكل سوف « يأخذ طابع سـياسة الحكومة » ، وقال : ان « الحكومات ، حتى أكثرها حرية ، لم تأخذ على عاتقها تعليم الأمة وتربيتها الا لتصورها بالصـورة التى ترضـاها ، وتؤدى بها بالاخـلاق التى تتمشى مع مآربها من الحكم » · ثم عقد مقارنة بين التعـليم فى الدولة العثمانية قبل الدستور ، وبين التعليم فى الجمهورية الفرنسية ، وقال ان الفرق بين التعليمين هو الفرق بين الحكومتين ! ، بعيد كلاهما عن الآخر ، بعد ما بين حكومة استبدادية مطلقة وحكومة جمهورية » ، « فالأستاذ التركى يضع همه فى تكوين انسان يألف الظلم يقع منه على غيره ، ويرضـاه أن وقع من غيره عليه · وأما الأستاذ الفرنساوى ، فهمه أن يصور تلميذه على صـورته ، ينفر غالبا من الملوكية (الملكية) ، ويرى الجمهورية هى واسطة السـعادة القومية » ، « وبذلك تغل أيدى الأساتذة الأحرار عن أن يعلموا التلاميذ حسن التفكير ، ويعودوهم على الاستقلال فى الراى ، وتعقل السـنتهم عن أن يلقوا على الطلبة الا ما كان فى برنامج الحكومة » ·

ثم قال : « التربية والتعليم ليسا شـيئا آخر الا انماء ملكات النشء ، وتسليحهم للمزاحمة والظفر فى معترك الحياة فى العصر الذى يعيشـون فيه ، وعلى نسبة استعداد كل منهم · ودخول السياسة فى التعـليم ، والحجر على حرية الرأى فى المسائل الحالية ، من شأنه أن يجعل الطالب يكبر وهو طفل ، بالنسبة الى الأوساط الخارجية عن وسط المدرسة · على أن كثيرا من أولى الرأى فى التربية ، لا يرون الا أن المدرسة هى الأمة مصغرة ، فيجب أن يتعلم منها النشء كيفية الحكم على الحوادث الواقعة فى الأمة خارج أسوار المدرسة ·

« لهذه الاعتبـارات الجديدة ـ كمـا يقول أحمد لطفى السيد ـ طلب الى الحكومة أن ترفع يدها عن التعليم ، وأن تنزل عنه الى الأمة ، « فتشجع الجامعة المصرية حتى يأتى مرسـلوها ، ويتألف منهم مجلس ادارة حر ، ثم تعطيها للحكومة المدارس العـالية بميزانياتها أو باعانات تضـارع تلك الميزانيات · أما التعليم الأولى والابتدائى والثانوى والصناعى ، فتنزل عنها جميعا الى مجالس المديريات بميزانياتها ، وتبقى نظارة المعارف مشرفة عامة على كل تعليم فى البلاد ، تقرر الأعانات وتوزعها على الطريقة المسـتعملة فى انجلترا » · وقال : « ليس غرضـنا من كل ذلك تطبيق مذهب « الحريين » ، بل نحن نرى من الجهة العملية أن التعـليم الحر أنفع جدا من التعـليم الحكومى ، وأن العلم لا يرقى تحت ضغط السياسة أبدا » (١٤) ·

ثم تناول احمد لطفى السيد حرية القضاء ، التى اعتبرها « عقـدة العقد ومسألة المسائل » • فذكر أنه على الرغم من أن « لوك » و « مونتسكيو » قد شرعا وجوب فصل السلطات الثلاث فصلا تاما ، وعلى الرغم من أن هذا الفصل قد تحقق فى الأمم الدسـتورية من أوروبا بعض التحقق ، ففصلت السـلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية فصلا تاما ــ الا أن السلطة القضائية لم تنفصل بعد • فان القضاة تابعون للحكومة ، أى للسـلطة التنفيذية ، تبعية قريبة أو بعيدة باختلاف البـلاد • ولكنهم تابعون لها دائما ، لأن بيدها تعيينهم ، وبيدها ترقيتهم ، وعليها الأتكال فى نقل أحدهم من مركز لايوافقه الى مركز يرغب فيه • وان لم يكن بيدها فصلهم عن الخدمة ، ولا نقلهم بغير ارادتهم ، الا أن الاستزادة من الرقى المعنوى ووفرة المراتب شهوة طبيعية فى الانسان . فاذا وجد انسان زاهد فى هذه الشهوة ، فمن النادر الذى لا يصلح اتخاذه قاعدة لحكم من الأحكام • ولا شك أن تبعية القضاة عن قرب أو عن بعد لسـلطة الحكومة التنفيذية ، تجعلهم يتأثرون بميولها ، و لايرفضون تحقيق أغراضها وشهواتها من حيث يشعرون ومن حيث لا يشـعرون • أنهم مدفوعون لذلك بعوامل الارضاء ، التى هى كالغريزة فى التـابع نحو المتبوع • لهذا قلنـا ان اسـتقلال القضاء لا يزال عقـدة العقد ومحـل النظر وكثرة الاقتراحات فى البلاد الدستورية ، جمهورية او ملكية » •

ثم ذكر أن خير الحلول التى وجدت لهذه العقدة ، النظـام القضـائى فى الولايات المتحدة الأمريكية • « فان نظامها فصـل السلطة القضـائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلا تاما نهائيا • فان القضاء ينتخبون هناك من قبل الأمة بالانتخاب العام ، وليس للسلطة التشريعية ولا للسـلطة التنفيذية عليهم سبيل • أنهم أحرار فى تقدير الوقائع ، مستقلون فى أعمـالهم القضائية استقلالا يدهشنا نحن الذين نعتبر القاضى خاضعا فى كل تصرفاته لسلطة القوانين • ان للمحكمة فى الولايات المتحدة أن ترفض تنفيذ أى قانون مستوف جميع شرائطه الشكلية ، ترفضه فى موضوعه اذا رأت أن فيه ما يمس الحقوق الثابتة بالدستور ، أو ما يخالف قواعد النظام السياسى للولايات المتحدة • وعندئذ يرفع الأمر الى المحكمة العليا ، فان أيدت الحكم ، عطل تنفيذ القانون • فالسلطة القضائية لها فى هذه الحالة مرجع تشريعى لا يستهان به ، لأنها تعطل بالفعل سـلطة التشريع ، ولا تتمشى معها قيد شبر ، متى تبين لها أن هذه السلطة قد مست فى عملها نصوص الدستور ، أو خالفت قواعده • ولا حرج عليها فيما رأت » •

« لهذا السبب » - كما يقول احمد لطفى السيد - « ننادى بوجوب استقلال القضاء ،لأن حرية الأفراد وحقوق الأفراد بغير استقلال القضاء هباء »· « حقوقنا رهن باستقلال القضاء ، فان لم يكن القضاء حرا ومستقلا ، فمصالحنا همل وحريتنا هراء » (١٥) ·

وقد انتقل أحمد لطفى السيد بعد ذلك الى معالجة حرية الصحافة · فذكر أنها صانعة الرأى العام ، وأنه يصعب تصديق أنه كان يوجد من قبل ظهور الصحافة رأى عام أو شبه رأى عام فى أى وطن من الأوطان كثيرة السكان · « فالصحافة علة الرأى العام بمعناه الحالى فى الأمم · فهى الحكومة الحقيقية للبلاد المتمدنة ، حكومة حرة قوية خلو من اكراه الحكومات الاستبدادية ، لأنها تسوق الناس ، لا بعصا الحاكم ، ولكن بقوة الاعتقاد · وسلطانها ليس واقعا على أجسام الناس كسلطان الحكومات والقوانين ، ولكن سلطانها واقع على الضمائر » · والحكومة أيا كان شكلها لا تستطيع أن تغير من اعتقاد الرأى العام ، مهما كانت وسائل الاكراه ، لذلك فان « خير ما تفعل الحكومات لنفسها وللأمة التى تحكمها ، أن تكون مع الصحافة على غاية من التسامح ، فلا تقف فى طريق رقيها ، لأن ذلك وقوف فى طريق حرية الرأى العام ، ومصادرة لاعتقاده ، لا يأتى الا بنتيجة عكسية » ·

« ان الحرية الشخصية حق مكتسب بمجرد الولادة · ومظهر الحرية الشخصية هو فى ابداء الرأى ونشره · وليست الصحافة شيئا آخر غير هذا المظهر · فاذا كان يستطاع مصادرتنا فى هذه النعمة ، نعمة الله علينا وعلى كل مخلوقاته ، فما هو العوض الذى تعطيه لنا الجمعية أو الحكومة فى نظير هذا الحرمان ؟ · حرية الصحافة هى الحرية الشخصية تطورت حتى صارت نظاما اجتماعيا ضروريا للجمعيات المدنية · فهى من حيث كونها حقا من حقوق الفرد الأصيلة ، لا يحل للشارع أن يمسها ، وهى من حيث كونها نظاما أجتماعيا هو علة تأليف الرأى العام وعلة تطوره فى مراتب الأرتقاء ، تستحق حماية الحكومة وحرص الأمة » (١٦) ·

ثم تناول احمد لطفى السيد حرية الخطابة · « مظهر الحرية الشخصية، بل ألصق مظاهرها بها · وهى الآلة الشائعة لحرية الفكر وحرية الضمير · وهى ألزم للفرد من حرية الكتابة · وهى كسائر مظاهر الحرية الشخصية لاحد لها الا ضرر الغير وايذاؤه » ·

ثم قال ان الخطابة « تفعل فى النفوس أضعاف ما تعمله الكتابه · فهى التى تحرك عواطف الجماعات الثائرة ، وهى التى تسكن ثوران تلك

العواطف ، وهى افضل ما اتخذه الانسان سلاحا للاقناع فمن منع انسانا حرية القول ، فكأنما منع الانسانية جميعا ، فان قول الحقيقة ليس مجرد حق للفرد ، له اتيانه وله تركه - بل هو أيضا واجب عليه للجمعية التى يعيش فيها . ولا تتم للفرد وطنية الا اذا أظهر ما يعتقده صالحا لقومه . فالذين يتعرضون لحرية الكلام ، يعطلون حقا من حقوق الأفراد الطبيعية » .

ثم عقد أحمد لطفى السيد مقارنة بين الخطابة والكتابة ، فقال ان الخطابة هى « آلة الاقناع فى المجالس النيابية ، ولاتزال الآلة السريعة لظهور لحقيقة . فما يقوله الخطيب فى كلمات قليلات يبلغ بها غايته من التأثير ، لا يفتأ الكاتب يكتب فيه ويحبر أياما وأسابيع ، حتى تصل كلماته عديمة الروح أو قليلتها » . وقال : « ان لسان الكاتب وبيانه ونظراته وصوته واشاراته وروح الأقناع التى تتجلى فى وجهه وتنبعث أشعتها الى سامعيه - كل أولئك شركاء فى ذلك المعنى المقصود حيا قويا يقرع جباه السامعين ، وينفذ فى رؤسهم وفى صدورهم ، فتطرب بها حتى تصفق أكفهم تصفيقا » . لذلك اذا كانت حرية الكتابة من الحقوق التى لا يحل للشارع أن يمسها ، فان مساس حرية الكلام أولى بالتحريم » (١٧) .

ثم انتقل أحمد لطفى السيد الى حرية الاجتماع ، التى أعتبرها أكثر خطرا على الظلم من كل حرية سواها » . وقال انها هى أيضا « مظهر من مظاهر الحرية الشخصية » . فاذا كنا بالفطرة أحرارا فى الفكر ، وفى الاعتقاد ، وفى الكتابة ، وفى الخطابة - فانا لكذلك أحرار فى الاجتماع أيضا . وان قوة الأمم أصبحت تقاس بكثرة جمعياتها القوية ، سياسية كانت أو علمية أو دينية أو تجارية أو صناعية . فمهما كانت مبادىء الحكم التى تسير عليها هذه الأمم ، « فانها بالجمعيات فى مأمن من أن تغلبها الحكومة على أمرها » .

ثم قال أن تلك الحقيقة لم تكن مجهولة عند الحكومات الاستبدادية القديمة والحديثة . انها كانت ترتعد فرائصها من الجمعيات ، فتضمها اليها لتعزز بها جانبها ، أو تبددها وتقضى عليها حتى لا تلقى الأمة الا أفرادا ضعافا . والتاريخ مستفيض الأمثلة على ما كان من حكومات الاستبداد .. ولا نعرف فيه أن حكومة استبدادية حمت تأليف الجمعيات وشجعتها ، ولو كانت دينية ، الا اذا كان الغرض من تشجيعها ضمها اليها لتقلم أظافرها ، حتى لا تنشبها فى أهاب الظلم ، ولتعطل قواها حتى لا يشتد بها ساعد الأمة على الخروج من العبودية الى الحرية » .

« فحرية الاجتماع » اذن - كما قال احمد لطفى السيد - « اكثر خطرا على الظلم من كل حرية سواها . لان الجمعية اكثر من الفرد قوة ، وأطول عمرا ،

واشمل تأثيرا ، وأعسر على عواصف الحوادث منقلبا · حرية الاجتماع من حيث كونها مظهرا من مظاهر الحرية الشخصية التى لنا نحن الأفراد بالفطرة ، لا يجوز للشارع أن يمسها من غير أن يظلمنا فى أعزما لدينا · ومن حيث كونها الوساطة الكبرى فى مجد الأمة وقوتها ، لا يجوز للشارع أن يمسها من غير أن يؤخر الأمة ويحبسها عن الأخذ بأسباب مدنيتها · وذلك شر ما يمكن توقعه من الأرزاء » (١٨) ·

وفى مقال بعنوان : « مذهب الحرية مفيد للأفراد وللأمة جميعا » ، دافع احمد لطفى السيد عن هذه المقولة دفاعا قويا · فذكر ، فيما يتعلق بمصلحة الفرد ، أن انتهاج البلاد مذهب الحرية ، « يكفل لحريته الشخصية بجميع مظاهرها : حرية العمل والترك ، حرية الفكر والاعتقاد ، حرية الرأى ونشره بالخطابة والكتابة والتعليم - يكفل لذلك فى حدود ضرر الغير ، ولا يجعل للحكومة عليه سلطانا الا فى الأعمال التى أوجبت الضرورة توليتها اياها ، وفى حفظ الأمن داخل البلاد ، والدفاع عن الوطن · مصلحة الفرد من تحبير الأمة على مذهب الحرية واضحة بما ذكرنا ، وبأن الحرية وحدها هى الكافلة لرقيه فى الفهم والعلم والقوة والعمل ، ليصل الى اطفاء هذا الشوق الذى يتأجج بين ضلوعه ، شوق الوصول الى الكمال · تلك هى منفعة الناس دائرة على مذهب الحرية وجودا وعدما ، فاذا تعطلت قواعد الحرية ، تعطلت منفعتهم واعتورهم الضعف و سوء الحال » ·

أما فيما يتصل بمنفعة الحكومة فى اتباع مذهب الحرية ، فقد ذكر أحمد لطفى السيد أن هذا المذهب يقوى الأفراد فيقومون تحت أعينها بجليل الاعمال التى لا تتأخر عن أن تنسبها الحكومة ذاتها وحسن تصرفها وفضل رعايتها · ومن جهة أخرى ، فان مذهب الحرية يحمى لحكومة من شر نفسها وسوء نتائج استبدادها فتصير بذلك طويلة العمر ، ان محبة الشعب هى الوسيلة الوحيدة لنجاح الحكومة فى أعمالها وبقائها فى مراكزها · ولسنا نجد للحكومة مذهبا للحكم يجىء بمحبة الشعب الا مذهبا كثير المغانم ، قليل المغارم ، مؤلفا من طبائع الانسان ، وهو مذهب الحرية » (١٩) ·

وأخيرا يختتم أحمد لطفى السيد عرضه للفكر الليبرالى ، أو مذهب الحريين » ، بالقول بأنه كان يود أن يتبع العرف ، فيطلق على هذا المذهب اسم « مذهب الأحرار » ، كما تسميه الصحافة فى مصر ، « لولا حب البعد عن استعمال لفظ مشتركا بين الأحرار وبين أنصار الحرية ، مع وجود اللفظ الخاص بأنصار الحرية ، وهو لفظ الحريين » (٢٠) ·

***

على أن أحمد لطفى السيد — مع ذلك — كان فى الحقيقة يبشر بفكر كان قد استهلك فى الغرب ، وكان فى مرحلة الأفـــول بعد ظهور المذاهب الاشـــتراكية وما كشفته من عيوب تطبيقات هذا الفكر . وكانت الدعوة للاشتراكية قد بدأت فى الظهور فى مصر فى ذلك الحين على صفحات الصحف ، فى مناخ أشـــتداد الحركة العمالية ، على يد بعض المفكرين ، مثل شبلى شميل وسلامة موسى . ولذلك نلاحظ أن أهم ما يميز فكر أحمد لطفى السيد فى هذه المرحلة ، ليس فقط النظرية الليبرالية العلمانية المتكـــاملة ، بل تصـــارع هذا الفكر مع الفكر الاشتراكى ! . فهو لا يبشر هنـــا بالليبرالية كفكر ونظـــام مضاد للحـكم الاستبدادى فحسب — كما فعل الطهطاوى — وانما يبشر بها كمذهب مضـــاد للمذاهب الاشتراكية لحد كبير . لقد غفل أحمد لطفى السيد ، عمدا أو عن غير عمد ، عن أن تطبيقات النظام الليبرالى فى أوروبا قد اضرت « بمنفعة » الغالبية العظمى فى « الجمعية الانسانية » ضررا بليغا ، وألحقت بهم الضر والبأساء . وبالتالى فان التطبيق الصحيح لمذهب المنفعة قد بات يقتضى تدخـــل الدولة لحماية الأغلبية الساحقة التى لا تملك ، من المغـــارم التى تلحقها بها الأقلية النادرة التى تملك .

ونلمس محاربة أحمد لطفى السيد للفكر الاشـــتراكى فى دعوته للفكر الليبرالى ، فى مواضع كثيرة من مقالاته . ففى مقـــاله بعنوان : « حريتنا » . يخاطب نواب الأمة قائلا : « اننا نلفت نظركم الى قاعدة الاصلاح : الحرية : حرية الفكر ، حرية القول ، حرية العمل فى حدود القوانين المعقولة الضرورية . خلوا عنا من النظريات السياسية ، اتركونا من لألاء المذاهب الاشتراكية ، فنحن الى الحرية أحوج منا الى شىء آخر » . وفى مقال بعنوان : « الحـــرية ومذاهب الحكم » يقول : « اننا نرى من بين مذاهب الحكم ، أن المذهب الحقيقى بالاتباع فى مصر فى الظروف التى نحن فيها — هو مذهب الحـــرية . وأن كان فى المدنية الحديثة أقدم عهدا من مذهب الاشـــتراكية التى يختلف تطبيقها باختـــلاف البلاد » . « ان الحس قد أثبت بالأمثـــلة اليومية ، أن الحـــكومة فى كل أمة ما وليت عملا خارجا عن دائرة الولايات الثلاث التى ذكرناها الا أساءت منه تصرفا ، وفشلت نتيجته » . ثم يضرب أحمد لطفى السيد المثال بالحـــكومة المصرية فيقول : « عندنا فى مصر ، نصبت الحكومة نفســـها مزارعا كبيرا ، فوضـــعت يدها على الأرض ، وتصدت لاســـتغلالها ، وجاءت لنا بالبـــذور وبالماشية وآلات الزراعه ، لتزرع على حسابها ، ففشلت فى مقصدها ، وساءت زراعتها ، ولم تؤتها الأرض من أكلها شيئا مذكورا ، فأدركت بعد ذلك خطأها الفاحش » (وهو هنا يقصد نظام محمد على الاحتكارى ، الذى أجبر على التخلى عنه تحت ضغط الدول الاستعمارية ، وليس لادراكه خطأه الفاحش) » .

ثم يضرب احمد لطفى السيد مثلا آخر بمصـلحة الدومين أو الأراضى الأميرية ، ويقول : « قدر ميزانيتها وايرادها ومصاريفها ، تجد من غير عنـاء أن ريع الفدان فيها كان دائما أقل من ريع الفدان فى زراعة الأفراد والشركات الحرة ـ مع أن مصـلحة الدومين كان لها الامتيـاز فى الرى والصرف ما كان من شأنه أن يجعل حاصلات أرضها أوفر من حاصلات أرض الفلاحين . كذلك الحكومة اذا اتجـرت فى الملح بالذات أو فى غيره من أصـناف التجـارة ، لا تستطيع أن تكون تاجرا محمود العمل ولا مفيد النتيجة . وهى اذا اشتغلت صنعة فاسوأ ما تكون صناعتها ، واخس ما يكون كسبها منها » . ثم يقول « هب ان حكومة الاشـتراكية ، أو الحكومة التى تتدخل فى غير الولايات الثلاث التى ذكرناها ، حكومة نافعة فى البـلاد الديمقراطية ، أى البـلاد المحكومة بسلطة الأمة ، فهل تكون مداخلة الحكومة فى غير مالها من الحـدود مفيدة فى مصر ؟ . ان كل ما نحن فيه من سـوء الحـال ، أخـلاقية كانت أو اقتصادية أو سياسية ، انما سببه الأصـيل نقص الحرية فى نفوسـنا نقصا فاحشا ، جره علينا الاستعباد القديم أو الاشتراكية المعكوسة » .

وفى مقاله بعنوان : « حقوق الكافة وسلطة التشريع » ، أخذ يدلل على أن تطبيق المذهب الليبرالى تطبيقا سليما ، من شأنه أن يقى البلاد ما يسـميه : « المذاهب الخطرة على الانسانية » ، ومن يسـميهم : « الحاقدين » ! . ومن هؤلاء الحاقدين على النظام ـ كما يقول ـ « الفوضويون ، ومن يقاربهم من أولى الرؤس الملتهبة والقلوب الجازعة على ما يسمونه سعـادة بنى الانسـان » (يقصد الشيوعيين) . ـ لهذه الاعتبارات » ـ حسب قوله ـ « وحرصا على رضى الكافة بنظاماتنا الاجتماعية والسـياسية ، ونفيا للمذاهب الخطرة على الانسانية ، يجب على الشارع أن يضع طائفة من حقوق الكـافة فى ناحية ، بعيدا عن تجاربه التشريعية ، فانهـا رأس مال الفرد فى الجمعية المدنية ، بدونها ينقلب اخلاصه للجمعية بغضا عليها .. تلك الحقوق الاصلية هى : حق الحرية الشخصية بمعناها العام : حرية الفكر والاعتقـاد ، حرية الكلام والكتابة ، حرية التعليم فى حدود ضرر الغير . فليس للشارع أن يضع قانونا يسلب به فردا أو طائفة او كل الأمة حقهم فى الحرية بمعناها العلم فى غير حدود الضرر المعروف . كذلك الحق فى المسـاواة ، اى يكون النـاس فى المعـاملة سواء أمام القانون . فليس للشارع أن يميز طائفة على الأخرى فى المغـانم أو المغارم التى تقتضيها الجمعية » .

ثم أخذ احمد لطفى السيد يدافع فى شراسة عن حق الملكية الفردية ، فقرر أن : « ليس للشارع أن يسلب فردا أو طائفة حق الملكية . كل امرىء له الحق

فى أن يملك ما اســـتطاع أن يملكه من العروض والنقـود والأموال الثـــابتة والحقوق · ذلك حق أصلى ليس للشارع أن يقربه ، وليس له أن يحد التصرف فيه مع الأهلية ، الا فى منفعة عامة ، وفى حـدود الضرورة وتعويض الاضرار · فتقديس حق الملكية ، واجتناب مســاسه من الشــــارع ركن مهم من أركان الاجتماع » ·

وبعد أن تحدث أحمد لطفى السيد عن حق الأمة فى الدســتور أو حريتها العامة ، منطلقا من نظرية العقد الاجتماعى ، وبعد أن كرس المقــالات لطوال دفاعا عن حرية القضاء وحرية الصحافة وحرية الخطابة وحرية الاجتمـــاع ـ انتهى الى أن مذهب الحرية الذى حاول بسطه فى مقالاته ، « هو دون غيره الذى يجب أن يكون أساسا للحكم فى بلادنا » ـ فى حين أن المذاهب الاخــرى ، التى يسميها مذاهب الاستبداد ، مذاهب القسر والقوة ، مذاهب الاستعباد ، تضحى بالفرد ومنافعه للحكومة أو للمجموع من غير مبالاة · « واذا كان معنى وجودنا فى الجمعية أن نعيش أرقاء ، فأكرم بحيـــاة العزلة ، أو بالحيـــاة الحيوانية فى بطون الأودية ، أو فى قمم الجبال (٢١) ·

حواشى الفصل الأول :

١ ـ دكتور فاروق أبو زيد : الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر ص ٢٧ ـ ٣١ (كتاب الاذاعة والتليفزيون نوفمبر ١٩٧٤) ٠

٢ ـ دكتور محمد رفعت رمضان : على بك الكبير (دار الفكر العربى ١٩٥٠)

٣ ـ صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية (الأنجلو المصرية ١٩٥٠)

٤ ـ دكتور محمود فهمى حجازى : أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى ص ٤٤ ، أنظر أيضا : الدكتور لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث (الأهرام فى ١٥ مارس ١٩٦٨) ٠

٥ ـ رفاعة رفع الطهطاوى : تخليص الأبريز فى تلخيص باريز (طبعة وزارة الثقافة والارشاد القومى ، مناهج الألباب المصرية فى مباهج الأداب العصرية (القاهرة ١٢٨٦ هـ) ، دكتور محمد فهمى حجازى : نفس المصدر ، أحمد أحمد بدوى : رفاعة الطهطاوى بك (لجنة البيان العربى ١٩٥٠) ٠

٦ ـ الدكتور لويس عوض : المرجع المذكور ٠

٧ ـ مصر فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٨ محاضرة بعنوان : « العلة الحقيقية لسعادة الانسان » ، نقلا عن : دكتور فاروق أبو زيد : المرجع المذكور ص ١٣٩ ٠

٨ ـ محمد عمارة : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩ (دار الكاتب العربى ١٩٦٨) ٠

٩ ـ الشيخ محمد عبده : الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ، الطبعة السادسة ص ٦٧ (المؤتمر الاسلامى ١٣٧٥ هـ) ٠

١٠ ـ الجريدة فى ١٨ ديسمبر ١٩١٣ ٠

١١ ـ الجريدة فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ ٠

١٢ ـ الجريدة فى ٢١ ديسمبر ١٩١٣ ٠

١٣ ـ الجريدة فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٣ ٠

١٤ ـ الجريدة فى ٢٤ ديسمبر ١٩١٣ ٠

١٥ ـ الجريدة فى ٢٥ ديسمبر ١٩١٣ ٠

١٦ ـ الجريدة فى ٢٧ ديسمبر ١٩١٣ ٠

١٧ ـ الجريدة فى ٢٨ ديسمبر ١٩١٣ ٠

١٨ ـ الجريدة فى ٣١ ديسمبر ١٩١٣ ٠

١٩ ـ الجريدة فى ٣١ ديسمبر ١٩١٣ ٠

٢٠ ـ الجريدة فى أول يناير ١٩١٤ ٠

٢١ ـ أحمد لطفى السيد : المنتخبات ، الجزء الثانى (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٤٥) ٠

الفصل الثانى

الفكر الاسلامى التجديدى

يمكن تقسيم الفكر الاسلامى التجديدى الذى ظهر فى مصر منـــــذ آواخر القرن التاسع عشر الى فرعين :

١ ـ الفكر الاسلامى التجديدى الدينى ٠

٢ ـ الفكر الأسلامى التجديدى العقلى ٠

ويقف على رأس الفرع الأول مجدد اسلامى عظيم هو الشيخ محمد عبده (امتداده الشيخ رشيد رضا ـ بشكل محافظ ، ثم جماعه الاخوان المسلمين) ٠ أما الفرع الثانى ، فيمثله خاصـــــة الشـــيخان على عبد الرازق ومصـــطفى عبد الرازق ٠

وكان الفكر الاسلامى قبل الشــــيخ محمد عبده يعيش فى بركة راكـدة تسمى الأزهر ، الذى هوى الى بئر سحيق من التخلف والجمود لم يشـــهده طوال حيـــاته ٠ وكانت جملة عـوامل ـ فى الحقيقة ـ قد أدت بالأزهر والفكر الاسلامى فى مصر الى هـــذا الجمود والتخلف ٠ فنحن نعرف أن مصر ـ ومعها رقعة شاسعة من العالم العربى ـ قد سقطت تحت الحـكم العثمانى فى أوائل العصور الحديثة ، فى الوقت الذى كانت الدول الأوروبية الجديدة تنفض عنها أغلال الحياة الاقتصادية الأقطاعية التى كانت تحيـاها ، وتتجه الى حيـــاة التجارة والكشوف الجغرافية والفتوح الاستعمارية ٠ ولما كان الحكم العثمانى يكره التغيير ويقوم على الاحتفاظ بالنظم السائدة فى المجتمعات التى اخضعها لحكمه ، فقد ترتب على ذلك أن حرم المجتـمع المصرى من فرصــــة التطـــور الأقتصادى والاجتماعى الذى شهدته المجتمعات الأوروبية ، على الرغم من أنه

سبقها فى نظام الدولة المركزية ، وحرم بالتالى من الانتقال من المرحلة شبه الأقطاعية التى كان يعيشها الى المرحلة الرأسمالية التى حركت عوامل التطور وتتقدم فى أوروبا • وكان من الطبيعى أن تنعكس أوضاع هـذه الحياة الاقتصادية الزراعية الراكدة على الفكر الاسـلامى فى مصر ، الذى كان مركزه الازهر • فترى فى نهاية القرن الثامن عشر الأزهر ،وقد تحول الى قالب من قوالب الجمود • فمؤلفات التى صدرت من علمـائه اتسمت بالتزمت وضيق الأفق والعناية بالحفظ أكثر من العـلم ذاته ، وكانت تدور فى حلقة لا نهـاية لها من المتون ، التى تدور حولها شروح ، ثم تدور حول المتون حواشى ، وتدور حول الحواشى تقارير او هوامش •• الخ وهكذا توقف الاجتهاد فى الفكر الاسلامى وساد الجمود والانغلاق •

وقد تهيأت الفرصة للفكر الاسلامى للانتعاش والتجديد ، فى عهد محمد على وخلفائه ، عنـدما أخذ المجتمع المصرى يتعرض لتغييرات عنيفه نقلتـه من حال الى حال • فقد انتقلت حيـازة الأرض من نظام الالتزام الى نظام الاحتكار الى نظام الملكية الخاصة الزراعية • الأمر الذى أدى الى ظهور طبقات اجتماعية جديدة وعلاقات انتاجية جـديدة • وكان من الضرورى أن تنعكس هذه التغييرات فى الحياة الاقتصـادية والاجتمـاعية على الحيـاة الفكرية للمجتمع ، ويتأثر الفكر الاسلامى تبعا لذلك • ولكن الذى حدث هو أن هـذه التغييرات قد شهدت فى الوقت نفسه أول انفتـاح على الفكر الغربى مع حركة البعثات والترجمة فى عهد محمد على وخلفائه ، خصـوصا اسماعيل ، وتحول التعليم من نظام الكتاتيب والمساجد الى نظـام المدارس التى يتعـلم فيها التلاميذ العلوم الحديثة واللغات الأجنبية • فكان بسبب هذا التحول الخطير ، أن قامت طبقة مثقفة جديدة متأثرة بالأفكـار الأوروبية أخذت تتنازع مع طبقة مشايخ الأزهر البقاء حتى ورثتها • وبذلك فان النهضة التى كان مفروضا أن تلحق الفكر الاسلامى والعلوم الاسلامية كانعكاس حتمى لتطور الحيـاة الاقتصادية الجديدة ، انتقلت الى الفكر العلمانى والانتهال من الحضـارة الحديثة والأقبال على الفكر الغربى • وقد لعب جمود علماء الأزهر وانغلاقهم دورا لا يستهان به فى حدوث هذه « النقلة الغربية » •

على كل حال ، فقد ترتب على هذه العوامل ، أن أصبح الأزهر عند نهاية القرن التاسع عشر عبـارة عن بركة راكدة ـ كما ذكرنا ـ وآوى الى حال من الفساد المادى والعقلى فصلته عن الحياة المعـاصرة ، حتى أصـبح علماؤه والمتخرجون منه غرباء عن الناس كأنهم أهل الكهف ، بعثـوا من مرقدهم فى كهفهم سنين ، تبدلت فيها الدنيا والنـاس ، فهم ينكرون من حولهم ، كما ينكرهم من يراهم أو يستمع اليهم •

وقد وصف الشيخ رشيد رضا الجامع الأزهر ، من صحنه الى مقاصره الى أروقته الى مغاطسه وميضاته ، بأنها أصبحت « مجمعات أوساخ ، ومهب روائح عفنه ، وبؤرة أمراض معدية » . فضلا عما لحق بأهله من الفساد الخلقي والمخازي ، كأكل السحت من الرشوة على الأحكام والفتاوى ، والمحاباة في امتحان شهادة العالمية ، والذلة والمهانة أمام كبراء رجال الدنيا . وشر من ذلك تكمن الخرافات والأوهام من أكثر القوم ، حتى ان الشيخ حسونة - الذى كان يعده الشيخ محمد عبده أمثلهم - كان يقبل يد أحد أدعياء الولاية من الدجالين ! . وكان مستوى الطلبة الأزهريين قد وصل الى منتهى الانحطاط العلمي ، حتى كان الفرد منهم يعجز عن كتابة خطاب الى والده يستمنحه أرسال الزاد والنفقة بلغة عربية صحيحة الأعراب والحروف . ثم يقول الشيخ رضا ان « هذه حالة كادت تكون عمومية بين الطلبة والعلماء » حتى ان احد العلماء كتب الى الشيخ الانبابى خطابا من أربعة اسطر يعتذر فيه عن عدم الأفطار عنده في رمضان ، فكان في الأربعة سطور « أكثر من عشر لحنات نحوية لا يمكن تطبيقها على قواعد العربية » . (١) .

في هذا المناخ الفكرى الاسلامي الشديد التعفن ، برز الشيخ محمد عبده ممكرا اسلاميا عملاقا يحمل راية الاصلاح والتجديد ، يضرب بمعوله في أطلال الجهالة ، ويسعى الى تحرير الدين من اغلال الجمود .

ويتمثل اسهامه الفكرى في ميدان الملاءمة بين الاسلام وحاجات العصر والمدنية من جهة ، ودعوته الى اطلاق سلطان العقل وتغليبه في فهم الدين من جهة اخرى . وقد ضرب بسهم وافر في الميدان الأول عن طريق آرائه وفتاويه الجريئة ، التى كان يطلقها في دروسه في الأزهر وفي الندوات التى تعقد ، وفي المقالات التى ينشرها في الصحف . وقد كان تفسيره للقرآن يتجاوز التفسيرات التى يقوم بها رجال عصره من رجال الدين الى ميادين الاجتماع والسياسة والأدب والبلاغة . وكان يحضر دروسه كثير من علماء الأزهر وأساتذة المدارس الثانوية والعالية وكبار رجال القضاء وفضلاء الوجهاء ورجال الحكومة ، ومنهم محافظ القاهرة . وكان يلقى بعض هذه الدروس في دار أحمد تيمور ، وهناك التقى به كثير من الأساتذة الذين كان لهم من بعد دور هام في التجديد الفكرى مثل أحمد فتحى زغلول ورفيق العظم وقاسم أمين وعبد العزيز جاويش ومحمد كرد على وحافظ ابراهيم (٢) . وقد تتلمذ عليه الشيخ رشيد رضا ، واتصل به سعد زغلول ، الذى لم يكن كغيره تلميذا فحسب بل كان مريدا (٣) .

وكانت جرأة الشيخ محمد عبده في ميدان الملاءمة بين الدين وحاجات العصر ، ومعارضته ما ألفه رجال الدين في عصره من التضييق على الناس فيما

وسع الله لهم فيه ، سببا فى كثير من الحملات الظالمة ضـد الرجـل ، ولكنه لم يأبه بها ، بل سار فى طريقه فيما يرضى به ويرضى ضـميره • ومن نماذج فتاويه افتاؤه بأكل اللحوم التى يذبحها النصـارى اعتمادا على قوله تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتـاب حل لكم » • وكذلك افتاؤه بجواز الاستعانه بالكفار وأهل البدع فيما ينفع المسـلمين ، مستدلا باستعانة النبى والخلفاء بغير المسلمين من الذميين • وقد أفتى الشيخ محمد عبده بلبس البرانيط كما أباح الصور والتماثيل ، استنادا الى أن معنى العبادة وتعظيم التمثال أو الصور قد محى من الأذهان تماما • ووصف الرسم بانه ضرب من الشعر الذى يرى ولا يسـمع • كما أفتى بايداع الأموال فى صندوق التوفير وأخذ الفائدة عليها •

وقد حث الشيخ محمد عبده على تعلم اللغات الأوروبية والاسـتفادة منها ، حتى فى العلوم الاسلامية ، حتى بلغ به الأمر أن قال : « ان العـالم المسلم لا يمكنه أن يخدم الاسلام من كل وجه يقتضيه حال هذا العصر ، الا اذا كان متقنا للغة من اللغات الأوروبية تمكنه من الاطلاع على ما كتب أهلها فى الاسـلام وأهله من مدح وذم • وكان من الطبيعى أن يضرب بنفسه المثل ، فتعلم الفرنسية بعد أن جاوز الأربعين •

وقد حارب من أجل أصلاح التعليم فى الأزهر ، بادخـال العلوم الحديثة كالحساب والجبر ومبادىء الهندسة وتقويم البلدان ، وتوسـيع الثقـافة الاسلامية وتقويمها بتدريس تاريخ الاسـلام وآداب اللغة العربية والتمرين على الانشاء • ولكنه لقى معارضه شـديدة • من رجال الأزهر ، الذين بلغ من الفهم القديم وجمودهم عليه أن أصبحوا يعتقدون أن تغيير هـذا القديم تغيير للاسلام نفسه ! (٤) •

وقد قاتل الشيخ محمد عبده من أجل تحرير ارادة المسلم من عقيدة الجبر التى سلبت همته وعزيمته متخفية تحت عقيدة القضـاء والقـدر • فقد نبه الأذهان الى الفرق بين عقيدة الجبر التى انقرض أصـحابها فى أواخر القرن الرابع الهجرى ، والتى تزعم أن الانسان مضطر فى جميع أعمـاله اضطرارا لا يشوبه اختيار ، وبين عقيده القضاء والقدر التى قرنها بالارادة والاختيار • فقد أوضح أن كل حادث له سلسلة من الأسباب تمتد من الماضى الى الحاضر ، وأن الانسان لا يرى من سلسلة الأسـباب الا ما هو حاضر لديه وأن لكل منها مدخلا ظاهرا فيما بعده بتقدير العزيز العليم ، وارادة الانسـان انما هى حلقة منحلقات تلك السلسلة ،فليستالارادة الا أثر من أثار الأدراك والادراكانفعال النفس بما يعرض على الحواس ، فلظـواهر الكون من السـلطة على الفكر

والارادة ما لا ينكره أبله ، فضلا عن عاقل • ثم قال : ان الاعتقاد بالقضاء والقدر اذا تجرد من شناعة الجبر ، يتبعه صفة الجراءة والاقدام • وخلق الشجاعة والبسالة ويبعث على اقتحام المهالك • فالذى يعتقد بأن الأجل محدود ، والرزق مكفول ، والأشياء بيد الله يصرفها كما يشاء ، كيف يرهب الموت فى الدفاع عن حقه واعلاء كلمة أمته أوملته ؟ • ثم بين الشيخ محمد عبده ان الاعتقاد فى القضاء والقدر هو الذى دفع المسلمين الأولين الى الممالك والاقطار يفتحونها ، حتى امتدت سلطتهم من جبال بيرينى الفاصلة بين اسبانيا وفرنسا الى جدار الصين فى مدة لا تتجاوز ثمانين سنه • فنعم الاعتقاد الذى يظهر النفوس الانسانية من رذيلة الجبن ! • (٥)

وقد ربط الشيخ محمد عبده الدين بالعمل والجهاد ، بعد أن غلبت عليه المظهرية • فقد مضى ينبه الغافلين ويوقظ النائمين الى أن الدين ليس كلمات تقال فى صلاة ، أو نطقا بالشهادتين فحسب ، أو تقليدا يتبع فى صورة ، ولكن الاسلام فى حقيقته عقيدة تهيمن على كل تصرفات المسلم وتوجهه فى كل أعماله • وبينما كانت الآيات التى كان يستشهد بها الوعاظ فى زمنه فى خطبهم ، منذ شدد الاستبداد والاستعمار قبضته على الناس ، لم تكن تتجاوز ما يتصل بما أعد الله من حسن الثواب للمتقين ، وما أعد من العذاب للعصاة والمفسدين ـ فان الشيخ محمد عبده كان يبرز فى خطبه ومقالاته الآيات التى تتصل بجهاد النفس وجهاد العدو ، ولفت أنظار الناس الى مكان الجهاد من العقيدة الصحيحة • ويقول بعض الباحثين ان هذه الآيات التى أهمل رجال الدين الاستشهاد بها ، حين عرفها الناس فى ثنايا خطب ومقالات الشيخ محمد عبده ، بدت كأنها شىء جديد يسمعه الناس للمرة الأولى • (٦) •

على ان أخطر ما دعا اليه الشيخ محمد عبده وكان له أثر فى تلاميذه ومريديه ومعاصريه بعده ، هو الدعوة الى اطلاق سلطان العقل وتغليبه فى فهم الدين • وكان ينتهز كل مناسبة لتأكيد هذا المعنى • ففى تفسيره للآية الكريمه : « كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون » علق قائلا : « أين أهل التقاليد من هدى القرآن ؟ • هو يذكر لنا الأحكام بأسلوب يعدنا للعقل ، ويجعلنا من أهل البصيرة ، وينهانا عن التقليد الأعمى ، وهم يأمروننا بأن نخر على كلامهم وكلام أمثالهم صما وعميانا •• يزعمون أنهم بهذا يحافظون على الدين • وما أضاع الدين الا هذا (٧) • « بل لقد ذهب الى أن التقليد بغير عقل ولا هداية هو شأن الكافرين » ، مستدلا بالآية الكريمة : « ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء ، صم بكم عمى فهم لا يعقلون » • وقد أكد أنه « لا يصح أن يؤخذ الايمان بالله من كلام الرسل

ولا من الكتب المنزلة » ، وانما لابد أن يصل الانسان الى معرفة الله أولا بعقله ، ثم يصل الى الايمان بالرسل • وعلى حد قوله : « لا يعقل أن تؤمن بكتاب أنزله الله الا اذا صدقت قبل ذلك بوجود الله وبأنه يجوز أن ينزل كتابا أو يرسل رسولا » • وقال ان الاسلام فى هذه الدعوة والمطالبة بالايمان بالله ووحدانيته ، لا يعتمد على شىء سوى الدليل العقلى والفكر الانسانى الذى يجرى على نطاقه الفكرى • (٨) •

وقد كان من الطبيعى لذلك ألا يرى الشيخ محمد عبده تعارضا بين الدين والعلم ، لأن « كلا منهما » ـ على حد قوله ـ « يعتمد على العقل ، ويدرس الى حد ما نفس الظواهر ، ولكل منهما غاية خاصة يتجه اليها » • وقد حث على وجوب اكتساب العلوم التى برزت فيها أمم الغرب ، على اعتبار أنه لم يجد سببا فى رأيه « لرقيهم فى الثروة والقوة ، الا ارتقاء المعارف والعلوم فيما بينهم •• فأول واجب علينا هو السعى بكل جهد واجتهاد فى نشرها فى أوطاننا » وقد بين أن دراسة ما فى الكون يؤدى الى معرفة الله أكثر مما يؤديه الجدل والكلام • (٩) •

ومن هذا المنطق العقلى أخذ الشيخ محمد عبده يشن الهجمات على الطرق الصوفية ، وعلى أساليب مشايخ الطرق فى الموالد • وحمل حملة صادقة على ما يصحب الأذكار من ضرب الطبول وهياج الذاكرين يأتون أعمالا هى أدخل فى الشعوذة منها فى الدين ، مثل أكل النار والزجاج وغيره • (١٠)

ولم تلبث هذه الشعلة التى أشعلها الشيخ محمد عبده فى تلاميذه ومعاصريه ، أن أطلقت فيهم طاقة الاصلاح والتجديد فى مناحى الدين • فأخذ عبد الله النديم يهاجم الجهال من خطباء المساجد الذين يدعون الناس الى الزهد فى الدنيا ، « فأماتوا الهمم وصرفوا النفوس عن التعلق بحوافظ الدين والملك معا » • وذكر أنه « لو تصدت أوروبا لاماته هم المسلمين ، وقطعت دهورا فى اختراع طريق تصل به الى هذه الغاية ما اهتدت الى ما فعله هؤلاء الخطباء • ونحن نستفتى هؤلاء المثبطين : اذا كانت الدنيا يحذر منها فلمن خلقت ؟»(١١)

وحاول الشيخ طنطاوى جوهرى ، أستاذ الأدب العربى فى مدرسة دار العلوم ، التوفيق بين الاسلام ومذهب داروين فى التطور ، بل رد هذا المذهب الى علماء المسلمين • فقد ذكر أن هذا المذهب يرجع الى قضيتين اثنتين ، هما لا ينافيان الألوهية : أولاهما ، أن العوالم العضوية من النبات والحيوان والانسان متشابهة منتظمة متناسقة ، يتصل أولها بآخرها • وثانيتهما ، هى أن الأجناس العليا مشتقة من الأجناس الدنيا • وقال : فاذا

قلت ان الله وضع العالم منظما مرتبا سائرا على القانون والترتيب والحكمة والتناسق ، كما هو القضية الأولى ، أو قلت ان الخيل والحمير تولد بينهما بغل ـ فلا كفران ولا خسران ٠ كل ذلك حكمة الهيه وعجائب حكمية وما يكفر بها الا المتوسطون فى العلم » ٠ وقد اعتبر الشيخ طنطاوى جوهرى ان قراءة التشريح والطبيعة والكيمياء وسائر العلوم العصرية ، ودراسة الحيوان والنبات والانسان ، أجل عبادة ، وهى أفضل من صلاة النافلة والاحسان للفقراء ٠ » (١٢)

وقد كتب الشيخ عبد القادر المغربى ، فى محفل التوفيق بين الدين والمدنية ، يجيز سفور المرأة ، مستدلا بأن الرسول شهد وليمة عرس كانت العروس نفسها تخدم المدعوين فيها ، وان عمر بن الخطاب كان اذا رأى امرأة مرخية قناعا على وجهها كشف القناع ونظر اليها ٠ فان وجدها جميلة أقرها ، والا ألزمها بالسفور وترك القناع ٠ وان سكينه بنت الحسين كانت تجالس الجله من قريش ، ويجتمع اليها الشعراء ٠ وان عائشة بنت طلحة كانت مع جمالها لا تستر وجهها عن الرجال ، لعظم قدرها وكبر نفسها ٠ وقال ان الاسلام لم ينه الا عن التبرج وعن الخلوة بالأجنبى ٠ (١٣)

٢ ـ الفكر الاسلامى التجديدى العقلى :

كان هذا على كل حال ، فيما يتصل بالفكر الاسلامى التجديدى الدينى ٠ أما ما يتصل بالفكر الاسلامى التجديدى العقلى فقد ذكرنا أنه يمثله بصفة خاصة الأخوان مصطفى وعلى عبد الرازق ، وهما من تلاميذ الأمام ، وكلاهما عنى عناية خاصة بالنواحى العقلية من النهضة التى أنشأها الأمام أكثر من عنايته بناحيتها الدينية ، وان كان اولهما أكثر تأثرا بتعاليم الأمام وأقوى ميلا الى اتباعها من الثانى الذى تجاوزها فى كثير من نواحيها الجوهرية ، كما يتمثل بصفة خاصة فى كتابة الشهير « الاسلام واصول الحكم » الذى صدر عام ١٩٢٥ ٠

ولن نتعرض للكتاب من ناحيته العلمية ، وانما يهمنا فيما يتصل بموضوعنا الأفكار الجريئة التى تضمنها ، والتى أثارت من الضجة والمعارك والصراعات ما لم تثرها أفكار أخرى الى ذلك الحين ٠ ولا تتمثل جرأة هذه الافكار فقط فى هدمها فكرة الخلافة كنظام اسلامى فى الحكم ، وهى الفكرة الأساسية التى قام عليها الكتاب ، وانما تتمثل بالدرجة الأولى فى الأسس التى استند اليها فى اثبات هذه الفكرة ، والتى تتصل بجوهر العقيدة الاسلامية والرسالة المحمدية ذاتها كما استقرت فى الأذهان الى ذلك الوقت ـ الأمر الذى

تتطلب تحررا فكريا خارقا للعادة ، ليس بمعيار الزمن الذى صدر فيه الكتاب فقط ، وانما بمعيار كل الأزمنة ٠

وقد بدأ الشيخ على عبد الرازق باستقراء كتابات علماء المسلمين فى الخلافة ، وتوصل الى أن لهم فيها مذهبين : المذهب الأول ، ويقوم على أن الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله تعالى وقوته من قوته ٠ وهذا المذهب تجد روحه سارية بين عامة العلماء وعامة المسلمين أيضا ٠ والمذهب الثانى ، ويقوم على أن الخليفة انما يستمد سلطانه من الأمة ، فهى مصدر قوته ، وهى التى تختاره لهذا المقام ٠

ثم تناول الأسانيد التى استند اليها هؤلاء جميعا فى القول بأن الخلافة عقيدة شرعية أوحكم من أحكام الدين ٠ فلاحظ أنه لا يوجد فيها سند من كتاب الله أو سنة رسوله ٠ وعلى حد قوله : « انه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم ، وتراجع النظر فيها بين فاتحته وسورة الناس ، فترى منه تصريف كل مثل ، وتفصيل كل شىء من أمر هذا الهين ، (ما فرطنا فى الكتاب من شىء) ثم لا تجد فيه ذكرا لتلك الأمامه العامة أو الخلافة ٠ وليس القرآن وحده الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها ، بل السنة كالقرآن أيضا قد تركتها ولم تتعرض لها ! ٠

ثم تتبع الخلافة فى التاريخ ٠ فلاحظ أن « مقام الخلافة الاسلامية كان منذ الخليفة الأول أبى بكر الصديق الى يومنا هذا ، عرضة للخارجين عليه المنكرين له ٠ ولا يكاد التاريخ الاسلامى يعرف خليفة الا عليه خارج ، ولا جيلا من الأجيال مضى دون أن يشاهد مصرعا من مصارع الخلفاء » ٠ كما لاحظ أن الخلافة وان كانت تقوم عند المسلمين على أساس البيعة الاختيارية . وترتكز على رغبة أهل العقد والحل من المسلمين ورضاهم ، الا أنها من ناحية الواقع ، « لم ترتكز الا على أساس القوة الرهيبة » ، « وأن الغلبة كانت دائما عماد الخلافة ٠ ولا يذكر التاريخ لنا خليفة الا اقترن فى أذهاننا بتلك الرهبة المسلحة التى تحوطه والقوة القاهرة التى تظله والسيوف المصلتة التى تذود عنه ٠

ثم تناول حجة البعض فى وجوب الخلافة ، وهى أنها تتوقف عليها اقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية ٠ فقال ان « شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النهج من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة ، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء ٠ والواقع أيضا أن صلاح المسلمين فى دنياهم لا يتوقف على شىء من ذلك ٠ فليس بنا من حاجة الى تلك الخلافة

لأمور ديننا ولا لأمور دنيانا . ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك ، فانما كانت الخلافة ولم تزل نكبة على الاسلام وعلى المسلمين ، وينبوع شر وفساد » .

ثم تتبع انهيار الخلافة وتقلص ظلها عبر التاريخ حتى مقتل الخليفة العباسى المستعصم بالله فى منتصف القرن السابع الهجرى على يد التتر ، وانتقالها الى القاهرة على يد الظاهر بيبرس ، الذى أعثره الحظ برجل زعموا أنه من فلول الخلافة العباسية ، فأنشأ منه بيتا للخلافة فى مصر ، وتساءل : « هل كان فى شيء من مصلحة المسلمين لدينهم أو دنياهم تلك التماثيل الشلاء التى كان يقيمها ملوك مصر ويلقبونها خلفاء ؟ ، بل تلك الأصنام يحركونها والحيوانات يسخرونها ؟ . ثم ما بال تلك البلاد الاسلامية الواسعة غير مصر التى نزعت عنها ربقة الخلافة ؟ ، أرأيت شعائر الدين فيها دون غيرها اهملت ، وشئون الرعية عطلت ؟ أم اظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة ؟ . معاذ الله ! لا يريد الله جل شأنه لهذا الدين ، الذى كفل له البقاء ، أن يجعل عزه وذله منوطين بنوع من الحكومة ، ولا بصنف من الأمراء . ولا يريد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة ، ولا تحت رحمة الخلفاء .

ولو أن الشيخ على عبد الرازق اكتفى بهذا القدر فى تقويض صرح الخلافة لهان الأمر ولما أثار غير الملك فؤاد الذى كان يطمع فى نقل الخلافة من البوسفور الى النيل ، وفريق رجال الدين ، ولكنه ذهب بعيدا فى هدم صرح الخلافة حين تعرض لها من ركن خطير يتصل بالاسلام نفسه ، وهل هو دين أم دولة ؟ ، رسالة أم حكم ؟ . الأمر الذى أحدث صدمة لدى كثير من العلمانيين أيضا .

فقد تساءل الشيخ على عبد الرازق عما اذا كان محمد عليه السلام رسولا فقط أم كان رسولا ملكا ؟ . وذكر أن جمهور العلماء المسلمين يميلون الى اعتبار الاسلام وحدة سياسية ، ودولة أسسها النبى صلى الله عليه وسلم . ولكن الحقيقة ، كما تبينت له ، أن « محمدا صلى الله عليه وسلم ما كان الا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة . وأنه صلى الله عليه وسلم لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها . ما كان الا رسولا كاخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكا ومؤسس دولة ولا داعيا الى ملك » .

ثم قال ان « ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن فى الملك السياسى ، وآياته متضافرة على أن عمله

السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان ، والقرآن صريح فى أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة » • وأنه « لم يكن الا رسولا قد خلت من قبله الرسل » • « واذا نحن تجاوزنا كتاب الله تعالى الى سنة النبى صلى الله عليه وسلم ، وجدنا الأمر فيها أصرح والحجة أقطع » وكان مما استدل به الشيخ على عبد الرازق قول النبى عليه السلام : « انى لست بملك ولا جبار ، وانما ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد » • وكذلك ما جاء فى الحديث من أن الرسول حين خير على لسان اسرافيل بين أن يكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا ، نظر الى جبريل مستشيرا ، فاشار اليه أن تواضع ، فقال : نبيا عبدا » •

وقد بنى الشيخ على عبد الرازق على ذلك ان « الاسلام دعوة دينية » و « مذهب من مذاهب الاصلاح لهذا النوع البشرى » ، وأنه « لم يكن ثمة حكومة ولا شىء من النزعات السياسية ولا أغراض الملوك والأمراء » • وأن هذا الكلام أقرب الى العقل من الرأى بانه دين ودولة • أو على حد قوله : « معقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد وأن تنتظم البشرية كلها وحدة دينية • اما أخذ العالم كله بحكومة واحدة ، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة ، فذلك مما يوشك أن يكون خارجا عن الطبيعة البشرية ولا تتعلق به ارادة الله » • « ان ذلك انما هو غرض من الأغراض الدنيوية التى خلى الله سبحانه وتعالى بينها وبين عقولنا ، وترك الناس أحرارا فى تدبيرها على ما تهديهم اليه عقولهم وعلومهم ومصالحهم واهواؤهم ونزعاتهم » •

ولم يلبث الشيخ على عبد الرازق أن تعرض للوحدة العربية التى وجدت زمن النبى عليه السلام ، فأكد انها لم تكن وحدة سياسية بأى وجه من الوجوه ، ولا كان فيها معنى من معانى الدولة والحكومة • واستدل بسيرة النبى عليه السلام قائلا : « ما عرفنا أنه تعرض لشىء من سياسة تلك الأمم الشتيته ، ولا غير شيئا من أساليب الحكم عندهم ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام ادارى أو قضائى ، ولا سمعنا أنه عزل واليا ، ولا عين قاضيا ، ولا نظم فيها عسسا ، ولا وضع قواعد لتجارتهم ولا لزراعاتهم ولا لصناعاتهم – بل ترك لهم عليه السلام كل الشئون ، وقال لهم انتم اعلم بها • فكانت كل أمة وما لها من وحدة دينية وساسية ، وما فيها من فوضى أو نظام ، يربطهم الا ما قلناه من وحدة الاسلام وقواعده وآدابه » • « وانت اذا تأملت وجدت أن كل ما شرعه الاسلام واخذ به النبى المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب ، لم يكن فى شىء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسى ، ولا من أنظمة الدولة المدنية • وهو بعد اذا جمعته لم يبلغ أن يكون جزءا يسيرا مما

يلزم لدولة مدنية من أصول سياسة وقوانين • ولقــد لحق صلى الله عليه بالرفيق الاعلى من غير أن يسمى أحدا يخلفه من بعده ، ولا أن يشير الى من يقوم فى أمته مقامه • بل لم يشر عليه السلام طول حياته الى شىء يسمى دولة اسلاميه أو دولة عربية » •

ثم قال الشيخ على عبد الرازق انه « منذ مات عليه الصلاة والسلام ، انتهت رسالته وانقطعت تلك الصلة الخاصة التى كانت بين السماء والارض فى شخصه الكريم عليه السلام • وطبيعى ومعقول الى درجة البداهة الا توجد بعد النبى زعامة دينية • وأما الذى يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك ، فانما هو نوع من الزعامة جديد ، ليس متصلا بالرســالة ولا قائما على الدين • هو اذن نوع لا دينى • واذا كانت الزعامة لا دينية ، فهى ليست شــيئا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية ، زعامة الحكومة والسلطان لا زعامة الدين • وهذا الذى قد كان » •

وكان من الطبيعى بعد ان انتهى الشيخ عبد الرازق الى هذا الرأى أن تثور مسألة حرب الردة التى خاضها أبو بكر الصديق • فاذا كانت زعامة أبى بكر سياسية لا دينية ، واذا كانت بيعته ـ كما قال ـ « بيعة سياسية ملكية عليها كل طــوابع الدولة المحدثة » ، فهل تكون حرب الردة الا حربا ســياسية لا دينية ؟ • وهنا يشير الشيخ على عبد الرازق قضــية تاريخية هامة : هل « كان جميع الذين حاربهم أبو بكر مرتدين كفروا بالله ورسوله » ؟ ويجيب قائلا : « بل كان فيهم من بقى على اسلامه ، ولكنه رفض أن ينضم الى وحدة أبى بكر لسبب ما من غير أن يرى فى ذلك حرجا عليه ولا غضاضة فى دينه • وما كان هؤلاء من غير شك مرتدين ، ولكنهم لا غير رفضوا الاذعان لحكومة أبى بكر ، كما رفض غيرهم من جلة المسلمين » • ولذلك يقول : « كم نشــعر بظلمة التاريخ وظلمه ، كلما حاولنـــا أن نبحث جيدا فيما رواه لنا التــاريخ عن أولئك الذين خرجــوا على أبى بكر ، فلقبوا بالمرتدين ، وعن حروبهم تلك التى لقبوها حروب الردة • ولكن قبسا من نور الحقيقة لا يزال ينبعث من بين ظلمات التاريخ ، وسيتجه العلماء يوما نحــو ذلك القبس ، وعسى ان يجدوا على تلك النار هدى » •

وفى النهــاية خلص الى الآتى : لا شىء فى الدين يمنع المســلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى فى علوم الاجتماع والسياسة كلها ، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذى ذلوا له واستكانوا اليه ، وأن يبنوا قواعد ملكهم ، ونظام حكومتهم على أحدث ما انتجت العقول البشرية ، وأمتن ما دلت تجارب الأمم على انه خير أصول الحكم » (١٤) •

حواشي الفصل الثاني :

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده ، جـ ١ ، ص ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٥ ـ ٤٩٧ ، ٤٤٩ ـ ٤٥٠ ، نقلا عن : د محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ ١ ص ٣٠٨ ـ ٣١١ ٠

(٢) نفس المصدر ص ٣١١ ـ ٣١٢ ٠

(٣) تشارلس آدمز : الاسلام والتجديد فى مصر ، نقله عباس محمود ص ١٧١ ، ٢١٨ ٠

(٤) محمد رشيد رضا : المرجع المذكور ص ٦٦٨ ـ ٧١٦ ، نقلا عن د ٠ محمد محمد حسين : المرجع المذكور ص ٣١٣ ـ ٣١٥ ٠

(٥) محمد عبده : القضاء والقدر (تاريخ الأستاذ الأمام ، جـ ٢ ص ٢٥٩ ـ ٢٦٧) ٠

(٦) د ٠ محمد محمد حسين : المرجع المذكوز ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ ٠

(٧) المنار جـ ٨ ص ٧٣١ ـ ٧٣٢ ، نقلا عن تشارلز آدمز : المرجع المذكور ص ١٢٣ ٠

(٨) تشارلز آدمز : المرجع السابق ص ١٢١ ـ ١٢٤ ٠

(٩) نفس المصدر ص ١٢٥ ـ ١٢٦ ٠

(١٠) محمد عبده : ابطال البدع من نظارة الأوقاف العمومية ، المقالة العشرون ، تنبيه رسمى ، ابطال الدوسة ، المقالة الحادية والعشرون ، الدوسة ، المقالة الثانية والعشرون (تاريخ الأمام الشيخ محمد عبده ص ١٣٣ ـ ١٤٢) ٠

(١١) الأستاذ فى ٢٠ ديسمبر ١٨٩٢ نقلا عن : د ٠ محمد محمد حسين : المرجع المذكور ص ٣٢٥ ٠

(١٢) الهداية عدد أكتوبر ١٩١٠ ص ٥٨٣ ـ ٥٩٦ (د ٠ محمد محمد حسين : المرجع المذكور ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ ٠

(١٣) الهداية عدد ديسمبر ١٩١٠ ص ٧٠٩ ـ ٧١٤ (د ٠ محمد محمد حسين : المرجع المذكور ص ٣٣١ ـ ٣٣٢ ٠

(١٤) على عبد الرازق : الاسلام واصول الحكم ، اعاد نشره مع دراسة حوله محمد عمارة (بيروت ١٩٧٢) ٠

الفصل الثالث

الفكر الاشـــتراكى

بعد هذا العرض الموجز للفكرين الليبرالى والاسلامى التجديدى ، نعالج الفكر الاشتراكى • وكنا قد رأينا فى عرضنا للفكر الليبرالى كيف تصارع هذا الفكر فى بدايات القرن العشرين مع الفكر الاشـــتراكى فى مقالات أحمد لطفى السـيد • وكان الصراع من جانب واحد ، فلم يعقد مفكرنا الليبرالى الكبير موازنة بين المذهبين الليبرالى والاشتراكى ، وانما اكتفى بشرح والدفاع عن المذهب الليبرالى وحده • ولكن الدعوة للاشتراكية كانت فى ذلك الحين قد بدأت فى الظهور على صفحات الصحف فى مناخ اشتداد الحركة العمـــالية ، على يد بعض المفكرين ، مثل شبلى شميل وســـلامة موسى • بل ان اسم « الاشتراكية » قد جذب البعض الى تأسيس حـــزب باسم : « الحـــزب الاشـــتراكى المبارك » • على الرغـــم من أنه لم يكن « اشـــتراكيا » ولا «مباركا » ! (١٥) ومن هنا اهتمام أحمد لطفى السيد بالهجوم على المذاهب الاشتراكية والدفاع عن مذهب الحريين •

ثم قامت الحرب العالمية الأولى ، وتمخضت بالنســـبة للطبقة العاملة عن تزايد أعدادهم من جهة ، وتزايد الصبغة المصرية فيهم بعد رحيل عدد كبير من العمال الأجانب الى بلادهم ، من جهة أخرى • وفى الوقت نفسه ، وبالنسبة للاشتراكية ، فقد تمخضت الحرب عن أكبر انتصار للمبادى الاشتراكية شهده العالم حتى ذلك الحين بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخية فى روسيا ، التى ترددت أصداؤها فى مصر •

وعلى ذلك ، فلم تكد تنتهى الحرب ، حتى بدا لكثير من القوى التقدمية فى مصر أن المناخ أصبح صالحا للدعوة الاشتراكية وتنظيم العمل لأجلها . فتألفت خلايا وجماعات ماركسية من الأوروبيين والوطنيين على السـواء ، وانتعشت الحركة العمـالية كأقوى ما تكون . وجاءت ثورة ١٩١٩ تهيىء تربة خصبة للعناصر الثورية ، فانتشرت المنشورات الشـيوعية حتى بلغت أنباؤها سعد زغلول فى باريس ، وأخذت الدعوة الى الشيوعية تجرى عنـا فى ميادين القـاهرة ، حتى اضـطرت السلطات المصرية والبريطـانية الى استصدار فتوى ضد الشيوعية من الشيخ محمد بخيت المطيعى ، ولكنها أثارت استياء عاما بين جنبات الرأى العام المثقف ، وكانت أكبر دعاية للفكر الماركسى .

فى تلك الفترة الثـورية الحافلة ، جرت محاولتان وطنيتان لتأليف حزب اشتراكي ، تعرضـتا لاسـتقطاب من جانب اليمين الليبرالى واليسـار الماركسى .

أما المحاولة الأولى ، فهى التى قام بها الدكتور منصور فهمى ، أسـتاذ الفلسفة فى الجامعة المصرية ، مع بعض أصدقائه ومنهم عزيز فهمى ، ومصطفى عبد الرازق ، وعزيز مرهم ، ومحمود عزمى ، ومحمد حسين هيكل ، لتأليف حزب اشتراكى . ولكن العناصر الليبرالية فى الجماعة (الدكتور محمد حسين هيكل والدكتور محمود عزمى) استقطبت اليها المحاولة تحت حجة « عـدم ملاءمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سـبيل المبادىء الاشتراكية » . وانتهى الأمر بتكوين الحزب الديموقراطى الذى نشر برنامجه على صفحات جريدة النظـام يوم ٨ سـبتمبر ١٩١٩ ، ودعا فيه الى تنمية ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان ، وترقية حال الطبقة العاملة أدبيا وماديا .

أما المحاولة الثانية ، فكانت تلك التى قام بها كل من سلامة موسى ، الذى كان يمثل الفكر الفابى ، مع الدكتور على العنانى ومحمد عبد الله عنان ، وكلاهما يمثل الفكر الماركسى المتطور مع الظروف المصرية ، وحسنى العرابى ، وكان يمثل الفكر الماركسي الملتزم – لتكوين « جمعية الاشـتراكية » لدراسة المذاهب الاشتراكية . ولكن هـذه المحاولة استقطبتها العنـاصر الماركسية ، ممثلة فى الحـزب الاشـتراكى الذى ألفه جوزيف روزنتال فى الاسـكندرية من العناصر الأجنبية ، وذلك حين كتب الأربعة الى روزنتال فى طلب برنامج حزبه لدراسته وبحث امكانية الانضمام اليه ، وأسفر هذا اللقاء بين العناصر

الاشـتراكية الوطنية والعناصر الماركسـية الأجنبية عن تأليف الحـزب الاشتراكي المصري في منتصف أغسطس ١٩٢١ .

كان تأسيف الحزب الاشـتراكي المصري في ذلك الحين ، في ظل الظروف شبه الاقطاعية والرأسمالية السـائدة ، حدثا ثوريا بكل المعـايير . وكان برنامجه يحمل معالم الفكر الماركسي في ثناياه واحدة ؟ حيث ؟ لقد مهد الحزب لبرنامجه بمقدمة طويلة تصطبغ بصبغة ماركسية فاقعة . فقد وصف النظم الرأسمالية الفردية السائدة في تلك الفترة ، بأنها « عصفت بحياة بني الانسان وأرواحهم وعقولهم وجهودهم » . ثم ربط في ذكاء بين الاسـتعمار والنظم الرأسمالية ، فندد « بافتيات المستعمرين المستغلين الذين سلبوا حرية الشعوب والأفراد وسـعوا الى تحقيق رفاهيتهم بالاضـطهاد المريع للأمم والمجتمعات المستضعفة »، وقال :« ليس أبلغ ايضاحا للمأساة المحزنة التي تمثلها تلك النظم المستبدة ، من أن أغلب الامم قد انتهكت حريتهـا واهتضمت حقوقها دول استعمارية تسود فيها تلك النـظم ، وامتدت يد الاسـتعمار والافتيات الى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرسـمالية سـعيا الى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها » . ثم أبرز البيان انقسام العالم الى طبقة مالكة مستغلة وطبقة معدمة مستغلة فقال : « ان الأغلبية السـاحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة معتدية تستأثر بروؤس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة في العالم ، وأنزلت بها بالغ الخسف ، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها » . وقال : « ان هذه النظم تبسـط على المجتمع المصري سيطرة سحقت معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى الى خلق الغنى الفاحش والبأسـاء البالغة جنبـا لجنب ، وانساع الهوة بين الرفاهية والفاقة » ، وأنه « لذلك كان من الضروري أن يمتد الى تلك البلاد صراع المبادىء الاشتراكية العـادلة للنظم الراسـمالية ، سعيا الى تخيف ظلمها وويلها الفادح .

ولم يلبث الحزب أن أخذ يبدى في بيانه مبـادئه التي قسمها الى ثلاثة أقسـام :

المبادىء السياسية : وهي تصطبغ بصبغة أممية فاقعة . وهو لا يطالب « بتحرير مصر من نير الاستعمار ، واقصاء ذلك الاسـتعمار عن وادي النيل بأسره » فقط ، بل ينتقل من هذا المستوى للنضال المحلي الى المستوى العالمي معلنا « تأييد حرية الشـعوب واختيار المصير ، والتـآخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة » ، « محاربة الاسـتعمار ومقاومته أينما

وجد ، ومقاومة العسكرية والدكتـــاتورية وأنظمة التسـليح فى البر والبحر والهواء ، ومقاومة الاعتداء والحرب الهجومية والغاء المعــاهدات السرية » •
ونلاحظ أن هذه المبــادىء هى التى اعتنقتها ثورة ٢٣ يوليو بعد نصف قرن ، وأعطتها وجهها التقدمى أمام العالم !

اما مبادىء الحزب الاقتصادية : وهى التى يحدد فيها موقفه من العلاقات الانتاجية ، فتجمع بين المبادىء الشيوعية والاشتراكية • فهو يعلن عن عزمه على انشاء مجتمع اقتصادى يقوم على « توحيد الثروة الطبيعية ومصــادر الانتاج لمجموع الامة » ، وهو مبدأ تتفق فيه المبادىء الشيوعية والاشتراكية ، ولكنه عند تحديد حقوق الفرد من هذه الثروة ، يعتمد المبدأ الاشتراكي ، فيقرر الأخذ « بالتوزيع العادل للثمرات على العــاملين طبقا لقــانون الانتــاج والكفاءة الشخصية » • وبهذا النص تتحدد الصفة الاشتراكية لمبادىء الحزب الاقتصادية •

ثم يتحدد الأمر بصورة أوضح عند عرض الحزب مبادئه الاجتمـاعية . فهنا يعتمد الوسائل الفابية للوصول الى الاشــتراكية • فقد طالب بجعل التعليم مجانا ملزما باعتباره حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نســاء ورجالا ، كما طالب بتحسين أجور العمال وتقرير المكافات والمعاشـــات لهم حين العجز والعطلة القهرية • وطالب بتحـــرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سـليمة منتجة • وأعلن عزمه على تحقيق ذلك بالصراع الحزبى والدعوة السـلمية ، مستعينا فى ذلك بالعمل على انشاء النقــابات الزراعية والصــناعية الحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك ، واعداد نواب اشــتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها • وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها ، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المسـتطاع ، والدعوة بطريق النشر والخطابة •

ومن ذلك يتضح من البرنامج بصفة عامة ، مزجه بين شـيوعية النظرة والتحليل والأهداف ، وفابية الوسائل • على أن الانشقاق الايديولوجى لا يلبث أن يقع بعد عام واحد ، لينهى الائتلاف بين الفكر الماركسى والفكر الفابى • ذلك أن العناصر الشيوعية لا تستطيع تحمل الوسائل الفابية للنضال — أو على حد قول سلامة موسى — « لم يتسع صدر روزنتال لاعتدالنا » ، فطلب بعض أعضاء الفروع جعل الاســكندرية مقرا للحزب مرة أخرى ، وعقد لذلك مؤتمر فى الاسكندرية يوم ٣٠ يوليو ١٩٢٢ اتخذ فيه قرارات بجعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، كما تقرر أيضــا بالأغلبية الكبرى لمندوبى الشــعب

فى أنحاء القطر ، اعتناق المذهب الشيوعى ، والانضمام الى الدولية الثالثة ، وأخذ الحزب يكتب تحت اسمه : « الشعبة المصرية للدولية الشيوعية » ٠

وقد كان ذلك بداية صراع بين الفكر الفابى والفكر الماركسى ٠ فان سلامة موسى لا يلبث أن يشن هجوما شديدا على الحزب ، معلنا أن انضمام الحزب الى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية الى الشيوعية ، وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها ٠ ثم ينبه الى أن الثورة فى بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل ، ولو نجحت لكان نجاحها شرا من الفشل ٠ ويعلن أن « استقلالنا الغاية الأولى ، والاشتراكية الغاية الثانية » ٠ كما يؤكد على الوسائل الفابية فى الوصول الى الاشتراكية ، ويذكر أن السبيل امام الحزب الاشتراكى المصرى أن يقتفى أثر الاشتراكية الانجليزية ، وأن يتوسل بالوسائل الانجليزية ، أى البرلمان ، والنقابة وجمعيات التعاون ٠ والائتمام فى ذلك بهدى الهداة الانجليزية ، وأن يتوسل بالوسائل الانجليزية ، أى البرلمان ، والنقابة ووجمعيات التعاون ٠ والائتمام فى ذلك بهدى الهداة الانجليز ٠ أما اذا توصل بالطرق البلشفية ، فانه لن يجنى سوى التخبط ٠

وقد كان النقد الذى وجهه سلامة موسى ، نقدا وجيها وموضوعيا ٠ ذلك أنه من الناحية النظرية ، فى مرحلة التحرر الوطنى تكون الأولوية للاستقلال ، ويأتى بعد ذلك التحرر من الاستغلال ٠ أو كما عبر سلامة موسى فى قوله : « استقلالنا الغاية الأولى ، والاشتراكية الغاية الثانية » ٠ وقد كان تحليله صائبا فى أن الثورة الاجتماعية فى ذلك الحين مقضى عليها بافشل ، ولو نجحت لكان نجاحها شرا من الفشل » ٠ فلم تكن مصر فى ذلك الحين فى حاجة الى ثورة اشتراكية ، وهى لم تكد تدخل بعد عصر الرأسمالية ، ولم تنم فيها الطبقة العاملة من ناحية الكم أو من ناحية الكيف ، بل كانت فى حاجة الى ثورة بورجوازية ديموقراطية تحطم الملكيات الكبيرة أولا ، والدخول بعدها فى عصر الرأسمالية ٠ ولم يكن الحزب الاشتراكى قد تعرض حتى للمشكلة الزراعية فى برنامجه بشىء من التخصيص ٠

على أن الانقسام كان يعكس بعدا طبقيا ، عبر عنه فؤاد الشمالى ، من المتطرفين ، حين نصح زعماء الاشتراكية من البورجوازيين بأن يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية ـ كما قال ـ « من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين » ٠ ومعنى ذلك أن العناصر الشيوعية قد وجدت أن مركب الحزب قد أثقل بالعناصر البورجوازية ، الأمر الذى من شأنه اعاقة انتشار المذهب الشيوعى ، فرأت أن تقطع بينها وبين هذه العناصر ٠ وكان هذا خطأ الحزب الفادح ، لأن عدم

أدراك خصوصية الطبقة البورجوازية المصرية وعناصرها المثقفة ، كان أحد الأسباب الرئيسية فى تعويق الفكر الماركسي فى مصر ٠

* * *

على كل حال ، فلم يلبث الحزب أن انقسم انقسامه الثانى بطرد روزنتال نفسه ٠ فلقد رأينا كيف قرر الحزب الأنضمام الى الكومنترن ٠ وكان معنى ذلك اعتناقه مبادئه الواحدة والعشرين ، بما تقضى به من نظام صارم واجب الاتباع بين اعضائه ، وضرورة الأرتباط بقرارات الكومنترن ، والحصول على موافقته على برنامجه وسياسته ، وخضوع صحافته لتوجيه اللجنة المركزيه ، وتحويل عمال المصانع الى شيوعيين ، والسيطرة على نقابات العمال ، وأثارة الأضطرابات ، واقامة نظام سرى شيوعى الى جانب انتظام العلنى وبث روح الثورة داخل الجيش ، الخ ٠ ولكن روزنتال لم يكن موافقا على مجموع هذه النقاط ، وبالتالى فقد كان من بين الأقلية التى تعارض الأنضمام الى الكومنترن ٠ ولذلك حين سافر حسنى العرابى الى المؤتمر الرابع للكومنترن المنعقد فى موسكو فى نوفمبر ١٩٢٢ مندوبا عن الحزب لطلب الأنضمام الى الكومنترن ، عاد ليخطر الحزب بأن اللجنة المركزية قد اشترطت لقبول الحزب فرعا للدولية ، فصل روزنتال ، وتغيير اسم الحزب من اشتراكى الى شيوعى ٠ كما اشترطت اللجنة قبول الحزب المبادىء الواحدة والعشرين للدولية الشيوعية ٠

وبالفعل ، فقد عقد الحزب جلسة بالاسكندرية يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٢ ، قرر فيها اخراج روزنتال نهائيا ، وتعيين أحمد المدنى أمينا للصندوق بدلا منه ، وتغيير اسم الحزب الى الحزب الشيوعى المصرى ٠ على أن أحمد المدنى لم يلبث بعد يوم أن قدم استقالته من الحزب ، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها ٠ كما أصدر محمد عبد الله عنان بيانا هاجم فيه تطرف الحزب ، أو ما أسماه : « ارتكابه الشطط ، ومناداته بأبعد المبادىء تطرفا وأدعاها الى تشويه هيبة المبادىء الاشتراكية الصحيحة » ٠ يقصد بذلك المبادىء الواحدة والعشرين للكومنترن ، التى لم يكن ـ فيما يبدو ـ يعرف شيئا عنها ، أو أنه لم يتصور اشتراط الكومنترن ضرورة قبول الحزب هذه المبادىء اذ كان قد أعلن بعد الأنقسام الأول أنه ليس من « الثوريين » وأنه « من دعاة التطور الاجتماعى والسياسى مع اعتناقه للماركسية » ٠

وقد شرح لنا روزنتال حقيقة الخلاف الأيديولوجى الذى وقع بينه وبين زملائه فى الحزب وأدى الى فصله ، والذى كان يدور بصفة أساسية حول

الثورة وتقدير ملاءمة الزمن فى ذلك الحين لحدوثها . فقد ذكر أن الاشتراكية والشيوعية تتفقان فى العمل على أبطال الملكية الشخصية وتجديد النظام على قاعدة الملكية الجماعية . ولكن الحزب الاشتراكي ينقسم الى قسمين : أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الاصلاح ، والآخر يسعى للتغيير بالعمل الثورى . أما الحزب الشيوعى فانه يختلف عن الحزب الاشتراكى الثورى من حيث تقدير ملاءمة الزمن للثورة الاجتماعية ، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولى أزمة الحكم ، وادخال الاشتراكية على الأنظمة القائمة ، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العاملة والمتوسطة الحرة للوصول الى غرضهم . فى حين أن الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الأولى عاجت الرأسمالية بضربة قاضية ، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم . وعملا بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بثورته ، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية فى أوروبا الى الثورة الاجتماعية العالمية عاجلا أو آجلا . ومعنى ذلك أنه بينما كان روزنتال يرى أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية ، « ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى الى تنفيذ الفكرة الثورية » ، كانت غالبية الحزب ، وعلى رأسها حسنى العرابى ، ترى ملاءمة الزمن فى ذلك الحين للثورة الاجتماعية .

وفى الحق أن الحزب لم يلبث أن أخذ يقود بعد ذلك سياسة متطرفة . فقد أخذ يحرض العمال على الاضراب ، وعلى « العمل المباشر » ، وفى الوقت نفسه اعتبر أى قضية عامة عمالية يجب على العمال تأييدها بكل ثقلهم . ولذلك عندما أضربت نقابة عمال اضاءة المصابيح التابعة لاتحاد النقابات الخاضع للحزب ، قرر الاتحاد عمل مظاهرة تأييدا لعمال الاضاءة وتعميمها فى مدن القطر . وقد اصطحب هذا الأجراء باجراء آخر لا يقل عنه خطورة ، هو مهاجمة لجنة التوفيق هجوما شديدا وتوجيه المظاهرات ضدها .

وفى نفس الوقت ، أعد الحزب برنامجا جديدا بعد أن تحول الى حزب شيوعى ، تقدم فيه خطوات أبعد مما ذهب اليه فى برنامجه الأول . فالى جانب العمل على تحرير مصر والسودان ـ وهو ما ورد فى البرنامج الأول ، طالب بربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معا ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين ، ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميها سواء كانوا وطنيين أم أجانب . كذلك طالب البرنامج بالغاء الدين العمومى الذى تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصرى استعبادا اقتصاديا ، والغاء الامتيازات الأجنبية ، وجعل قناة السويس مرفقا أهليا

(أى تأميمها) • ولا ريب أن المطالب الثلاثة السـابقة كانت فوق امكانات الحركة الوطنية المصرية فى ذلك الحين ، ومع ذلك فان اثارتهـا فى البرنامج الشيوعى قد وضع البذرة التى أثمرت وآتت أكلها على مدى نصف قرن •

وكان من أهم ما فعله الحزب الشـيوعي وضع برنامج للفلاحين يتضمن خطوط الثورة البورجوازية الديموقراطية • فقد طالب بمصادرة جميع الأراضى المملوكة للأفراد التى تزيد على مائة فدان بدون تعويض ، وتوزيع ما يزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم • وتنظيم مجالس سـوفيتية لفقراء الفلاحين حتى اذا سنحت الفرص ، أمكن استنهاضهم لحجز الأرض لمنفعتهم الخاصة • كما اشتمل البرنامج على الغاء نظام ملكية العزب • ونلاحظ هنا أن البرنامج يتعمد عدم اغضاب أواسط الملاك ممن يملكون مائة فدان فما دونها ، بل أنه يطالب بالغـاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا ، واعفـاء من يملكون منها أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الآميرية • ولكنه على وجه التحقيق اكتسب عداء الزعامات السياسية التى كانت فى غالبيتها العظمى تزيد ملكيتها على مائة فدان •

ثم وجه الحزب الى سعد بعد اعتلائه الحكم خطابا مفتوحا ، قام بطبعه ونشره ، طالبه فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين وحقها فى الدفاع عن حقوقها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وتكليف لجان الوفد المركزية فى كل أنحاء القطر بأن يقوموا بتنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات ترفع مستواهم أسوة باخوانهم فى أنحاء العالم • وايجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة • كما طالبه بالاعتراف بحكومة السوفييت « أسوة بالأمم المتمدنة » • وهذا الخطاب الهام يمكن أن يضـاف الى الفكر النظرى المشتمل عليه البرنامج •

ومما هو جـدير بالذكر أنه كان على يد الوفد نفسه تحقيق الاعتراف بنقابات العمال فى عام ١٩٤٢ ، وأما الاعتراف بالحكومة السوفيتية فقد فكر فى ذلك عند اعتلائه الحكم عام ١٩٣٠ ، ولم يتمكن من ذلك لخروجه من الحكم بعد خمسة أشهر ، ثم نفذ ذلك فعلا فى عام ١٩٤٣ • أما تأميم قناة السويس فتم على يد عبد الناصر كما هو معروف عام ١٩٥٦ •

على كل حال ، فان التجاء الحزب الشيوعى الى سياسة التطرف وتفجيره الصراع مع أصحاب الأعمال بطرق وأسـاليب تجاوزت الحدود القانونية ، تتمثل فى احتلال المصـانع والاعتصام فيها رافعا شـعار « وضع اليد على المحراث » ــ لم يلبث أن أوقعه فى تصادم مع وزراة سـعد زغلول التى كانت

فى تلك الحين تتعرض لحملة اتهام من الصحف الأجنبية بمعاداة المصالح الأجنبية المالية وسماحها للعمال باتباع الأساليب البلشفية والتواطؤ معهم ، وسماحها بحالة تسيب تسود البلاد . ولما كانت الحكومة السابقة قد أصدرت بعد دستور ١٩٢٣ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف الى قانون العقوبات الأهلى مادة تبيح المعاقبة على تحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الأرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة - فقد تم القبض على أعضاء الحزب فى ٥ مارس ١٩٢٤ ، فيما عدا عبد الرحمن فضل ، وحكم على حسنى العرابى والشيخ صفوان أبو الفتح وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات ، وعلى شعبان حافظ بالسجن ستة أشهر ، كما حكم على آخرين من الشيوعيين المصريين والأجانب بمدد مختلفة .

وقد كانت هذه الدماء الغزيرة التى سالت من الحزب الشيوعى القديم ، خصوصا بعد موت أنطون مارون فى سجن الحضرة سنة ١٩٢٥ ، مما جعل من العسير بعث الحركة الشيوعية الا عن طريق نقل دم جديد من فلسطين والكومنترن ، فى الوقت نفسه فان النشاط العلنى للحزب الذى كان أكبر عامل مساعد على انضمام عدد كبير من الأعضاء اليه ، قد اختفى الى الأبد ، وأصبحت الحركة سرية ، وبذلك لقيت اهتماما خاصا من ادارة الأمن العام التى أخذت تتابع الخلايا بالاعتقال واحدة وراء الأخرى ، ورحلت عددا من القادة الشيوعيين خارج البلاد . وبعد ضرب حكومة زيور للتنظيم الجديد وتقديم أعضائه للمحاكمة فى ٣٠ مايو ١٩٢٥ ، انتقلت الحركة الى يد الأجانب بصفة رئيسية ، حتى انه عندما قبضت حكومة النحاس فى ٨ مايو ١٩٢٨ على التنظيم الشيوعى الجديد كان يتكون من ٢١ من اليونانيين والايطاليين ليس بينهم مصرى واحد . (١٦) .

***

فى الوقت الذى كان ينحسر مد الفكر الاشتراكى فى النصف الثانى من العشرينيات ، كان يتقدم الفكر الراديكالى الفاشى والاسلامى . وفى الوقت الذى كانت تنهار فيه التنظيمات الشيوعية ، كانت تقوم تنظيمات الأخوان المسلمين ومصر الفتاة . وقد واكب ذلك كله تقدم المد الفاشى والنازى فى أوروبا .

ففى مارس سنة ١٩٢٨ قامت جماعة الأخوان ، استمرارا لمدرسة المنار الفكرية ، وعلى نفس أسسها النظرية . فقد كان من الأغراض التى تضمنها غايتهما الكبرى ، نشر الاصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية ، واقامة

الحجة على أن الاسلام ، باعتباره نظاما دينيا ، لا يتنافر مع الظروف الحديثة ، وأن الشريعة أداة صالحة للحكم · وكما هو الحال تماما بالنسبة لدرسة المنار ٣ فقد قامت أيديولوجية الأخوان المسلمين على عدة دعائم أساسية :

أولا : شمولية الاسلام ، بمعنى اشتماله على الدين والدولة · وقد عبر الشيخ حسن البنا عن ذلك بقوله : « ان الذين يظنون أن تعاليم الاسلام انما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحى ، مخطئون فى هذا الظن · فالاسلام عبادة وقيادة ، ودين ودولة ، وروحانية وعمل ، وصلاة وجهاد ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف ، لا ينفك واحد من هذين عن الآخر ·

ثانيا : العودة الى تعاليم الاسلام وأحكامه ، باعتبارها سبيل النجاة من التأخر والاضمحلال ، فى مواجهة الرأى الآخر الذى يدعونية الى الأخذ بالمدنية الغربية والانتهال من الحضارة الأوروبية ـ وفى ذلك يقرر الشيخ حسن البنا قائلا « « لا مستقبل للنجاة الا بالرجوع الى تعاليم الاسلام ومبادئه ·

ثالثا : الجامعة الاسلامية · وفى ذلك يقرر البنا أن « كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الاسلام ، هى وطن لكل مسلم ، يحتفظ به ويعمل له ويجاهد فى سبيله » ·

رابعا : التمسك بالخلافة · فالبنا يقرر فى صراحة أن الأخوان المسلمين « يجعلون فكرة الخلافة والعمل لاعادتها ، فى رأس منهاجهم » · ويبنى هذ الرأى على أساس أن الخلافة رمز الوحدة الاسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الاسلام ، وأنها شعيرة اسلامية يجب على المسلمين التفكير فى أمرها والاهتمام بها » ·

خامسا ـ الحكومة الاسلامية - وفى ذلك يقول البنا ، « الاسلام الذى يؤمن به الأخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه ، ويعتمد على الارشاد · وقد جعل النبى الحكم عروة من عرى الاسلام · فالاسلام حكم وتنفيذ ، كما هو تشريع وتعليم ، كما هو قانون وقضاء ـ لا ينفك واحد منهما عن الآخر ·

سادسا : الاصلاح والتجديد · وقد عبر البنا عن منهجه فى هذا الصدد فقال : « ان الطريق الوحيد للاصلاح هو أن تعود مصر الى تعاليم الاسلام تطبقها تطبيقا سليما ، وأن تقتبس من كل فكرة قديمة أو حديثة ، شرقية أو غربية ، ما لا يتنافى مع هذه التعاليم ويكون فيه الخير للأمة » ·

وفى العام التالى لتاليف جماعة الاخوان المسلمين ، كان احمد حسين يؤلف فى أغسطس سنة ١٩٢٩ جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة ،

التى تحولت فيما بعد الى جمعية القرش ، ثم الى جمعية مصر الفتاة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ٠

وقد استقت جمعية مصر الفتاة أطارها النظرى من منابع فاشية تقوم على فكرة القومية المتطرفة ، والامبراطورية المصرية ، وزعامة مصر بين الدول الاسلامية ٠ كما قامت على تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت التى تنسب الى الأحزاب الليبرالية والدستور الليبرالى ٠ كما تقوم فكرة اخماد الرأى المعارض عن طريق استخدام القوة وارهاب الخصوم ٠ كما تقوم على التعصب للقومية المصرية « الى حد الجنون » ، والتعصب للغة العربية لحد عدم الكلام الا بها ، واحتقار كل ما هو أجنبى (١٧) ٠

ولم تلبث أن ظهرت تشكيلات مصر الفتاة والاخوان المسلمين لتعطى مظاهر القوة والفتوة المظهرية ٠ واضطر الوفد الى تكوين تشكيلات القمصان لأفكار الراديكالية الفاشية ثوب الثورية ، بينما انزوت الأفكار الثورية الحقيقية وراء ستار كثيف ٠

وعلى طوال الثلاثينيات ، كانت ساحة العمل الشيوعى فى مصر تقفر من القيادات الوطنية تحت عوامل الخيانة والتتبع من البوليس ٠ فقد تسلل الى منصب سكرتير عام التنظيم المتهرئ جاسوس للبوليس يدعى محمد عبد العزيز ، وعن طريقه أخذ البوليس يلاحق الكوادر الباقية وكذلك الكوادر التى جرى تدريبها فى « جامعة كادحى الشرق » فى موسكو وعادت الى مصر ٠ وقد ظهرت بعض الخلايا فى جهات متفرقة ، ولكن جرى تصفيتها أولا بأول ٠ واضطرت فلول الحزب القديم الى الهرب الى الاتحاد السوفيتى ، مثل شعبان حافظ الذى هرب فى عام ١٩٣٠ وعاد فى سنة ١٩٣٤ ، ومثل عبد الرحمن فضل الذى هرب بعد ضرب الحزب وعاد سنة ١٩٣٧ ، ومحمد دويدار الذى التحق بجامعة كادحى الشرق وعاد سنة ١٩٣٨ ٠ وقد سافر حسنى العرابى الى المانيا النازية وعاد منها سنة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ٠

فى تلك الأثناء سقط العمل الشيوعى تماما فى يد العناصر الأجنبية ٠ فقد كانت هناك المجموعة اليونانية بقيادة « ياناكاكس » التى كانت معزولة عن الواقع المصرى ٠ ومن هذه المجموعة خرجت جماعة بقيادة « بول جاكودى كوب » الذى أسس فى عام ١٩٣٤ « رابطة أنصار السلام » بمناسبة حرب الحبشة ، كواجهة علنية لتنظيم سرى شديد الحذر والانغلاق ٠ ومن هذه

الجماعة ، التى التحقت بها بعض العناصر المصرية ، انسلخ « النادى الديموقراطى » عام ١٩٣٨ الذى أصبح تحت قيادة « هنرى كورييل » ٠ وقد كان تجمع « أنصار السلام » وتجمع « النادى الديموقراطى » أكبر تجمعين ماركسيين عند قيام الحرب العالمية الثانية ٠ والى جوارهما ، وتفرعا منهما أو انسلاخا منهما ، كانت توجد بعض التجمعات الصغيرة التى لم يقدر لها البقاء والاستمرار ، مثل منظمة « تحرير الشعب » بقيادة « مارسيل اسرائيل » التى تفرعت من « النادى الديموقراطى » ، وتفرعت عنها بدورها « الخبز والحرية » و « ثقافة وفراغ » ، وكان التنظيم الأول للمصريين فقط ٠ وكلاهما تنظيمان علنيان لم يصلا الى حد التنظيم السياسى ٠ كما تفرع من « النادى لديموقراطى » تجمع « الفن والحرية » الذى وقع تحت تأثير التروتسكيين وعلى رأسهم جورج حنين ٠

وكما هيأت الحرب العالمية الأولى الفرصة لقيام حركة شيوعية عارمة بعد الحرب على النحو الذى أوضحناه ، فكذلك فعلت الحرب العالمية الثانية ٠ فبعد قيام الحرب غيرت جماعة « أنصار السلام » اسمها الى « جماعة البحوث » ٠ واستطاعت أحداث الحرب العالمية الثانية أن تعزل العناصر الأجنبية فيها بعيداً ، وتفرز العناصر المصرية التى أسست عند نهاية الحرب جماعة « الفجر الجديد » التى لعبت دورا من أهم الأدوار ، خصوصا بموقفها التحالفى النقدى من الوفد ونشاطها بين الطلبة الوفديين ومع الطليعة الوفدية ٠ وقد تحولت الى « الطليعة الشعبية للتحرر » فى سبتمبر ١٩٤٦ ، ثم الى « طليعة العمل » ، ثم الى « حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى » سنة ١٩٥٧ ٠

أما « الاتحاد الديموقراطى » ، فقد انقسم فى عام ١٩٤٢ الى تنظيمين هامين : الأول ، « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » بقيادة « هنرى كورييل » ٠ وقد اتصل فى ذلك بعدد من المثقفين المصريين من أمثال الدكتور محمد زكى هاشم ٠ ومن عمال الطيران والسودانيين والنوبيين ، وعدد من أعضاء الحزب القديم مثل الشيخ صفوان ، وعبد الرحمن فضل ، والدكتور عبد الفتاح القاضى ٠ وكان يرفع شعار التمصير ، بمعنى الانفتاح على المصريين مباشرة وتصعيدهم الى القيادة ٠

أما التنظيم الثانى ، فهو تنظيم « ايسكرا » (الشرارة) ، بقيادة « هليل شوارتز » ٠ وقد ضم اليه الكثير من المثقفين المصريين الذين ينتمون الى الطبقة الأرستقراطية ، مثل محمد سيد أحمد ، ونبيل الهلالى ، وشهدى عطيه الشافعى ، والهام سيف النصر ، والدكتور شريف حتاتة ، وحرم الدكتور

اسماعيل صبرى ، ابنة صـــالحة افلاطون · وفى عام ١٩٤٧ تمت الوحدة بين « الحـــركة المصرية للتحرر الوطنى » « وايســكرا » تحت اسم « الحـركة الديموقراطية للتحرر الوطنى » المعروفة باسم « حدتو » ، على أساس ابعـــاد الأجانب فى قسم مستقل ، فيما عدا « هنرى كورييل » « وهليل شوارتز » · وفى صيف ١٩٥٠ قبض على هنرى كورييل وهليل شوارتز ، وابعد كورييل من مصر الى ايطاليا ، وسافر شوارتز الى فرنسا ، وبذلك تخلصت الحركة الشيوعية من القيادات الأجنبية تخلصا تاما · (١٨) ·

على كل حال ، فيتضح من هذا العرض أنه عند انتهاء الحرب العــالمية الثانية ، كانت قد برزت حركة شيوعية مصرية على جانب عظيم من القوة ، وبرزت كوادر ماركسية مصرية هامة فى أوســاط المثقفين والعمال كانت تمثل العمود الفقرى فى الحركة · وقد استطاعت هـــذه الكوادر الوطنية أن تحرث التربة الفكرية السـياسية والاجتمــاعية المصرية بمحرات الفكر الماركسى ، وتتقدم بالحركة الوطنية الديموقراطية فى مصر الى أبعــاد جديدة فى ميادين النضال ضد الاستعمار والاستغلال ، وتبلور أهدافها فى شكل تقدمى جديد ·

فما هى ابعـــاد هـــذا الفكر الثورى الجـــديد فى الحـــركة الوطنية الديموقراطية ؟

ان أول ما يطالعنا فى هذا المجال، الربط بين التحرر السياسى والاجتماعى· فحتى ذلك الحين ، كانت أهداف الحركة الوطنية كما كانت ترفعها القيــادات البورجوازية ممثلة فى الأحزاب ، وعلى رأســها الوفد ، تتلخص فى كلمتين : « الجلاء ووحدة وادى النيل » · وكانت الوسيلة التى تعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف تتمثل فى التفاوض مع بريطانيا بالاســتناد الى تحريك الجماهير المصرية لتعزيز جانب المفاوض المصري على مائدة المفاوضات ·

وقد أعطى الفكر الثورى لهذه الأهداف أبعادا جديدة · وسنكتفى بضرب نماذج فى هذا الصـــدد من مختلف الفرق و لتنظيمات الماركيســية · فقد كتب صادق سعد فى « الفجر الجديد » يربط بين الكفاح ضد الاســتعمار والكفاح ضد الرجعية المصرية فيقول : « ان كبار الرأسماليين الانجليزهم اصــحاب المصالح فى مصر · وكبار الرأسماليين المصريين هم اصحاب المصالح فى انجلترا بحكم الترابط المالى الذى بين الرأســمال المصرى والانجليزى الكبير · وهذا ما يجب ألا ننساه · أما مكان مصالح الشعب المصرى الكادح من كل هذا ، فهو شيء آخر · بل ان هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم · فهذا يفهمنا ان الكفاح ضد الاستعمار البريطانى

ليس بكاف ، وانه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية ، أى فى سبيل ديموقراطية حقيقية تسود بلادنا » .

ويعبر برنامج الحزب الشيوعى المصرى ، الذى تألف فى يناير ١٩٥٠ ، عن هذا المعنى مطالبا « بالقضـــاء على نظام كبـــار ملاك الأراضى الاقطاعيين والرأسماليين والاحتكاريين الذى يستند الى قوة الاستعمار المسلح ، ويسوق الشعب فى مغامراته دفاعا عن الاســتعمار والطغيان ، واقامة الديموقراطية التى يكون الحكم فيها للشعب من العمال والفلاحين والوطنيين والديموقراطيين » .

ويتناول محمد جلال كشـــك ، الماركسى المرتد ، فى كتـابه . « الجبهة الشعبية » تلك القضية فى صـورة أخرى ، فيقول : « الاســـتعمار والاقطاع والاحتكار هم جبهة أعداء الشعب كتلة واحدة ومعسكر واحـد » ، ثم يطالب بجبهة شعبية مضادة من العمال والفلاحين وطوائف الشعب الأخرى من الطلبة وصغار التجار والملاك ومن الوطنيين الديموقراطيين . وقد أوضح أحمد رشدى صالح أن مصر قد أجتازت مرحلة القيادة البورجوازية ، فكتب يقول : « لقـــد مرت النهضة الوطنية المصرية فى أدوارها المختلفة بسرعة وعمق . فجزنا المرحلة التى تزعمنا فيها أمراء الأرض ، وجزنا مرحلة أخرى قادنا فيها خليط من أمراء الأرض وأمراء المال ، ونحن الآن نمر فى مرحلة أسمى من الســـابقتين ، حيث يكون الضغط الشعبى القوة الأولى فى توجيه القيادة . ولن يستوى لنا استقلال صحيح الا اذا استندنا فى كفاحنا الاســـتعمار الأجنبى على قاعدة شـــعبيه واسعة . وبالطبع ليس هذا ممكنا الا اذا جعلنا تحرير الشعب هدفنا دائما » .

وقد كتب شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى فى كتابهما : « اهدفنا الوطنية » يؤكدان أن قضيه الاســتقلال ليست مجرد ألفاظ جوفاء ، وليست تخلصا من استعمار اجنبى للوقوع فى نير اســـتعباد داخلى ، وانما هو استقلال يسعى ويعمل على رفع مستوى المعيشـــة للجماهير ، وعلى زيادة اشتراكها الفعلى فى الحكم ، والنمو المطرد للحريات الاجتماعيه والفرديه » وانه « من هذا يتضح الارتباط الوثيق بين الأهداف الخارجية والداخلية » .

أما البعد الثـانى للحركة الوطنية الديموقراطية الذى قدمه الفكر الثورى الجديد ، فهو : الربط بين الاستعمار والاحتكارات . وتعبر « الفجر الجديد » عن هذا المعنى فى عددها الصادر يوم ١٩ يناير ١٩٤٦ ، قائلة : « الاســـتعمار هو الذى أفقر الطبقات الشـــعبية المصرية . فالاحتكـــارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدى الرأسمال الأجنبى ، وهى تمتص مجهودنا وتسلمه للمصارف الأنجليزية الضـــخمة مثل بركليز والبنك الاهلى . وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأســـمال الأجنبى انما جـــاءت الى بلادنا باحثة عن الربح ، الربح

الطائل ، فتعتصر شعبنا وعرق جبينه ، وتحرمه من الخيرات التى أوجدها بيديه . والاستعمار البريطانى هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه فى مرافقها الأساسية (الارض ، التجارة الخارجية ، البنوك .. الخ) وبشله الدائم لنهضتنا الصناعية » .

وكتب أحمد بهاء الدين فى كتابه : « الاستعمار الأمريكى الجديد » يقول : « الشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة ، والرأسماليون الأمريكيون يحصلون على فائض القيمة المتزايد . ولن يزيد الدخل القومى لسواد الشعب زيادة تذكرو لو امتلأت الأرض بالمشروعات ، اذا كانت هذه المشروعات مملوكة لدولة أخرى ، لا يبقى من ربحها فى مصر شيء الا أجر العمل فيها ، الذى لا يدخرو ولا يستثمر ، بل ينفق ساعة بساعة على أدنى مطالب العيش » .

وفى كتاب « أهدافنا الوطنية » يقول المؤلفان : « ان الشعب المصرى اليوم يدرك أن استقلاله السياسى يظل مبتورا منقوصا ، ما لم يتخلص من الاستعمار الاقتصادى والمالى المتمثل فى رؤس الأموال الاحتكارية المستثمرة فى مصر وفى دين بريطانيا الذى يطوق مصر اقتصاديا وتجاريا . وكل تسوية سياسية لا تقوم على أساس حل هذه المسالة الجوهرية لن تخرج عن أن تكون محرد حل سطحى يتناول مظهر الاستقلال دون أن يحقق جوهره . » ثم يقدم المؤلفان الحل فى شراء مصر للأسهم البريطانية فى مصر ، وخاصة أسهم قنال السويس والبنك الأهلى وغيرها من الشركات الاحتكارية فى مصر وذلك نظير ما يكافئها من الدين البريطانى » .

أما البعد الثالث ، فيتصل بالسودان . ويقوم الفكر الماركسى فى شأن السودان على اختلاف فرقه على أساس الاتحاد الاختيارى من جانب الشعب السودانى ، وليس على أساس حقوق السيادة التى ينبنى عليها الفكر البورجوازى . وقد عبر أسعد حليم عن ذلك فى كتابه : قضية السودان ، قائلا : « اننا نطالب للسودان بحق تقرير المصير . ولكن ليس لنا ولا لأى انسان غير السودانيين أنفسهم أن يحدد شكل هذا المصير . ان أمانى مصر معروفة ، وهى أن تتحد مصر والسودان فورا على أساس المساواة ، ولكن أى نوع من أنواع الاتحاد ؟ هذه هى مهمة الحركة الوطنية السودانية نفسها » .

ويعالج شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى هذه القضية فى كتابهما السالف الذكر ، فيقولان : « ان هناك من الرجعيين المصريين من ينادى ويطالب بحقوق مكتسبة لمصر فى السودان ، على أساس ما بذلناه من دماء وما أنفقناه مال وجهد . فهؤلاء لا شك يخفون من وراء ذلك مطامع

أستعمارية • والشعب المصرى الذى ذاق الأمرين من الاستعمار ليرفض رفضا باتا أن يتخذ هؤلاء الرجعيون نداء محببا كـ « وحـدة وادى النيل » أو فكرة « وطن واحد » ليخفوا من ورائه مطـامعهم الأنانية فى اسـتبعاد الشعب السودانى • وبهذا النداء يعطى هؤلاء الرجعيون المصريون الفرصة للاستعمار البريطانى ليخلق خلقا حركات رجعية انفصالية تضر ضررا بالغا بقضيه الشعبين معا • وان الشـعب المصرى ليحترم من أعمـاق قلبه حق الشعب السودانى فى الاسـتقلال السـياسى التام وفى رغبته الخالصة فى التخلص من الاستعمار الأجنبى ، بريطانيا كان أو مصريا • وانه ليؤيد مخلصا قرار مؤتمر الأحزاب السودانية فى اقامة حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحـاد مع مصر » •

وقد تناول الحزب الشيوعى المصرى مسألة السودان فى برنامجه • ففى البند الثالث عشر ، يطالب » بحرية الشعب السودانى وحقه فى تقرير مصيره بنفسه ، وتأييد كفاحه من أجل التحـرر الكامل ، وجـلاء جميع القـوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أراضيه •

أما البعد الرابع للنضال الوطنى الديموقراطى الذى قدمه الفكر الماركسى ، فهو ابراز أهمية المساندة السوفيتية والمعسـكر الاشـتراكى فى مكـافحة الاستعمار ، والرابطة المشتركة التى تربط مصر بجبهة الشعوب المكافحة ضد الامبريالية • وقد أبرزت مجلة « الفجر الجديد » هذا المعنى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية • ففى عدد أول أغسطس ١٩٤٥ ، وفى مقال بعنوان . « قضيتنا الوطنية والعالم الخارجى « كتبت تقول : « تقترن المرحلة الثالثة من أجل كفاحنا الوطنى بالفترة التى أعقبت انتهاء الحرب فى أوروبا ضـد المانيـا الفاشية حتى اليوم • ويتميز الوضع الدولى فى هذه الفترة بازدياد قوة الموجة الديموقراطية السـائدة عليه أكثـر من أى وقت مضى ، وبانهزام الرجعيه الفاشية •• ويؤكد هذا ، المركز الخطير الذى بات الاتحاد السوفيتى يشـغله فى عالم السياسة الدولية والسلم العالمى بعد أن كان يشغله فى عالم الحرب • وليس من ريب أن الاتحاد السوفيتى قوة ديموقراطية حرة يستحيل أن تفكر فى أى اعتداء بحكم النظام الاشتراكى الذى يتنافى والاستغلال ومن ثم الاستعمار • يضاف الى ذلك تعاظم القوى الشعبية والديموقراطية فى كل مكـان من دول العالم • وتقوم على أساس هذين العنصرين امكانية التعاون العالمى بين دول الجبهة المتحدة فى عالم السلم » •

وقد طالبت « الحركة الديموقراطية للتحـرر الوطنى » بابرام معـاهدة صداقة من الاتحاد السوفيتى ، لاسقاط حجة الغرب فى وجود خطر تهديد من جهة

الاتحاد السوفيتى ، وعلى أساس أن تأييد الاتحاد السوفيتى والدول الإشتراكية لمصر يكسب قضيتها قوة مادية ومعنوية تستطيع بها الوقوف فى وجه الاستعمار ٠

وقد وقف « الحزب الشيوعى المصرى » هذا الموقف بعد تأليفه ، فقد أعلن فى برنامجه « الوقوف فى معسكر الشعوب الذى يضم جميع الشعوب المستعمرة التى تناضل عن حريتها واستقلالها ٠ والرغبة فى السلام والديموقراطية تحت زعامة الاتحاد السوفيتى ، وطن الاشتراكية وحصن السلام ونصير الشعوب ، والصين الشعبية التى تعتبر قدوة لشعوب المستعمرات فى الكفاح من أجل التحرر والديموقراطية والدفاع عن السلام » (١٩) ٠

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ، حانت الفرصة لقطف ثمار الفكر الاشتراكى الثورى ٠ ومن عجب أنه قبل أن تبدأ الثورة هذه التجربة ، كانت قد زجت بالاشتراكيين فى السجون ٠

حواشي الفصل الثالث :

(١٥) دكتور يونان لبيب رزق : الحيـــاة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتـــلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠) .

(١٦) دكتور عبد العظيم رمضان : تطـــور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (دار الكاتب العربى ١٩٦٨) ، حزب الوفد بين اليمين واليســار (الكاتب : نوفمبر ١٩٧٣) ، دكتور رفعت الســعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ ، الطبعة الثـــانية (دار الثقـافة الجديدة ١٩٧٥) ، دكتور رؤف عباس : الحركة العمالية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٣٧ (عالم الكتب ١٩٧٥) .

(١٧) دكتور عبد العظيم رمضـــان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

(١٨) دكتور رفعت السعيد : اليســار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ (دار الطليعة بيروت) .

(١٩) الفجر الجديد فى ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ ، شـــهدى عطية الشـــافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى : أهدافنـــا الوطنية (مطبعة الرســالة ١٩٤٥) ، محمد جلال : الجبهة الشعبية (مطبعة فؤاد حلمى) ، أســـعد حليم : قضية السودان (دار الفجر ـ القاهرة) ، أحمد رشدى صـــالح : كرومر فى مصر (دار القرن العشرين ١٩٤٥) ، أحمد بهـــاء الدين الاســـتعمار الأمريكى الجديد ، أو برنامج النقطة الرابعة (القاهرة ١٩٥١) ، طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) .

الفصل الرابع

الفكر القومى العربى

يمكن القول فى اطمئنان تام أن الشعور القومى العربى فى مصر كان مجهولا تماما حتى نهاية الحرب العالمية الأولى • ويرجع ذلك لعدة عوامل تاريخية ، أولها : اختلاف الظروف التاريخية التى تكونت فيها مقومات القومية المصريه عن ظروف تكوين مقومات القومية العربية ، والثانى ، غلبة الرابطة الاسلاميه فى مصر على كل رابطة قومية ، ســـواء كانت مصرية أو عربية ، منذ الفتح العربى لمصر الى ولادة الحركة القـــومية العربية • ثالثـا ، النمو التاريخى المتميز لمصر منذ بداية القرن التاسع عشر •

وبالنسبة للعـــامل الأول ، فان النيـــل قد اختصر الطريق الى تكوين المقومات القومية للشـــعب المصرى • فقد فرض على المجتمع الزراعى انقـــسم على ضفافه الوحدة ، بما كان يحمله فى وقت واحد من خطر يتهدد الجميع وقت الفيضان ، ومن فائدة مشتركة ونفع عام يمكن أن يصيب النـــاس اذا نظموا الافادة من حياة النهر • وبالتالى جعل الحكومة المركزيه ضرورة من ضرورات الحياة الأولى • كما أقام الدولة التى تبسط ظلها ونفوذها على الجميع • وقد ظل هذا الكيان الموحد قائما منذ القدم ، وعبر مختلف العصـــور وتعاقب الغزاة والعهود ، فتكونت مقومات القومية المصرية منذ القدم ، واســـتمرت الوحدة القومية السياسية والاجتماعية للشـــعب المصرى دون تمزق عبر جميع الحقب التاريخية •

وقد اختلف الأمر تماما بالنسبة للشعور القومى العربى • فمع أن شبه الجـــزيرة العربية كان وحدة جغرافية ، الا أنه كان وحدة صـــحراوية ممزقة الأوصال • وكان من الممكن أن يقوم شعور قومى عربى يجمع العرب فى شبه

الجزيرة فى وحدة قومية متميزة ، مع قيام الكيان السياسى الموحد فى عهد الرسول ، لولا أن الوحدة التى أتى بها الاسلام لم تكن وحدة عربية بل وحدة اسلامية . ومن هنا فقد حل الشعور الدينى الاسلامى محل الشعور القومى العربى الذى كان يمكن أن يخلف الشعور القبلى القديم . وظل هذا الشعور يربط الأمة العربية بعد أن أعيد صوغها من جديد مع حركة الفتوح الاسلامية العظيمة التى امتدت من الخليج الى المحيط ، وانتشار اللغة العربية فى تلك المنطقة الشاسعة وحلولها محل لغات الثقافة القديمة ، كاللغة القبطية والآرامية واليونانية واللاتينية . فلم تكن الأمة العربية تحس بأنها أمة متميزة ، وانما كانت تحس بأنها جزء لا يتجزأ من المحيط الاسلامى الشامل الذى كان يتجاوزها الى أمم أخرى تدين بالاسلام .ولم يكن من الممكن أن يطلق عليها اسم « الأمة العربية » لأن مدلول لفظة « عربى » ، التى كانت قد انتشرت فى العصر الأموى وأصبحت تشمل كل من انتسب الى شبه الجزيرة العربية . كان قد ارتد الى معناه القديم ، أى التصق بسكان البادية فقط ، بعد أن صار من المتعذر اطلاقه على كل من يتكلم اللغة العربية التى صارت تتكلمها عناصر كثيرة وشعوب كثيرة غير عربية (١) .

لذلك ، عندما استيقظ الشعور القومى فى مصر على حساب الشعور الاسلامى ، لم يستيقظ على « العربية » ، وانما استيقظ على « المصرية » . لسبب بسيط هو أن القومية المصرية كانت قد تكونت منذ بداية التاريخ ، بينما كانت القومية العربية لم تتميز بعد داخل الجامعة الاسلامية الكبرى .

أما فيما يختص بالسبب الثانى ، وهو غلبة الشعور الاسلامى فى مصر على كل الروابط القومية ، سواء أكانت مصرية أم عربية ، فلأن الفتح العربى لمصر لم يكن فتحا عربيا بالدرجة الأولى ، وانما كان فتحا اسلاميا ، وكان المفهوم الاسلامى للجماعة يقضى باعتبار المسلمين جميعا أمة واحدة مهما اختلفت جنسياتهم . فضلا عن ذلك ، فان السيادة العربية ذاتها لم تستمر فى مصر ، بل انتقلت الى عناصر اسلامية أخرى : الى يد الاتراك والمماليك والعثمانيين . فكانت الصبغة الاسلامية وليست العربية هى السائدة ، وكان شعور مصر اسلاميا لا عربيا .

أما العامل الثالث ، وهو النمو التاريخى المتميز لمصر منذ بداية القرن التاسع عشر ، فأهميته تكمن فى أنه مسئول عن نمو الشعور القومى فى مصر مستقلا عن الشعور القومى العربى العام فى حقبة تاريخية حاسمة ، هى الحقبة التى انتشرت فيها الأفكار القومية مع انتشار مبادىء الثورة الفرنسية والثقافة الغربية فى العالم العربى فى خلال القرن التاسع عشر .

وكان وقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى ، فى الوقت الذى كانت تتململ فيه الشعوب العربية الأخرى تحت وطأة الحكم وسوء الادارة العثمانية ، بدايه دخول الوعى القـــومى المصرى مرحلة تناقض مع الوعى العربى · فبينما كان نضال القوميين المصريين يتجه الى الاســـتعانة بما لتركيا من حقوق دوليه فى مصر تكفلها معاهدة لندن والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة ، فى اكراه انجلترا على الجلاء ، كان نضـــال القوميين العرب يتجه الى التخلص من الحـــكم الاســـتبدادى للســـلطان عبد الحميد ، وطرح فكرة « الخـــلافة العربيه » و « الجامعة العربية » ، بل والذهاب الى حد التحالف مع بريطانيا ضد الدوله العثمانية ·

ولكن مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية ، وقيام ثورة ١٩١٩ القومية فى مصر ، وسقوط تحالف العرب مع بريطانيا ، وخضوع العالم العربى كله للنفوذ الاستعمارى الغربى ، وتماثل الظروف النضـــاليه لجميع أجزائه ، ونشوب الثورات تباعا فى كل بقعة من بقاعه ثم بروز قضـيه فلسطين وظهور الخطر الصهيونى ـ كل ذلك أدى الى اتجاه الشـعور القومى المصرى ليصب فى مجرى الشعور القومى العربى العريض ، وظهور فكرة القوميه العربية فى مصر ·

وفى خلال العشرينيات من هذا القرن ، كان المفكرون المصريون يحاولون وضع الحدود التى تنتهى عندها كلمة « العرب » الغـــامضة ! · ففى أكتوبر ١٩٢٢ نشرت مجلة « الهلال » استفتاء عن « نهضة الشرق العربى » وموقفه بازاء المدنية الغربية ، فرد محمد لطفى جمعة قائلا : « هل المقصود الأقطار العربيةبالمعنى الصحيح ،أى بلاد العرب بحجازها ونجدها ويمنها وحضرموتها؟ أم البـــلاد التى فتحها العرب فى صدر الاســـلام وبقيت الى الآن ســـائرة على أنظمة العرب كايران ؟ أم البلاد التى يتكلم أهلها العربية بقطع النظر عن تابعيتهم ودينهم ؟ أم البلاد التى تدين بالاسلام وتخضع للمدنية العربية بحكم لغة القرآن ؟ » (٢) ·

وفى ديسمبر ١٩٢٦ كتب محمود عزمى مقالا تحت عنوان : « جاراتنـــا الشرقية وما بين مصر وبينها من علاقات » ، قسم العالم العربى فيه الى ثلاث وحدات منفصلة :

بلاد المغرب ، وقد ذكر أنها تسير بفعل النفوذ الفرنسى المشترك ســـيرا اجتماعيا متشابها يجعل منها كتلة لا تفصلها حدود الا اسما ، ولا تعوق تبادل حاصـــلاتها حواجز جمركية ، وتغلب فيها الثقافة الفرنسية البحتة من حيث التعليم وغير التعليم · أضف الى ذلك بعد تلك الأقاليم عن « المصدر السامى ، وبقاء مميزات القرطاجيين والبرابرة وغيرهم من الحاميين فى أهلها » ·

أما الوحدة الثانية ، فهى شبه الجزيرة العربية • وقد ذكر انها وان كانت مهد الحدث التاريخى والاجتماعى العظيم الذى ربط بين كل بلاد الاسلام زمنا غير قليل ، « الا أنها لم تكن على اتصال وثيق ببلاد الاسلام هذه التى فتحها العرب وغلبوا فيها لغتهم العربية » • فهى على هذا النحو تعتبر « كتلة منفصلة كذلك » •

أما الوحدة الثالثة ، فهى التى تتكون من بلاد العراق والشام ومصر • وقد اعتبرها محمود عزمى كتلة متماسكة تماما ، من جهة الاتصال التاريخى الذى يتوافر مع غيرها من البلاد الأخرى التى تتكلم العربية » (٣) •

ومع ذلك ، ففى نوفمبر ١٩٢٧ ، كتب الدكتور محمد حسين هيكل يشيد بازدياد الروابط المادية والمعنوية بين مصر و « أمم الشرق العربى » ، فادخل بلاد الحبشة بين هذه الأمم ! • فقد ذكر من صور التعاون والتضامن بين مصر وهذه الأمم ، « ما تبذله صحافتها من جهود فى توحيد وحدة الرأى والنظر فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، وما قررته الحكومة مثلا من انشاء قنصلية فخمة فى بلاد الحبشة » ! •

وفى الوقت نفسه ، كانت الرابطة العربية تأخذ فى أذهان كثير من المفكرين المصريين شكل الرابطة الشرقية التى رأى فيها هؤلاء حلا وسطا بين الفكرة الاسلامية والفكرة العربية • وقد شرح محمود عزمى هذه النقطة فقال :

« المصريون فى عموم مفكريهم لا يعتبرون أنفسهم عربا • وهم فى الوقت نفسه يحلو لهم أن يتداعبوا بأنهم زعماء بلاد العربية جميعا • وهم من ناحية أخرى يذكرون لك فى كل مناسبة أنهم يتزعمون الاسلام بأزهرهم العتيد ، واذن فهم يعنون الوحدة الاسلامية الواسعة التى تنتظم العروبة والايرانية والتركية وما اليها حتى بلاد الصين • ثم هم فى الوقت نفسه يقولون لك انهم يخشون أن نعت الوحدة الاسلامية قد يثير شيئا من الأشباح أمام اخوانهم الأقباط ، ولذلك يؤثرون استبدال « الشرقية » بالاسلامية وبالعروبة أيضا » (٤) •

على أن الفكرة العربية لم تلبث ان أخذت تحتل مكان الفكرة الشرقية ، حتى أخذ مصطلح الأمم الشرقية يتخذ معنى مرادفا للأمم العربية ، وفى عدد ١٧ ديسمبر من « السياسة الأسبوعية » كتب محمود عزمى مقالا متقدما فى الفكرة العربية ، وصف فيه سياسة الجريدة منذ انشائها بانها جرت على « تقلد السعى الحثيث فى سبيل توثيق العرى بين مصر وجاراتها الشرقية ، داعية الى تسهيل طرق المواصلات بين هذه البلاد جميعها ، والى رفع الحواجز الجمركية من بين تخومها ، والى توحيد برامج التعاليم فيها ، وبخاصة

الى توحيد النقد المتداول من حيث قيمة الوحدة الذهبية ، ومن حيث الأقسام التى توزع عليها » • ثم تبنى رأيا بتطبيق القوانين المصرية فى بلاد الشام كافة بدلا من القوانين العثمانية القديمة التى ألغيت أصلا فى بلادها ، وقال ان ذلك من شأنه « توثيق الروابط وتمكين العلاقات اللذان يرغب فيهما أهل مصر الشرقية ، وهو هذا التمكن ، وهو ذلك التوثيق اللذان يرغب فيهما أهل مصر وأهل تلك الشقيقات رغبة قائمة على أواصر القربى بينهم جميعا • فان ذلك كله مما يحقق الأمنية التى تجيش فى صدور الكتلة الشرقية العربية المتقاربة المتفاهمة » • (٥) •

وفى ٢٩ يونية ١٩٢٩ كتب محمد زكى عبد القادر يصف مصر بأنها « نبض التفكير فى الشرق » ، ويقول انها تربطها بجاراتها « روابط أخرى لا تقل متانة وقوة • فهى قد غمرتها جميعا محن سياسية واحدة وخضعت لتاريخ مشترك ، ووصلت بينها منذ قرون التاريخ الأولى صلات بقيت على الأيام أشد ازدهارا ، وجعلت من هذا الشرق العربى ما يكاد يشبه وحدة . ان فصلتها الحدود فقد قربت بينها روابط الجنس والدين واللغة » • ثم أبدى محمد زكى عبد القادر أدراكا واضحا لحركة التاريخ المتجهة بالبلاد العربية نحو الوحدة فقال : « بلاد الشرق العربى اذن يقترب أحدها من الآخر ، وتخضع ، ان طائعة أو غير طائعة ، الى ما رسمته القرون وجعلته طبعا مشتركا بين بلاد كانت وما تزال صورا متقاربة لتفكير واحد » • (٦) •

ولم تلبث الفكرة القومية العربية أن تلقت بقضية فلسطين دفعة قوية فى مصر • فقد خطب محمد على علوبة باشا ، الذى تولى الدفاع عن حقوق العرب فى جدار البراق الشريف ، أمام اللجنة الدولية للتحقيق ، خطابا هاما ، هاجم فيه الفرعونية هجوما شديدا ، ودعا مصر فى حرارة الى العروبة فقال . « وانى ليحزننى أيها السادة أن أرى وأسمع ، بعد أن ذهب الى فلسطين ، ورافعت بضعفى عن قضيتها ، وعلمت أن الأمة العربية أمة واحدة يربطها رباط واحد - نعم يحزننى أن أفكر أنه يوجد فى بلادى فريق مهما كان وكان شأنه ، يبث فكرة الفرعونية • أنا لا أدرى ما الحافز الذى حدا ذلك النفر الضئيل فى مصر الى أن يصرح بقوله : « حذاريا مصر أن تكونى واسطة عقد الأمم العربية وأختها الكبرى ، لأنك لست منها ، بل أنت فرعونية • ان الفرعونية ليست جنسا من أجناس البشر ، ولكنها عصر من عصور الحكم • على أنى لو فرضت أن هناك جنسا فرعونيا لحما ودما وعظما ، فان فوق هذا الجنس جنسا آخر ورابطة أخرى ، هى أن هذه الأمم العربية تجمعها لغة واحدة وتقاليد واحدة وعادات واحدة وآلام واحدة وآمال واحدة • فهل يظن ظان أنه

يوجد اعتبار فوق هذه الروابط الوثيقة التى لا تنفصم روابطها ، وأن اللحم والدم والعظم قيمة كقيمة التفكير الواحد واللغة الواحدة والتقاليد الواحدة والآمال الواحدة والآلام الواحدة ؟ . ما مصر الا عربية ، ولا تقوم الا على أنها عربية ، ولا يرضى المصريون بغير العربية » (٧) .

وفى الثلاثينات تقدم التيار الاسلامى لتأكيد فكرة القومية العربية فى مواجهة القومية المصرية التى كان يتحمس لها طه حسين وسلامة موسى . ففى عام ١٩٣٢ ، حين أدرج طه حسين العرب فى صف الأمم الغازية لمصر ، التى اهتضمها المصريون فيمن اهتضموا من فرس ويونان وترك وفرنسيين وانجليز وغيرهم ـ كتب الشيخ حسن البنا يفند هذه الفكرة قائلا انها : « خطأ محض ـ خطأ تاريخى اجتماعى وخطأ فى جانب القومية المصرية لا يغتفر . وهى فكرة غرسها الأجانب للقضاء على قوة الشرق ووحدته » . أما أن الفكرة خطأ تاريخى ، فلأن « التاريخ يحدثنا بوحدة فى الدماء واللغات بين سكان جزيرة العرب وسكان وادى النيل فى القديم والحديث . ولا ننسى أن كثيرا من سكان الصعيد وسكان الشرقية والبحيرة والفيوم يعلمون الى الآن أنسابهم العربية وينتمون الى قبائل عريقة فى العروبة » . وأما أن هذه الفكرة خاطئة اجتماعيا ، فلأن الأمة انما تتكون قوميتها من لغتها ودينها وعاداتها وثقافتها وما الى ذلك من مظاهر الحياة ، « فهل يرى الدكتور طه حسين وغيره أن لمصر لغة غير اللغة العربية ، وأن لها دينا غير الدين الذى حمل لواءه العرب ؟ . وهل يرون أننا نستطيع أن نتخلى عن اللغة العربية والقرآن العربى والشعور العربى ، ونحل محل ذلك كله لغة ودينا وثقافة تختص بمصر والمصريين ؟ . وما هى ياترى هذه اللغة ، وما هذا الدين ، وما تلك الثقافة ؟ » . « لعل القوم يقصدون الهيروغليفية ودين أبيس وآمون وحورس ؟ » . وأما خطأ الفكرة من ناحية القومية المصرية » ، فلأن تمسكنا بالقومية العربية يجعلنا أمة تمتد حدودها من الخليج الفارسى الى المحيط الأطلسى ، بل الى أبعد من ذلك ، ويبلغ عددها أضعاف أضعاف الملايين المحصورة فى وادى النيل . فأى مصرى يكره أن تشاطره هذه الشعوب التى تظلها العربية شعوره وآماله وأفراحه والآمه ؟ » (٨) .

وفى نفس الوقت ، كان أكبر حزب جماهيرى فى مصر ، وهو حزب الوفد يتبنى فكرة القومية العربية . ففى عام ١٩٣١ زار مكرم عبيد سوريا ولبنان وفلسطين ، وتحدث فى ذلك الحين عن الوحدة العربية ، فقال ان « المصريين عرب » . وعزز رأيه بأن المصريين جاءوا من آسيا ، وهم أدنى الى العرب منذ القدم من حيث اللون والخصائص السامية والقومية (٩) . وفى خطبه

التى ألقاها فى بيروت ودمشق وشتوره والقدس وعكا ويا فا أخذ يهاجم الآراء الفرعونية ويهاجم أصحابها من مسلمين ومن أقباط (١٠) ٠

وفى عام ١٩٣٦ ، وعلى يد الوفد ، انتقل الاهتمام بقضية فلسطين من الصعيد الشعبى الى الصعيد الرسمى ٠ فقد نشبت الثورة الفلسطينية فى ابريل بينما كانت المفاوضات المصرية البريطانية تجرى لحل القضية المصرية ، فطرحها النحاس باشا على بساط البحث مع وزير الخارجية البريطانية المستر ايدن ، وأبدى رأيه بأن مشروع التقسيم لا يمكن أن يكون حلا مرضيا ، وترك للصحف المصرية الحرية فى نشر الأنباء عن الفلسطينيين الثوار والاشادة بحركتهم ٠ ولم ينقطع اتصال النحاس بالحكومة البريطانية بعد مغادرته لندن فى هذا الصدد ٠ وقد كانت قضية فلسطين أول مجال مارست فيه مصر استقلالها الخارجي بعد معاهدة ١٩٣٦ ، فقد وقف وزير الخارجية الوفدى واصف بطرس غالى باشا فى عصبة الأمم ، معارضا مشروع التقسيم البريطانى ، ومطالبا بعقد معاهدة بين انجلترا وفلسطين يصبح فيها اليهود المقيمون فى فلسطين « فلسطينين كغيرهم من المسلمين والمسيحيين القاطنين فى تلك البلاد » ٠ (١١) ٠

وكان النحاس باشا أول من أدرك أبعاد الخطر من قيام دولة يهودية على حدود مصر ٠ ففى يوم ٢٤ يوليو ١٩٣٧ خاطب السير ما يلز لا مبسون قائلا انه « لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان ، وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر ٠ اذ ما الذى يمنع اليهود من أن يدعوا لهم حقا فى سيناء فيما بعد ؟ » (١٢) ٠

ولم تلبث مصر ان نزلت الى حقل العمل العربى من أجل الوحدة العربية فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، حين ضغطت الظروف على يد بريطانيا لتقديم تنازلات للعرب ، فألقى وزير خارجيتها تصريحيه المعروفين فى ٢٩ مايو ١٩٤١ و ٢٤ فبراير ١٩٤٣ ، اللذاين أضاء فيهما النور الأخضر لقيام جامعة الدول العربية ٠ ففى البيان الذى ألقاه النحاس باشا يوم ٣٠ مارس ١٩٤٣ على لسان محمد صبرى أبو علم فى مجلس الشيوخ قال :

« منذ أن أعلن مستر ايدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية ٠ وانتهيت من دراستى الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ، كل على حدتها ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت

الى ذلك سبيلا ، ثم تدعوهم بعد ذلك الى مصر معا فى اجتمــاع ودى لهذا الغرض ، حتى يبدأ السعى للوحدة العربية • فاذا تم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برياســة رئيس الحكومة المصرية لاكمــال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يرى من القرارات تحقيقا للأغراض التى تنشدها الأمم العربية » (١٣) •

وقد إنتهت مباحثات الوحدة الطويلة منذ صيف عام ١٩٤٣ بتوقيع بروتوكول الاســكندرية يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، وهو الوثيقة الأولى لجامعة الدول العربية ، واقرار ميثــاق الجامعة يوم ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وهو وثيقة الميلاد الرســمية • وبذلك وضعت مصر على بداية الطريق الطويل الحــافل بالانتكاسات والانتصارات ، طريق القومية العربية •

حواشى الفصل الرابع :

(١) أنيس صايغ : تطور المفهوم القومى عند العرب (بيروت : دار الطليعة ١٩٦١) ، برنارد لويس : العرب فى التاريخ (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٥٤) ، المجمل فى التاريخ المصرى ، ألفه بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية آداب القاهرة ، الباب الأول والثانى (القاهرة ١٩٤٢) ، دكتور حسن محمود : تكوين المجتمع العربى ، الباب الثانى من كتاب : المجتمع العربى ، تأليف الدكتور السيد الباز العرينى وبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية آداب القاهرة .

(٢) الهلال فى أول أكتوبر ١٩٢٢ .

(٣) السياسة الأسبوعية فى ١١ ديسمبر ١٩٢٦ .

(٤) الهلال جـ ١ سنة ٤٧ ، نوفمبر ١٩٣٨ .

(٥) السياسة الأسبوعية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٦) محمد زكى عبد القادر : توثيق الصلات العلمية بين مصر وجاراتها الشرقية (السياسة الأسبوعية فى ١٧ ديسمبر ١٩٢٧) .

(٧) السياسة اليومية فى ٥ أكتوبر ١٩٣٠ .

(٨) جريدة الاخوان المسلمين فى غرة جمادى الآخر ١٣٥٢ (١٩٣٣) .

(٩) الهلال فى أبريل ١٩٣٩ .

(١٠) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ص ١٧٣ .

(١١) الأهرام فى ١٩ سبتمبر ١٩٣٧ .

(١٢) The Killern Diariés, July 24, 1937.

(١٣) مجلس الشيوخ : الجلسة ٣٠ مارس ١٩٤٣ . وقد علق الأمير عبد الله على تحرك النحاس للوحدة العربية فى كتاب له الى الأمير عبد الاله ونورى السعيد فقال : « انا على جهل تام من درجة تحقيق أمانى الوحدة أو الاتحاد . وما يملكه رئيس وزراء مصر عن وعود سرية يعلمها هو من لدن انجلترا أو أمريكا (عبد الله بن الحسين : مذكراتى ٢٤٥ ـ ٢٤٦) .

الفصل الخامس

الفكر الليبرالى و التطبيق

بدأ الفكر الليبرالى فى مصر يتبلور على يد البورجوازية المصرية فى أول مشروع لدستور نيابى كامل فى عام ١٨٧٩ ، حين أخذت التناقضات المتشعبة فى أواخر عصر اسماعيل بين البورجوازية المصرية والحكم الاوتوقراطى من جهة ، وبينها وبين الوصاية الأجنبية والرأسمالية الأوروبية من جهة أخرى ، وبين الخديوية والوصاية الأجنبية من جهة ثالثة ـ تفسح المجال لتحالف مؤقت بين الخديو اسماعيل والبورجوازية المصرية ضد الوصاية الأجنبية ، بعد أن أجبر اسماعيل على قبول « وزارة مسئولة » فى أغسطس ١٨٧٨ ، تمارس الحكم نيابة عن حملة السندات والماليين وأصحاب المصارف الأوروبيين ، وتنتقل بالنظام شبه النيابى ـ شبه الادارى ، الذى أقامه اسماعيل فى عام ١٨٦٦ الى نظام نيابى حقيقى فى عهد الثورة العرابية .

فقد دعا اسماعيل مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢ يناير ١٨٧٩ ، وصرح فى اجتماع سرى عقده قادة الرأى فى المجلس ، بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الادارة الأجنبية التى أرغم هو على قبولها . وبناء على ذلك أخذ أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط الجيش والموظفون والتجار ، يعقدون عدة جلسات فى دار السيد البكرى ، نقيب الأشراف ، وفى دار اسماعيل راغب باشا ، رئيس مجلس شورى النواب السابق ، ثم وضعوا مشروع « لائحة وطنية » رفعوها الى الخديو اسماعيل يوم ٣ ابريل

١٨٧٩ ، طالبوا فيها بمنح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق وتقرير كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى أوروبا ، وتأليف وزارة مصرية مسئولة أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاتها ، وتكليف الوزارة « بتنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية ، وعرضها على المجلس عند التئامه لاقرارها ·

وفى ١٧ مايو ١٨٧٩ ، قدمت الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا مشروع الدستور أو اللائحة الأساسية · وقد خول لمجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة فى اقرار القوانين ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، وجعل للنواب الأشراف على المصروفات وفرض الضرائب وتحصيلها وتقرير الميزانية العامة · وأوجب على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء · واعتبر كل نائب وكيلاً عن عموم الأمة المصرية ، لا عن الجهة التى انتخبته فقط ، وله الحرية التامة فى ابداء آرائه وقراراته ، ومتمتعا بالحصانة البرلمانية · ثم عبر مشروع الدستور عن طابعة البورجوازى حين قصر عضوية مجلس النواب على الموسرين فقط ، وحرم منها « الفقراء المحتاجين والأشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخابات بسنة · وحصر عملية الانتخاب فى مشايخ البلد فقط ، بحجة أنهم « معينون برغبة الأهالى » ·

ومع أن مشروع الدستور لم يقرر فى صراحة أن الأمة مصدر السلطات ، الا أن المادة ٢٧ منه تفيد ذلك بصورة أخرى · فهى تنص على الا يوضع فى البلاد قانون الا بعد أخذ رأى مجلس النواب ، أو على حسب نص المادة : « لا يكون القانون معتبرا أو دستورا للعمل ، ما لم يتل بمجلس النواب بندا بندا ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية » ·

وقد كانت المبادىء التى تضمنها هذا المشروع هى نفسها التى تضمنها الدستور الذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧ فبراير ١٨٨٢ ابان الثورة العرابية (١) ·

على أن التجربة الدستورية التى حدثت أثناء الثورة العرابية ، لم تلبث أن تعرضت لخطرين جسيمين : الأول داخلى ، يتمثل فى دكتاتورية الجيش · والثانى خارجى ، ويتمثل فى التدخل الأجنبى ·

وبالنسبة للخطر الأول ، فان البورجوازية المصرية كانت حريصة منذ اليوم الأول لمظاهرة عابدين ، على ابداء عزمها وتصميمها على الا تستبدل بالأوتوقراطية القصر دكتاتورية الجيش · فقد اشترط شريف باشا لقبوله

الوزارة ، انسحاب الآلايات التى اشتركت فى مظاهرة عابدين الى الجهات التى تحدد لها ، وعلى رأسها عرابى (٢) • وقد تعهد عرابى فى بيان مكتوب ؛ بانقياد الجيش للحكومة وعدم التدخل فى السياسة • ووافقت البورجوازية المصرية على تعهد عرابى الى حد تقديم تقرير لشريف باشا تضمن فيه تعهد عرابى والضباط بعدم الاشتغال بالسياسة (٣) •

على أن فكرة السلطة كانت قد تمكنت من رؤوس العرابيين ، الذين اخذوا يتصرفون على هذا الأساس ، الى الحد الذى دعا البارودى فى يناير ١٨٨٢ الى أن يقترح على عرابى المناداة باسمه خديويا لمصر اذا رغب فى ذلك (٤) • وقد استغلت انجلترا وفرنسا فرصة الصراع على السلطة لتقسم التحالف بين البورجوازية المصرية والجيش بالمذكرتين المشتركتين فى يناير ، و ٢٧ مايو ١٨٨٢ • وحين قبل الخديو توفيق المذكرة الأخيرة ، رأى القادة العرابيون ضرورة خلع الخديو • ولما كانت البورجوازية المصرية لا تريد أن تمضى فى التطرف الى الحد الذى يعرض البلاد لخطر التدخل الأجنبى المسلح ، فقد اقتضى ارغامها على ذلك من جانب القادة العرابيين القيام بمظاهرة عسكرية أخرى فى بيت محمد سلطان باشا ، حيث كان يجتمع النواب • فقد حضر عرابى ومعه القادة العرابيون فى شكل مظاهرة عسكرية ، ونادى بخلع الخديو • وحين امتنع النواب والمدنيون عن الموافقة ، هددهم محمد عبيد بالسيف (٥) • كما شهر عرابى سيفه فى وجه محمد سلطان باشا فى هذا الاجتماع (٦) • وبذلك أحست البورجوازية المصرية أنها انتقلت من يد أوتوقراطية القصر الى دكتاتورية الجيش ، وكان لذلك أثره فى موقفها من الاحتلال البريطانى •

أما بالنسبة للخطر الخارجي ، فان تناقضات الموقف كانت قد أدت الى وقوع السلطة فى يد القادة العرابيين ـ الأمر الذى هدد المصالح الامبريالية فى مصر تهديدا خطيرا ، وجعل من التدخل العسكرى امرا محتوما • وقد شرح « تريل Trail هذه المسالة فى كتابه : « انجلترا ، مصر ، والسودان » قائلا : « عندما انتزعت السلطة من الخديو على يد عصيان عسكرى ، وظهر كانما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية الى يد مجلس ثورى غير مسئول ـ صار فى التو والساعة ادراك أن أزمة قد نشأت ذات طابع يهدد تهديدا خطيرا بمصالحنا الامبراطورية ، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية ، مهما كان لونها السياسى ، أن تقف دون نشاط » (٧) •

* * *

وبوقوع الاحتلال البريطانى ، خضعت مصر لاستبداد مشترك من جانب السلطة البريطانية ، التى أصبحت مثل السلطة الفعلية . ومن جانب الخديوية ، التى أصبحت تمثل السلطة الاسمية أو الشرعية . واختفت الاشراقة الدستورية التى ومضت فى عهد اسماعيل ثم فى عهد الثورة العرابية لوقت قصير .

ولم يكن فى وسع بريطانيا ، وهى تنتحل لنفسها صفة الدولة الراعية للمبادىء الليبرالية ، أن تحرم مصر من نظام دستورى ، دون أن تجنى على سمعتها فى هذا الصدد ، خصوصا وقد كان للبلاد دستور ديموقراطى قبل الاحتلال ، ولم تعلن بريطانيا أنها تدخل مصر بنية الفتح . على أنه لم يكن فى وسعها أن تمنح مصر نظاما دستوريا حقيقيا ، دون أن تجنى على مركزها فى مصر وتحكم على مصالحها بالضياع . وقد وجدت الحل فى نظام دستورى صورى ، يسلب السلطة من يد القوى الدستورية الوطنية التى كانت تتمثل فى شرائح البورجوازية الزراعية المصرية ، واستندت فى ذلك الى حجة غريبة حقا من دولة رأسمالية ليبرالية . ففى تقرير اللورد دفرين Dufferin الذى رفعه الى حكومته فى أعقاب الاحتلال ، هاجم مجلس النواب الذى انتخب عام ١٨٨٢ بقوله انه « كان مؤلفا من كبار ملاك الأراضى العقارية وأثرياء المدن ومشايخ القرى . وهذه الطبقات الثلاث تختلف ، ان لم تتعارض مع مصالح الفلاحين » ! . أى أن حجة بريطانيا فى سلب السلطة التى وقعت فى يد البورجوازية المصرية بدستور ١٨٨٢ ، هى تناقض مصالح هذه البورجوازية مع مصالح الفلاحين ! . (٨) .

وقد قام النظام الدستورى الصورى الذى وضعه اللورد دفرين على اقامة مجلسين : أحدهما مجلس شورى القوانين ، ويمثل الهيئة التشريعية فى البلاد . والمجلس الثانى هو الجمعية التشريعية .

وبالنسبة لمجلس شورى القوانين ، فقد تقرر أن يتألف من ثلاثين عضوا ، منهم أربعة عشر (النصف تقريبا) تعينهم الحكومة ، ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين ، وعضويتهم دائمة . وستة عشر ينتخبهم الشعب ، ومنهم أحد الوكيلين ، وعضويتهم لمدة ست سنوات . ومن هؤلاء الأعضاء المنتخبين عضوان : أحدهما ينتخب عن القاهرة ، والآخر عن الثغور السبعة جميعها . أما الأربعة عشر الآخرون ، فينتخبون عن الأربع عشرة مديرية . ولم يكن انتخاب هؤلاء جميعا يتم بطريق مباشر من قبل الشعب ، فنائبا القاهرة والثغور ينتخبهما « مندوبو الانتخاب » الذين يتم انتخابهم أولا من قبل الناخبين (كان الانتخاب على درجتين) ، أما بقية الأعضاء

فتنتخبهم مجالس المديريات من بين أعضـــائها ، الذين كانوا ينتخبـــون بواسطة مندوبى الانتخاب (أى على ثلاث درجات !) ٠

أما الجمعية العمومية ، فكانت تتألف من الوزراء (وعـــددهم ستة) واعضاء مجلس شورى القوانين (وعددهم ثلاثون) ومن ســـتة واربعين عضوا آخرين ٠ ولم يكن الشـــعب ينتخبهم انتخابا مبـــاشرا ، وانمـــا على درجتين - أى بواسطة مندوبى الانتخاب ٠ ويشترط فى عضو الجمعية العمومية أن يكون من الملاك الذين يملكون عقارا أو أطيانا يدفعون عنها عـوائد أو أموالا مقررة قدرها ألف قرش ســـنويا على الأقل ٠ وكانت مهمة الجمعية استشارية ، فيما عدا تقرير الضرائب الجديدة ٠ وتجتمع مرة واحدة كل سنتين ! بأمر يصدره الخديو ٠ وجلساتها سرية ، ورئيســـها هو رئيس مجلس شورى القوانين المعين ٠ أما مجلس شـــورى القوانين ، فيجتمع ست مرات فى السنة ، بواقع مرة كل شهرين ٠ (٩) ٠

وفى هذا الأطار الذى حدده الاحتـــلال لمشـاركة البورجوازية المصرية فى الحكم ، جرت الانتخابات الأولى فى نوفمبر ١٨٨٣ ، وظلت تجرى حتى قبيل الحرب العـــالمية الأولى ، دون أن يتدخـل الانجليز فيها لتغليب فريق على فريق ، فلم يكونوا فى حاجة الى ذلك مع تعيين نصف أعضـــاء مجلس شورى القوانين تقريبا ، بما فيهم رئيس المجلس وأحد الوكيلين ٠

على أنه منذ أوائل القرن العشرين ، أخذت التناقضـــات بين الخديو والاحتلال تلعب نفس الدور الذى كانت تلعبه فى عهد اسـماعيل فى انعاش الحركة الدستورية على يد الحزب الوطنى وحزب الأمة ، مع فاروق يتصـــل بتركيب الحزبين الاجتماعى ، وبتكتيك كل منهما واستراتيجيته ٠ ومع وقوع الوفاق بين جورست وعباس حلمى ، ومع انتصـــار الحركة الدســـتورية فى تركيا سنة ١٩٠٨ وسقوط الحكم الاستبدادى واعلان الدستور العثمانى - تشتد المطالبة بالدستور وقيام مجلس نيابى كامل الســلطات ، وحكومة دستورية كاملة ٠ ويظهر ذلك فى الصحافة ، كما يظهر بصفة خاصة فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الواقعتين تحت نفوذ البورجوازية المصرية ٠ فقد اتخذ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية مواقف شـــديدة ضـد الاحتلال أكثر من مرة ، وطالب الأعضاء بايجاد مجلس نيابى له رأى قطعى فى ادارة البلاد الداخلية ٠

وعند ذلك رأى الاحتلال ضرورة استبدال نظام آخر بهذا النظـــام القديم ، فقرر أدماج مجلس شـــورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة

واحدة جديدة سميت : « الجمعية التشريعية » . كما أصدر قانون انتخاب جديد يتمشى مع قواعد هذا النظام . وكان الانتخاب يتم على درجتين ، بمعنى أن كل خمسين ناخبا ينتخبون عنهم مندوبا ، وهؤلاء يقومون بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ـ الأمر الذى يسهل بطبيعة الحال مهمة التأثير والضغط لصالح مرشحى السلطة . وكان أعضاء الجمعية ينقسمون الى قسمين : قسم ينتخبه الشعب ، وعدد أعضائه ستة وستون ، وقسم تعينه الحكومة ، وعدد أعضائه سبعة عشر . وتقوم الحكومة بتعيين وكيل للمجلس ، وينتخب الأعضاء الوكيل الثانى . (١٠) .

وقد رشح سعد زغلول نفسه فى ثلاث دوائر من دوائر القاهرة هى السيدة زينب ، وبولاق ، والدرب الأحمر . وأيده الحزب الوطنى بكل قوته ، ففاز فى دائرتين معا هما : السيدة زينب وبولاق ، فوزا كبيرا ، وتنازل عن دائرة بولاق محتفظا لنفسه بدائرة السيدة زينب . ونجحت معه عناصر وطنية لعبت أدوارا قيادية هامة بعد الحرب العالمية الأولى ، مثل : عبد العزيز فهمى ، وعبد اللطيف المكباتى ، وحمد الباسل ، وعلى شعراوى ، وابراهيم سعيد ، وعلى المنزلاوى ، ومحمد فتح الله بركات ، وحسين هلال ، وغيرهم . (١١) .

* * *

وبنشوب الحرب العالمية الأولى ، ينتهى هذا الدور الثانى من ادوار الحياة النيابية فى مصر . ويتميز ـ كما رأينا ـ بفرض نظام تمثيلى ضيق من قبل سلطة الاحتلال ، يحصر النيابة عن الشعب فى شريحة صغيرة من البورجوازية المصرية العليا ، ويضيق قواعد اشتراكها مع ذلك فى الحكم تضييقا شديدا .

وبعد الحرب العالمية الأولى مباشرة تندلع ثورة ١٩١٩ ، وتجند البورجوازية المصرية وراءها جماهير العمال والفلاحين والمثقفين . وعندما تضطر انجلترا ، تحت الضغط الشعبى ، الى التنازل عن جزء من السلطة بموجب تصريح من جانب واحد ، هو تصريح ٢٨ فبراير ، تراعى جيدا ان يكون هذا التنازل لحساب القصر لا لحساب الشعب ـ وبمعنى آخر لحساب الأوتوقراطية لا لحساب الليبرالية . فقد ادخلت تعديلا هاما على مشروع الكتاب الذى اقترحه اللورد النبى Allenby يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ ليقدم الى السلطان فؤاد مع تصريح انهاء الحماية . وورد فى هذا التعديل ان « انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة

مسئولة على الطريقة الدستورية ، يرجع الأمر فيه الى عظمتكم والى الشعب المصرى » (١٢) • وبذلك قدمت بريطانيا السلطان على الشعب ، وجعلت الأمر فى البرلمان شركة بينه وبين شعبه ، وهى شركة للسلطان فيها نصيب الأسد •

دستور ١٩٢٣ وتوزيع السلطة :

وكان من الطبيعى أن يتأثر دستور ١٩٢٣ بهذه الحماية التى أسبغها الاحتلال على القصر • ففى بيان ثروت باشا الذى ألقاه فى لجنة الدستور يوم ١١ أبريل ١٩٢٢ ، أوضح بصريح العبارة أن وضع الدستور مقدم على الاتفاق مع بريطانيا ، واذا كان لا ينبنى عليه ، فانه يجب ألا يسد الطريق اليه • وقد استجابت لجنة الدستور لهذا التوجيه ، وراعت فى مشروعها الا يسد الطريق الى الاتفاق مع انجلترا • ولكن ذلك لم يرض الملك فؤاد ، لأن البورجوازية لم تنس نفسها فى الدستور بطبيعة الحال ، فاستطاع عن طريق استغلال التناقض بين فرق البورجوازية المختلفة ، وعن طريق اصطناع الأنصار ، والاستفادة من المساندة البريطانية ، أن يمسخ مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور ، وأن يستولى لنفسه على صلاحيات كبيرة جعلته يستحق الوصف الذى أطلقه نهرو على الدستور بأنه « لا يشبهه دستور آخر فى الرجعية » • (١٣) •

وقد أدركت البورجوازية المصرية ما يعنيه وضع صلاحيات عظيمة فى يد ملك واقع تحت الحماية البريطانية ، من خطر على قضية الديموقراطية وقضية الاستقلال ، فكتب عبد العزيز فهمى فى أحد خطابيه المشهورين الى رئيس الوزراء فى ١٦ مارس و ١٥ أبريل ١٩٢٣ يقول :

« اذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة ، هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها ، وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنفاذها من براثن هؤلاء الأمراء - فما معنى أن تكون السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز ، بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ، ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم ، فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك » ؟ •

أما سعد زغلول ، فصرح فى حديث له مع مراسل صحيفة الديلى هرالد يقول :

« اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى ، فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها

النفوذ الأجنبى ، ويدعى أن العرش فى سلامة بفضـــل جنوده ! · فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن » (١٤) ·

وبصدور دستور ١٩٢٣ ، أصبحت الســلطة فى مصر موزعة بين قوى ثلاث يدور بينها الصراع : الانجليز ، والقصر ، والبورجوازية المصرية ممثلة فى الوفد بصفة رئيسية والأحزاب الأخرى ·

أما الانجليز ، فقد احتفظوا لأنفسهم بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ، وبصفة مطلقة ، بتولى أمور أربعة تبيح لهم السـيطرة على مصر والتدخل فى شئونها الداخلية والخارجية ، وهى :

١ ـ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطـانية فى مصر · (والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى هذا التأمين) ·

٢ ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة · (والغرض من ذلك ألا تكون هنـــاك حاجة لوجود جيش مصرى قـوى) ·

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، وحماية الأقليات · (والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية) ·

٤ ـ الســـودان (١٥) ·

وأما القصر ، فبمقتضى التعديلات التى أجراها فى مشروع الدســتور الذى أعدته لجنة الثلاثين ، أصبح هو المسيطر ، عن طريق الاعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ، فى مسألة التصديق على القوانين ، وفى مسألة تنقيح الدستور · كما أصبح له حق حل مجلس النواب بصـــورة مطلقة ودون قيد أو شرط · وكذا انشاء ومنح الرتب والنياشين ، وتولية وعزل الضـباط ، والتصرف فى شئون المعاهد الدينية والأزهر ·

وأما البورجوازية المصرية ، فقد قرر لها الدستور حقوقا تمثلت فيما تضمنه من أن شكل الحكم نيابى ، والسلطات مصدرها الأمة ، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ، وهو مسئول بالتضامن لدى مجلس النواب ، ورئيس الدولة غير مسـئول (ذاته مصـــونة لا تمس) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وتوقيعات الملك فى شـئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، وأوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المســئولية بحال · ثم النص على الحريات الآتية :

الحرية الشخصية ، والمساواة فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية . وحرمة المنازل ، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأى ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وحق تكوين الجمعيات ٠

كذلك فقد ضمن الدستور للبورجوازية الكبيرة الاحتفـــاظ بممتلكاتها الزراعية والصناعية والتجارية والمالية ، وعدم المســـاس بها ٠ فقد نص على ان « للملكية حرمة » ٠ وحماية لهذا الأساس الاقتصادى ، نصت المادتان ١٥ و ٢٠ على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى ، واباحة اتخاذ أى تدابير ضد هذه الاجتماعات العـــامة اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى ٠

واشترط الدستور فيمن يعينون أعضاء فى مجلس الشيوخ أن يكونوا من بين الشرائح البورجوازية الآتية :

الوزراء ، الممثـــلون السياسيون ، ورؤســـاء مجلس النواب ، ووكلاء الوزارات ، ورؤساء ومستشارو محكمة الاســـتئناف أو أية هيئة قضـــائية مساوية لها أو اعلى منها ، والنواب العموميون ، ونقباء المحامين ، وموظفو الحكومة ممن هم فى درجة مدير عـام أو درجة أعلى من ذلك ، وأمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب ، وكبار العلمـاء والرؤســـاء الروحيين ، والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصـــاعدا ، وأعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها فى العام ، والمشتغلون بالأعمال المالية أو التجـارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى (١٦) ٠

وفوق أعمدة هـــذا الدســـتور ، أخذت البورجوازية المصرية فى اقامة المؤسسات التشريعية والسياسية التى تمارس من خلالها عملية الحكم وادارة شئون البلاد واصدار التشريعـــات والقوانين ٠ ففى يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ أجريت الانتخـــابات لمجلس النواب ، وأســـفرت عن فوز يكاد يكون تاما لمرشحى الوفد ، اذ لم ينجح من مرشـــحى الحزب الوطنى ســـوى أربعة ، ومن حزب الأحرار الدستوريين ستة ٠ ثم تألفت وزارة الوفد الأولى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وعلى يد هذه الوزارة تمت الانتخابات لمجلس الشيوخ يوم ٢٣ فبراير ١٩٢٤ ، وأسفرت عن فوز ساحق للوفد أيضا ٠ وفى يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ أفتتح أول برلمان بهيئة مؤتمر ، واقسم الملك أمامه اليمين الدستورية ، والقى سعد زغلول أول خطاب عرش طبقا للدســـتور (١٧) ٠ وبذلك وضعت الديموقراطية الليبرالية موضع التطبيق ٠

مصر بين الليبرالية والأوتوقراطية :

على أن السلطات الكبيرة التى استحوذ عليها الملك فى الدستور ، لم تلبث أن أصابت النظام الليبرالى بعلل وأمراض أورثته الضعف وأودت به فى النهاية . وقد تمثلت هذه العلل والأمراض فيما يلى :

أولا : أحزاب الأقلية ؟

ويطلق هذا المصطلح على الأحزاب المصرية التى اصطنعها القصر أو انشقت على الوفد ، مضافا اليها الحزب الوطنى الذى نشأ قبل الحرب العالمية الأولى .وتختلف هذه الأحزاب عن أحزاب الأقلية فى البلدان التى تتمتع بالنظام الليبرالى الصحيح ، فى أنه بينما كان على الأحزاب الأخيرة أن تسعى بالطرق الدستورية المشروعة للحصول على التأييد الشعبى الذى يكفل لها اعتلاء الحكم والدفاع عن مصالح الطبقات التى تمثلها ، فان أحزاب الأقلية فى مصر لم تكن فى حاجة الى اتباع هذا السبيل ، وذلك بسبب السلطات الكبيرة فى يد الملك ، التى كانت تهيىء لها ، عن طريق التحالف معه ، اعتلاء الحكم دون حاجة للحصول على الثقة الشعبية وتأييد الغالبية .

وفيما عدا حزبى الاتحاد والشعب ، اللذين اصطنعهما القصر واستطاع عن طريقهما أن يحكم البلاد حكما مباشرا لصالحه ، فان الأحزاب الأخرى كانت تمثل بالفعل مصالح فرق من البورجوازية المصرية كانت ترى فى التحالف مع القصر طريقها الوحيد للحكم وحماية مصالحها .

وأول هذه الأحزاب هو حزب الأحرار الدستوريين ، الذى تألف يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وفى مقدمة أغراضه ومبادئه : الدفاع عن الدستور ، والعمل على سرعة اصداره (١٨) . وقد رأينا كيف دافع قطبه الكبير عبد العزيز فهمى عن مشروع لجنة الثلاثين فى خطابيه اللذين وجههما الى رئيس الوزراء ، والذى هاجم فيهما القصر هجوما شديدا ، ولكن الحزب لم يلبث أن انتقض على الدستور انتقاضا كبيرا بعد سقوطه الفاحش فى أول انتخابات تجرى لمجلس النواب . فقد عاد عبد العزيز فهمى بك ، فطعن على الدستور فى خطاب شهير ألقاه يوم ١٨ مارس ١٩٢٥ فى غرفة المحامين فى محكمة الاستئناف قائلا : انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر ، « ولكن العمل به أظهر أن ثوبه فضفاض » ! (١٩) . أما أحمد لطفى السيد ، فيلسوف حزب الأمة ، وداعية الفكر الليبرالى الأكبر ، فقد قبل الاشتراك فى وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ ، التى عطلت الدستور لمدة « ثلاث سنوات قابلة للتجديد » . وقد علق الكاتب محمد توفيق دياب على ذلك قائلا : « عزيز على مصر أن تطعن

فى حياتها النيابية مرتين : أحداهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين ، والأخرى بيد وزيرنا وكيل الأحرار الدستوريين ، وفيلسوفنا شيخ الديموقراطيين (٢٠) . يقصد أحمد لطفى السيد . وظل حزب الأحرار الدستوريين يشارك فى جميع الانقلابات الدستورية فى مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

أما الحزب الوطنى ، فقد انتقض على ماضيه . فقد أقر دستور اسماعيل صدقى باشا الأوتوقراطى سنة ١٩٣٠ ، واشترك فى الانتخابات التى جرت على أساسه . وكان صدقى باشا يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هى : حزب الاتحاد ، وحزب الشعب ، والحزب الوطنى (٢١) . كما اشترك فى الانقلابات الدستورية التى جرت بعد ذلك : فاشترك فى انقلاب محمد محمود باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وفى انقلاب أحمد ماهر ، رئيس حزب الهيئة السعدية ، فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٤ ، وفى وزارة النقراشى باشا ، الذى خلف أحمد ماهر فى رياسة الحزب ، فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، وفى وزارة ابراهيم عبد الهادى ، الذى خلف النقراشى فى رياسة الحزب ، فى ديسمبر ١٩٤٨ وفبراير ١٩٤٩ (٢٢) .

ومن الغريب ، بعد كل ذلك ، أن يتحدث المؤرخ عبد الرحمن الرافعى — وهو من أقطاب الحزب الوطنى — عن عودة الوفد الى الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ، تحت عنوان : « عودة الحكم المطلق » (٢٣) . فكأنه اعتبر عهود الانقلاب التى سبقت تولى الوفد الحكم عهودا دستورية ! .

أما الحزب السعدى ، فكان قد تألف فى أوائل عام ١٩٣٨ تحت اسم : « الهيئة السعدية » من الوفديين المنشقين على الوفد ، وعلى رأسهم النقراشى وأحمد ماهر . واتجه الحزب الى القصر على الفور ، بدلا من الشعب ، يستمد منه السلطة والتأييد . فاشترك مع الأحرار الدستوريين فى الحكم فى يونية ١٩٣٨ كشريك أصغر ، ثم كشريك أكبر فى أكتوبر ١٩٤٤ ، وهو الانقلاب الذى استمر الى حين عودة الوفد الى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وفى يوليو ١٩٤٢ فصل مكرم عبيد باشا من الوفد ليؤلف حزب الكتلة الوفدية . وبدلا من أن يتجه الى الشعب ، الذى طالما تلقى منه التأييد ، اتجه بدوره الى القصر ، وشارك فى انقلاب أحمد ماهر فى أكتوبر ١٩٤٥ ، وفى وزارة النقراشى الأولى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ (٢٤) .

وعلى هذا النحو انقلبت بعض فرق البورجوازية المصرية على مبادئها الليبرالية التى طالما دافعت عنها ودعت اليها ، وساهمت فى افساد الحياة

الديموقراطية واهدار ارادة الشعب ووأد الدستور · وكل ذلك بسبب السلطات الكبيرة التى استولى عليها الملك فى الدستور ، وخضوع البلاد للاحتلال البريطانى ·

ثانيا : تزييف الحياة النيابية فى مصر :

ويتمثل تزييف الحياة النيابية فى مصر فى تزييف الانتخابات · ومن المعروف أن نظام الانتخابات الصحيح هو أساس الحياة الديموقراطية ، وهو وحده الذى يصون المبدأ الدستورى الأول القائل بأن « جميع السلطات مصدرها الأمة » · لذلك فقد انتهى الرأى فى اغلب الدول الديموقراطية الى احاطة العمليات الانتخابية البرلمانية بسياج محكم من الضمانات والضوابط التشريعية والادارية والقضائية ، لا يترك منفذا للتزييف أو التلاعب ·

على أن هذه القاعدة لم تطبق فى مصر لسببين :

السبب الأول ، أن قانون الانتخاب ، كما تضمنه دستور ١٩٢٣ ، لم يكن يعتبر - من حيث مجرد الصياغة التشريعية - قانون انتخاب بالمعنى المصطلح فى البلاد الديموقراطية · فهو كله - على حد قول الدكتورو ايت ابراهيم : « تعميم فى مجال التخصيص ، واقتضاب فى مجال الاسهاب ، وهو يكتفى برسم الخطوط الكبرى ولا يضع النقط فوق الحروف ، وهو يترك فى استرخاء المشكلات على عواهنها ، ويتوكل على الادارة فى التنفيذ ، والادارة هى بطبيعتها خصم للناخب لأنها جزء من الحكومة » (٢٥) ·

أما السبب الثانى ، فهو استغلال أحزاب الأقلية ، المستندة الى سلطة القصر ، للثغرات التى تضمنها تشريع الانتخاب فى تزييف ارادة الناخبين ·

وقد اتبعت الأحزاب السالفة الذكر الأساليب الآتية :

١ - التلاعب فى اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية :

استغلت الاحزاب ما كان يقتضيه الدستور من ضرورة اعادة تحديد الدوائر الانتخابية فى أعقاب كل تعداد عشرى ، تنفيذا لحكم الدستور الخاص بأن يكون لكل ستين ألفا نائبا ، وحتى يكون للتعداد أثره فى التمثيل النيابى - فى تمزيق الدوائر الأصلية ، واعادة تكوينها طبقا لرغبة مرشحى الحكومة التى تقوم باجراء الانتخابات ، والاستفادة من الأوضاع شبه الاقطاعية والعائلية السائدة فى البلاد فى تحقيق هذا الغرض · وقد صور

النحاس باشا ، رئيس الوفد ، هذا الاستغلال ، تعليقا على انتخابات عام ١٩٣٨ بقوله :

« يأتى المرشح اليهم ، فيقول : هـذا بلد وفدى ولا أستطيع أن أنجح وهو (البلد) فى الدائرة ، فانقلوه الى دائرة أخرى ، واتونى ببلد فيه أهل وأصـــحاب ـ وان لم يمت الى الدائرة بسبب ـ فيجاب الطلب مع خــالص الشكر ووافر الاحترام » (٢٦) ٠

٢ ـ تزوير جداول الانتخاب :

تعتبر جداول الانتخاب فى الأساس فى كل نظام انتخـــابى ٠ وبقدر ما يكون فيها من دقة ، يكون صدق التعبير عن رأى الشعب ، وبقدر ما يكون فيها من خلل ، يكون تشويه الانتخابات من أســـاسها ، وتحوير رأى الأمة عن حقيقته ٠ وقد استغلت أحزاب الأقلية ما نص عليه الدســـتور من تحرير هذه الجداول بواسطة مأمورى الأقسام والمراكز والعمد ، فعمدت فى كل مرة الى وضع جداول مصنوعة بواســطة رجال الادارة تضمن أســـماء مكررة ، وأسماء أشخاص غير موجودين ، وأسماء أشخاص متوفين ٠ وعلى أســاس هذه الجداول كانت تتم الانتخابات ٠

٣ ـ حجز التذاكر الانتخابية عن أنصار الخصوم :

من المعروف أن الحصول على تذكرة انتخاب هو فى واقع الأمر حصــول على صوت فى الانتخاب ٠ وقد جرى العرف فى مصر قبل الثورة ، دون سواها من الدول ، على أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية قبيل كل انتخابات تجرى لمجلس النواب ٠ وكان التوزيع يتم بواســـطة العمد فى القرى ، والبوليس فى العواصم ٠ وكان من اليســـير لذلك منع تذاكر الانتخاب عن المعارضين ، ثم اعطاؤها الى أنصار السلطة للاستفادة بها فى انتخاب مرشحيها ٠ وكان مما يسهل هذا التلاعب أن تذكرة الانتخاب لم تكن تحوى سوى اسم وسن ورقم وتاريخ ، بينما لم يكن نظام البطـــاقات الشـــخصية والعائلية قد عمـــل به ٠

لذلك فكثيرا ما انقلبت المعركة الانتخـــابية فى مدن مصر ، الى معركة للحصول على التذاكر الانتخابية ٠ وحتى أصبحت الانتخابات العامة لمجلس النواب مصيرها فى قبضة وزير الداخلية فى حكومات أحزاب الأقلية ٠

٤ ـ الارهاب واستخدام العنف مع الناخبين الخصوم :

اســـتغلت أحـــزاب الأقلية أمية الغـــالبية الكبرى من الناخبين ، واضطرارهم ، من ثم ، الى التصويت شفاهة ـ فى اجبارهم على التصويت

لصالح مرشحيها ٠ وكان العرف المتبع هو ضرب الناخب الذى أعطى صوته لمرشح الوفد ضربا مبرحا أمام بقية الناخبين ، ليكون عبرة لم يعتبر ٠ بل لقد جرى فى بعض الانتخابات اجبار المتعلمين على التصويت شفويا حتى لا يعطوا أصواتهم للمرشح المعارض (٢٧) ٠

٥ ـ رفت العمد والمشايخ المعارضين :

جرت الحكومات على رفت العمد والمشايخ المعارضين لها ، وتعيين غيرهم قبل الانتخابات ، لضمان نجاح مرشحى السلطة ، ثم الاستفادة بهم بعد ذلك كأعضاء فى الحزب ٠ وقد لاحظنا فى كشف يحتوى على أسماء أعضاء حزب الاتحاد عام ١٩٢٥ ـ وهو الحزب الذى أنشأه القصر بعد سقوط وزارة سعد زغلول ـ أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأعضاء من العمد ! ٠

ومن ذلك كله يتضح أن مزاولة الناخب لحقه الانتخابى فى ظل النظام الليبرالى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو (فى عهود حكومات أحزاب الاقلية) كان مغامرة كبيرة وتجربة قاسية ٠ بل لقد وصفها مكرم عبيد بانها : « تعد ضربا من ضروب المستحيل » ٠ وأضاف الى ذلك قوله : « والدستور بهذا الوضع ـ لا يمكن أن يكفل للبلاد حياة ديموقراطية بالمعنى الصحيح » (٢٨) ٠

ثالثا : عدم استقرار الحياة النيابية :

وعدم استقرار الحياة النيابية مترتب ، بطبيعة الحال ، على تزييف الحياة النيابية ٠ فمنذ قيام أول هيئة تشريعية فى عام ١٩٢٤ ، توالت على مصر عشر هيئات تشريعية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ـ أى فى مدى ربع قرن فقط ٠ ولم يتم مجلس نواب سنواته الخمس قط ٠

فقد حل مجلس النواب الاول ، الذى انعقد فى مارس ١٩٢٤ ، فى ديسمبر من نفس السنة ٠ ثم أسفرت الانتخابات التى أجرتها وزارة زيور باشا عن مجلس نواب جديد أجتمع يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، ولكنه حل فى اليوم نفسه ! ٠ ثم ولدت هيئة تشريعية ثالثة فى يوليو ١٩٢٦ ، وعاشت ثلاث دورات فى عهد الائتلاف ٠ ثم علق محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء هذه المدة ٠ وولدت هيئة تشريعية رابعة فى ينساير ١٩٣٠ ، ولكن هذه الهيئة حلت فى السنة نفسها ! ٠ ثم استبدل بدستور ١٩٢٣ دستور جديد فى عهد صدقى باشا فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ ، ووضع قانون انتخاب جديد ، وقامت الهيئة التشريعية الخامسة ، لتستمر اربع دورات ٠ على أن دستور ١٩٢٣ اعيد من جديد تحت نضال شعبى مرير ، كما اعيد قانون انتخاب سنة ١٩٢٤

فى ديسمبر ١٩٣٥ ، واجتمعت الهيئة التشريعية السادسة فى مايو ١٩٣٦ • وتوالت من هذا التاريخ الهيئات التشريعية السابعة فى أبريل ١٩٣٨ ، والثامنة فى مارس ١٩٤٢ ، والتاسعة فى يناير ١٩٤٥ ، والعاشرة فى يناير ١٩٥٠ • كما توالت الوزارات ، فلم تعمر أى منها فى المتوسط الا سنة واحدة وشهرين •

ومن الطريف أن كلا من الهيئات التشريعية العشر سالفة الذكر ، كانت تختلف عن سابقتها اختلاف النقيض • فالأحزاب أو الهيئة التى كان لها فى البرلمان السابق أغلبية ساحقة ، يصبح لها ، حتما ودائما ، فى البرلمان اللاحق مباشرة أقلية هزيلة • على أن تنقلب هذه الأقلية الى أغلبية ساحقة فى البرلمان اللاحق ، وهكذا دواليك • ومن الطبيعى ـ كما يقول علماء القانون الدستورى ـ أن تختلف الأغلبية فى البرلمان الجديد عنها فى البرلمان القديم ، فتترجج كفة عن كفة ، والا لما كانت فائدة فى اجراء الانتخابات العامة • على أن المشاهد فى جميع الديموقراطيات الليبرالية ، أن التطور يأتى بالتدريج على مراحل ، وله دوافعه وأسبابه ومقدماته (٢٩) •

على أنه لما كانت الانتخابات التى تجريها وزارات أحزاب الأقلية والوفد على السواء تسفر دائما عن أغلبية للوزارة التى أجرت الانتخابات ، فقد تمثل معيار ثبوت غالبية الوفد وصدق تمثيله للارادة الشعبية فى نتائج الانتخابات التى كانت تجريها الوزارات « المحايدة » فى سنى ١٩٢٣ و ١٩٢٩ ، ١٩٣٦ ، ١٩٥٠ • فقد أسفرت هذه الانتخابات دائما عن فوز الوفد فوزا ساحقا وسقوط خصومه •

رابعا : القصر يصبح مصدر السلطات :

رأينا كيف استلب الملك سلطات عظيمة فى دستور ١٩٢٣ ، عن طريق تعديل بعض مواد مشروع لجنة الثلاثين • ومنذ ذلك التاريخ أخذت بقية السلطات تنتقل اليه تدريجيا ، حتى أصبح فى نهاية الأمر مصدر السلطات من الناحية الفعلية •

على أن ذلك لم يتم عبر طريق ممهد ، بل مضى عبر صراع شاق ومرير بينه وبين الوفد ، عبأ الوفد فيه جماهيره الشعبية الغفيرة ، وجند فيه القصر صنائعه وحلفاءه من كبار الاقطاعيين والرأسماليين • وقد اتخذ هذا الصراع من جانب الوفد شكل تفسير المواد التى عدلها الملك ، تفسيرا يتفق مع النظام الليبرالى الصحيح ، بينما اتخذ من جانب القصر شكل تطبيق هذه المواد تطبيقا اوتوقراطيا فى عهود وزارات الأقلية وبرلماناتها ، ثم مواجهة وزارات الوفد بها ، بعد أن تكون قد اتخذت صورة العرف والتقليد •

وقد قاد حركة التصحيح الأولى سعد زغلول فى وزارته التى ألفها فى ٢٨ ينـــاير ١٩٢٤ · وكانت أول معركة بينه وبين الملك فؤاد حـول حق تعيين الوزراء · فقد اعترض الملك على تعيين وزيرين قبطيين هما : مرقص حنـا باشا وواصف غالى باشا ، بحجة أن التقاليد جرت على الاكتفاء بوزير قبطى واحد ، وأنه لا يجب أن يعين وزير قبطى وزيرا للعدل فى بلد اسلامى · وقد رفض سعد زغلول اعتراض الملك على المسألة الأولى بقوله انه لا يفرق بين مسلم وقبطى ، وأنه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى · ولكنه استجاب للاعتراض الثانى ، وأسند الى مرقص حنا وزارة الأشغال ، ورشح نجيب الغرابلى أفندى وزيرا للعدل · ولما اعترض الملك على اختيار « أفندى » لمنصب ضخم كمنصب الوزارة ، لم يقبل سعد هذا الاعتراض ، وكان له ما أراد ·

أما المعركة الثانية فكانت حول الأساس الدستورى لقيام الوزارات · فقد بنى الملك فؤاد اختياره لسعد زغلول ، فى كتابه الذى وجهه اليه بعد فوزه فى الانتخابات ، على كل سبب الا السبب الذى اختاره لأجله ، وهو فوزه بثقة الأمة · ولكن سعد رد على ذلك فى جوابه الى الملك ، فجعل أول سبب لولايته الحكم هو : « ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف » ! ·

وكانت المعركة الثـــالثة حول أهم التعـديلات التى أدخلهـــا الملك على الدستور ، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين · فقد تمسك الملك بأن التعيين من حقه ، ارتكانا الى ظاهر المادة ٧٤ · ولكن سعد زغلول تمسك بأن حق الملك فى التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يشـــرك فيه وزراءه ، ولكنه حق مطلق على نصوص المواد الأخرى التى تقضى بأن يتولى الملك ســلطته بواسطة وزرائه ، وأن الوزارة هى المهيمنة على مصالح الدولة ، وأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفـــاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون ، وأن أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال · ولما كانت المادة ٧٤ مأخـــوذة من الدستور البلجيكى ، فلذلك احتـكم الطرفان الى البارون فان دن بوش ، الذى افتى بصحة رأى سعد زغلول ·

ثم جرت المعركة الرابعة فى أواخر عهد سعد زغلول ، حين كان القصر يدبر المؤامرات لاسقاطه بعد فشل المفاوضات التى جرت بينه وبين مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية · وقد ساق الوفد فيها المظـــاهرات الى ميدان عابدين تهتف : « سعد أو الثورة » · وانتهت المعركة باتمام عملية تصحيح الدستور ، بحيث يصبح الأزهر والمعاهد الدينية فى يد الوزارة لا فى يد الملك · ولا ينفرد الملك يمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة · وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية

فعلية ، بعد أن كانت صلتهم بالسراى رأسا • وتنظر الوزارة فى مناصب السلك الادارى • وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها (٣٠) •

ثم سقط سعد زغلول تحت حادثة مقتل السردار لى ستاك ، وأخذ الموج الثورى ينحسر ، ورفعت الرجعية رأسها ، وبدأت الثورة المضادة • وأخذ القصر يسترد فى عهود : زيور ، ومحمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وعبد الفتاح يحيى ، وتوفيق نسيم ، ما خسره على يد سعد زغلول • وعندما تولى الوفد الحكم فى عام ١٩٣٦ ، كان القصر قد كسب بسكوت تلك الوزارات الضعيفة وبرلماناتها تقاليد وعادات أصبحت محور الصراع فى حركة التصحيح الثانية التى قادها مصطفى النحاس والتى انتهت بكارثة دستورية •

وكان مصطفى النحاس قد وقع فى وهم كبير بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ • فقد اعتقد أن القدر الكبير من السلطة الذى استخلصه من الانجليز بمعاهدة ١٩٣٦ ، قد أضيف لحساب الأمة ، بعد أن غيرت المعاهدة من مواقع القوى المتصارعة على السلطة ، وتغيرت بالتالى أدوارها ، فقد كان القصر قبل معاهدة ١٩٣٦ فى حماية الاحتلال ، لأن السلطة التى كانت فى يده تعد فى يد الاحتلال • ولكن بعد معاهدة التحالف والصداقة ، وبعد أن انقلبت العلاقة بين الوفد والانجليز من عداء وخصومة الى مهادنة بحكم المعاهدة ، لم تعد بالانجليز حاجة لحماية الملك ، بل لم تعد لهم مصلحة فى ذلك ، وأصبح الطريق ، من ثم ، مذللا لتمارس الأمة حقوقها وحرياتها •

على أن النحاس أخطأ فى هذا التقدير ، لأن القضية لم تكن حماية الانجليز للقصر فقط ، وانما وجود نفس عناصر الحياة السياسية القديمة المتآمرة ، التى لم تكن ترى فرصتها فى اعتلاء الحكم الا عن طريق التحالف من القصر ومساعدته على تزييف ارادة الأمة • وفى الوقت نفسه كانت قد ظهرت فى ذلك الحين عناصر فاشية تمثلت فى جماعة مصر الفتاة وجماعة الأخوان المسلمين ، انحازت بحكم أيديولوجيتها الى الأوتوقراطية ضد الليبرالية ، واستطاعت بثوريتها الزائفة ، وتشكيلاتها شبه العسكرية ، أن تجتذب اليها كثيرا من الأنصار والمؤيدين ، خصوصا بين الشباب ، وأن تزود القصر بأداة أرهابية يرفع بها عقيرته ويسكت خصومه • فضلا عن ذلك ، ففى تلك الظروف الدقيقة ، التى التفت فيها قوى الأوتوقراطية والفاشية حول الوفد يتعرض لأخطر انشقاق أصابه منذ انشقاق الوفد الكبير عام ١٩٢١ ، وذلك بانسلاخ النقراشى والدكتور أحمد ماهر منه • وكان من الطبيعى أن تؤثر هذه العوامل فى نتيجة المعركة الدستورية •

وقد بدأت المعركة عندما أراد النحاس أن يقضى على بؤرة من بؤر الفساد السياسى فى مصر ، وهو « الديوان الملكى » ، فأعلن فى كتاب تأليف وزارته فى ١٠ مايو ١٩٣٦ أنه سوف يجعل من أغراض وزارته انشاء وزارة جديدة باسم وزارة القصر . ولكن مجلس الوصاية اعترض على الفكرة مقترحا ارجاءها الى أن يبلغ الملك سن الرشد . وفى الوقت نفسه ، شنت الصحافة الانجليزية حملة نقد شديدة على هذه الفكرة (لم تكن المعاهدة قد أبرمت بعد وتغيرت الأدوار) . وازاء ذلك تراجع النحاس تراجعا جزئيا ، اذ أكتفى بتعيين عبد الفتاح الطويل وزيرا برلمانيا لشئون القصر . ثم لم يلبث أن تراجع بصفة نهائية عند اعادة تأليف وزارته بعد تولى الملك سلطاته الدستورية ، فلم يتمسك بوزارة القصر ، كما لم يتمسك أيضا بوكالة القصر البرلمانية .

وكانت المعركة الثانية حول ترشيح يوسف الجندى وزيرا فى وزارة النحاس الثانية . فقد رفض فاروق ، بايعاز من على ماهر باشا ، قبول هذا الترشيح ، بحجة أن نزاهة يوسف الجندى ابان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية ، لم تكن فوق الشبهات . وقد نزل النحاس على اعتراض الملك بصفة مؤقتة ، نظرا للظروف الدقيقة التى كان يمر بها الوفد بعد استبعاد النقراشى وزملائه من الوزارة الجديدة ، ولأنه كان فى ذلك الحين قد قدم استقالة وزارته الأولى الى الملك بمناسبة مباشرته سلطاته الدستورية ، وقبلت الاستقالة فعلا ، وكان اصراره على تعيين الجندى يعرضه للاطاحة به بأسهل السبل وبدون اقاله .

أما الجولة الثالثة ، فكانت حول حق الملك فى تعيين رئيس ديوانه . فقد اعترض فاروق على جميع الأسماء التى رشحها النحاس ، ثم فاجاه بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧ . وقد عقد النحاس اجتماعا طارئا لوزارته ، ونوقشت فيه فكرة تقديم استقالة الوزارة ، لكن عدل عنها لأنها تحقق غرض القصر . وقدم النحاس بدلا من ذلك طلبات لتنظيم العلاقة بين الوزارة والقصر تضمنت ضرورة انشاء وزارة قصر ، وأن يقتصر حق الملك فى تعيين الموظفين الذين يعينون بمراسيم على التوقيع .

ثم كانت الجولة الرابعة حول حق تعيين الشيوخ . فمع أن هذه المسالة كانت قد انتهت فى عهد سعد زغلول برضوخ الملك فؤاد بعد تحكيم البارون فان دن بوش ، الا أنها عادت فى عهد النحاس عندما خلا مقعدان فى المجلس ، فرشحت الوزارة محمود فهمى وحسن نافع ، ولكن القصر اعترض على الثانى ، ورشح بدلا منه عبد العزيز فهمى ، فاعترض النحاس على تعيينه لأنه هو الذى قال عن دستور الأمة انه « ثوب فضفاض » (٣١) .

وفى تلك الأثناء كانت أقلام القصر وأحزاب الأقلية تدافع عن وجهة نظر على ماهر باشا التى أعلنها بحق الملك فى تعيين كبار الموظفين ، وفى احالة الموظفين المعنيين بمرسوم الى المعـــاش ، وفى تقـديم مشروعات القوانين للبرلمان ، وفى الرتب والنياشين لرجال الدولة ، وفى تعيينات رجال السراى ٠

وقد بلغ الأمر بالدكتور محمد حسين هيكل ، قطب الأحرار الدستوريين ، أن احــــذ يســـوق الأســـانيد على أن حـق الملك فى تعيين رئيس ديوانه « حق طبيعى » (٣٢) ٠ أما عباس محمود العقاد ، فجند كل ما يملك من بلاغة وقوة حجة فى الدفاع عن حقوق الملك ٠ وقد ذهب فى خداع الشعب الى منطق دستورى عجيب ، فقد ادعى أن « حقوق الملك هى حقوق الأمة » ، تغار عليها كما تغار على أعز الحقوق الدستورية لتوطيد الأمور وحماية الناس من أغلاط الوزارات على توالى القيام والسقوط ٠ ثم قال : « هنا يتجلى لنا أن الأمة تحمى حق الملك لأنه يحميها وتضـــمن حق الملك لأنه يضـــمنها ، وترفع حق الملك على حقوق أخرى لأنه الحق الباقى لها على تعاقب العهود وتتابع الأحـــزاب ، واختلاف الميول والأحوال » (٣٣) ٠

وقد أراد الوفد فى ذلك الحين أن يكرر ما حدث فى عهد سعد زغلول ، حين انطلقت المظاهرات فى ميدان عابدين وهى تهتف : « سعد أو الثورة » ، وذلك للحصول على نفس النتائج التى حققتها هذه المظاهرات ، فانطلقت المظاهرات مرة أخرى فى شوارع القاهرة وهى تهتف : « النحاس أو الثورة » ، ولكن ظروف عام ١٩٣٧ كانت تختلف من كل الوجوه عن ظروف عام ١٩٢٤ ٠ ففى عهد سعد زغلول ، كانت الكتلة الوطنية سليمة لم تتفتت ، والمد الثورى ضد القصر والاحتلال كان عاليا ٠ أما فى عام ١٩٣٧ ، فكانت الحركة الوطنية قد تجاذبتها التيارات الفكرية والسياسية المختلفة ، وكانت ثورة ١٩١٩ قد انتهت بابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وحل التهادن بين الوفد والانجليز محل الخصومة والعداء ٠ ولذلك فشلت هذه المظاهرات فى تحقيق النتائج التى حققتها سابقتها ، ثم جاءت اقالة الملك للنحاس فى أعقابها لتكون اعلانا بأن القصر قد أصـــبح مصدر السلطات (٣٤) ٠

وفى عهد محمد محمود باشـــا ، أخذت خيـوط الســـلطة التى بقيت فى يد وزارته ، تنتقل شيئا فشيئا الى يد القصر ، لتصـــبح الحكومة فى نهاية الأمر بلا حول ولا قوة حتى فى اقل الامور (٣٥) ٠ حتى اذا ما كان صيف عـام ١٩٣٩ كتبت « المصور » تصف كيف اصبح الملك صاحب الســـلطان النافذ فى البلاد ، يلجأ اليه رجال المال والسياسة والحكم ، وتلجأ اليه المفوضـــات والســـفارات الأجنبية (٣٦) ٠ لذلك لا عجب اذا اســـتشرى نفـــوذ القصر فى السنوات التالية حتى أصبحت امور الحكم فى ايدى رجال الحاشية من الخدم

والسائقين والحلاقين وغيرهم ، وأن أصبحت البلاد بمثابة ضيعة كبرى للملك يتصرف فيها كما يشاء ٠

انجازات الليبرالية :

على هذا النحو يتبين فى وضوح أن الليبرالية لم تمنح فرصتها الكاملة للتطبيق قبل ثورة ٢٣ يوليو ٠ وان الحكم كان فى الحقيقة فى يد القصر وفى يد أقلية هزيله من البورجوازية الكبيرة كانت ترى مصلحتها فى التحالف معه ٠ ويتضح هذا من مقارنه عدد السنوات التى حكم فيها القصر وأحزاب الأقلية من جهة ، وعدد السنوات التى حكم فيها حزب الأغلبية وهو الوفد ٠ ففى الفترة من تاريخ تأليف وزارة دستورية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، الى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، أى فى خلال ثمانية وعشرين عاما ونصف تقريبا ، حكم القصر مدة تقرب من ١٩ عاما (١٨ عاما و ٩ أشهر) بينما حكم حزب الأغلبية البرلمانية أقل من ٨ سنوات (٧ سنوات و ٩ أشهر) ، وحكم مع الأحرار الدستوريين لمدة سنتين ٠ فكأن الليبرالية لم تطبق فى مصر الا لمدة تقل عن عشر سنوات ٠

ومع ذلك ، ففى خلال هذه السنوات العشر ، تحققت انجازات لا يستهان بها فى المجالات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية ٠ فقد استردت البلاد جزءا كبيرا من استقلالها بمعاهدة ١٩٣٦ ، كما ازيلت وصمة الامتياز الأجنبية من مصر ، وترتب على الغائها استرداد البلاد سيادتها المالية والقضائية ، والغاء المحاكم المختلطة وجهات القضاء القنصلى ، والغاء صندوق الدين ، ثم تمصير الدين العام ٠ وبرزت هوية مصر العربية بتأسيس جامعة الدول العربية على يد حكومة الوفد ـ وهى الصيغة التى مازالت تجمع حولها كل الحكومات العربية حتى الآن ٠

كذلك صدرت أهم القوانين الاجتماعية والسياسية والدستورية ، كقانون الاجراءات الجنائية الذى يحمى الحرية الشخصية للأفراد ، وقانون استقلال القضاء ، وقانون هيئات البوليس ، وقانون التوظف ، وقانون استقلال الجامعة ، وقانون منع الأجانب من تملك الأراضى الزراعية ، ثم قانون التعويض عن اصابات العمل ، والتأمين الاجبارى ضدها ، وقانون العمل الفردى ، وقانون العمل المشترك ، وقانون الاعتراف بنقابات العمال ، وقانون استعمال اللغة العربية ، وقانون الضمان الاجتماعى ٠ كما انشىء ديوان المحاسبة ، وديوان الموظفين ٠ وتقررت مجانية التعليم الابتدائى والثانوى والمتوسط ٠ وفى ظل النظام الليبرالى بصفة عامة ، استطاعت البورجوازية المصرية أن تفك القبضة الأجنبية المستحكمة على وسائل الانتاج ، كما استطاعت البروليتاريا ان تؤسس أكثر من ٥٦٠ نقابة ، وأن تستقل بحركتها عن وصاية البورجوازية ٠

نماذج ليبرالية :

على أن هذه الانجازات لا تمثل الا جانبا واحدا من جوانب الليبرالية . أما الجـانب الآخر فيتمثل فى المناخ الليبرالى ، أو فى الحريات السـياسية والدستورية التى أطلقتها للأفراد والجماعات ، والتى نؤثر أن نقدم هنا نماذج منها تعبر عن روح العصر :

١ ـ سعد زغلول والمعارضة :

فى عهد وزارة سعد زغلول ، كان يعارض الوزارة حزب الأحرار الدستوريين فى جريدة السياسة ، وأمين بك الرافعى فى جريدة الأخبـار . وكانت تعارضه كذلك على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة . وقد بلغت المعارضة ـ كما يعترف الدكتور محمد حسين هيكل ـ حدا من العنف دعا عدلى باشا رئيس حزب الأحرار الى الاستقالة « لأن عنف الخصـومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه » . وقد واجه سعد زغلول هذا العنف باللجوء الى النيـابة للتحقيق فيما ينشر من مقالات حافلة بالطعن . فلما كان الصيف ، أراد الدكتور هيكل السفر الى لبنان . ولما كان متهما فى خمس قضـايا سترفع ضده ، فقد وسط صهره عبد الرحمن باشا رضا ، وكيل وزارة الخارجية ليسمح له بالسفر دون أن تعيده النيابة للتحقيق . وقابل عبد الرحمن رضـا باشا سعد زغلول لهذا الغرض ، وقال سعد : كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده ؟ » . وقد رد عبد الرحمن باشا بأن فصل الأجازات القضائية قد بدأ ، فاذا رفعت هذه القضايا فسـيكون الدكتور هيكل قد عاد من سفره . ثم سأل سعد زغلول : « وما ضرورة هذا الانتقام ؟ » . ورد سعد زغلول غاضـبا : « انتقام ياعبد الرحمن ! لجأت الى النيابة كما يلجأ اليها أضعف النـاس رجالا ونساء ، وتسمى هذا انتقاما ؟ » . « ومع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد احفظ هذه القضايا جميعـا اذا كذب هيكل انني تدخلت فى انتخابات محمد محمود . على أن الدكتور هيكل رفض الاعتذار ، وفى الوقت نفسه تقدم لادارة الجوازات لطلب جواز سفر له ولزوجة وابنه ، فأعطته اياه ادارة الجوازات فى أقل من ثمان وأربعين ساعة ـ حسبما يقول هيكل (٣٧) . ومن الغريب أنه ساق هذه القصة للتدليل بها على طغيان سعد ! . فكأنه أراد بالفعل أن يحرمه ، وهو رئيس الوزراء ، مما يتمتع به أى فرد من أفراد الشعب .

٢ ـ البرلمان يرفض اعتماد نفقات الرحلة الملكية :

فى عهد ائتلاف الوفد مع الأحرار الدستوريين ، اعتزم الملك فؤاد القيـام برحلة الى اوروبا ، وأرادها ـ كما يقول الرافعى ـ « رحلة ملك مطلق لا ملك دستورى » . فلم يدع أى وزير لاصـطحابه ، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات . ولكن

الملك أبدى رغبته فى ألا يصحبه أحد الوزراء • وهنا هبت قوى الائتلاف تساند ثروت باشا فى وجه الملك • فقد أعلن سعد زغلول وقوفه الى جانب ثروت باشا ، واشترط أن يصطحب الملك فى رحلته • كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية • ولما أدرك الملك أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة ، أذعن فى النهاية • وعند ذلك وافق البرلمان على اعتمادات الرحلة (٣٨) •

٣ ـ اتهام النحاس باشا لجمعية مصر الفتاة بالعمالة لدولة أجنبية :

فى يونيو ١٩٣٦ ، اتهم مصطفى النحاس جمعية مصر الفتاة ذات النزعة الفاشية ، بأنها « تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد » • وقد أطلق هذا الاتهام من فوق منبر مجلس النواب • ولما طلب النواب الاطلاع على وثائق الاتهام ، اعتذر النحاس بأن هذه المسألة من « أسرار الدولة ، ولا يمكن أن نتقدم بها ولن نتقدم ، لأن أسرار الدولة فوق كل اعتبار ، والوزارة مسئولة أمامكم ، فاما أن تعطوها ثقتكم ، وأما أن تسحبوا منها هذه الثقة ، والرأى الأخير لكم » •

وقد تساءل النائب عبد المجيد ابراهيم صالح (من الأحرار الدستوريين) : كيف يسمح رئيس الوزراء ، باعتباره رئيسا شعبيا ورئيسا رسميا للدولة ، وقد اقتنع دولته بخطر تلك الدعاية ، أن يباح لهذا النفر أن يتجولوا فى المدن ، ويبثوا دعايتهم الخطيرة ، ثم يتركوا احرارا ؟ •

فأجاب النحاس باشا بأن الحكومة « تريد المحافظة على سلامة الدولة ، مع اباحة الحرية لكل من يريد » ، وقال : « ان سياسة الحكومة هى منع تجوال أعضاء الجمعية فى القرى بالقميص الأخضر ، واباحة الحرية المطلقة لها فى زيها واجتماعاتها وخطبها فى المدن ، حيث يتسنى لكل انسان أن يقاومها وأن يناقشها وأن يعترض على كل ما يبدو منها ، وأن يدرك كنه ما تغمز » (٣٩) •

وبعد أقالة النحاس مباشرة ، تقدم ببلاغ الى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة ، فى هذه التهمة (٤٠) • وكان هذا البلاغ فرصة طيبة لأحمد حسين يحسم بها هذا الاتهام المعلق على رأسه ، وخصوصا بعد أن انتهى حكم الوفد ، وأصبح جميع أصدقاء أحمد حسين فى مراكز للسلطة • ولكن النائب العام ـ كما قالت جريدة مصر الفتاة ـ « لم ير فى هذا البلاغ ما يستحق مجرد النظر اليه ، فاهمله وتغاضى عنه » (٤١) •

٤ ـ الصحافة والمناقشات البرلمانية اثناء الحرب العالمية الثانية :

فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من ظلام الأحكام العرفية ، التى تم اعلانها بناء على طلب السلطات البريطانية ، الا أن مناقشات البرلمان

كانت تنشر فى الصحف · وكانت هذه المناقشات بمثابة شعاع قوى من الضوء أضاء لجماهير الشعب ما كان للسلطات العسكرية البريطانية من دور فى الأزمات التموينية التى كانت تمسك بخناقها ، وجعلها تحيط بجميع المسائل التى تتعلق بمشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية · وكان لما نشر فى ذلك الحين أثره فى انتعاش الحركة الوطنية بعد الحرب ، وبداية مرحلة جديدة فى تاريخ كفل الشعب المصرى ·

٥ ـ النحاس أضاع الدستور من فرط حرصه على الدستور :

فى عهد وزارة الوفد عام ١٩٣٧ ، وفى أثناء المعركة الدستورية التى دارت رحاها ، وبينما كان القصر يدبر أخطر المؤامرات مع القوى الاوتوقراطية والفاشية للاستيلاء على الوفد من الداخل بواسطة النقراشى وأحمد ماهر ـ كانت صيحة الاتهام ـ مع ذلك ـ التى يطلقها خصوم النحاس هى أنه « طاغية » ـ وهى نفس التهمة التى أطلقت على سعد زغلول ·

على أن الوفديين كان لهم رأى آخر ، عبر عنه محمد التابعى ـ وقتذاك ـ فى مقال افتتاحى يفيض مرارة قال فيه :

« يحز فى نفوسنا ـ نحن الوفديين ـ أن زعيمنا حاكم ضعيف ! ، وأنه وضع الدستور عن يمينه ، والقانون عن يساره ، وعمامة ابن حنبل فوق رأسه ، ثم أقسم على المصحف ليحترمن احكام الدستور والقانون ولو شنقوه ! ·

« قيد مصطفى النحاس باشا نفسه بنفسه ، واختار أن يكون حاكما ضعيفا ، فى وقت كان يحل فيه شىء من الاستبداد · والعاجز من لا يستبد ! ·

« مصطفى النحاس الدكتاتور الطاغية ـ كما يصفه المعارضون ـ كل عيبه عندنا ، نحن أنصاره ، أنه لا طاغية ، ولا دكتاتور ، ولا يحزنون · كل عيبه أنه ، وهو يستند الى اغلبية قل أن يفوز بها زعيم من قبله ، قد اختار أن يترك اقلية قل أن يوجد مثلها فى هزالها وضعفها ، تتحكم فيه ، وأن تشغله بصخبها وصياحها وضجيجها عن الاهتمام بشئون الدولة · وهو لو شاء ليستطيع ان يبطش بها ويمسحها من اللوح ويذرو ترابها للريح ·

« ولكنه ـ مصطفى الطاغية ـ ليستغفرو يحوقل ، ويهز عمامة ابن حنبل ، ويمد يده الى الدستور والقانون ليرى حكم الدستور والقانون ·

« وما أفلح حاكم ، ولن يفلح حاكم يختار لنفسه هذه الطريق الضيقة ·· ليت مصطفى النحاس ادنى شيئا من بطش صدقى ، أو « عنطزة » محمد محمود ! · ليته كان طاغية بحق وحقيق ، اذن لاسترحنا واستراح البلاد ،

بل لاستراح الدستور والقانون ، واستقرت الأمور وانتظم الحكم ومشت أسباب الاصلاح فى هذا البلد .

« صحفى منا كان يحك قصبة أنفه لحر دستورى لا فى العير ولا فى النفير ، فكانت تقوم وزارة الداخلية . تقوم على قدم واحدة ولا تقعد . وكانت ادارة الأمن العام تقوم على قدم واحدة ولا تقعد ـ حتى تتعطل الصحيفة وتصادر أعدادها ويزج الصحفى فى السجن تحت اذن المحقق بضعة أيام .

« وصحفى يقول اليوم لمصطفى النحاس انه يتجر بالوطنية ، وانه يهدر كرامة البلد ، وانه يبيع الوطن للانجليز ، ويشترك مع زملائه الوزراء فى نهب أموال المصريين . فيستشير مصطفى النحاس الدستور والقانون ، وتتحرك النيابة بعد بضعة أيام ، ويبدأ التحقيق بعد بضعة أيام ، ويقدم الصحفى للمحاكمة بعد بضعة شهور ، ويصدر الحكم بعد عام ، وتقدم عن الحكم معارضة أو استئناف . هذا والصحفى وزملاؤه جادين فى اللطم واللطش وحملة التجريح .

أو يستشير مصطفى النحاس نبى الرحمة والصفح عيسى بن مريم ، ومن ثم يدير بعدها خده الأيسر بعد خده الأيمن ! .

« ما هكذا الحكم يا زعيم الأغلبية ، يادكتاتور ! .

« احكم ! . احكم كما يحكم الحاكمون الأقوياء ! . أحكم ، أو لتترك الحكم للأقوياء القادرين .

« ما ذنب هذا البلد الذى بايعك على الزعامة ، وما ذنب هذا الشعب الذى اتفق حول اليك ؟ وما ذنب هذا الدستور الذى أريقت فى سبيله دماء زكية ؟

« اغضب مرة لهذا الدستور الذى يبيت له ، ويدس له ، وينادى علنا من فوق منابر الصحف بأنه لا خير فيه .

« اغضب مرة لهذه الزعامة التى تقذف فى كل يوم بالوحول . وانس لحظة حكم الدستور وحكم القانون . وافرح قلوبنا ولو ساعة واحدة ، وكن طاغية ، واستبد ، واشهدهم كيف يكون حكم الطغاة . والافاويل لهذه الأمة يوم تتم سلسلة الدسائس وتختتم الحلقات ، يوم يضيع الدستور ، وتتحكم الأقلية فى الأغلبية . وتعود أنت الى البلد تطلب منه استئناف الجهاد ، فيقول لك هذا البلد المتعب المنهوك : « عنى ما من أضعت بضعفك بثمرات الجهاد .

« ولكن مصطفى النحاس لن يرضى بديلا عن الدستور والقانون وعمامة ابن حنبل . والسلام عليكم يوم نمسى ويوم نصبح ، فاذا مصطفى النحاس قد أضاع الدستور ، من فرط حرصه على الدستور » . (٤٢) .

* * *

وفى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، قاد جمال عبد النـــاصر الثورة ضد طغيان القصر ، وأسقط فاروق عن عرشه ، وتهيأت بهذا الحدث التاريخى أول فرصة كبرى لليبرالية لتأخذ طريقها الى التطبيق الصحيح · ولكن الزمن كان قد مضى بعيدا بمصر وآمالها ، وتجاوز بها مرحلة الديموقراطية الليبرالية ذات الطابع الاصلاحى ، الى مرحلة الديموقراطية الاجتماعية ذات المحتوى الثورى · ولم يعد كافيا أسقاط ملك طاغية عن عرشه ، وانما أصبح ضروريا اسقاط الطبقة شبه الاقطاعية عن عرشها ، وايجاد أساس لجمهورية وطنية ديموقراطية ·

وقد كان فى وسع الثورة أن تستخدم الطريق الديموقراطى لتحقيق تلك الأهداف العليا ، خصـــوصا وكانت الجماهير الشعبية تلتف حولها وتوليها ثقتها وتأييدها ، ولكنها اختارت الدكتاتورية طريقـــا · وهكذا غربت شمس الديموقراطية الليبرالية عن مصر فى نفس الوقت الذى انقشعت من سمائها سحب الأوتوقراطية والاحتلال التى حالت طـــويلا دون أن تشع اشـــعاعها الصحيح ·

حواشى الفكر الليبرالى فى التطبيق :

(١) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الثانى ص ٢٣٩ ـ ٢٤٣ (الطبعة الأولى ١٩٣٧) ، دكتور عبد العظيم رمضان : « قيادة الثورة العرابية وفكرة السلطة » (مجلة الطليعة سبتمبر ١٩٧١) ، محمد صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر جـ ٤ ، ص ٣٤ ـ ٣٨ ، سليم خليل النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٥١ .

(٢) Cromer, The Earl of : Modern Egypt p. 146 (London 1911)

(٣) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار جـ ١ ص ٨١ ـ ٨٣ . الرافعى : الزعيم أحمد عرابى ، ص ٦٢ (كتاب الهلال مارس ١٩٥٢) .

(٤) أحمد عرابى : المرجع المذكور ص ١٠٠ .

(٥) الرافعى : المرجع المذكور ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(٦) Blunt, W S : Secret History of the English Occupation of Egypt p. 491 (London, 1907).

(٧) نقلا عن دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

(٨) Blue Book. Egypt No. 6 (1883) Reorganisation of Egypt, General Report by Lord Dufferin.

(٩) الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٤٢ ـ ٥٥ (القاهرة ١٩٤٢) .

(١٠) دكتور يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ص ١٧٩ ـ ١٨٩ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٠) .

(١١) دكتور عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ١٩٣ ـ ١٩٦ ، عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ص ١٥٦ ـ (القاهرة : ١٩٣٦) .

(١٢) الكتاب الأبيض الانجليزى ، ترجمة عبد القادر المازنى (القاهرة ١٩٢٢) .

(١٣) جواهر لال نهرو : لمحات من تاريخ العالم ، الترجمة العربية (بيروت) ص ٢٩٣ .

(١٤) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، الفصل السادس .

(١٥) الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٣٥ ص ٤٦ ـ ٥١ .

(١٦) مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (المطبعة الأمير ١٩٣٨).

(١٧) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٣٩٦ ، ٤٢٦ .

(١٨) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١٤٤

(١٩) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسة ، الحولية الثانية ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ .

(٢٠) الأهرام فى ٢١ يوليو ١٩٢٨ .

(٢١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ١٤١ ـ ١٤٢ (القاهرة ١٩٤٩) .

(٢٢) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الأول ، (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر) .

(٢٣) الرافعى : المرجع المذكور جـ ٣ .

(٢٤) فؤاد كرم : المرجع المذكور .

(٢٥) دكتور وايت ابراهيم وتوفيق حبيب : نظامنا الانتخابى ، كما هو وكما يجب أن يكون ص ٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ (مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥٢) .

(٢٦) خطاب النحاس باشا بحديقة النزهة بالاسكندرية يوم ٢٧ مارس ١٩٣٨ ، نقلا عن المصدر السابق .

(٢٧) دكتور وايت ابراهيم : نفس المصدر .

(٢٨) بيان مكرم عبيد باشا فى ابريل ١٩٤٦ تعليقا على نتيجة بعض الانتخابات التى جرت لعضوية مجلس الشيوخ ، نقلا عن المصدر السابق ص ١٨٤ .

(٢٩) دكتور وايت ابراهيم : نفس المصدر .

(٣٠) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ، الفصل الثامن .

(٣١) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، الفصل الأول .

(٣٢) البلاغ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ .

(٣٣) البلاغ فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ .

(٣٤) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر : دكتور محمد حسين هيكل · المرجع المذكور جـ ٢ ·

(٣٦) المصور فى ٢ يونية ١٩٣٩ ·

(٣٧) دكتور محمد حسين هيكل : المرجع المذكور جـ ١ ص ١٨٩ ، ١٩٤ ـ ١٩٥ ، ٢٠٢ ·

(٣٨) الرافعى : المرجع المذكور جـ ١ ص ٢٧٦ ·

(٣٩) مجلس النواب ، الهيئة النيابية السادسة ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول ، المجلد الأول ١٩٣٦ ، مضبطة يوم ٢٢ يونية ١٩٣٦ ·

(٤٠) المقطم فى ٢٤ يناير ١٩٣٨ ·

(٤١) مصر الفتاة فى ٢٧ مارس ١٩٣٩ ·

(٤٢) دكتور عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) ، الليبرالية فى التطبيق ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ (الطليعة ، أغسطس ١٩٧٢) ·

الملاحق

١ ـ أهدافنا الوطنية :

صدر هذا الكتاب عام ١٩٤٥ ، ويقع فى ٩٢ صفحة من القطع الصغير ، وينقسم الى أربعة فصول : جهادنا القومى فى مصر ، مصر والموقف الدولى ، أهدافنا الداخلية ، ما هو السبيل ؟ • وقد صدره المؤلفان بمقدمة هامة توضح أسباب اصدارهما كتابهما ، فأوضحا أن : « العالم يجتاز اليوم مرحلة من أدق المراحل التى مرت بتاريخ البشرية ، اذ يتصارع فيها تياران : تيار الحرية الصاعد الجارف ، الذى تحمل لواءه الشعوب ، مصممة أن تتخلص من كل ألوان الذل ، والاستعباد ، وتيار الاستعمار والاستغلال من جانب حفنة من المستغلين والمستعبدين ، يحسون أن الساعة قد دقت بزوال سلطانهم ، فيمعنون فى التمسك بأساليبهم العتيقة التى لن تنقذهم من مصيرهم المحتوم • وتتجاوب اليوم فى شتى انحاء مصر صيحات الحرية قوية مؤذنة بنمو الحركة الوطنية المصرية على نطاق لم يسبق له مثيل فى تاريخ جهادنا القومى ••• وقد آن لنا ان نتخلى عن أسلوب الارتجال فى تحديد سياستنا الوطنية ، ففى هذه اللحظات التاريخية الحاسمة نحن احوج ما نكون الى تحديد أهدافنا الوطنية وسبل تحقيقها تحديدا واضحا جليا فى ضوء الثورات العالمية ، مستنيرين بتجاربنا الماضية وبالخبرة التى اكتسبناها من كفاحنا الطويل • ولعل هذا الكتاب مساهمة متواضعة منا فى هذا السبيل » •

ثم أشار الكاتبان تلميحا الى وجود جماعة أو تنظيم وراء الأفكار الواردة فى الكتاب ، فقد ذكرا أن « هذا البحث لم يكن ليخرج لو أنه كان مجرد تفكير طارىء ، أو نظرة عابرة للأمور ، فقد جاء نتيجة دراسة سابقة للموقف العالمى ، وتتبع طويل للتيارات المختلفة الفكرية والاجتماعية • وانا لنشكر اخواننا من الوطنيين المخلصين الذين كان لهم كبير الفضل فى خروج هذا الكتيب بما قدموا لنا من نقد وتوجيه ، وبما بذلوا معنا من جهد وتفكير » •

بعد هذه المقدمة الهامة ، دخل المؤلفان فى فصلهما الأول عن : « جهادنا القومى» . وقد بدآه بنظرة سريعة ، أكدا فيها أن «مصر لم تكف عن الجهاد القومى» منذ نكبت بالاستعمار المالى والاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وقد اتخذت فى كفاحها أساليب مختلفة ، فالتجأت الى النضال المسلح الذى انتهى باستعمار عسكرى بريطانى فى سنة ١٨٨٢ ، ورغم تعسف الاحتلال وضغطه وارهابه ، فان الشعب لم يكن يتراجع الا ليقوم بهجوم أشد ، مما أرغم المستعمر على أصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ معلنا انتهاء الحماية ، وكان الكسب الواقعى من هذا الكفاح ، الغاء الأحكام العرفية والفوز بالحياة النيابية ، ولكن المستعمر استطاع بكافة أساليب الضغط ، وبرشوة فئات قليلة مصرية كسبها الى صفوفه أن يمضى فى سياسته الاستعمارية فى مصر ، كما حاول بكافة الأساليب العبث بالحياة البرلمانية معطلا اياها مرة ومبدلا الدستور المصرى مرة أخرى .. ولكن الحركة القومية أبت الا أن يشتد ساعدها ، مما أرغم المستعمر عام ١٩٣٦ على اعادة دستور ١٩٢٣ وامضاء معاهدة ١٩٣٦ تحت ضغط الحركة القومية والظروف الدولية . وقد اعترفت هذه المعاهدة ونصت على استقلال مصر وسيادتها الكاملة ، وأتاحت لها دخول عصبة الأمم ، ومهدت السبيل لمعاهدة مونترو التى الغت بعض الامتيازات الأجنبية وأبقت البعض الآخر حتى عام ١٩٤٩ . ولكن سرعان ما اكتشف المصرى أن المعاهدة لم تحل دون بقاء الاستعمار ، ولم تمنع بريطانيا من التدخل فى أخص الشئون الداخلية المصرية ، وسرعان ما تبين له أن معاهدة ١٩٣٦ تجعل مصر ، من الوجهة العملية ، منطقة نفوذ بريطانية ، كما وثق تماما أنه طالما بقى الاستعمار ، فلن تتحقق له نهضة اقتصادية شاملة ، ولا حياة برلمانية سليمة ولا ديموقراطية شعبية صحيحة . وهبت الحرب العالمية الثانية ، فساهم الشعب المصرى بنصيب وافر فى سبيل نصرة الديموقراطية وهزيمة أبشع أنواع الاستعمار والاستغلال وأكثرها رجعية ألا وهو الفاشية ... واليوم قد آن للشعب المصرى أن يظفر باستقلال حقيقى كامل وديموقراطية شعبية نامية ، مستخدما فى سبيل ذلك من أساليب النضال ما يتفق والموقف الدولى ، ولم يعد الموقف يحتمل أى تأخير » .

بعد هذه النظرة السريعة من جانب الكاتبين لتطور النضال الوطنى ، انتقلا الى نقطة أخرى هامة ، هى رأيهما فيما يطلق عليه فى ذلك الحين اسم « المطالب الوطنية » ، وما يجب أن تكون هذه المطالب عليه فى ضوء المتغيرات الجديدة ، ومن وجهة نظر فرقتهما الماركسية .

وقد بدآ بتحديد « المطالب الوطنية » كما ارتفعت بها الأصوات فى ذلك الحين ، فذكرا أن هذه المطالب تتخلص فى كلمتين : الجلاء ، ووحدة وادى النيل ،

وأما الوسيلة فهى : المفاوضة • وقالا ان هذه المطالب والوسيلة لم تعد تمثل « مصالح الشعب الحقيقية تمثيلا صادقا ، كما أنها لا تتفق والموقف الدولى • فالجلاء العسكرى وحده لا يضمن استقلال وادى النيل ، انما نريد جلاء الاستعمار الاقتصادى الى جانب العسكرى والسياسى ، حتى يكون استقلالنا قائما على أسس متينة ••• فنحن نصر على الجلاء ، ولكنا لا نراه وحده محققا لاستقلالنا الحقيقى • وأما المطلب الثانى الخاص بالسودان والتنادى بوحدة وادى النيل ، فانه قد يبدو جميلا ومعقولا ، ولكنه ينطوى على أخطار جمة قد تضر بقضية الشعبين المصرى والسودانى • ففى السودان اليوم حركة ترى أن المطالب المصرية تخفى وراءها اتجاهات استعمارية من كبار رجال المال والصناعة المصريين الذين يريدون احلال الاستعمار المصرى محل الاستعمار الانجليزى ، والأصرار على المطالبة بمثل هذه الوحدة تعطى الاستعمار البريطانى فرصة ثمينة لاثارة الحركة الانفصالية فى السودان تحت شعار « استقلال زائف » معناه انفراد الاستعمار البريطانى بالسودان • وفى هذا اضرار بالغ بقضية استقلال مصر ، فبقاء الاستعمار البريطانى فى السودان مصدر خطر مستمر على استقلالنا » • ومن ثم ـ وكما ذكر الكاتبان ـ فان « الشعب المصرى لا يريد استغلال أحد ، وانما يريد سودانا حرا قد تخلص من كافة أنواع الاستعمار » •

أما المفاوضة ، فقد أوضح الكاتبان أن معناها المساومة فى الاستقلال ، « ومساومة المستعمر فى الاستقلال لا تنتهى الا الى معاهدة لا تمس جوهر الاستعمار ، وان كسيت بألفاظ براقة ظاهرها الحرية وباطنها الاستعباد » • ومن ثم ، « فلابد من حركة شعبية على أوسع نطاق ممكن تقوم بالضغط على الاستعمار ضغطا شديدا متصلا ، وتسند المفاوض المصرى فى الحصول على حقوق مصر كاملة غير منقوصة » •

ونعتقد أن المؤلفين قد وقعا فى تناقض بين التنديد بالمفاوضة ، والاعتراف بها فى قولهم انه لابد من حركة شعبية « تسند المفاوض المصرى » ! وقد حاولا تخفيف هذا التناقض بالتفرقة بين المفاوضة على أساس مطالبة انجلترا بثمن مساعدة مصر لها فى الحرب ، والمفاوضة التى تستند الى حركة شعبية • وقد أسميا النوع الأول من المفاوضة « استجداء » ، وأما النوع الاول فهو « كفاح » • على أن الحقيقة أن انجلترا لم تقبل فى أية مرة الدخول فى مفاوضات مع مصر ، الا بناء على ضغط شعبى وحركة شعبية • ومن ثم فقد كان على الكاتبين حسم موقفهما برفض المفاوضة أو قبولها • وواضح انهما كانا يقبلان المفاوضة رغم التنديد بها ، ربما لأن رفض المفاوضة ، مع وجود قوات احتلال فى مصر ، وغياب تشكيلات عسكرية تنتزع الاستقلال على نحو ما حدث فى حركة التحرير

الوطنية الجزائرية ، يعتبر مزايدة لا معنى لها كتلك المزايدة التى كان يتمسك بها الحزب الوطنى بعد الحرب العالمية الأولى ٠

على كل حال ، فان المؤلفين لا يلبثان أن يتجاوزا هذه النقطة ليطرحا ما يعد أحد أهم اسهامات الفكر اليسارى فى الحركة الوطنية ، وذلك حين يعلنان بجرأة أن « الاقتصار على هذه المطالب انما هو تقهقر منا ربع قرن الى الوراء ٠ فليس الاستقلال شيئا مجردا عن الشعب الذى سيستقل ، ولن يرضى الشعب المصرى أن يتخلص من استعمار خارجي ليقع فى براثن استعمار داخلى فالشعب المصرى يفهم الحرية على أنها تحرير له من كل استعباد ، ورفع حقيقى لمستواه فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة » ٠

بعد هذه الصيحة الجريئة التى تأتى مباشرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفى مطلع الدور الجديد للحركة الوطنية ، ينطلق المؤلفان الى الفصل الثانى من كتابهما ، الذى يتناول « مصر والموقف الدولى » ٠

وفى بداية هذا الفصل يطرح المؤلفان تصورا جديدا حقا للقضية الوطنية ، اذ يريان أن القضية الوطنية ليست مسألة « ثنائية » بين مصر وبريطانيا ، وانما هى « قضية مصرية دولية » ، بمعنى أن « لشعوب العالم أجمع مصالح جوهرية فى حل المسألة المصرية حلا يحقق أهداف الشعب المصرى » ! وهذا المعنى الذى يطرحه المؤلفان ـ كما هو واضح ـ يختلف عن المعنى القديم للقضية المصرية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، والذى يقوم على اهتمام الدول الاستعمارية بحل المسألة المصرية حلا يحقق أهدافها هى وليس أهداف الشعب المصرى ٠ وقد شرح الكاتبان هذا التصور الجديد من جانبهما للقضية المصرية ، فذكرا أن « هزيمة الاستعمار الفاشى فى هذه الحرب ، انما هو نصرة لحركة الحرية العالمية ، نصرة للحركات التحريرية فى شتى أنحاء المعمورة ، وهزيمة للاستعمار على نطاق عالمى بما فى ذلك الاستعمار البريطانى والامريكى ، وعلى ذلك ٠٠٠ على الشعب المصرى أن يكافح وأن يكافح على أوسع نطاق ممكن متوجها الى جميع شعوب العالم الحرة ، مبينا أن قضيته هى جزء من قضية الحرية والسلام العالمى » ٠ وعلى هذا النحو أعطى الكاتبان بعدا جديدا القضية المصرية ظلت تتمسك به فى اتجاهها الجديد الى حركات التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو الاتجاه الذى اشتد بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو وكان نقطة التحول فيه مؤتمر باندونج ٠

ولم يلبث الكاتبان أن أخذا فى استعراض ايجابيات الموقف الدولى التى يمكن أن تخدم القضية الوطنية ٠ وقد بدا بالقول بأن الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت تحتم تعديل العلاقات المصرية ـ البريطانية تعديلا يتمشى مع هذه الظروف : فاستعرضا أولا الظروف الدولية التى ابرمت فيها معاهدة ١٩٣٦ ، حين كانت الفاشية منتصرة فى جزء كبير من أجزاء العالم .

مهددة كيان الانسانية بالدمار ، وكانت عصبة الأمم من الضعف بحيث تبين عجزها التام عن وقف العدوان ، وكانت ايطاليا الفاشية تهدد مصر غربا فى ليبيا وجنوبا فى الحبشة ، وقالا ان الظروف « اليوم » أصبحت مختلفة : « فقد زال خطر الفاشية عن مصر والعالم ، وقد اعتزمت شعوب العالم أجمع ألا تسمح لأى عدوان أن ينمو ، وعزمت أن تقضى على أسباب الحروب ، وأن تنشىء من أجل ذلك منشأة دولية تكون من القوة بحيث تحقق للعالم أسباب السلام » . فضلا عن ذلك ، فان معاهدة ١٩٣٦ قد جعلت من مصر منطقة نفوذ بريطانية ، وهـذا « مما يتنافى مع مصلحة الشعب المصرى ، ومما لا يتفق مطلقا مع اتجاه العالم الجديد الذى تجلى فى مواثيق الأطلنطى وطهران ويالتا وسان فرنسسكو ... ومهما اختلفت الآراء فى قيمة هذه التصريحات والمواثيق ، فليس هناك من ينكر أنها أسلحة قوية يستطيع أن يستخدمها الشـعب المصرى فى كفاحه ضـد الاستعمار ... ولهذا يجب على الشعب المصـرى أن يتوجه الى كافة الأمم المتحدة ، وأن يتوجه خاصـة الى الدول الخمس الكبرى أمريكا والاتحـاد السوفيتى وبريطانيا والصين وفرنسا ، معلنا تناقض هذه المعاهدة مع حقوق الشعب القومية ، وتعارضها مع الأوضاع والمبادىء الدولية الجديدة » .

وقد بنى الكاتبان على ذلك ضـرورة انضـمام مصر الى هيئة الأمم المتحدة ، بعد اشتراكها فى مؤتمر سان فرنسسكو ، وضرورة أن يصدق البرلمان المصرى فورا على ميثاقها « حتى لا تعيش مصر على هامش الحياة الدولية .. وحتى تستخدم هذا التوقيع سـلاحا قويا فى أبراز التناقض بين المعاهدة والميثاق ، وحتى نستطيع أن ننتقل بمشاكلنا من نطاق محصـور بين مصر والاستعمار البريطانى ، الى نطاق دولى نستطيع أن نكسب فيه لمصر عطف كل الشعوب المحبة للحرية والسلام » .

ثم انتقل الكاتبان الى مناقشة « مسألة الجلاء » . فبدآ أولا بتوضـيح الأغراض الاستعمارية التى تبتغيها بريطانيـا من الاحتفاظ بقوات حربية مختلفة ومراكز عسكرية فى مصر ، وذكرا أن بريطانيـا تريد تحقيق غرضين استعماريين :

أولهما : المحافظة على رءوس اموالها الاستعمارية التى تسـتغلها فى مصر ، وضمان أداء أرباحها ، والضغط السـياسى على الحكومة المصرية لتوجه اقتصادنا القومى فى الاتجاه الذى لا يتعارض مع مصـالح الاسـتعمار البريطانى . ومعنى ذلك بقاء مصر فى حالة زراعية متأخرة لا تقيم من الصناعات الا خفيفها وتافهها مما يبقى الشعب المصرى فى حالة انحطاط وتأخر ... هذا فضلا عن أن نفوذ بريطانيا السـياسى والعسكرى فى مصر يجعل من الصعب على مصر اقامة علاقات تجارية ومالية مع باقى الأمم المتحدة الا فى الحدود التى تسمح بها بريطانيا ؛

وثانيهما ، المحافظة على المواصلات الامبراطورية وتأمينها ضد العدوان »٠
وقالا ان موقف بريطانيا فى هذه الناحية « فيه اعتداءات ثلاث : اعتداء على حقوق الشعب المصرى ٠٠ واعتداء على الشعوب العربية وشعوب الامبراطورية ٠٠٠ وأعتداء على بقية الأمم المتحدة » ٠

وقد استخلص الكاتبان من ذلك أنه « يجب على المفاوض المصرى أن يصر على الجلاء التام فورا دون قيد ولا شرط » ، « فاذا رفض الاستعمار البريطانى الجلاء أو راوغ فيه ، فلابد من الالتجاء الى الدول الخمس الكبرى لحل المسألة على نطاق دولى » ٠

وهنا نلاحظ اعتماد الكاتبين على المفاوضة ووسائل التحكيم الدولى ، بالاضافة الى الكفاح الشعبى ٠ وفى ذلك فهما يبعدان عن التطرف أو النزق ، ويبديان تفهما واضحا للظروف التى تحيط بالقضية الوطنية ٠

وقد تناول المؤلفان بعد ذلك مسألة قناة السويس ، التى رأيا أنها ليست مسألة بريطانيه مصرية ، وانما هى مسأله مصريه دوليه ، يجب على الدول جميعها الاعتراف فيها بمصرية القناة وبألا تمس اية اتفاقية بشأنها سيادة مصر ، ويجب على الشعب المصرى أن يبدى رغبته لكافة الأمم فى الوصول الى الاتفاق معها فيما يخص بالدفاع عن القناة ضد أى عدوان ، وفيما يختص بالاشراف عليها واداراتها ٠ وحذرا المفاوض المصرى من التوصل الى « حل منفرد » بشأنها مع بريطانيا ، وانما يدخل فورا فى مفاوضات مع الدول الخمس الكبرى للوصول الى اتفاقية بخصوص القناة تخلصها من الوضع الاستعمارى لها ٠ ورأيا أن خير حل للتخلص من الاستعمار الاقتصادى لها هو شراء الأسهم البريطانية فى قنال السويس ٠

وقد علق المؤلفان أهمية كبيرة على توقيع مصر اتفاقية « بريتون وودز » الخاصة بانشاء مؤسسة للنقد الدولى ٠ واعتبرا الدخول فيها « احدى وسائل الكفاح فى سبيل التحرر الاقتصادى الضرورى لتدعيم الاستقلال السياسى » ٠ وعلى حد قولهما ، فان « موقفنا الاقتصادى ومستوى معيشة شعبنا يتوقف على درجة تصنيع البلاد ، وقد يضطرنا هذا الى عقد قروض أجنبية لأنهاض البلاد نهضة صناعية شاملة سريعة » ، وهذه الاتفاقية « تضمن لنا الحصول على رءوس اموال اجنبية من البنك الدولى او من اية دولة من الدول المتحدة ، دون أن يتبع هذا سيطرة استعمارية تفرض علينا ما تشاء من شروط ، اذ أن البنك الدولى سيكون مضمونا من جميع الحكومات الموقعة على الاتفاق ، الأمر الذى يضمن عدم تدخل دولة بعينها فى شئون الدول الصغيرة والمتأخرة » ٠ وربما كان المؤلفان متفائلان فى هذا الاعتقاد قليلا ، كما ظهر من موقف البنك الدولى عام ١٩٥٦ من تمويل السد العالى ٠

وقد تناول الكاتبان بعد ذلك العلاقات الاقتصادية الاستعمارية التى تكبل مصر الى بريطانيا ، وطرق حلها ، فأشارا بحق الى أن « أســـاس الاستعمار فى مصر ، كأساسه فى كل جزء من أجزاء العالم ، انما هو رؤوس أموال أجنبية تستثمر فى بلادنا بأرباح عالية ، وتستغل عمالنا وفلاحينا استغلالا بشعا . يعود بالثروات الطائلة على كبار رجال المال والاحتكار البريطانيين والأجانب. وقد تبع هذا احتلال عسكرى ونفوذ سياسى لضمان هذه المصالح الاستعمارية . فاذا لم تحل هذه المشكلة الرئيسية ــ مشـــكلة رءوس الأموال الاحتكـــارية فى بلادنا ، فان مسألة الجلاء والاســتقلال الســـياسى لن تمنع من بقاء مصر فى دائرة نفوذ بريطانيا الاقتصادى » .

واثارا مسألة الأرصدة الاسترلينية التى تجمعت لمصر فى انجلترا خلال لحرب ، وهى الأرصدة التى اعتبرا أنها قد قلبت الأوضـــاع الاقتصـــادية البريطانية المصرية ، حيث أصبحت بريطانيا مدينة لمصر بمبلغ ينوف على ٣٥٠ مليون جنيه . وقد لاحظا أن هذا الانقـــلاب لم يتبعه انقلاب مماثل فى علاقة التبعية الاستعمارية ، أو على حد قولهما : « هذا الدين لم يقلب بريطانيـــا الى منطقة نفوذ مصرية ، بل على العكس من هذا ، قد زاد من سيطرة الاستعمار البريطانى . وهذا الدين قد طوقنا اقتصاديا اذ حرمنا من أن نتعامل مع دول أخرى مثل أمريكا قد تبلغ منتجاتها من الجودة والرخص ما لا تبلغه منتجات بريطانيا » . وأبديا رأيهما فى حل هـــذه المسألة بما يحقق حصـــول مصر على أرصدتها من جهة وتحررها الاقتصادى من جهة أخرى . فقررا أن « الشعب المصرى اليوم يدرك أن استقلاله السياسى يظل مبتورا منقوصا ما لم يتخلص من الاستعمار الاقتصادى والمالى المتمثل فى رؤوس الأموال الاحتكارية المستثمرة فى مصر ، وفى دين بريطانيا الذى يطوق مصر اقتصاديا وتجاريا . وكل تسوية سياسية لا تقوم على أساس حل هذه المسألة الجوهرية لن تخرج عن أن تكون مجرد حل سطحى يتناول مظهر الاســـتقلال دون أن يحقق جوهره . وخير حل لهذه المسألة الرئيسية هو شراؤنا للأسهم البريطانية فى مصر ، وخاصـة أسهم قنال السويس ، والبنك الأهلى وغيرها من الشركات الاحتكارية فى مصر ، وذلك نظير ما يكافئها من الدين البريطانى » .

ثم طالب الكاتبـــان بضرورة تطهير الأداة الحـــكومية من الموظفـــين البريطـــانيين المنبثين فى البوليس المصرى ومختلف المصـــالح والنـــواحى الادارية ، وكذا تطهير الجيش المصرى من البعثة البريطـــانية العســـكرية ، والشروط الخاصة التى فرضتها معاهدة ١٩٣٦ على أسـلحة ونظم الجيش المصرى .

ورأى الكاتبان أن « على الشعب المصرى أن يدخل فورا فى مفاوضات مع الدول الكبرى الأخرى : أمريكا والاتحاد السوفيتى وفرنسا والصين ، لعقد معاهدات تحالف وصداقة ، ولاقامة علاقات اقتصادية وتجارية تقوم كلها على أساس الاحترام المتبادل » ، « وقالا ان هذه الدول الكبرى هى التى ستقرر شكل السلام الجديد ، وعقد معاهدات معها انما هو تعزيز لسيادة مصر واستقلالها وكيانها الدولى » ٠

وانتقل المؤلفان الى علاقة مصر بالسودان ، فقررا فى وضوح أن مصر « لن تستطيع تأمين استقلالها الا اذا تحرر السودان تحررا كاملا من الاستعمار البريطانى ، اذ أن بقاءه فى السودان تهديد مستمر لاستقلال مصر بطريق مباشر أو غير مباشر ٠ ولن يستطيع السودان وحده أن يتخلص سريعا من الاستعمار البريطانى الا اذا اشترك شعبه فى جبهة متحدة مع الشعب المصرى للكفاح ضد الاستعمار المشترك ، اذ أن الحركة الوطنية فى مصر أقوى ساعدا وأشد بأسا من الحركة التحريرية السودانية ٠ وفى تعاونهما وارتباطهما تعزيز لنضال السودان فى سبيل الحرية والديموقراطية » ٠

وبعد أن نبها الى أن الاستعمار البريطانى يؤيد بل ويوعز بكل حركة انفصالية من جانب الرجعيين السودانيين ، طالبا بأن يكون شعار المجاهدين المصريين والسودانيين : « الكفاح معا ضد الاستعمار ، والفوز بالاستقلال التام » ، فاذا ما تم هذا ، كان للشعب السودانى المستقل مطلق الحرية فى الاتحاد الاختيارى مع مصر أو الانفصال السياسى التام » ٠

وهاجم الكاتبان الرجعيين المصريين الذين ينادون ويطالبون « بحقوق مكتسبة لمصر فى السودان » على أساس ما بذلته مصر من دماء وما أنفقته من مال وجهد ، واتهما هؤلاء بأنهم « لا شك يخفون من وراء ذلك مطامع استعمارية » ، وأعلنا رفض الشعب المصرى أن يتخذ هؤلاء الرجعيون نداء محببا كوحدة وادى النيل » ، أو فكرة « وطن واحد » ، ليخفوا خلفه مطامعهم الأنانية فى استعباد الشعب السودانى ٠ وقالا ان الرجعيين بهذا النداء يعطون الاستعمار البريطانى الفرصة لخلق الحركات الرجعية الانفصالية التى تضر ضررا بالغا بقضية الشعبين معا » ٠ وأعلنا أن الشعب المصرى « يحترم حق الشعب السودانى فى الاستقلال السياسى التام ، وفى رغبته الخالصة من الاستعمار الأجنبى بريطانيا كان أو مصريا ! » ، كما « يؤيد قرار مؤتمر الاحزاب السودانية فى اقامة حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر » ، وحقه « فى التمتع بنظام برلمانى ديموقراطى ٠ ويؤيده فى رغبته الأكيدة فى التخلص من النظام الاقطاعية والعبودية » ٠ كما يهيب بالشعب السودانى « أن ينتخب بمحض ارادته وكلاء له يشتركون مع وكلاء الشعب المصرى

فى المفاوضات التى يقوم بها مع بريطانيا وغيرها ، كما أنه يدعو الى تكوين لجان اتصال بين الحركتين التحريريتين تنظم وتنسق نضالهما المشترك ضد الاستعمار » ٠

وقد تناول المؤلفان بعد ذلك علاقة مصر بجامعة الدول العربية ، التى أطلقا عليها اسم : « جامعة الأمم العربية » ٠ وقررا تأييد الشعب المصرى قيام هذه الجامعة ، التى يرى فيها وسيلة هامة فى كفاح الشعوب العربية المشتركة ضد أنواع الاستعمار ٠ ولكنهما حذرا من « الفكرة الخبيثة » ، التى كان ينادى بها « الاستعماريون وعملاؤهم الخونة من رجعيين وفاشيين مصريين كانوا أو غير مصريين » ــ فكرة اعطاء الجامعة صبغة دينية ، « محولين بذلك الأنظار عن صفة الجامعة القومية ورسالتها الأولى فى الجهاد القومى » ٠ وقالا انه ليس أخطر على قضية استقلال البلاد العربية من هذه الاصوات التى تنادى بتحويل الجامعة العربية الى جامعة اسلامية ، لأنها تعنى تحويل الأنظار عن الجهاد الوطنى ، الذى هو الجهاد القومى الأول بالنسبة لكل عربى مسلما كان أو مسيحيا أو يهوديا ، كما تعنى تخوف الأقليات الدينية ، واعطاء الاستعمار فرصة التدخل لحماية الأقليات ، كما تعنى أيضا ضم الأقليات الاسلامية فى بلدان العالم المستعمرة الى الجامعة الاسلامية المزعومة ، الأمر الذى يؤدى الى فصلها عن جهادها المشترك مع بقية شعوبها ضد الاستعمار ، وتقوية مركز الاستعمار على حساب الحركة التحريرية ٠ هذا فضلا عن خسارة الرأى العام الذى يؤيد كل حركة تحريرية قومية ٠

وكما حارب المؤلفان فكرة صبغ الجامعة العربية بصبغة اسلامية ، فكذلك حاربا فكرة اخراج مصر من الجامعة العربية بدعوى أنها ليست عربية ، ووصفا هذه الفكرة بأنها « فكرة استعمارية » ، هدفها منع الحركات القومية فى البلاد العربية من التكتل والتجمع ضد الاستعمار

ثم أعلنا أنه ولو أن الشعب المصرى يتمسك كل التمسك بالجامعة العربية ، الا أنه يرفض رفضا باتا أن تكون الجامعة العربية أداة يستعملها المستعمر لكبت الحركات التحريرية والحيلولة دون نمو الديموقراطية ٠ ولذلك طالبا باتساع نطاق التمثيل الشعبى داخل الوحدة العربية ، بحيث لا يقتصر على التمثيل الحكومى ، بل يتسع ليصبح تمثيلا فعليا لنقابات العمال واتحاداتهم ، واتحادات الطلبة والمثقفين ، ومنظمات الفلاحين والعمال الزراعيين ٠

وقد تناول الكاتبان بعد ذلك علاقة مصر بقضية فلسطين تحت عنوان : « مصر وفلسطين » ٠ ولم تكن فلسطين فى ذلك الحين قد نفضت عنها بعد

الاستعمار البريطانى ووقعت تحت الاستعمار الصهيونى • وقام تحليلهما على ثلاثة أسس :

الأساس الأول ، أن « الصهيونية لا تقل فى خطورتها على استقلال فلسطين عن أى لون من ألوان الاستعمار • فهى استعمار ارهابى مرتبط تمام الارتباط بالاستعمار العالمى ، وهمها الأول استغلال من يقع فى براثنها أبشع استغلال » • وأن « خطر الصهيونية ليس وقفا على فلسطين وحدها ، انما خطرها يهدد استقلال وحرية جميع الشعوب العربية الأخرى » •

ثانيا : التفرقة بين الصهيونية واليهودية ، وأعتبار الصهيونية عدوا لليهود والعرب معا • وانطلاقا من ذلك ، ففى رأيهما أنه من الواجب المقدس على العمال والمثقفين والفلاحين ، العرب منهم واليهود ، فى فلسطين ، « أن يكونوا جبهة متحدة للكفاح ضد الاستعمار وأداته الصهيونية » ، لأنها جميعا عدو لدود للشعبين العربى واليهودى يعمل على التفريق بينهما باشعال النعرة القومية والدينية • ولأن الصهيونية لا يقل استغلالها للعمال والفلاحين من اليهود تحت ستار التعصب الدينى - عن استغلال أى استعمار لأى شعب من شعوب العالم • وقد عارض الكاتبان اقامة دولة يهودية ، على أساس أن هذه الفكرة تقضى على كل أمل فى وحدة الشعبين العربى واليهودى •

ثالثا : مهاجمة ما أسماه الكاتبان : « العناصر الرجعية من العرب » ، التى « تأبى الاعتراف بحق الشعب اليهودى فى التعاون على قدم المساواة مع الشعب العربى لتحقيق الاستقلال والديموقراطية ، مما يتيح للصهيونية أن تغرر بالجماهير اليهودية باسم النعرة القومية ، ومما يتيح للاستعمار البريطانى أن ينصب نفسه حكما فى كل ما يدب بينهما من خلاف - الأمر الذى لا يعود على الشعبين الا بالخسارة وعلى الاستعمار الا بالكسب الكبير » • وطالبا فى النهاية بتحرر فلسطين من الاستعمار والصهيونية ، قائلين أن « فلسطين المتحررة من الاستعمار بكافة ألوانه ، قادرة على حل مشاكلها باقامة حكومة ديموقراطية يتعاون فى ظلها العرب واليهود » •

وبعد أن ندد الكاتبان بمشروع « سوريا الكبرى » الذى أثير فى ذلك الحين ، على أساس أن الاستعمار وراءه ، أجملا مطالبهما الخارجية ، أو فى الحقيقة مطالب تنظيمهما ، فى الأهداف الآتية :

أولا : الاستقلال التام اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، وذلك :

(أ) بالجلاء فورا •

(ب) بحصول مصر على الأسهم البريطانية فى الشركات الاحتكارية فى نظير ما يكافئها من الدين البريطانى •

(جـ) بتحرير الجيش والبوليس والادارة والثقافة المصرية من كل آثار الاستعمار ، فاذا رفض الاستعمار البريطانى التسليم بوجهة النظر المصرية كاملة ، نقلنا هذه المسائل الى النطاق الدولى .

ثانيا : الوصول الى اتفاق دولى بخصوص قنال السويس ، فيه ضمان لمصرية القنال وعدم المساس بحريتنا واستقلالنا .

ثالثا : الغاء بقايا الامتيازات الأجنبية فورا .

رابعا : عقد معاهدات صداقة وتحالف مع الدول الكبرى تعززها اتفاقيات تجارية ، دون انتظار بدء أو انتهاء المفاوضات مع بريطانيا .

خامسا : اتحاد مصر والسودان فى الكفاح المشترك ضد الاستعمار وفى سبيل استقلال السودان عسكريا واقتصاديا وسياسيا . وتأييد قرار مؤتمر الأحزاب باقامة « حكومة ديموقراطية فى اتحاد مع مصر » . وتمثيل الشعب السودانى تمثيلا ديموقراطيا حرا فى كل مفاوضات أو اتفاقات تمس مستقبله .

سادسا : تأييد الجامعة العربية ، على أن تقودها حكومات ديموقراطية ، وعلى أن يتسع نطاق التمثيل الشعبى فى داخلها ، فتصبح بذلك أداة فعالة فى الكفاح ضد الاستعمار .

سابعا : تأييد وحدة العرب واليهود فى فلسطين للكفاح ضد الاستعمار والصهيونية ، ولتحقيق الاستقلال والديموقراطية لفلسطين .

ثامنا : محاربة جميع المحاولات الاستعمارية والفاشية التى تعمل على فصم عرى الوحدة بين الشعوب العربية باثارة النزاع الداخلى فيما بينها ، مثل مشروع الجامعة الاسلامية ، ومشروع سوريا الكبرى .

تاسعا : اشتراك مصر فى كافة المنشآت الدولية ، كهيئة الأمم المتحدة « وبريتون وودز » واتحاد نقابات العمال الدولى .

وليكن شعار مصر وشعار السودان والأمم العربية : « جبهة متحدة لتحقيق الحرية والديموقراطية » .

***

كان هذا على كل حال فيما يختص بالأهداف الخارجية للمؤلفين . اما الأهداف الداخلية ، فقد عالجها الكاتبان فى الفصل الثالث من كتابهما . وقد قدما لها بمقدمة طويلة أكدا فيها الارتباط الوثيق بين الأهداف الخارجية والأهداف الداخلية ، نظرا لأن أى كفاح فى ميدان السياسة الخارجية لن يكون

نصيبه التوفيق والنجاح ، الا اذا اشتركت فيه الجماهير المصرية عمالا وفلاحين وطلبة ومثقفين اشتراكا فعليا ، ولأن المفاوض المصرى الذى لا يستند الى تأييد كامل من الحركة الشعبية ، لن يستطيع الفوز بالحقوق القومية ، واذا فاز بشىء فلن يفوز الا بكسب جزئى فى غمار فيض من ألفاظ رنانة • وقالا ان هذا التأييد الشعبى لن يتم على الوجه الاكمل « الا اذا أحس كل فرد من أفراد الشعب أن قضية الاستقلال ليست مجرد ألفاظ جوفاء ، وليست تخلصا من استعمار أجنبى للوقوع تحت نير استعباد داخلى ، وانما هو استقلال يسعى ويعمل على رفع مستوى المعيشة للجماهير ، وعلى زيادة اشتراكها الفعلى فى الحكم والنمو المطرد للحريات الاجتماعية والفردية » • « فالبرنامج الديموقراطى الداخلى » اذن ـ كما قال الكاتبان ـ « هو أولا الهدف الرئيسى للاستقلال ، وهو ثانيا ، الوسيلة اللازمة للكفاح لتحقيق هذا الاستقلال ، وهو ثالثا ، السبيل الوحيد للمحافظة على هذا الاستقلال » • وهذا البرنامج يجب أن يكون قوامه « ديموقراطيات ثلاثة : ديموقراطية اقتصادية ، وديموقراطية سياسية ، وديموقراطية اجتماعية » •

وقد تناول الكاتبان بعد ذلك بالتفصيل كيفية تحقيق الديموقراطية الاقتصادية ، فأعربا عن رأيهما بأن تحقيق هذه الديموقراطية ـ والأساس فيها هو « الارتفاع بمستوى معيشة الجماهير » ـ لا يمكن أن يحدث الا عن طريق « تصنيع البلاد تصنيعا شاملا وفق برنامج مرسوم يوازن موازنة دقيقة بين الصناعات الثقيلة ، كصناعات الكهرباء والحديد ، والصناعات الكيمائية الكبيرة واستخراج المعادن ، وبين الصناعات الخفيفة كصناعات الأغذية والملابس ، ويربط فيه بين الصناعة والزراعة بحيث يهتم بالصناعات التى تعمل على تقدم الزراعة ، كصناعة الأسمدة والآلات الزراعية الميكانيكية » •

وقال الكاتبان ان مثل هذا البرنامج الصناعى يجب أن تقوم بتحقيقه حكومة ديموقراطية ، تتبع سياسة مالية جريئة لتمويل هذه الصناعات » ، الأمر الذى يقتضى اتخاذ اجراءات اقتصادية ضرورية ، أولها ، فرض ضرائب تصاعدية على رؤوس الأموال والدخول ، بعد حد معين ، بحيث تزداد وطأتها كلما ازدادت هذه الدخول • ثانيا ، عقد أكبر ما يمكن عقده من قروض داخلية ، وأكبر ما يمكن أن تحصل عليه من قروض خارجية خلال البنك الدولى • ثالثا ، « وحتى تكون نهضتنا الاقتصادية نهضة ديموقراطية صحيحة » ، فمن الضرورى أن « تكون الصناعات الهامة الكبرى ملكا للدولة تديرها لمصلحة الشعب ، لتزيد من قوته الشرائية ورفع مستواه الاجتماعى » • رابعا ، اشتراك مندوبى العمال والفنيين فى ادارة هذه المصانع جنبا الى جنب مع مندوبى الحكومة وموظفيها ، اذ لو تركت هذه الصناعات فى أيدى حفنة

من الأفراد ، لانقلبت الى صناعات احتكارية تعمل على استغلال العمال استغلالا بشعا فى سبيل انتفاخ جيوب أصحابها ، وعندئذ يصطدم الاقتصاد المصرى بعقبات خطيرة ، اذ لن تجد منتجات هذه الصناعات سوقا داخلية كبيرة بسبب الفقر المدقع للجماهير · خامسا ، استيلاء الحكومة على جميع الشركات التى انتهت مدة امتيازاتها ، وتحويل ادارتها جميعا الى ادارة تعمل لخدمة الشعب المصرى لا لاستغلاله وامتصاص دمائه ·

ثم ناقش الكاتبان النغمة القديمة التى يرددها بعض الرجعيين ، وهى أن « تأميل » الصناعة (أى تأميمها) انما هو اجراء اشتراكى أو شيوعى ، وقررا أن « هذا مطلب ديموقراطى قديم أخذت به كثير من البلاد الرأسمالية ، والحكومة المصرية بوضعها الحالى تملك مشروعات هامة كبرى كالسكك الحديدية والتليفونات ، ولكن ينقصها الروح الديموقراطية واشتراك العمال وصغار الموظفين فى توجيهها » ·

وأعلن المؤلفان أن « تأميل الصناعات » لا يعنى عدم تشجيع المشروعات الفردية ، « اذ أن هناك فى ميادين الاقتصاد المصرى متسعا للمنشآت الفردية والحكومية · فالنظام الرأسمالى فى مصر يستطيع أن يلعب دورا كبيرا فى نهضتها بشرط ان توجهه وتشرف عليه حكومة ديموقراطية صحيحة تزداد ديموقراطيتها زيادة مضطردة » ·

ثم طالب الكاتبان بانماء الحركة العمالية ورفع معيشة العمال وتحسين ظروف عملهم ، عن طريق تشجيع النقابات وتكوين اتحاد عام لهذه النقابات ، واعطاء هذه النقابات حق الاضراب وحق العقود الجماعية ، حتى لا يستطيع صاحب العمل الفردى أن يزيد من استغلاله للعمال عن طريق العقود الفردية · ثم تحسين الأجور الذى من شأنه أن يزيد من قوة السوق الداخلى ليمتص المنتجات الصناعية · وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة فى الأسبوع ، محافظة على اثمن مورد من موارد الثروة فى البلاد وهو العامل الانسانى · هذا فضلا عن منح العامل اجازة يوم فى الأسبوع وأجازة سنوية لا تقل عن أسبوعين بأجر كامل · ووضع برنامج كامل يؤمن فيه العامل ضد البطالة والشيخوخة والمرض وحوادث العمل ·

وقد انتقل الكاتبان بعد ذلك لمناقشة المشكلة الزراعية ، التى اعتبراها من « أعقد المشاكل المصرية ، لأنها تمس عن قرب الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى · واعلنا فى صراحة تامة أنه « اذا لم تحل هذه المشكلة حلا يحقق المصالح الجوهرية للملايين من الفلاحين ، فكل استقلال تحصل عليه مصر انما هو استقلال سطحى ، وكل ديموقراطية يتحدثون عنها انما هى ديموقراطية الأقلية ودكتاتورية فوق الأكثرية ، تخفى وراءها أبشع انواع الاستغلال التى

ورثناها أجيالا فوق أجيال ، ثم قدم الكاتبان « برنامجا زراعيا ديموقراطيا » ، يشتمل على النقاط الآتية :

١ - اصلاح الأراضى وتحسين الرى والصرف •

٢ - « أعادة توزيع الملكية الزراعية ، باستيلاء الحكومة على الملكيات الكبيرة بعد حد معين ، وتوزيعها مع الأراضى الحكومية وأراضى الأوقاف على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين » •

٣ - العمل على ألا يؤدى هذا التوزيع الى تفتيت الملكية وحرمان البلاد من فوائد الانتاج الكبير فى الزراعة ، وذلك عن طريق تشجيع الفلاحين على استخدام الأساليب العلمية الحديثة ، ومساعدتهم على تكوين جمعيات تعاونية للانتاج الزراعى تمدها الحكومة بالقروض والآلات •

٤ - تشجيع الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، وتعديل قانون التعاون بما يكفل اشتراك ممثلى العمال الزراعيين وصغار الملاك اشتراكا فعليا فى ادارة هذه الجمعيات •

٥ - تطبيق ما يطبق على العمال الصناعيين على العمال الزراعيين ، من حق تكوين نقابات واتحادات ، وضمانات اجتماعية مختلفة •

٦ - تحمل الحكومة تبعة الديون العقارية الواقعة على صغار الملاك ، « لتخليصهم من عبء استغلال استعمارى بشع يهدد حاضرهم ومستقبلهم » ، وتسوية مسألة هذه الديون مع البنوك العقارية •

٧ - فرض ضريبة تصاعدية على الملكيات القائمة بالنسبة لدخولها ، مع الغاء الضريبة عن صغارهم •

٨ - رسم سياسة شاملة لانهاض القرى بتوفير وسائل الصحة والثقافة وأسباب المدنية •

وقد أشار الكاتبان الى أن « أكثر الناس تعاونا مع المستعمر هم رجال الاقطاع ، لأنهم لا يخشون شيئا بقدر خشيتهم من نمو الحركات الشعبية ، وهم يفضلون استعمارا باقيا ليعاونهم ، على استغلال الشعب ، عن استقلال قد يهدم سلطانهم • وذكرا أن توزيع الملكية الاقطاعية لا يمكن أن يسمى اجراء شيوعيا أو اشتراكيا ، فقد سبقتنا اليه فرنسا فى عام ١٧٨٩ ، وهو مطلب ديموقراطى عادل تنادى به الدول الرأسمالية القائمة ، وقد حققه بالفعل عدد كبير منها ، كبولندا وبلغاريا ورومانيا وغيرها » •

وفى رأينا ان الكاتبين قد أخطأهما التحليل الصحيح لدور « رجال الاقطاع » الذين أشارا اليهم ، ووصفهما لهم بأنهم كانوا « أكثر الناس تعاونا مع المستعمر » • ففى الحقيقة أن أكثر الناس تعاونا مع المستعمر هم

« الكومبرادور » ، وليسوا رجال الاقطاع ، اللهم الا فى مرحلة الاحتلال الأولى التى لم تشهد « كومبرادور » بالمعنى الذى ظهر فيما بعد ٠

على كل حـــال ، فقد انتقل المؤلفـان بعد ذلك الى مناقشـــة هدف « الديموقراطية السياسية » ٠ وقد قررا أنه من الخطأ الفاحش تصور أن النظام الديموقراطى فى الحكم يقتصر على مجرد قيام النظام البرلمانى ٠ فالنظــام البرلمانى وحدة ديموقراطية مبتورة ناقصة ان لم تصحبها ديموقراطية فى كافة الوان الحياة ٠ ومن التناقض أن يكون لنا نظام برلمانى بينما يبقى نظــام الادارة فى القرية والمدينة والجامعة والمدرسة أقرب ما يكون الى الأســاليب الاقطاعية والدكتاتورية ٠ « وبالتالى ، فقد أصبح واجبا » ان تعم الأساليب الديموقراطية كافة ألوان الحياة المصرية ، فيكون للقرية حق انتخـاب دورى لعمدها ومشايخها ومجالسها القروية دون أى قيود مالية أو عقارية ، ويكون لكل مدينة مجلسها البلدى منتخبا انتخابا دوريا حرا ٠ ويجب أن تمتد هذه الديموقراطية الى العمال والطلبة ومستخدمى الحكومة ، فيكفل الدستور لهم ولجميع منظماتهم حق التدخل والاشتراك الفعلى فى الأمور العامة والسياسية ، حتى يستطيعوا المساهمة بنصيب وافر فى الحركة الوطنية دون عائق من قبل القـــانون أو التشريع ٠ ومن حق الطلبة أن يكون لهم ممثـــلون منتخبون للاشتراك فى ادارة مدارسهم وجامعاتهم ، وأن يعـــادلهم فورا حق انتخاب ممثليهم فى اتحادات كلياتهم والاتحاد العام للجامعة » ٠

وقال المؤلفان : « ان الشعب الذى تعود على الأســلوب الديموقراطى فى الحكم ، سواء أكان ذلك فى القرية أو فى المدينة أو فى المدرسة أو فى الحكومة ، يصـــبح من الصعب على الاســـتعمار أو أعوانه أن يعتدوا على أى حق من حقوقه » ٠

ثم تناول المؤلفان الحركات الفاشية فى مصر ، « التى تتخذ مرة شعارا دينيا ، وتتستر مرة أخرى وراء نعرة قومية متطرفة ضمنتها وصــاياها العشر المزعومة » (يقصدان جماعة الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة) ٠ وأعلنا أن « كفاحنا ضد الفاشية المصرية هو جزء لا يتجزأ من كفاحنا ضــد الاستعمار » ، لأنها عدو لدود للأسلوب الديموقراطى فى الحكم ، ولأنها باثارتها للنعرة الدينية ومعاداتها للأقليات ، تصرف أنظار الشـعب عن المكافحة ضد عدوه الأول ، وهو الاستعمار ٠ كما أنها تحاول أن تصرف الشعب عن النضال الأول ضد الاستعمار البريطانى ، الى أثارة المخاوف من مطـــامع مزعومة موهومة للاتحاد السوفيتى أو غيره من الأمم الصديقة ، كما فعل محمد صبيح الذى امتدح الاستعمار البريطانى فى كتابه : « تشرشل » ، ثم هاجم الاتحاد السوفيتى فى كتابه : روسياء !

وخلص الكاتبان من ذلك الى أنه « يجب أن ينص الدستور المصرى على عدم قانونية الهيئات والأحزاب الفاشية • وعلى الحكومة الديموقراطية ان تحل جميع منظماتها القائمة ، وأن تحول دون الفاشيين والترشيح للانتخابات ، حتى لا يكونوا أصبع الاستعمار فى توجيه سياسة الدولة •

وانتقل المؤلفان بعد ذلك الى معالجة موضوع الادارة الحكومية ، التى أوضحا بحق أنها « متصلة أوثق الاتصال بقضية الاستقلال » ، لأن أداة الحكم فى دولة مستقلة غيرها فى مستعمرة أو دولة تابعة ، وأداة الحكم فى كل بلد راغب فى الاستقلال ، يجب أن تتعدل تعديلا جوهريا يساعد الحركة الوطنية ولا يقف حجر عثرة فى سبيلها » • ومن ثم « فيجب أن نطهر الجيش والبوليس من جميع العناصر المصرية الخائنة المتعاونة مع الاستعمار والتى يستطيع الاستعمار بواسطتها أن يستخدم جيشنا وبوليسنا فى كبت الحركة الوطنية • ففرض لازم على أية حكومة ديموقراطية أن تنتهز أول فرصة للقيام بهذه المهمة الخطيرة بمجرد استيلائها على الحكم ، كما يقتضى عليها أن تكون الجيش والبوليس المصريين فى أسرع وقت ممكن على أسس شعبية ، وذلك بازالة الفوارق التى تحرم الجماهير الشعبية من الوصول الى مراكزها العليا — الأمر الذى يجعل البوليس والجيش قوة فوق الشعب معارضة لأمانية ، والعوبة سهلة فى يد المستعمر ، بدلا من أن تكون من الشعب وفى خدمة الشعب » •

كذلك طالب المؤلفان بتطهير الأداة الحكومية من كافة العناصر الأجنبية والمصرية التى تخدم مصالح الاستعمار • ويكون للشعب حق الشكوى وحق الاستماع الفعلى الى شكواه ، بحيث يترتب على هذا رفت أى موظف يثبت عبثه وتعطيله لمصالح الشعب • كما طالبا باتباع الأسلوب الديموقراطى بحيث يكون « لكل هيئة حكومية مجلس أعلى ، تمثل فيه كافة طوائف المستخدمين عن طريق الانتخاب الدورى ، ويقوم هذا المجلس بالنظر فى أمر التعيينات والترقيات والشكاوى وغيرها من الشئون الخاصة بهذه الهيئة » •

ثم تناول المؤلفان قضية الحريات العامة • فأوضحا « أن تحطيم أغلال الاستعمار والاستعباد لا يمكن أن يتم مطلقا دون كفالة الحقوق الأولية والحريات الرئيسية » ، وأن « معظم القوانين المتعلقة بالحريات العامة قد صدرت فى ظل الاستعمار فى مراحله الأولى » ، ومن ثم فانها « جريمة وطنية كبرى وخيانة صارخة لقضية الحرية المصرية ألا تكفل هذه الحريات فورا وعلى أوسع نطاق ممكن للشعب المصرى » • وقالا ان كبت حرية الرأى والعقيدة والاجتماع والنشر والصحافة والمظاهرات ، فضلا عن انتهاك حرمة المساكن وحرمة الأفراد ، هو الوسيلة التى يستخدمها المستعمر فى الحكومات

الرجعية للحيلولة بين الشعب وبين معرفة ما يدور فى بلاده وما يجرى فى العالم ولتشويه الأخبار للشعب بما يناسب الاستعمار وأذنابه الرجعيين ، وحرمان الشعب من حقه المشروع فى التكتل والتنظيم وجمع الصفوف » •

ثم تعرض الكاتبان بعد ذلك لموضوع « الديموقراطية الاجتماعية » • وقد تناولا فيها عدة مسائل هامة ، أولها ما يتصل بالتعليم • وقد أعلنا أنه « طالما بقى الشعب المصرى فى أغلال الجهل ، وطالما بقيت الثقافة المصرية بعيدة عن التيارات الفكرية والسياسية الحديثة ، فسيجد الاستعمار مرتعا خصيبا ينفث فيه سمومه الفكرية ، مثيرا نعرات طائفية أو دينية ، مؤيدا أفكارا رجعية » • ومن ثم فيجب أن ترفع عن مصر سبة الأمية ، وفتح باب التعليم على مصراعيه مجانا للجميع فى شتى مراحله ، وفتح باب الانتساب على مصراعيه ، والربط والتنسيق بين المشروعات التعليمية والمشروعات الاقتصادية ، حتى يوجه التعليم الى سد حاجاتنا القومية والاقتصادية ، وتطهير التعليم من آثار الاستعمار الفوية ، وتعويد الطلبة على الاشتراك الفعلى فى ادارة مدارسهم وجامعاتهم •

ثانيا — مسألة الصحة • وقد طالبا فيها بالغاء العيادات الخاصة للأطباء ، قائلين فى قوة وعنف انه « يجب أن يرفع عن مهنة الطب سبة أن تكون وسيلة للثراء والاستغلال على حساب الملايين من الجماهير المصرية • ومكان الأطباء جميعا هو فى المستشفيات والمنشآت الحكومية ، لا فى عيادات خاصة ينسى فيها الأطباء ان مهمة الطب هى القضاء على الأمراض لا الابقاء عليها لتكون موردا للثراء » • كذلك فقد طالبا بعدم اغفال الطب الوقائى الى جانب الطب العلاجى ، على أساس أن انفاق الملايين على طب علاجي دون الاهتمام اطلاقا بالناحية الوقائية انما هو تضييع لجهود لا تؤتى ثمارها المرجوة • وضربا مثلا بالمبالغ الطائلة التى أنفقت على مستشفيات الانكلستوما دون ان توفر أسباب الوقاية ، مما لم يحل دون ازدياد عدد المصابين بهذا المرض • وقالا ان مصر فى حاجة ماسة الى نهضة صحية من الدرجة الأولى ، لأن الأغلبية الساحقة من سكانها قد أنهكتها الأمراض المستوطنة ، مما أصاب الثروة القومية بخسارة جسيمة فى أغلى مصادرها ، وهو العمل الانسانى •

كذلك طالب المؤلفان بـ « مساواة الجنسين على اعتبار أن حرمان المجتمع المصرى من الانتفاع بمواهب وكفاءة نصف سكانه أو ما يربو على النصف ، لهو جريمة فى حق البلاد والاستقلال • كما طالبا بمحو كل آثار التعصب الدينى أو الطائفى ، وضمان أكيد للأقليات والطوائف المختلفة داخل البلاد التامة فى حرية العبادة والعقيدة والثقافة الديموقراطية وفى كافة الحقوق العامة الأخرى •

واختتم المؤلفان كلامهما عن الديموقراطيات الثلاث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالقول بحق بأن هذه الديموقراطيات « هى أسس الاستقلال الحقيقى ، فالكفاح فى سبيلها جزء لا يتجزأ من الكفاح فى سبيل الاستقلال . والاستقلال ليس غاية فى ذاته ، وانما هو سيلة لنشر لواء الديمقراطية فى كافة مناحى الحياة المصرية والنمو بها حتى تصبح ديموقراطية شعبية بأوسع معانى الكلمة » .

***

كان هذا هو البرنامج الوطنى التقدمى الذى ضمنه شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى كتابهما التاريخى : أهدافنا الوطنية . وقد كتبا يصفان هذا البرنامج بانه « البرنامج الذى يكفل قيام الأكثرية الساحقة من الشعب المصرى للكفاح فى سبيل الفوز بالاستقلال والحرية والديموقراطية » ، وأنه « هو البرنامج الذى يجب أن يتخذه الديموقراطيون أساسا للمعركة الانتخابية القادمة التى لابد أن تجرى دون أى مهلة أو تأخير ».

وقد حذر الكاتبان من بعض الاتجاهات التى كانت موجودة فى الساحة طالبا بالغاء الأحكام العرفية فورا ، وقيام حكومة محايدة ترتضيها جميع الأحزاب غير الفاشية لتقوم باجراء انتخابات جديدة يكون الرأى النهائى فيها للشعب » ، وفى نفس الوقت خوض كفاح شعبى للفوز بأكبر قسط من الحقوق الديموقراطية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مع الحذر من أى نغمة تستمهل الشعب فى تنفيذ الأغراض الداخلية ، بدعوى انصراف الحكومة الى المشاكل الخارجية المعقدة . كما طالبا بالضغط على الحكومة حتى تكون أقل تهادنا بالنسبة « لحقوقنا المقدسة » ، والضغط على الاستعمار عن طريق حركة شعبية لاضعاف جانبه وتقوية جانب المفاوض المصرى ، واكتساب الرأى العام العالمى .

وقد حذر الكاتبان من بعض الاتجاهات التى كانت موجودة فى الساحة المصرية فى ذلك الحين ، أحدهما يظن أن الموقف العالمى والمواثيق الدولية يمكن أن يتيح لمصر الفوز بالاستقلال دون حاجة الى كفاح كبير وجهاد مستمر ، وأن مصر قد تسوى مسألتها فى التسويات العالمية المقبلة بشكل يحقق استقلالها . وقد قرر الكاتبان أن الذين يظنون ذلك « واهمون . فالحرية لا توهب للشعوب ولا تمنح لها من أعلى ، انما تكتسب بكفاح الشعوب الذى لا ينقطع » ، و « الاتجاهات الاستعمارية لا يمكن أن تختفى من تلقاء ذاتها ، وانما لابد لذلك من كفاح قوى من كافة الشعوب المغبونة والمضطهدة .

أما الاتجاه الثانى ، وهو نقيض الأول ، فيظن أن التحرش بالجنود البريطانيين أو القيام بأعمال التدمير والتحطيم أو الاعتداء على الأجانب ، وسائل لابد منها اليوم فى سبيل الاستقلال • وقد ذكر الكاتبان أنه « ليس اخطر على قضية الاستقلال من امثال هذه الحركة الطائشة التى تدعو اليها العناصر الفاشية المصرية » ، لأنها تتيح للاستعمار فرصة التدخل باسم المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ، أو باسم المحافظة على الرعايا الأجانب أو غير ذلك من المعاذير • « وتدخله المسلح لا شك مضعف للحركة الوطنية ولو الى حين ، فهو مسلح اليوم من قمة رأسه الى أخمص قدميه • فنحن نصر على الكفاح الشعبى ، ولكننا نرى خير شكل له فى الظروف الحاضرة كفاح قوى بعيد عن أساليب التدمير والاستفزاز » •

كذلك حذر الكاتبان من اتجاهين آخرين مغرقان فى التفاؤل والتشاؤم بالنسبة للحكومة البريطانية العمالية القائمة فى ذلك الحين « أحدهما يعتقد أن حكومة العمال ستمنح مصر استقلالها دون حاجة الى الكفاح ، والثانى يذكر بموقف حكومة العمال الرجعى ، وعلى رأسها مكدونالد ، فى عام ١٩٢٤ ، من سعد زغلول • وبالنسبة للاتجاه الأول . فقد أكد الكاتبان أن حكومة العمال « بها اتجاهات استعمارية واضحة » ، ومن ثم فلابد من الكفاح السلمى الشديد لانتزاع حريتنا من براثنها • أما بالنسبة للاتجاه الثانى ، فقد نبها الى أن هناك تغييرا جوهريا فى موقف بريطانيا الدولى ، فان بريطانيا لم تعد القوة الرئيسية فى العالم وانما أصبح ترتيبها الثالثة بين القوى الكبرى لحركة لسياسة العالم ، « والاتحاد السوفيتى من بين هذه القوى لا يطمع فى استعمار ما ولا يوافق على السياسة الاستعمارية كما تجلى من موقفه الصريح بالنسبة لنظام الوصاية فى مؤتمر سان فرنسسكو ، اذ كان متمسكا بأن الاستقلال التام يجب أن يكون الهدف الرئيسى السريع لنظام الوصاية • ثم ان أمريكا لا تنظر بعين الرضى الى الامبراطورية البريطانية الضخمة ، اذ أن احتكار بريطانيا لجانب كبير من أسواق العالم يحرم التجارة الأمريكية من أسواق هى فى مسيس الحاجة اليها » ، يضاف الى ذلك « قوة الحركات التحريرية النامية فى المستعمرات ، الى جانب بقية عوامل الموقف الدولى ، وضغط الشعب البريطانى » ، مما « يسمح للحركة القومية فى مصر أن تقوم بضغط كبير على الاستعمار البريطانى » •

كذلك هاجم المؤلفان دعاة التهادن مع الاستعمار من المصرين ، الذين يستندون الى أن « الاستعمار البريطانى على كل حال خير من غيره من ألوان الاستعمار » • كما هاجما « كبار الخونة الذين باعوا وطنهم » ، الهازئين سرا بالاستقلال ، أعداء الدستور والديموقراطية ، الذين تشابكت مصالحهم

مع المستعمر وارتبطا معا فى شركة متحدة ليس لها من هم سوى استغلال الشعب المصرى وامتصاص دمائه · وطالبا · بفضح هذه الفئة وعزلها عن ميدان السياسة المصرية ·

ثم اختتم الكاتبان كتابهما بهذه الكلمات : « ان قضيتنا الوطنية اليوم تستلزم كفاحا شاقا مريرا ، على الجماهير المصرية أن تحمل أعباءه ، فى شجاعة وقوة · فهو كفاح فى الميدان الداخلى وفى الميدان الدولى ، كفاح فى سبيل الديموقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو كفاح فى سبيل الحرية والاستقلال ضد الاستعمار البريطانى وأذنابه من الفاشيين والمتهادنين والمتعاونين من المصريين · فياعمال مصر ، وفلاحيها ، ويا طلاب مصر ، ومثقفيها ، ومواطنات مصر ، ومواطنيها ، الى الكفاح صفا واحدا ، والى الكفاح الذى لا يلين فى سبيل الحرية والديموقراطية » ·

مسألة السودان :

منذ احتلت انجلترا مصر فى يوليو ١٨٨٢ ، لعبت المسألة السودانية دورا هاما وأساسيا فى العلاقات المصرية البريطانية ، استمر حتى أبرام اتفاقية السودان فى فبراير ١٩٥٣ · وكان تمسك المصريين بالسودان يعادل ويساوى تماما تمسكهم بجلاء الاحتلال عن مصر ، حتى كانت المطالب الوطنية تتمثل فى مطلبين أساسيين : الجلاء ووحدة وادى النيل · وكان من الطبيعى أن يستند كفاح المصريين من أجل وحدة مصر والسودان ، الى الاسانيد القانونية التى تتيح لمصر استعادة وضعها الدولى فى السودان عند الاحتلال البريطانى فى يوليو ١٨٨٢ ، وبمعنى آخر استعادة وضع مصر فى السودان ! وفى هذا الاطار كانت تدور المفاوضات ، وتصدر الأبحاث ، وتجرى التحليلات من الوطنيين المصريين ، حتى طرح اليسار المصرى تصورا جديدا للمسألة السودانية والعلاقات المصرية السودانية ، لا يقوم على الحقوق المكتسبة لمصر فى السودان ، وانما يقوم على الكفاح المشترك ضد الاستعمار ، والمصالح المشتركة ، والاتحاد الاختيارى ·

ولا تتمثل أهمية الكتاب الذى نعرضه هنا لأحمد رشدى صالح ، الذى كان رئيسا لمجلة « الفجر الجديد » ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، وعضو تنظيم « الطليعة الشعبية للتحرر » الذى تحول الى « طليعة العمال » - وهو بعنوان : « مسألة السودان » - فى أنه يحمل هذا التصور الجديد للعلاقات المصرية السودانية فقط ، بل وأيضا فى التناول الجديد لتاريخ السودان تحت الاحتلال البريطانى ، وهو التناول الذى يخضعه للتفسير المادى للتاريخ ·

لقد قسم أحمد رشدى صالح كتابه الصغير الهام الى أربعة فصول : « الأوضاع فى السودان » ، « والحركة الوطنية السودانية » ، و « ماذا بين مصر والسودان » ، و « حق الشعب فى تقرير مصيره » ·

وقد عالج فى الفصل الأول سقوط السـودان فى قبضة الرأسـمالية البريطانية - المصرفية منها والصـناعية - بعد أن فتحت الجيوش المصرية البريطانية السودان وأقيم الحكم الثنائى فيه ، الذى وصفه بأنه : « ضرب فريد فى نوعه من المشاركات الاستعمارية » ، نظرا لأن مصر ، وهى الشريك الأصغر ، كانت « هى نفسـها احـدى الفرائس التى التهمتها الاسـتعمارية البريطانية وهى تلون خمس الكرة الأرضية باللون الامبراطورى الأحمر » !

وقد أوضح أحمد رشدى صالح كيف أنه منذ اللحظة الأولى ، أى منـذ زحف كتشنر ، بدأ اسـتغلال المنطقة الجديدة (أى السـودان) ، فمدت الخطوط الحديدية ، والخطوط التلغرافية ، وأنشىء مينـاء بور سودان سنة ١٩١٠ ، وأنجزت التوصيلات الحديدية فى منطقة الجزيرة ، وأنشئت كبارى الخرطوم وكوستى ، وأتم بيرسـون وأولاده عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٥ خزان سنار ، وأنشئت عدة شركات بناء لتقوم بالأعمال الرئيسـية الجـديدة ، ورأسمالها مقترض بضمانة الحكومة البريطانية ، وقد نشطت فى اسـتهلاك جزء غير يسير من فائض مصنوعات بريطانيا . كمـا أوجدت عدة فروع للمصارف البريطانية ، خاصة باركليز ، وأوجد أكبر مشروع اسـتغلالى فى السودان ، وهو شركة الجزيرة التى تضع يدها بتأييد الحكومة ومساندتها على خمسة ملايين من الأفدنة وقف عليها لا يباح للفلاح الوطنى أن يبسط يده على شىء منها . وكما تدفقت شركات البناء ورهن الأراضى الى مصر ، خاصة أيام كرومر ، وكانت سياستها أن تعتصر الشعب المصرى لمصـلحة أرباب المصارف والاحتكارات البريطانية ، فكذلك فعلت بالسودان . وكما كانت سياسة المالية البريطانية تهدف الى ابقاء الاقتصـاد المصرى فى خدمة الصناعة والمصارف البريطانية ، فكذلك كانت خطتها فى السـودان ، بحيث أصبح القطن أهم انتاج البلدين يمثل ٨٠٪ من صـادرات مصر ، و ٦٠٪ من صادرات السودان .

ثم أخذ أحمد رشدى صالح يتتبع نظام الحـكم الارهابى الذى فرضته الادارة البريطانية فى السودان . فذكر أن السودان « لايزال يحكم بالأحكـام العرفية التى فرضت عليه فى عام ١٨٩٩ ، وما يزال القانون المطبق فيه مأخوذا عن القـوانين الهندية والعسكرية المصرية (أى البريطانية !) . ويباشر المديرون ونوابهم ومفتشو المراكز ، وجميعهم بريطـانيون ، وكذلك رجال الادارة الآخرون ، ورؤساء القبائل - سـلطة قضـائية دون مراقبة حقيقية ، ودون أن يكون هناك فصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية . فتجد المحامى العمومى يمثل النيابة ، وهى سلطة الاتهام ، وفى نفس الوقت يصدر القوانين . وكثيرا ما يمارس سلطات ادارية واسعة ، فتراه قاضيا وموجه

اتهام ومشرعا وحاكما • وكذلك تجد أن رؤساء القبائل يمنحون سلطات ادارية وقضائية ، وكثيرا ما يحكمون بين الناس على أساس العرف والتقاليد • « فأية ضمانات للشعب السودانى ، وأية حرية للأفراد ازاء هذا الجبروت الاستعمارى الاقطاعى ؟ » •

وفضلا عن ذلك ، فان الحكومة السودانية تتمتع بسلطات مطلقة ، لا فى الشئون السياسية وحدها بل وفى التشريع والادارة • انها تحكم البلاد جميعا دون أن يحاسبها الشعب السودانى ، وهى تتحكم فى المشروعات الزراعية دون أن يكون للفلاحين حق مقاضاتها اذا ظلمت ودون أن يكون لممثليهم حق الاشراف عليها • كذلك فهى تتحكم فى التجارة مع المناطق المقفولة ، فلها أن تمنح رخص الاتجار لمن تشاء وترفض اعطاءها لمن تشاء • أما بالنسبة للحريات العامة ، فالصحافة تحت رحمة السكرتير الادارى ، والاجتماعات مقيدة وتحت رحمة الحكومة • وحرية الانتقال مقيدة هى الأخرى ، وحرية تكوين الأحزاب ملغاة ، والعمال محرومون من تكوين النقابات •

والى جانب ذلك يعتمد الاستعمار البريطانى فى السودان على الأوضاع المتأخرة فيه ، وتكريسها ، وتقويتها • فقد أيد القبائل وشجع سلطانها ، لأن النزعة القبلية تعرقل النمو الوطنى بما تثير من التعصب وما تبذره من الانصرف عن المصلحة الوطنية العامة • ولعل كلمة السير جون مافى فى عام ١٩٢٥ أن توضح ذلك تمام الوضوح ، فقد دعا بريطانيا الى أن تبنى سياستها على تأييد النظم القبلية قائلا ان البلاد « لا يزال بها نظم وأوضاع قبلية ومحلية قديمة » ، وانه لا يجب أن تترك بريطانيا هذه الأوضاع تسير الى الزوال ، ومن الضرورى أن تحيط هذه الأوضاع القبلية » بسياج منيع من التحصينات » • وقال أحمد رشدى صالح ان تلك هى « سنة الاستعمار » لا فى السودان وحده ، وانما فى مصر حيث احتفظت بريطانيا بسلطة كبار الملاك ، وفى الهند حيث ارتكزت الى سلطة المهراجات •

ثم أوضح أحمد رشدى صالح أن رؤساء القبائل فى السودان ما تزال لهم سلطة واسعة • فالى جانب سلطاتهم الادارية (التى قد تبلغ حدا يصبح فيه رئيس القبيلة ملكا أو مكا) ، فان لهم سلطات قضائية ، وكثيرا ما يعين شيخ القبيلة رئيسا لعدة محاكم • وقد خلقت الحكومة بعض الزعماء القبليين ، الذين أصبح لهم نفوذ مماثل لنفوذ عهود الاقطاع ، عن طريق دمج القبائل الصغرى فى المقاطعة تحت رئاسة القبيلة ذات النفوذ ، حتى حسب الناس أنهم ازاء دكتاتوريات أهلية يسندها سلطان الحكومة وتحميها حرابها » •

وفضلا عن ذلك فقد عملت الحكومة على تقوية الأوضاع القبلية وتمكين قبضتها على جهاز الادارة والمجالس المحلية والبلدية بوسائل أخرى ، فنجد أن مدينة القضارف ، وهى ثانية مدن السودان من حيث الأهمية التجـــارية والاقتصادية ومركز الصمغ العربى ، يقترح مجلسها الريفى أن يكون للقبائل ١٢ عضوا وللمدينة التجارية عضو واحد ! • وهناك قانون وراثة رئاسة القبيلة الذى يركز السلطة فى أحد البيوت يتوارثها الابن عن الأب بدلا من أن تكون رئاسة العشيرة للأقوى • وقد جندت السياسة الاستعمارية فى مجلسها الاستشارى نفرا غير قليل من زعماء القبائل وحشدتهم فى مناسبات عدة •

وفى الوقت الذى يستفيد فيه رؤساء القبائل من بقاء الاســـتعمار ، فان الملايين والملايين من رجال القبائل يرزحون تحت أبشع أنواع الاسترقاق • فهناك مليونان منهم عرايا يحرم عليهم الاستعمار بالقـــانون والاجبـــار أن يستروا عوراتهم • وهناك ملايين تجمع الصمغ وتزرع السمسم وتجبر اجبارا على بيع كدها للاحتكارات البريطانية بأثمان غاية فى التفاهة •

وفى نفس الوقت ، فان مستوى المعيشة لدى الكثرة الغالبة من السكان قد بلغ حدا سيئا ، حتى انهم لا يجدون ما يسد رمقهم • بل ان الكثرة الساحقة من دافعى الضرائب من الفلاحين الذين زرعوا الجزيرة وجبـــال النوبة • ومن رعاة الماشية وجامعى الصمغ والسمسم فى سهول كردفان ، هؤلاء جميعا لا يقتاتون بغير مسحوق جذور النبـــاتات أو دقيق السمسم والفـــول • وأما غيرهم من ساكنى شرق السودان ، فليس لديهم الا ألبان الماشـــية • أما فى الجهات الأخرى ، فلا يجـــد الأهالى غير مقلى الذرة مع المـــاء ، أو على الأكثر فانهم يكتفون بالذرة يأكلونها مع مسحوق البامية الجافة •

ويجبر الفلاحون السودانيون على القيام بالتزامات ثقيلة نحو كبار الملاك والحكومة • فمثلا لا يتناول الفلاح أجـره أو ربحه نقدا ، بل عينا • ففلاح الجزيرة مثلا يأخذه قطنا تشتريه الحكومة بثمن تحدده هى ، فيساوى ثلث أو نصف ثمن القطن المصرى • وكان الفلاح الســـودانى يبيع انتـاجه من السمسم الى الشركة البريطانية الاحتكارية بمبلغ عشرين جنيها ، فتبيعه فى مصر على بعد أميال قليلة بمبلغ ستين جنيها ، وفى فلسطين بمائة جنيه • وكانت الحكومة السودانية تستولى على طن القمح بمبلغ أحد عشر جنيها ، وتبيعه للمستهلك بواحد وعشرين جنيها • أما العامل الزراعى فيتراوح أجره فى الجنوب فى الأحوال العادية بين ستة وعشرة مليمات فى اليوم الواحد ، أى أقل من أجر زميله الهندى •

وهـذا الذى يسرى على الفلاحين الســودانيين يسرى أيضـــا على الموظفين • فمرتبـــات الموظفين منخفضــة جدا ، ويكفى القـــاء نظرة على ميزانية الموظفين عـــام ١٩٤٥ ، ليتبين منهـا أن مرتبـــات الموظفين السودانيين بالنسبة للموظفين البريطانيين شديدة الانخفاض ، فرغم أنهم يمثـــلون ٧٧ر٩٪ من مجمـــوع الموظفـــين ، الا أنهم يتنـــاولون ٣٨ر٩٪ من المرتبات ، وبينما يبلغ الموظفون البريطانيون ١٢٪ فقـــط من مجموع الموظفين ، الا أنهم ينالون ٦١٪ من المرتبات • أضف الى ذلك أن البريطانين يستولون على المناصب الهامة فى جهاز الدولة ، ويتركون المراكز الدنيـــا للسودانيين •

أما بالنسبة للتجار السودانيين ، فان الاحتكارات البريطانية تضع يدها على أهم منتجات السودان ، كالقطن والسمسم والصمغ ، وتتحكم فى أسواق السودان وفى علاقة هذه الأسواق ببقية بلاد العـــالم ، وتتولى الحـكومة السودانية حماية هذه الاحتكارات ، وتحرم التجـــار الوطنيين من القيـــام بعمليات الاستيراد والتصـــدير ، كما تحرمهم من احتكار السمسم والصمغ وتعطيه للبيوت البريطانية ، كما حدث بالنسبة لاحتكار متشل كوتس وجلاتلى هانكى وشركة شل • وفى الوقت نفسه تفرض الحكومة الضرائب غير المباشرة بما يزيد الأمور تعقيدا وثقلا بالنســـبة للمستهلكين وصـــغار التجـــار سواء بسواء •

أما العمال ، فان نصيبهم من هذه المآسى أشـد هولا • فبالاضـــافة الى انخفاض الأجور ، فان غالبية العمال الزراعيين خاضعون لعلاقات اقطاعية كاملة أو شبه اقطاعية ، بمعنى أن العلاقات السائدة بين كبار الملاك وعمال الزراعة ليست فى شىء علاقة صاحب الأرض التى يستغلها استغلالا رأسماليا بعمال أحرار فى التنقل • والمثال على ذلك عمال دائرة المهدى فى جزيرة أبا • أما العمال الصناعيون فقد ظهروا نتيجة للنشاط الرأسمالى فى السودان ، وما يزالون حتى الآن عمالا غير منتجين لسلع • فهم أكثر ما يكونون أجراء فى ورش السكك الحديدية ووابوراتها ، كما أن تنظيمهم النقابى (الطبقى) ما يزال فى طفولته ، وما يزالون مبعثرين ، ولم يبلغ ضـــغطهم الحد الذى تضطر الحكومة معه الى اصدار قوانين عمالية ترتب ظروف العمـــل وعلاقة العمال بأرباب الأعمال ، ولذلك فهم محرومون فى الوقت الحاضر من حق انشـــاء النقابات • ولكن هذه البذرة الطفلة اســـتطاعت على ضعفها وقلة عـددها أن تكسب بعض الحقوق وتبدى نضـــالا مبشرا بالخير ، وقد هرع العمـــال الى المعركة الوطنية أخيرا ، واهتم مؤتمر الخريجين بهم ، فانشأ لجنة لتدرس أوضاعهم وتقترح ما يجب عمله بالنسبة اليهم •

أما سكان الجنوب ، فان حالتهم « تعطى المثــل التــاريخى لاجرام الاستعمار واهراقه للقيم الانسانية • فقد عمل منذ البداية على ابقـــاء أهل الجنوب بمعزل عن تيار التقدم أينما وجد ، حتى ولو كان هذا التيار ساريا من شمال السـودان ، وأبقى الجنـــوبيين عرايا متأخرين يحـــرم عليهم ستر عوراتهم ، ويلقحون بأفكار استعمارية وتعاليم عبودية صـــارخة • ويساند الاستعمار الأوضاع البدائية الهمجية ، ويعرقل ما استطاع انتشار الزراعة ، حتى ان أهل الجنـــوب ، وهم فى أغنى بقاع النيـــل ، ليعتمدون فى كثير من اعاشتهم على حبوب الشماليين » ! •

وقد تناول أحمد رشدى صالح بعد ذلك « ملكية الأرض » فى السودان ، باعتبار الأرض احدى وسائل الانتاج الرئيسية • فذكر أن هنـــاك نوعين للملكية الزراعية : ملكية فردية ، انتشرت حيثما تغلغلت الرأسمالية ، وركزت القبائل نسبيا • وملكية جمـــاعية ، تتدرج من الشـــيوع البدائى الى الملكية القبلية • وقال ان الأرض المشاع تعتبر معظم مساحة الأرض المزروعة ، ولكن ليس هناك نضال واضح على امتلاك الأرض ، فما يزرع يبلغ ٣ر٠٪ من الأرض الصالحة بالفعل للزراعة ، ولكن حيثما ينتشر الاستغلال الرأسمالى ، مثـل منطقة الجزيرة ، يوجد احتكاك بين الزراع والحكومة ، غير أنه صراع محلى وليس عاما ، على العكس من مصر ، التى كان النضـــال على امتلاك الأرض السبب المباشر للثورة العرابية ، واتخذت الحركة الوطنية مظهرا فلاحيـــا فى مراحل عديدة •

ومن ثم ، فان الاستغلال الواقع على الســـودانيين ـ فيما يرى أحمد رشدى صـــالح ـ يتبدى فى امتـــلاك « منتجات الأرض » اكثر مما يتبدى فى « امتلاك الأرض » ذاتها • فيعتبر السودان مخزنا غنيا من مخازن المواد الخام التى تحتاجها الامبراطورية ويضارب بها التجار البريطانيون • وتنال بريطانيا وحدها ٤٣٪ من مجموع الصادرات السودانية ، وتليها الهند التى تنال ٢١٪ ، ويحتل القطن المكانة الأولى فى انتاج السودان ، وهو ما تحتاجه مصانع لانكشير ويتجر فيه ماليو « ليفربول » • والاقتصاد البريطانى يعيش عالة على أرباح الأسهم والسندات ، ويستمد حياته من المضاربة فى المنتجات الخام ، اكثر مما يعيش على أرباح الصناعة والزراعة ، فمثلا ينصرف جهد شـــركة UKCC الاحتكارية الى جمع السمسم ، لا لتعصره وتبنى عليه صناعة ، ولكن لتضارب فيه فى الأسواق الأخرى • وتحـــذو الاحتكـــارات البريطانية الأخرى حذو هذه الشركة • وبذلك تحتجز مرافق السودان وتحول بينها وبين التطور ، وتقف عقبة فى طريق نهوض السودان الاقتصادى •

ويتمثل جرم الاستعمار فى نظام الضرائب . فهو موجه حسب مصلحة الاستعمار والاقطاعيين ، ويسير على امتصاص الشعب السوداني . فالضرائب المباشرة ، وهى التى يدفعها الملاك ، تبلغ ٥ر٤٪ فقط من الميزانية العامة ، بينما يدفع عامة الشعب الفقير عشرة أضعاف الضريبة المباشرة تقريبا .

أما التعليم ، فقد عرف عن السودان عندما شبت الثورة المهدية أنه كان زاخرا بالكاتب الدينية ، وعرف عن أهل الشمال خاصة ميل واضح الى التعليم ، ولكن الاستعمار عمل على ابقاء السودانيين أسرى الجهل ، كما حارب اللغة العربية — لغة القومية الناهضة فى شمال السودان ، وغزا السودان بفيض من كتبه المؤلفة خصيصا للمستعمرات ، وفيض من مدرسيه الذين مرنوا على اشاعة الآراء الاستعمارية . فالدروس تلقى فى التعليم الثانوى باللغة الانجليزية ، وهناك مدرسة ثانوية أميرية واحدة ، هى كلية غوردون التى أنشئت عام ١٩٠٢ ، وتخضع لمراقبة السكرتير الأدارى . ومؤلف كتاب اللغة العربية الذى يدرس لأطفال المدارس الأولية رجل انجليزى اسمه « سكوت » . وفى الفترة من ١٨٩٩ الى ١٩١٨ كانت هناك ٩ مدارس وسطى لا غير ، زيدت مدرستان فقط فى الثلاثين عاما التالية . وقد بلغ عدد الأطفال الصالحين للتعليم الأولى عام ١٩٤٦ ، ٠٠٠ر٢٥٠ر٢ طفلا ، التحق منهم بالمدارس بالفعل ٠٠٠ر٢٦ طالب ، أى مالا يزيدون عن ٧٪ ! ثم يقول أحمد رشدى صالح ان « هذه الحال ما تزال سائدة حتى الآن على أساس البرامج التعليمية الاستعمارية ، وعلى أساس اقفال باب التعليم فى وجه ابناء الشعب ، وتخريج موظفين حكوميين يشغلون (عن جدارة !) المناصب السفلى فى جهاز الحكومة » .

وبعد أن كشف الكاتب اهمال العلاج الصحى فى السودان ، حتى ان هناك سريرا واحدا فى المستشفيات الحكومية لكل ٠٠٠ر ٣٣ مريض ، وأن هناك ١١٠ طبيب وطنى بمتوسط طبيب واحد لكل ٠٠٠ر٨٠ سودانى ، بينما هناك طبيب مصرى واحد لكل أربعة آلاف مصرى — تساءل قائلا : « أية جريمة لا يمحوها غفران تلك التى اقترفها الاستعمار ازاء الشعب السودانى ؟ ان الذين يفاخرون بأنهم انتشلوا شعوب المستعمرات من حمأة الفاقة ، يجوعون اخوتنا فى السودان كما جوعونا فى الماضى والحاضر . ان الذين ساقونا فى ركابهم يدفعون بالشعب السودانى دفعا فى ركاب الأمبراطورية . وأى طريق يسلكون ؟ طريق الأفقار والفاقة ، طريق المرض والحاجة . وفى يدهم جيش احتلال وجهاز حكومة خاضعان تماما لتوجيههم وخادمان مخلصان لمصالحهم » .

ثم يحمل الكـاتب الحكومات المصرية والأحـزاب المصرية جانبـا من المسئوليه ! : « أليست الحكومات المصرية منذ ما فتح السودان شريكة فى هذا الجرم البشـع ؟ تحت راية الحكم الثنـائى ارتكبت هـذه المآسى وانزل بالشعب السـودانى الظـلم والهوان « فهل اعترضت حكومتنـا على‌شىء ؟ » • « وهذه الأحزاب المصرية ، هل لها صوت ضد الاستبداد الضارب أنيابه فى الشعب السودانى ؟ هل طالبت بأن تشيع الديموقراطية فى السودان كما طالب بعضها بالنسبة لمصر ؟ لقد اتخذت حكوماتنا وأحزابنا موقفا لا تقره جماهير شعبنا التى لا تعرف شيئا آخر بالنسبة للشعب السودانى غير الاخاء والدفاع عن حريات ابناء الوادى : المصريين والسودانيين » •

* * *

بعد هذا العرض لأوضاع السودان تحت الاسـتعمار البريطانى ، انتقل أحمد رشدى صالح لدراسة الحركة الوطنية السـودانية • ويقصـد بالحركة الوطنية السودانية الحركة التى قامت فى شمال السودان خاصـة ، « حيث نضج الصراع الوطنى واكتملت معـالم القومية ، وحيث لمت الحركة فئات الشعب واتخذت طريقا صاعدا متسعا على مر الأيام » • « أما فى الجنوب حيث قبائل الزنوج تعيش حياة متأخرة لا يجمعها رابط متين ، ولا يؤاخى بينهما قومية ظاهرة ، فان العراك اتخذشكلا محليا وأسلوبا بدائيا » ، ولكنه لا يصل الى مستوى التحرك الجمـاهيرى الذى يضم فى صـفوفه الطالب والصانع والفلاح والتاجر ومالك الأرض والموظف » •

وقد قسم احمد رشدى صالح الحركة الوطنية السودانية الى مرحلتين : الأولى ، وهى التى تنتهى بقيام مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٦ وظهور الأحزاب السياسية • والمرحلة الثانية ، وهى التى تمتد الى تاريخ اعداد كتابه • وبالنسبة للمرحلة الأولى ، فقد ذكر أن الشعب السودانى عريق فى نضـاله للاستعمار والاستبداد ، واستعرض هذا النضال قبل ثورة المهدى ثم فى أواخر عهد اسماعيل وفى أثناء الثورة المهدية ، وأورد أن السجلات الحكومية الرسمية قد ذكرت أن قوات الحـكومة قد اسـتخدمت ضـد الأهالى فى المـدة بين ١٨٨٩ و ١٩٢٤ مائة وعشرين مرة ، الأمر الذى يدل على أن الحـركة الوطنية السودانية « حلقة فى سلسلة كفاح مجيد » •

ثم ذكر أن الحركة الوطنية السودانية فى مرحلتها الأولى ، كانت جزءا من الحركة المصرية بالرغم من أنها تبدو فى فترات نضجها ونضالها الثـورى ـ كفترة الثورة المهدية ـ مستقلة ومنفصلة عن الحركة المصرية • وقـال ان كانا الحركتين تأثرتا بعوامل مشتركة سياسية واقتصادية ، وأن السودان

تعرض لمعظم ما أصاب مصر فى أيام محمد على وعباس وسعيد واسماعيل . ففى عهد محمد على فى مصر والسودان أصيب الاقطاع بضربة هامة ، وتمهد السبيل لقيام مرحلة التجارة والنشاط الراسمالى وظهور المدن التجـارية . كما تعرضت مصر فى عهد عباس وسعيد واسماعيل للغزو الرأسمالى الأجنبى ولفيض المصـنوعات الأوروبية الآلية ، فكان أن اعتصرت الحكومة المصرية الفلاح المصرى والسودانى لمصلحة المال الأجنبى . وواضـح أن الثورتين المهدية والعرابية كانتا « وحدة واحدة فى الأسباب والأهداف ، وكانتا تعبيرا واحدا عن نضال الشعبين المصرى والسودانى ضد السـيطرة الأجنبية . واذا كانت السياسة فى السـودان قد رأت الا أن تسـير فى ركاب الدين - كما يقول الكواكبى - فيجب ألا يخفى عنـا هذا حقيقة الثـورة المهدية الوطنية . واذا كانت الثورة المهدية قد وضعت التحرر من الحـكم المصرى احد أهدافها ، فحرى بنا ألا نعتبرها مناهضـة للحركة الدسـتورية والثورة العرابية المصرية ، بل ان السـودانيين كانوا ينظرون الى الحركة المصرية على أنها رأس الرمح فى تحرير الوادى » .

ثم قال أحمد رشدى صـالح انه بعد القضـاء على الثورتين المصرية والسودانية ، ونجاح بريطانيا فى الانفراد بالسودان ، ظلت الحركة الوطنية المصرية « ترفع علم النضال من أجل تحرير مصر والسودان ، وكانت لمواقف الحزب الوطنى وآرائه ومقالات كتابه أثرا بينا فى تحريك السـودانيين . فلماقامت ثورة ١٩١٩ بلغ تأثيرها السودان وتركت الحوادث التاريخية التى أعقبتها أثرا ملموسا فى الشعب السودانى ، فتألفت جمعية « اللواء الأبيض » فى الخرطوم ، وهى التى لعبت دورا بارزا فى حوادث ١٩٢٤ الثـورية . ولما دبر مقتل السير لى سـتاك ، وأخرج الجيش المصرى من السـودان ، هب الجنود السودانيون يحملون السلاح ضد الاستعمار البريطانى . ولكن بعد خروج الجيش المصرى من السودان حتى انشاء مؤتمر الخريجين ، دخـل النضال السـودانى الوطنى مرحلة الانتقـال . « فبعد ما كانت القومية السودانية هاجعة لا تكاد تبين عن نفسها ، مغمورة تحت فيض من الدعـاية الوطنية المصرية ، وبعدما كانت جـزءا من الحركة المصرية ، تسـير تحت رايتها ، رأيناها منذ ١٩٣٠ تنهض لتسـير وحـدها تحت رايتها الوطنية . وكان لبعض العناصر التى اشتركت فى حوادث ١٩٢٤ أثر واضح فى بث الروح الوطنى السودانى ، ولنذكر على سبيل المثال جماعة أصـدقاء « الفجر » ، وجماعة أصدقاء « مدنى » التى تولدت فيها فكرة المؤتمر » . ولكن « التعارض بين اتجاه الحركة المصرية والحركة الوطنية السودانية لم يكن قد بلغ مرحلة الاحتكاك الصريح فى هذه الفترة . فبالرغم من أن الجماهير السودانية أخذت

نبدى نزوعا الى الاستقلالية فى كفاحها الوطنى ، فان شعارات القيادة المصرية وراءها كانت ما تزال هى الراية التى تمثل النضال للجماهير السودانية » .

ولكن ما هى أسباب نزوع الحركة السودانية الى الاستقلال ؟ . يرجع السبب فى ذلك - كما يرى أحمد رشدى صالح - الى أنه « قد نمت فى السودان طبقة جديدة مؤلفة رئيسيا من الموظفين والتجار ، تعمل على الاستقلال بالسوق المحلية ، سواء من حيث التجارة أو الزراعة أو الوظائف . هذه الطبقة أوجدها الاستغلال الرأسمالى الذى أوجد العمل المأجور . وكما ان البورجوزية المصرية قد نشأت من بطن الاستعمار وكنفه ، فكذلك تطورت الطبقة الجديدة السودانية . والتاريخ يعلمنا أنه لا يشترط أن يتم نضج الطبقة البورجوازية الوطنية وليدة الاستعمار ونقيضه ، لكى تقوم الجماهير الناقمة على الاستعمار ، وانما يكفى أن تولد وتتحرك وتجمع حولها تدعوها لانقاذ الوطن من الخطر . وترفع نداءات براقة كالدفاع عن أرض الآباء والأجداد . وأما الجماهير الكادحة والفئات الصغرى ، فتتبعها لان لها هى الأخرى مصلحة كبرى فى تحطيم يد الاستعمار عن الدولة والكيان الوطنى » .

« وهذا هو ما حدث بالفعل فى السودان . اذ أن الطبقة الجديدة أحست بأن الاستعمار يقف عقبة فى سبيل ازدهارها ، فهو يقبض على الحكومة والسوق ، ويحتكر الأرض ، لذلك هبت تحاربه وتجمع حولها جماهير الشعب السودانى . ولكن ما هو الاستعمار ؟ أهو احتكار الأرض والتجارة ؟ أهو احتكار الوظائف العليا ؟ أهو اعتصار الشعب السودانى لمصلحة المال البريطانى ؟ انه كل هذا جميعا . ومن الخطأ الفاحش أن نعتقد أن الاستعمار يعنى للشعب السودانى السيطرة البريطانية فقط ، انه يعنى أى اتجاه يعرقل تقدم الشعب السودانى ، انه أى اتجاه أجنبى الى السيطرة على شئون السودان ، ولو جاء هذا الاتجاه من مصر ذاتها » ! .

وبناء على هذا الرأى الجرىء ، يرسى أحمد رشدى صالح رأيه الجرىء الآخر . فيرى أنه من « الخطأ أن نعتبر دعاة الوحدة ، أجراء للاستعمار المصرى - كما تسميهم الصحف البريطانية - أو أن نتهم كل سودانى ينادى بالاستقلال بأنه أجير للاستعمار البريطانى - كما تفعل الصحافة المصرية . اذ الواقع أن الجماهير السودانية السائرة تحت علم الأحزاب المختلفة ، قد طعمت بآثار وأفكار سودانية وطنية ، ووجدت علمها الوطنى وقيادتها الخاصة . لذلك هى تبدى نزوعا استقلاليا . وليس فى هذا أدنى خطر على الحركة الوطنية المصرية ، بل يجب علينا أن نفهم هذه الحقائق ونتدبرها » .

ثم دعا الكاتب « الرجعيين المصريين ومن تضلله آراءهم » ، الى ادراك حقيقة النزوع السودانى الى الاســتقلال ، عن طريق قراءة ما كتبه عبد الله الميرغنى ، رئيس تحرير صوت السودان ولسان الأشقاء والمؤتمرين وهم دعاة الاتحاد مع مصر ، وسكرتير وفد السودان الذى ينادى بالاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى - قائلا : « كم كان مقلقا ومحيرا أن نرى الجانب المصرى الرسمى متمسكا بالوحدة الدائمة ، وبهذا يعلن منذ الآن عدم اعترافه بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم » . ثم ما كتبته جريدة المؤتمر نفسها ترد على بيــان النقراشى الذى طالب فيه بأن يستمر الحكم الثنائى وتنال مصر نصــيبها الكامل فى الحكومة السودانية ، قائلة : « ان بيان رئيس وزراء مصر مخيب للآمال ، فقد نص على استمرار الحــكم الثنــائى فى الســودان ، بل طالب أن تشترك مصر فى الادارة ، وهذا ما لا يرضاه ســودانى واحد » . كذلك أيضا ما هاجمت به الجبهة الوطنية ، الممثلة للمؤتمر وأحزاب وحدة وادى النيل لأشــقاء والاتحــاديين ، بيان رئيس وزراء مصر ، وما أشــارت اليــه من أن ما اجتمع عليه شعب مصر والسودان هو : « طلب الجلاء عن الوادى ، مصر ، وسودانه ، وتحقيق وحدة القطرين فى التاج والسياسة الخارجية ، مع قيام حكومة ديموقراطية فى السودان فى الحال » - وقد نشر بيان هــذه الجبهة فى ١٩٤٧/٣/١٠ .

وقد أخذ أحمد رشدى صالح بعد ذلك فى تحليل قيادة الحركة الوطنية السودانية . فأوضح أن الذى يلعب الدور الرئيسى فى تحريك الجمــاهير المتعلمة خاصة ، هو : مؤتمر الخريجين ، وذكر أن هــذا المؤتمر قد نشأ أول ما نشأ تحت ستار نشر التعليم ، ولكنه ما لبث أن اتخــذ موقفا وطنيا ، اذ طالب حكومة السودان فى ابريل عام ١٩٤٢ باصــدار « تصريح فى أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية يمنح الســودان بحدوده السياسية حق تقرير مصــيره بعد الحرب مبــاشرة ، واحاطة ذلك الحق بضــمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة ، كمــا تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى » . وفى أغسطس ١٩٤٥ ، رفع المؤتمر القرار المشهور الذى وافقت عليه أغلبية الهيئة الستينية ، التى تشبه مجالس الادارة فى الأحزاب الأخرى ، ويقضى بقيام « حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التــاج المصرى » . ولم يلبث تدفق الجمــاهير الســودانية الى المعركة الوطنية أن اشتد فى أعقاب ذلك ، وتكونت الأحزاب السياسية ، كما تكون « الوفد السودانى » تحت قيادة المؤتمر .

على أن هـــذا كله لا يعنى أن القيـــادة الوطنية فى يد البورجوازيه السودنيةِ وحدها ، فالواقع ـ كمـــا يقول أحمد رشـدى صـــالح ـ ان كثيرا من الملاك الكبار ورجال القبائل يشتركون فى توجيه هذا النضال ، ومن الخطأ ما أخذت به بعض الصـــحف السودانية من معارضـــة دخـول رؤســـاء القبائل الميدان السياسى على أساس ان الاستعمار قد اتخذ من بعضهم دعامه يرتكز عليها • فهناك اعتبارات أخرى هامة ، منها التـــأثير الدينى المعارض للاستعمار البريطانى ، ومنها أن الأوضاع السياسية والاجتماعية فى تطورها قد جرفت هذه المجموع القبـلية الى الاحتكـــاك الوطنى • ومن ثم فالواجب أن تحتضن الحركة الوطنية الجماهير المتدفقة ، ســـواء من كان تحت تاثير القبائل أو من كان فى القرى والمدن •

على أن هذا يدل على أن الحركة الوطنية السودانية فيها مظاهر مختلفه من درجات النضج : نرى المؤتمر ، والاحزاب الســياسيه ، والصـــحافه الوطنية ، وتحرك المزارعين ، والصناع ، والطلبة ، والموظفين ، والمجموع القبلية • كما نراها تتخذ أشكالا مختلفة : كالدفاع عن الثقافة الوطنية واللغة العربية لغة القومية الناهضة والدفاع عن العادات الوطنية • ولكن أهم ما فى هذه المرحلة الثانية ـ مرحلة وجود الراية والقيادة الوطنية الســـودانية ـ هو تكوين مؤتمر الخريجين الذى يمثل طبقة البورجوازية ، وفئة الموظفين على وجه الخصوص ، وكذا تكوين الأحزاب السياسية والوفد الســـودانى الذى زار مصر والبلاد العربية ، وانشاء الجبهتين الوطنيتين : المؤيدة للاتحاد مع مصر ، والاســـتقلالية الداعية الى الانفصـــال ، وكذلك ظهور اضرابات العمال والطلبة وصغار المزارعين • ان هذه جميعا مظاهر الاندفاع الثـــورى الذى اتسمت به المرحلة الراهنـــة من الحـــركة الوطنـــية الســـودانية • فاذا ما تردد على الألسنة هذا السؤال : الى أى شىء تتجه الجماهير الوطنية السودانية ؟ ، قلنا واثقين : انها تتجه فى نفس الطريق الذى يســـير فيه شعبنا : طريق الجهاد ضد الاستعمار وضد الأوضـــاع الظالمة التى نلقاها فى حياتنا •

ثم تناول أحمد رشدى صالح بالتحليل أسباب الأنقســـام فى الحركة الوطنية بين أنصار الوحدة ودعاة الانفصـــال ، ونسب ذلك « للاختـــلاف فى المصالح التى يستهدفها كل من التيارين » ، وقال أن هناك قيادات أخرى فى غير بلاد الشرق انقسمت على نفسها ، « وجاء انقسامها فى مرحلة معينة ، هى مرحلة تدفق الجمـــاهير الى معمعة الحـــركة الوطنية التى تقـــودها بورجوازية ، وهذا بخلاف الحركات الوطنية التى تتولاها قيادات شـــعبية تمثل جماهير الكادحين وصغار الملاك والتجـــار والعمال • فالسبب الأول فى انقسام الحركة الوطنية كامن فى نوع القيادة التى تتولاها » ! •

على أنه لم يلبث أن أورد سببا آخر يحتوى على جراة غريبة ، ذلك السبب هو - على حد قوله - « النشاط الاســتعمارى الذى تقوم به الرجعية المصرية والاستعمار البريطانى » ، والذى يتمثل فى أثارتهما باستمرار « شكل العلاقة بين مصر وبريطانيا والسودان » ، وتصويرها على أنها « أهم حلقة فى قضية السودان كله ، مع أن شكل العــلاقة يعتبر قضـية ثانوية بالنسبة للشعب السودانى ، وأما قضيته الأولى فهى تحرره » • وقال ان الاستعمار البريطانى يرهب الوطنيين ويصادر حرياتهم ويشجع دعاة الانفصـــال ، بينما تستــعمل الرجعية هى الأخرى ضـــغطها ، ويكفى ما تعرض له الوفد لسودانى فى أثناء وجوده بالقاهرة من « مناورات عدة ودسائس منكرة • فقد رفضت الحكومة الصدقية التعاون معه ، وماطلت الحكومة النقراشية ، وتدخل كثير من القادة السياسيين الرجعيين لحمله على أن يغير شعاره ، وانزعج هؤلاء السادة ، الساعين باسم الوحدة ، لأن الوفد السودانى لا يسير تحت رايتهم ، وهالهم أن يرفعوا علما مستقلا ســـودانيا • وبهذا الضـــغط اشتركوا مع الاستعمار البريطانى فى ايجاد الانقســـام فى الحركة الوطنية السودانية ، وان كان دورهم أقل أهمية من دور الاستعمار البريطانى » •

ثم أدان أحمد رشدى صـــالح فى قوة ما اعتبره أخطر اتجـــاهين ، أو تيارين ، على العلاقات بين شطرى الوادى : الاتجـــاه الأول ، وهو الذى يدعو الى انفصال الســـودان عن مصر على أســـاس انكار أى وشيجة بين البلدين ، واعتبار أى حديث يأتى من مصر عن علاقة أو قربى ، انما هو حديث لسيطرة والاستعمار • والاتجاه الثـــانى ، هو الذى ينكر وجـــود قومية سودانية ، ويدعو الى الوحدة السيادية بين مصر والسودان •

وبالنسبة للاتجاه الأول ، فقد اتهم دعـــاته صراحة بأنهم : « دعـــاة الاستعمار » ، وقال انهم يخلطون بين اتجاهين متضاربين : اتجاه السيطرة الذى لا نبرىء منه كثيرا من سياسيينا وصـــحفيينا الرجعيين ، واتجاه الشعب المصرى الذى ان تحدث عن قربى أو صلات بينه وبين السودانيين ، فانما يتحدث عن « تجارب الكفاح المشترك وصلات التاريخ ومشـــابهة اللغة والاخوة والعادات ووحدة الهدف المباشر » • وقال ان تفكيك عرى الكفـــاح المشـــترك لا يســـتفيد منه سوى الاســـتعمار البريطانى وخدامه • ورد على ما يثيره الانفصاليون فى سبيل دعوتهم من الحديث عن « مساوىء الحكم المصرى فى السودان » ، لبث الكراهية فى صدور السودانيين لكل ما هو مصرى ، فقال انهم يتغـــافلون عن أن الشـــعب المصـــرى نفسه كان ضحية هـــذه المســـاوىء ، وأن الاســـتعماريين البريطـــانى والعثمـــانى هما المسئولان الرئيســـيان » • كما رد على ما تذيعه صحف الانفصـــاليين من مساوىء حياة الشعب المصرى لتنفير السودانيين من الاتحاد معه قائلا :

انهم يتغافلون أيضــا عن أن « الاســتعمار البريطـانى وخفراءه هم السبب الرئيسى فى الأوضاع البائسة التى صار اليها شعبنا » . وســخر سخرية شديدة مما قاله عبد الله خليل ، سكرتير حزب الأمة ، لجريدة سودان ستار ، من أنه « شخصيا واثق بأن المناداة بالغاء الحكم الثنائى فورا لم تعد ذات فائدة ، وأننى كعضو فى حزب الأمة متأكد بأن الطريق الوحيد انما هو أن نعمل على انشــاء مجلس تشريعى واقامة حكومة ســودانية ، وعنــدما نبرهن على استعدادانا لحكم أنفسنا ، سينتهى الحكم الثنائى تبعا لذلك » . وعلق على هذا القول ساخرا : « ما الذى يريده الاستعماريون أكثر من ذلك » .

أما الاتجاه الثانى الخطر الذى أدانه أحمد رشدى صالح ، وهو الدعـوة الى « الوحدة السيادية » ، فقد ضرب المثل على دعاته بما كتبه الدكتور محمد فؤاد شكرى فى كتابه : « مصر والسيادة على السودان » من أن « مصر تستند فى سيادتها على جميع هــذه الجهات (الســودان) الى ما يخوله الفتــح من سلطان ، أو الى ما استمدته من حقوق بحكم تبعيتها للدولة العثمانيــة وانتقال أسباب السيادة اليها » . وقال ان هؤلاء الكتاب لا يرون الا شــيئا واحدا هو » : الوحدة بمعنى السيادة » ، وأنه يستوى معهم - نفر من ساستنا أمثال مكرم عبيد ، رئيس حزب الكتلة ، الذى يقول : ان الحرب التى شنها المصريون والبريطانيون فى الســودان ، لم تحدث الا لغرض معين ، هو ارجاع السودان لمصر » . أو اسماعيل صدقى باشا ، « الذى عرفه شــعبنا معتديا على حرياتنا مستبدا لا يقوم عهد انقلاب بغير أن يؤيده ، ولا يتم اعتــداء على الدستور بغير أن يؤازر هذا الاعتداء » - اسماعيل صدقى هذا يعلن وهو عائد من مساوماته مع بيفن ، أنه جاء لمصر بالسيادة على السودان » ، ويعلن قبل ذلك بأن « سيادة مصر على السودان لا يمكن أن تزول الا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر فى المستقبل ، وذلك : اما عقب ثورة يقوم بها الشعب السودانى ، أو النضال بالقوة ترضخ له مصر » . كذلك النقراشى ، رئيس حزب الهيئة السعدية الذى قال : « اننى لا أستطيع أن أنكر أن لنا فى السودان مصالح ، كما أن للانجليز فيه مصالح . ولا أســتطيع أن أقول : اتركوا مصالحكم فى السودان » .

وقد علق أحمد رشدى صالح على ذلك قائلا : ان « هؤلاء الدعاة يساعدون الانفصاليين والاستعماريين على تفكيك العرى واضعاف الثقة فى صــدور السودانيين » . ان « السيادة التى يتمسك بها صدقى لا تمثل علاقة بين شعبنا وشعب السودان ، وانما تمثل علاقة بين صدقى وأمثاله وبين الاستعمار

الذى يحكم السودان بالحديد والنار » • وان الذين يقيمون تقديرهم على أساس « المصالح التى تشابه مصالح الانجليز المستعمرين ، والتى يلبسونها لباس الوحدة والسيادة الخ ، هؤلاء لا يمثلون شعبنا مهما أسرفوا فى استخدام الألفاظ الوطنية ، فشعبنا يسعى الى التآخى مع الشعب السودانى ، ويعتبر كل استفزاز ، سواء جاء من أنصار الانفصال أو الاستعمار أو الوحدة السيادية ، عملا عدوانيا وخيانة له » • وقال أحمد رشدى صالح : « ان الروابط بين مصر والسودان أصبحت علاقات بين شعبين وروابط بين قوميتين ، فمن الخطر اغفال واحدة من هاتين القوميتين تحت أى ستار ولأى سبب كان » •

بعد ذلك تناول أحمد رشدى صالح بعض النظرات الخاطئة وغير الدقيقة التى لا تقل عن « نظريتى الانفصال الاستعمارى » « والوحدة السيادية » اجراما وخيانة • « وأولها ما يصوره بعض الرجعيين من أن أهم علاقة بين مصر والسودان هى أن السودان يتسع للفائض من سكان مصر ومنتجاته • وقال ان هذا الرأى قد ردده حسين رشدى باشا كما ردده أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة عندما كتب فى عدد ١٢ فبراير ١٩٤٥ فى مجلته يقول : « لا يمكن أن توجد قوة على ظهر الأرض تفرض علينا أن نموت جوعا وهذه أرض السودان واسعة • لقد أصبح سكان مصر يناهزون الثمانية عشر مليونا • فالى أين يذهب هؤلاء ، وأى أرض يزرعون ، وأى سبيل يسلكون ؟ » •

وقد رد على ذلك بأن « الذين يصورون السودان ملجأ للفائض من السكان ، وليس هناك فائض البتة ، يقيمون العلاقة بين شطرى الوادى على أساس عدوانى» • وقال ان «الفاشية التى جوعت الشعب الألمانى والايطالى، قامت باعتداءاتها الفاجرة تحت ستار ايجاد عمل للفائض من هذين الشعبين • وأرباب الاستعمار البريطانى اعتدوا على حرياتنا نحن وحريات مئات الملايين ، بدعوى تصدير الفائض من الناس والأموال الراكدة فى بلادهم » ، واستدل بكلمة سيسل رودز التى يقول فيها : « يجب علينا نحن أصحاب سياسة الاستعمار ، أن نجد أرضا للفائض من الشعب والمنتجات • ان الامبراطورية كما قلت مسألة بطون » • ثم نبه أحمد رشدى صالح الى أن الذين يتحدثون عن فائض فى السودان ، « يعمون جماهيرنا نحن عن موطن الداء ومنبع العفن فى حياتنا » • فليس صحيحا أن عندنا فائضا فى السكان ، وانما الصحيح هو أن هناك فقرا شديدا وضيقا فى الرزق ، واصلاح هذه الحالة لا يكون بالاعتداء على أراضى وسكان السودان ، كلا ، انما تصلح باشاعة الديموقراطية فى مصر وتسيير مرافق البلاد لمصلحة شعبنا ، لا لمصلحة فئة ولا جماعة » ! •

أما النظرة الخاطئة الثانية التى عالجها أحمد رشدى صـــالح ، فهى ما يصوره بعض الرجعيين المصريين من أن السودان « مزرعة واسعة مليئة بالخيرات » ، وأن لمصر مصالح جوهرية فى الســودان أولاها ماء النيـــل ، وفى استطاعة السودان أن يميتنا عطشا ٠ ولهذا « يجب علينا أن نضع يدنا على منابع النيل » ! ٠ وقد رد على النظرة الأولى ، فقال انها لا تمثل وجهة شعبنا » لأن فلاحينا لا يملكون شـــيئا يذكر فى أرض بلادهم ، ولا يعقـــل أن يطالب الفلاح الكادح بمزرعة فى السودان ، وهو الذى لا يملك موضع قدمه فى أرض آبائه وأجداده » ! ٠ وأما النظرة الثانية ، فقد وصفها بأنها « دعوى مضللة فاضحة ٠ فبالاضافة الى أننا لم نضع يدنا على منـــابع النيـــل ، ولا نضعها الآن ، ومع ذلك فلم نمت عطشا » ـ فلا يوجد سبب يدعو اخواننا الســـودانيين لاماتتنا عطشا ٠ ثم ان الاحتمـــال الأقرب الى الحـــدوث هو أن يميتنا الاستعمار عطشا ٠ اذن لماذا « لا نعالج المسألة المواجهة لنا : ألا وهى تحكم الاستعمار فى النيل ؟ » ٠

ثم رد أحمد رشدى صالح على التصور الذى يصور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان على أنها « أهم العلاقات » ، حتى « ليخيل للمرء أننـــا سنموت جوعا لو استقل السودان ، وأن اقتصادنا سينهار اذا لم نضع يدنا على مرافق السودان » ٠ فدلل بالاحصائيات على « أن العلاقة الاقتصـــادية القائمة ليست جوهرية بالنسبة لشعبنا ، وحتى بالنسبة لأصحاب الانتاج الصناعى ما تزال فى المرتبة الثانية » ، لأن الاقتصادين المصرى والسودانى مرتبطان بالاقتصاد البريطانى أضعاف ارتباطهما بعضهما ببعض ، فضـــلا عن أن رأس المال البريطانى يمثل أكبر قوة استغلالية فى مصر والسودان ٠ وبالتالى فان الرأسمالية المصرية التى تريد أن تتسرب الى الســـودان بحثا عن الأمكانيات الواسعة ، سوف « تجد أمامها حائط الاحتكارات البريطانية » ٠ وقال : « ليس معنى هذا اطلاقا اننا ضد تقوية العلاقات الاقتصـــادية بين شعبينا ، بالعكس نحن نريد احياء وازدهار هـــذه العلاقات ، لا على أساس أطماع واستغلال ، وانما على أساس تحطيم قبضة الاحتكـــارات البريطانية عن اقتصاد مصر والسودان » ٠

وبعد أن أدان أحمد رشدى صالح كل هـــذه الاتجاهات والتيـــارات والنظرات الخاطئة والضارة بالعلاقات المصرية السودانية ، أخذ ينطلق قدما لتحديد العلاقة الصحيحة ما بين شطرى الوادى ٠ فقد تساءل قائلا : « اذا لم يكن الشعب المصرى ينظر الى علاقاته بالسودان على أنها علاقة الوحـــدة

السيادية ، اذا كان يستنكر الدعوة الانفصـــالية القائلة بأنه لا توجد علاقة ما بين شعبى الوادى ، واذا كانت الدعوة بأن الســـودان ملجأ للفـــائض من السكان أو المصنوعات ، لا تمثـــل رأى جماهيرنا الشـــعبية وانما تعبر عن اوســـاط اســـتغلالية ودوائر معتـدية ، فاذن ما الذى يربـــط مصر بالسودان ؟ » ٠

وقد رد على هذا السؤال بقوله : « ان هـــذا الرباط ليس بين قطعتين من الأرض نسميهما مصر والسودان ، كما تصور بعض الأقلام التى تتحدث عن الوحدة الطبيعية والوحدة الأزلية الخ ـ وانما هذا الرباط بين شعبى هذين البلدين ٠ وهذا الرباط تاريخى ، لا ينظر اليه شعبنا من وجهته الاعتدائية ، وانما ننظر الى علاقتنا التاريخية مع السودانيين من ناحية التجارب المشتركة التى مرت بنا وبهم ، وأبرز هذه التجارب أن البيوت المالية الأجنبية جعلت الحكومة المصرية تعتصر الفلاحين فى شمال وجنوب الوادى لصالحها فقط ، ثم ان الجيوش البريطانية ، التى تدفقت فى أعقاب المال الأجنبى ، سحقت الثورة العرابية والثورة المهدية وطمست الحركة الدستورية المصرية وخنقت الحركة الاستقلالية السودانية ٠ فنحن والسودانيون شركاء فى هذه التجارب التاريخية ، وشركاء بالمثل فى المقاومة المجيدة التى اندلعت فى وادى النيـــل وما تزال تتسع وتتعمق ٠ فالعلاقة الأولى هى علاقة الكفاح المشترك ضد العدو المشترك : ضد الاستعمار البريطانى والأوضاع الظالمة التى فرضها علينا » ٠

أما العلاقة الثانية القوية ، فهى علاقة المصير المشترك : الكفاح من أجل الحرية والديموقراطية ٠ « فجماهير شـــعبينا تناضـــل من أجل حرية حقة وديموقراطية حقة ٠ انها تهدف الى التحرر من أســـباب المآسى التى ترزح تحتها ومن مصدر الاضطهادات والقهر الذى يغذيها ٠ جماهير شعبنا تناضـــل باندفاع من أجل الحرية والعدالة الديموقراطية ، وجماهير الشعب السودانى تطلب نفس الغاية ٠ وعدو هؤلاء وهؤلاء واحد ، والطريق الى غايتهم واحدة » !

« بيد أن هناك علاقات غالية هامة أخرى ، هناك تأثير الأفكار والثقافة المصرية التى لعبت ، وما تزال ، دورا ملحوظـــا فى اذكاء الوعى الوطـــنى السودانى ٠ وهناك رابطة اللغة العربية ، والعادات المتشابهة التى تكونت خلال مرور شعبى الوادى بالتجارب التاريخية المشتركة » ٠ ثم النيل ، فهو أساس علاقة مبنية عليه ، فمصر زراعية والسودان يتحول الى بلد زراعى ، وكما أن هذه العلاقة هامة بالنسبة لنا فهى هامة بالنسبة للسودانيين ، واذا تركت هذه العلاقة لشعبينا الحرين ، فسيسويانها على أساس مصـــالحهما المشـــتركة ٠

ثم بين أحمد رشدى صالح فى وضوح أن هذه العلاقات المصرية السودانية « بنيناها على أساس أن هناك قوميتين : أحداهما قوية مرنت على النضال وكسبت دستورا وقبضت بيدها على أجزاء من سوق بلادها ، وهى القومية المصرية ، والأخرى ناشئة فتية تصارع الاستعمار وتجالد الاستبداد » ، وهى القومية السودانية ، ولذلك « فأمام هاتين القوميتين طريق واحد لازدهار علاقاتهما وتقوية الأواصر بينهما وتحقيق أهدافهما ، ذلك الطريق هو مكافحة الاستعمار أينما وجد وفى أى شكل تبدى » . ثم رد على الذين ينكرون وجود قومية سودانية ، ويرون أن القول بذلك فيه فرقة للصفوف واستحداث للانقسامات ، فسمى منطق أصحاب هذا الرأى بأنه يحتوى على « مغالطة كبرى » ، وقال ان الأمر هو على العكس ، وأن انكار وجود حركة سودانية هو الذى يفرق صفوف الوطنيين فى الوادى ويعزل حركتنا عن الحركة السودانية : فمن ناحية ، فان الحركة السودانية انما هى مظهر لقومية سودانية فتية لها مقومات القومية جميعا ، فهناك وحدة الوطن ، ووحدة اللغة الدارجة التى تختلف عن اللغة المصرية الدارجة فى كثير ، وهناك وحدة التراث التاريخى الذى ان تداخل مع تراثنا الشعبى ، فانه يختلف عنه فى نقط جوهرية بسبب انعزال السودان عن كثير من التيارات التى مرت بمصر ، كما أن للسودان وحدة اقتصادية تربط شمال السودان خاصة ، فعلى الرغم من انتشار الملكية الجماعية والقبلية للأرض وانتشار الرعى ، الا أن أقوى علاقة اقتصادية فى كيان شمال السودان هى العلاقة الرأسمالية المتمثلة فى المشروعات الزراعية والتجارية والعمرانية الكبيرة والقائمة بين المنتجين ووسائل الانتاج ، وفى ظل مثل هذا النظام الرأسمالى تتكون القوميات . كما أن العادات والأوضاع القبلية السائدة فى السودان ينعكس عليها أدب وثقافة عامة مختلفة عن الأدب والتقاليد المصرية التى خطت كثيرا الى المرحلة الرأسمالية .

ومن الناحية الأخرى ، فان الشعارات والطريقة التى توجه بها القيادات المصرية النضال الوطنى لا تسد حاجة الجماهير السودانية . فشعار الوحدة الذى تلقيه القيادات المصرية مجردا ، لا يكفى مطلب الاستقلال أو الحكم الذاتى بل والأشقاء أنفسهم . وشعار الدستور فى مصر لا يمثل المطلب المباشر الجماهير السودانية المسلوبة من كثير مما يتمتع به الشعب المصرى . فضلا عن ذلك فان للسودانيين مطالب وطنية لا تمثل حاجة مباشرة لشعبنا ، مثل وحدة شمال وجنوب السودان . وبالتالى ، فاذا ما تمسكت الأحزاب المصرية بوجهة نظرها التقليدية ، واذا ما تقدمت بمطالبها التقليدية ، عجزت

عن أن تجمع حولها جماهير الشعب السودانى . فهل يروق للسودانيين أن يطالب بعض ساستنا بحق مصر فى ادارة السودان ؟ كلا . ان جموع الشعب السودانى تريد أن يكون السودان لها هى .

ثم أعلن أحمد رشدى صالح أن الأسلوب الوطنى الصحيح لنضال الوطنيين المصريين هو : « أن نؤيد الحركة الوطنية السودانية تأييدا تاما » عن طريق اعلان « تمسكنا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره » . فهذا الاعلان وحده « هو المحك الحقيقى على أى وطنى مخلص يريد سعادة وحرية شعبى الوادى ، وأينا ينتوى الاعتداء على الشعب السودانى ، وأينا لا يريد من قلبه حرية السودانيين » . وقال ان معنى حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره هو « حريته التامة فى اختيار نوع الحكم الذى يفضل أن يعيش فى ظله » . ويترتب على ذلك أن من ينادى بالانفصال قبل الجلاء وحصول الشعب السودانى على حريته ، لا يريد للشعب السودانى أن يمارس حق تقرير المصير ، ذلك الحق الذى لا يمكن أن يتم « مادامت الحراب البريطانية تسدد الى صدور السودانيين ، وما دامت الاحتكارات البريطانية تمص دمهم » . « وبذلك نكون قد جردنا الانفصاليين والاستعمار من أخطر سلاح فى يدهم » .

وقد خلص أحمد رشدى صالح من عرضه وتحليله القيم للمسألة السودانية ، الى أن الواجب العملى الأول أصبح يقتضى « تنظيم الجماهير الشعبية المصرية والسودانية ، على أساس تحرير الوادى ، مصره وسودانه ، واشاعة الديموقراطية السياسية فى مصر والسودان ، ورفع مستوى الجماهير هنا وهناك » . وقال ان هذا التنظيم يعتبر « وسيلة عظمى لمواصلة الكفاح الوطنى الناجح ضد الاستعمار وخدامه الرجعيين المصريين والانفصاليين السودانيين » . ثم لخص برنامج العمل المشترك للجماهير المصرية والسودانية فى الأهداف الآتية :

- جلاء تام عن مصر والسودان .
- حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره .
- تأييد تام لنضال الشعب السودانى من أجل الحرية .
- المطالبة باشاعة الديموقراطية السياسية فى السودان وتطبيقها فى مصر .
- تنظيم الجهاد المشترك بين شعبينا .

* * *

فلسطين بين مخالب الاستعمار :

تتمثل أهمية هذا الكتاب الذى أصدره صـــادق سعد عام ١٩٤٧ ، ليس فقط فى أنه دراسة علمية تعتمد على عدد كبير من الوثائق والمصـــادر العربية والأفرنجية ، وانما لأنه يحمل وجهة نظر مناضل مصرى ماركسى كان يعتنق وقتها الديانة اليهودية قبل أن يعلن اسلامه عام ١٩٥٧ • وهو بتلك الصفة يعبر عن وجهة نظر الماركسين من اليهود المصريين ، بالاضـــافة الى وجهة نظر التنظيم الذى كان يلعب دورا أســـاسيا فى قيـــادته ، وهو : « الطليعة الشعبية للتحرر » ، الذى تحول الى « طليعة العمال » •

وينطلق صادق سعد فى كتابه من فرضـــية أن قضية فلســـطين انما هى قضية تحرر وطنى من الاستعمار الأجنبى ، كما أنها أيضا قضية تحرر من الحكم الرجعى المفروض على الشعب فرضا ، ومن ثم فهى - على حد قوله - « ليست مختلفة فى جوهرها عن قضية بلادنا » • ولكن الاختلاف فى الوسيلة التى استعملها الاســـتعمار البريطانى فى فلســـطين ليرسخ قدمه فيها . وهى الصـــهيونية ، وان كانت لفظة « وســـيلة » لا تفى دائما فى حـــالة « الصهيونية » بالمعنى المضبوط ، لأن الصهيونية - فى رأى الكاتب - « ليست أداة فى أيدى الاستعمار البريطانى ، وليست منفصلة عنه انفصالا تاما ، انما الصهيونية شريكة للاستعمار البريطانى فى فلســـطين ، وربيبته ، يتبادل كلاهما المساعدة ، ويتقاسم المنفعة » •

ولكى يفسر صـــادق ســـعد نشأة الحركة الصـــهيونية ، كان لابد له أن يربطها « بتاريخ اليهود ، ثم يربط الاثنين بتطور المجتمع البشرى ذاته وبنظمه » • ونعتقد أن هذا المنهج الذى اتبعه الكاتب قد ساعده على التوصل الى نتائج أفضل من التى توصل اليها البعض الذين يكتفون بدراسة تاريخ اليهود وحده ، دون وضعه فى اطار تطور المجتمع البشرى • فقد تتبع بذكاء تاريخ اليهود من زاوية خاصة ، هى الزاوية الاقتصـــادية ، ليوضح كيف أصبح اليهود تجارا ورجال مال حتى التصـــقت بهم هذه الصـــفة • فذكر أن اليهود فى أوائل التاريخ المكتوب ، كانوا شعبا رحلا يتكون من قبـــائل متنقلة ، ولما كانت القبـــائل المتنقلة هى التى تلعب الـــدور الأول فى تداول البضائع فى هذه العصور ، فقد ترتب على ذلك أن حذقت القبائل العبرانية الاتجار بالسلع ونقلها على الجمال ، وقد ظلت كذلك حتى هبطت فى فترة معينة من تاريخها فلسطين ، التى كانت مركزا تجاريا هاما فى شرقى البحر المتوسط• ولما كان العبرانيون قد مارسوا التجارة من قبل ، فقد وجدوا أنفسهم فى ظروف ملائمة أكثر من ذى قبـــل ، فالتصـــقت بهم مهنة التجـــارة ولازمتهم طول

تاريخهم • على أن الحملات الحربية التى غمرت شرقى البحر المتوسط فى التاريخ القديم والتى مرت دائما ببلاد العبرانيين ، كثيرا ما أجبرت الفئات العليا على المهاجرة الى عواصم الشعوب الغازية حيث داومت تجارتها فيها ، كما انتقلت الى جميع المراكز التجارية فى الشرق الأوسط •

فلما انتقل المجتمع الأوروبى من النظام العبودى الى النظام الاقطاعى ، وفى الجزء الأول منه حتى سنة ١٣٠٠ تقريبا ، احتفظ اليهود الأغنياء بالميزات الخاصة بهم التى ورثوها من العصور القديمة • ولما انتقلت المراكز التجارية فى هذه الفترة من شرقى البحر المتوسط الى غربه ، عاش اليهود فيها فى أحياء خاصة ، ولم يكن هذا بغريب بالنسبة للحياة الأقطاعية ، فقد كان تقليدا عاما ان يستأثر الأجانب بأحياء خاصة بهم ، مثل الطليان والهولانديين والبرتغاليين • ولكن مع تطور المجتمع الأقطاعى فى الفترة الثانية من العصور الوسطى ، من ١٣٠٠ الى ١٦٠٠ ، وظهور بوادر العلاقات الرأسمالية ، ونشوء طبقة تجار غير يهودية فى كل بلد أوروبى ، كان طبيعيا أن تصطدم هذه الطبقة الناشئة بالفئة اليهودية التى تنافسها ، ومن ثم ظهرت وانتشرت حركات اضطهاد اليهود الواسعة النطاق التى كانت ترمى الى ابعادهم عن تداول السلع وفصلهم من عمليات الانتاج المباشرة ، مما أدى الى هجرتهم الى شرقى أوروبا ، الى بولونيا ورومانيا وروسيا • **فاضطهاد اليهود فى غرب أوروبا واسبانيا اذن لم يكن قصده الا نزع احتكار التجارة والمالية من أيديهم !**

على أن التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته أوروبا الغربية ، وظهور مفكرين كبار من أمثال فولتير وروسو وديدرو الذين نادوا بالحرية وتأسيس النظام السياسى على أسس عادلة ، أدى الى اندماج اليهود فى المجتمعات الأوروبية ، « فلم يعودوا يكونون فئة اجتماعية خاصة منفصلة عن باقى الطبقات الاجتماعية ، بعد أن قررت الثورات المختلفة فى انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا ، مساواة الأديان أمام القانون ، وبتحرير اليهود وجد لوردات ورؤساء وزارات يهود » •

أما فى أوروبا الوسطى والشرقية ، فقد تحول اليهود من الأعمال المصرفية والتجارية الكبرى بسبب تكوين الرأسمالية القومية فى تلك البلاد واقصائها اليهود عن مجال نشاطهم السابق ، وطردوا الى الريف الذى لم يكن النظام الرأسمالى قد مسه بعد ، ليتعيشوا على اكتاف الفلاحين عن طريق الفوائد الربوية الفاحشة ، ولذلك اقترنت الثورات الفلاحية فى أوروبا الوسطى والشرقية باضطهادات واسعة النطاق موجهة ضد اليهود ، الأمر الذى أدى

الى هرب عدد كبير جدا منهم الى الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأفريقيا الجنوبية ، وهذا منشأ تلك الجاليات اليهودية الكثيفة ، ولا سيما فى نيويورك ، التى تلعب دورا كبيرا فى الاقتصاد المالى ٠

وقد خلص صادق سعد من هذا العرض الممتاز الى أن اليهود ليسوا أمة ٠ لقد كانوا أمة عندما استوطنوا فلسطين ، ولكنهم انقلبوا الى فئة اجتماعية خاصة ، تقوم بدور اقتصادى خاص ، عندما هجروا فلسطين وتشتتوا على وجه الأرض ، وان الصفات القومية الباقية : اللغة العبرية والثقافة والتقاليد الخاصة ، تتلاشى شيئا فشيئا مع تطور المجتمع ، فلا يمكن أن يقال اليوم ان اليهود أمة » ٠

بهذا الحكم التاريخى يقف صادق سعد موقفا يتناقض كل التناقض مع موقف الصهيونية التى تأخذ قومية اليهود محورا لها ، والتى تؤكد أن اليهود أمة لا طائفة دينية فقط ، وأن الشىء الوحيد الذى تفتقر اليه الأمة اليهودية هى أرض وطنها فلسطين ، وتظهر الهجرة اليهودية الى فلسطين واحتلال الصيونية لها كشىء مشروع لا يتعلق بمسألة انسانية فحسب ، أى ايجاد مأوى لليهود المضطهدين ، بل يتعداها الى حق تقرير المصير ٠

وعلى هذا الضوء يصف صادق سعد الصهيونية بأنها « حركة رجعية بالمعنى العلمى للكلمة ، أعنى أنها حركة تهدف الى عكس ما تتجه اليه عجلة التاريخ ٠ فتطور مصير اليهود واضح لا لبس فيه ولا غموض : يندمج اليهود المفتقرون الى مقومات قومية بالبيئة الخارجية ، وينهض يهود شرق أوروبا بالخصائص القومية المتوفرة لديهم » ٠

وكان من الطبيعى بعد ذلك أن يبدأ صادق سعد فى تناول جوهر الصهيونية **ومادتها** ٠ فذكر أنها ليست أولى المحاولات الهيستيرية التى نشأت عند اليهود ، وانما اكتسبت هذه الحركة القومية التى أطلقت على نفسها اسم الصهيونية ، قوة خاصة بسبب الحالة التى وصل اليها المجتمع فى القرن التاسع عشر ، وهى مرحلة التحول من النظام الرأسمالى الحر الى النظام الرأسمالى الاستعمارى ، وما اقترنت به من ضغط شديد على الطبقات الوسطى المتقلبة التى أخذت تبحث بحثا جنونيا عن مخرج من مأزقهم ، فوجدته فى المذاهب الوطنية المتطرفة ٠ واذا تذكرنا كيان اليهود الاجتماعى والنسبة العالية فيهم من التجار والماليين والوسطاء الصغار ، فهمنا مدى تأثير المذاهب الوطنية عليهم ، ولذلك **نمت الصهيونية فى صفوفهم كحركة قومية متطرفة لصغار الرأسماليين من اليهود الرجعيين الذين يبحثون عن حل لأزمتهم ، ووجدت هذه الحركة تأييدا وتشجيعا عظيمين من جانب كبار الماليين اليهود**

الغربيين الذين راوا فيها فرصة كبيرة لزيادة أرباحهم باستغلالهم أفراد الطبقات الشعبية المنتمين الى يهود شرقى أوروبا علاوة على استغلالهم الطبقات الشعبية فى بلاد أوروبا الغربية • وقد كان لمشروع الدولة اليهودية ما أراد الرأسماليون اليهود ، اذ جاء يحمل من الفوائد مالا يوجد فى الحركات القومية الآخرى ، فان طول المدة اللازمة لبناء الدولة اليهودية وتحقيق الفكرة واستحالة ذلك ، معناه اطالة مدة التغرير بالجماهير اليهودية وحملها على التضحية • كما لقيت الدعوة الصهيونية استجابة نسبية عند الجماهير اليهودية بسبب الاضطهادات المتوالية التى ذاقتها وتأثير الاعتقادات الدينية اليهودية التى تقوم بقيام مسيح أو منقذ ينقذهم من الحالة التى هم فيها • ولذلك كان اضطهاد اليهود فى أوروبا هو الظروف الملائمة التى لا تقوى الصهيونية على الحياة بدونها •

غير أن الواقع أن الصهيونية ليست مسألة ايواء اليهود المضطهدين أو هجرة اللاجئين ، ولكن الصهيونيين يتشبثون بفلسطين باسم « حقهم » التاريخى عليها غير مبالين بأن التاريخ لا يصنع بالحقوق القانونية - اذا كان لليهود مثل هذه الحقوق القانونية على فلسطين بعد أن تركوها منذ ٢٠٠٠ سنة • وبمثل تلك الخدع والأكاذيب والضرب على الأوتار العاطفية والدينية ، استطاعت الصهيونية أن تبقى الجماهير اليهودية تحت سيطرتها السياسية الخاصة ، فأبعدتها عن الكفاح العام الذى تقوم به الجماهير العربية فى سبيل تحرير فلسطين واستقلالها ، وقد تمكنت الصهيونية من هذا عن طريق الضغط الاقتصادى على العمال اليهود ، وعن طريق بعض الامتيازات الاقتصادية والسياسية التى منحها لها الاستعمار البريطانى • وهذه الجماهير اليهودية فى فلسطين ليست الضحية الوحيدة للصهيونية ، فثم ضحية أخرى هم العرب الذين يمثلون منبعا أهم للأرباح الوفيرة والاستغلال المحكم ، وهذا هو الجانب الثانى لرجعية الصهيونية التى لا تعوق تطور المشكلة اليهودية التاريخى فحسب ، بل تقف عقبة كأداء فى سبيل نهضة عرب فلسطين وازدهارهم •

على أن هذه الأهداف الرجعية للصهيونية ليست بخافية عن الغالبية الكبرى من اليهود ، فهؤلاء جميعا يفهمون أن مشكلة اليهود هى مشكلة الأقليات بعينها ، وأن حلها لن ياتى بهجرة اليهود الى فلسطين التى هى بلد صغيرة لا يمكن أن تحوى الا نسبة ضئيلة جدا من يهود العالم ، بل ان حل المشكلة اليهودية سياتى مع حل المشاكل الاجتماعية الكبرى ، وعلى اليهود أن يقوموا بنصيبهم فى الكفاح لبلوغ هذا الحل ، مكملين بهذا الشكل التراث اليهودى المجيد ، ذلك التراث الذى كونه موسى ابن ميمون ، وسبينوزا ، وموسى اليهودى الذين كافحوا هم الآخرون ضد الظلم والطغيان •

بعد أن انتهى صادق سعد من التدليل على أن الصهيونية حركة رجعية ، أخذ يدلل على أنها حركة استعمارية أيضا ـ أو بمعنى آخر : « كيف تحقق أعراضها ، وبأى شكل ينتفع كبـــار الماليين من اليهود وغير اليهود بالوطن القومى فى فلسطين ؟ » ٠

وقد تناول صادق سعد عدة حلقات تربط الصهيونية بالاســـتعمارية ، أولها ، أن الصهيونية تعمل على تصـــدير رأسن المال ، ورأس المال اليهودى بشكل خاص ، الى فلسطين ، وهى تحقق هذه الحركة الرأسمالية الصرفة بالهجرة اليهودية الى فلسطين ، تلك الهجرة التى تدخل فى فلسطين عنصرين تبنى الرأسمالية حياتها عليهما ، وهما : رأس المال ، والطبقة العمـــالية ٠ وللعمال اليهود وظيفة خاصة علاوة على ذلك هى أن يكونوا محل اصـــطدام الاستعمار بالحركة الوطنية العربية ٠٠ واذا نحن بحثنا بعد ذلك عن كيفية اســـتغلال رؤوس الأموال هـذه وجدناها مرتبطة بالمؤسسات الصـــهيونية الكبرى : الوكالة اليهودية ، الكارن كاميث ، الكارن هيســـود الخ ٠٠ فهـذه المؤسسات بوجوهها الصحيحة مؤسسات رأسمالية احتكارية تبنى أرباحها على استغلال الطبقات الشـــعبية اليهودية والعربية معا ٠ أما باقى المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية الصهيونية الكبرى ، فانها فى كثير خاضـــعة للرأسمال المالى الاحتكارى العالمى ، والبريطانى خاصـــة ٠ وتلك هى الحلقة الثانية التى تربط الصهيونية بالاستعمارية ٠

أما الحلقة الثالثة ، فتتجسم فى العلاقات الشخصية بين الصـــهيونية وكبار رجال الأعمـــال والمال الانجليز والأمريكان ٠ فاللورد هريست ، رئيس شركة جنرال الكتريك الانجليزية الاحتكارية ، له مقعد فى مجلس ادارة الاتحاد الفلســـطينى للكهرباء ٠ واللورد ملتشت ، أحد مديرى شركة الصـــناعات الكيماوية الامبراطورية وابن مؤسسها ، هـو من أكبر المســـاهمين فى شركة البوتاس الفلسطينية ٠٠ الخ ٠

وتتجسم الحلقة الرابعة فى الأساليب المستعملة لاستغلال رؤوس الأموال وموضع استثمارها ٠ فالزراعة الصهيونية زراعة تجارية لا تقصد اشـــباع احتياجات المزارعين ، بل اشباع احتياجات السوق ، وغرضها ليس اشباع السوق الداخلية بل اشـــباع السوق الخارجية ٠ انها زراعة رأســـمالية ٠ **والتعاونيات الصهيونية التى تطنطن الصهيونية بها ما هى الا ستار تختفى وراء معظم المشاريع الصهيونية ، فليس صحيحا أن المشروع الصـــهيونى مشروع اشتراكى صميم فى اشتراكيته توصـــل الى ما لم يستطعه الآخرون**

وهو بناء اشتراكية ناهضة دون ثورة عنيفة حسب أقوالهم . فالتعاون الذى يقوم نشاط الجمعيات التعاونية الصهيونية على أساسه ، انما هو تعاون مع الرأسماليين الخصوصيين والشركات الاحتكارية الكبرى .

أما الحلقة الخامسة من السلسلة التى تربط الصهيونية بالاستعمار ، فتتمثل فى هدف الصهيونية الواعى المقصود ، وهو طرد العرب من أراضيهم لاحتلالها . وقد حققت الصهيونية كثيرا من غايتها هذه ، فاستولت على مساحات واسعة من الأراضى الساحلية الخصبة فى فلسطين ، وطردت الفلاحين العرب الذين كانوا يزرعونها فيتعيشون من نتاجها .

ومن كل ذلك يتبين أن الصهيونية انما هى « **حركة استعمارية هدفها الاقتصادى تصدير رأس المال الى فلسطين وما جاورها من البلاد العربية ، وجعلها سوقا للاستثمار وتصريف البضائع . ومن هنا ينجم أبلغ الضرر والخطر ، لا على فلسطين وحدها ، بل على الحياة الاقتصادية فى البلاد العربية كلها ، لا سيما على الصناعة الوطنية الناشئة فى كل قطر عربى ، وفى لبنان بصورة خاصة بسبب قربه من فلسطين وقلة مناعته النسبية ضد الصهيونية** » .

وقد مضى صادق سعد بعد ذلك فى معالجة علاقة الصهيونية بالاستعمار البريطانى . فذكر أن الحركة الصهيونية بحثت منذ نشأتها عن حلفاء لها بين كبار الاستعماريين والرجعيين الأوروبيين والشرقيين ، ولكنها عثرت ، منذ البداية أيضا ، على الاستعمار الذى سيكون حليفها الأمين الثابت ، وهو الاستعمار البريطانى ! . « وتفسير ذلك بسيط ، فانجلترا دولة سبقت الدول الأخرى فى النضوج والتطور نحو العهد الاستعمارى ، ومن ثم كان الرأسمال اليهودى الانجليزى أسبق من غيره فى التحول الى الرأسمال الاحتكارى المالى وفى فهم ضروراته الملحة فى تصدير الرأسمال الى الخارج ، وفى تأمين أرباحه بالاحتلال العسكرى . فالراية تتبع المال ، حتى يتسع الأفق أمامه » . حتى جاءت الأحداث الجسام لتسرع بالتحام الصهيونية والاستعمار البريطانى أثناء الحرب العالمية الأولى ، فأصدرت الحكومة البريطانية يوم ٢ نوفمبر ١٩١٧ التصريح المعروف باسم تصريح بالفور ، رغم وعودها بتأييد استقلال جميع العرب ، « ولكن المصالح المادية تأتى فى المرتبة الأولى وتختفى الوعود أمامها ، مصالح الأمبراطورية البريطانية وحكامها الحقيقيين والشركات الاحتكارية الكبرى المتعطشة الى ملايين الجنيهات . وقد يشبه لون الذهب دماء عبيد المستعمرات ، ولكن هذا ليس بجديد ، أما الجديد فهو ان انجلترا لا تستطيع التخلى عن الصهيونية ، لانها تحتاج حتما الى ان تعتمد على المالية اليهودية الكبرى ، ولان فلسطين تمثل نقطة

استراتيجية من الدرجة الأولى بسبب التصاقها بقناة السويس ، وخروج أنابيب البترول فى حيفا ، وأهمية ميناء هذه المدينة من الوجهة البحرية فى البحر الأبيض المتوسط ، ولأن وجود وطن قومى فى فلسطين ليهود يعادون العرب ، تحت تأثير الأرهاب الصهيونى ، يكسب انجلترا مستعمرة من الأبناء المخلصين يحرسون أكثر الحلقات أهمية فى حياة المواصلات البريطانية . وفى الوقت نفسه فان الصهيونية كانت فى حاجة الى الحراب البريطانية ، والأنواع الاخرى من معونة الامبراطورية . فمنذ فبراير ١٩١٧ كان سير سايكس قد دخل فى مفاوضات مع الدكتور وايزمان ، وحضر « بصفته الشخصية » اجتماعا صهيونيا قيل فيه له ان الصهيونية ترغب فى حماية بريطانية تكفل لليهود الحقوق الكافية لينهضوا « بامتهم » .

بعد هذا التحليل البديع للمحتوى الرجعى والاستعمارى للصهيونية ، يتناول صادق سعد ، على مدى الفصول : الثانى والثالث والرابع ، وبشكل مدعم بالأرقام والاحصائيات ، فلسطين بين الانتداب والصهيونية ، وتطور المجتمع الفلسطينى ، والحركة الوطنية . وفى هذه الفصول يتتبع السياسة الاستعمارية فى سعيها الى « خلق البغضاء والكراهية بين الطبقات الشعبية اليهودية والعربية فى فلسطين . فهى تشعر الأولى بأن لها امتيازا وحقوقا على العرب ، وتدفع الثانية الى اعتبار اليهود كتلة عدائية موحدة تسلب الأراضى وتحول دون ارتزاقهم وكسب قوتهم » . وهو يتناول الاجراءات الأولى التى اتخذتها انجلترا بالغاء تقييدها للهجرة الصهيونية الى فلسطين باستثناء نوع معين من المهاجرين وهو العمال الذين لا وسائل للعيش لهم فى فلسطين غير العمل . وتشعر القومية العربية باطراد احتلال الصهيونيين لفلسطين ، وكان طبيعيا أن يتسبب هذا فى ظهور المناوشات الدامية بين العرب واليهود فى أوائل الحركة الوطنية العربية ، **فكان الاستعمار يرتاح الى هذا ، لأنه بذلك يوجه تلك الحركة الوطنية نحو عدو ثانوى ، ولأن تلك المناوشات الدامية كانت تقدم له الاعذار لبقائه فى فلسطين .**

وفى الوقت نفسه فان الهجرة الشرعية لا تكفى الصهيونية ، فتلجأ الى المهاجرة الاحتوائية ، وتقترن هذه الهجرة الصهيونية بخطوة احتلالية أخرى هى سلخ الأراضى الزراعية الخصبة من العرب ، وتشترى الشركات الصهيونية نسبة عالية من الأراضى من كبار الملاك العرب والاقطاعيين الذين حصلوا عليها فى العهد العثمانى . وهؤلاء الاقطاعيون ومعهم بعض وسطاء البيع والسماسرة والتجار والصناع هم الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاستعماريين البريطانيين والصهيونيين ، وكان أن تحمل الفلاحون العرب

نتائج هذا الارتباط ، لأن للصهيونية سياسة ثابتة ترمى الى عدم تشغيل العرب فى المؤسسات الصهيونية سواء أكانت صناعية أم تجارية أم مالية أم زراعية .

وفى الوقت نفسه فان الدولة والجهاز الحكومى فى فلسطين منطبقان فى سياستهما مع مصالح الاستعمار البريطانى ، وبالتالى مع مصالح الصهيونية ، فهما فى أيدى الانجليز بشكل كامل وكلى ، يحولان فلسطين الى سجن يخضع الفلسطينيين — والعرب خاصة — بالارهاب المستمر ، ويمنصان دماء الأهالى حتى يحيا الاستعمار المتطفل عليهم . فالشركات الصهيونية تستولى على الأراضى الخصبة فى فلسطين ، ويرتكز على الاقتصاد الفلسطينى بأجمعه نظام استعمارى يبقى معظم ذلك الاقتصاد فى حالة شديدة من التأخر ، وتعمل الدولة والأداة الحكومية على تقوية سواعد الاستعمار ازاء الطبقات الشعبية العربية ، فتحاول أن تغلها بسلسلة محكمة من القوانين والنظم الارهابية . فهل غريب بعد هذا كله أن يكون مستوى المعيشة للطبقات الشعبية العربية فى انحطاط مريع ، وأن تشهد جميع الدلائل على فقر الفلاحين والعمال ؟ .

على أن هذا الفقر لا يقتصر على العمال والفلاحين العرب ، بل والطبقات الكادحة اليهودية أيضا . ذلك أن الصهيونية ، والهجرة اليهودية الى فلسطين، لم تمس النظام الاجتماعى فى شىء ، بل انها صادرة من صميم تناقضاته وتعفنة . ولذلك يشقى اليهود فى فلسطين بما كانوا يشقون به قبل رحيلهم اليها . حقيقة أن المستعمرات الصهيونية مزدهرة بمعنى أنها تنتج كثيرا وتنتج انتاجا جيدا ، ولكن ليس هذا هو المهم للطبقات الكادحة اليهودية ، انما المهم أن الأرض ملك « للكارن كايمت » ، فعليها أن تدفع لها ايجارا ثقيلا ، ورأس المال « للكارن هايسود » ، فعليها أن تدفع الفوائد وتستهلك الدين بسداد باهظ . هذا هو المهم ، وان المنشآت اليهودية تستغل الكادحين اليهود فى فلسطين ، وما أبشع هذا الاستغلال اذا كان يتستر تحت حجاب المثل الأعلى : « بناء الوطن القومى من جديد » . وهناك مستعمرات أخرى ، هى المستعمرات الجماعية الكيبوتزوت) التى يتلون فيها غطاء الاستغلال بالاشتراكية ذاتها . وهذا اللون وذلك الغطاء لا يغيران شيئا من الحقيقة المرة اللاذعة ، وهى أن الأرض ووسائل الانتاج ، بل والانتاج نفسه ، ليست فى آخر الأمر ملكا للكادحين ، وأن اللون الاشتراكى يمكن من استغلال هؤلاء اليهود استغلالا أبشع وأعمق من استغلالهم فى المستعمرات العادية .

علاوة على ذلك هناك الاضطهادات والخلافات العنصرية بين اليهود أنفسهم . فهم ينقسمون الى يهود أوروبيين ، وشرقيين ، وأغلب هؤلاء

الآخيرين من اليهود اليمنيين الذين أتت بهم الصهيونية لرخص أجورهم ، ولتستبدل بهم الأيدى العاملة الرخيصة . **وهكذا يتمثل « الاتزان » الاجتماعى العجيب الذى تدعيه الصهيونية فى خليط مدهش من العناصر والجنسيات اليهودية ، حتى لقد سجل تعداد ١٩٣١ أن السكان يستعملون عادة ٦٠ لغة مختلفة فى معاملاتهم !**

هذه الحالة التعسة التى أغرق الاستعمار فلسطين فيها من جميع النواحى ، لم تكن لتدوم دون أن توقظ قوى المجتمع الحية فى فلسطين ودون أن تحدث رد الفعل المجيد الذى اشتهرت به الحركة الوطنية فى فلسطين ، الامر الذى يدفع الى بحث الأسباب العميقة التى أوجدت الحركة الوطنية فى فلسطين بحثا علميا .

ذلك أن الاستعمار لم يستطيع أن يستولى على فلسطين دون أن يغير أجزاء من اقتصاده واجتماعه الى مستوى أعلى من المستوى الذى كان عليه فى العهد التركى ، لفتح أسواق فلسطين حتى يصرف اليها منتجاته ويستغل فيها أمواله ، ولذلك تعين عليه أن يوجد تلك الأسوق ، وأن ينشىء بأيديه الحركة الاقتصادية الحية النشطة التى تمتص من فلسطين الموارد التى يريدها . فغير ما غير فى أقتصادها الراكد وعبد الطرق وأنشأ السكك الحديدية والتلغراف وخطوط التليفون وعمق الموانى وجهزها ، وكل ذلك بوساطة شركات بريطانية أو مرتبطة ببريطانيا حتى يجنى المقاولون الانجليز من هذه الأعمال جنيا غزيرا .

وقد ترتب على ذلك أن أخذ الاقتصاد الفلسطينى - والعربى خاصة يترعرع فى سرعة ، وخصوصا الزراعة الفلسطينية التى أصابها تحول جوهرى فى طريقة الانتاج ، وانتقلت من أساليب الزراعة الخفيفة الى اساليب الزراعة الكثيفة . كما أن فتح الأسواق الفلسطينية لم يستفد منه الاستعمار فقط ، بل فتح الامكانيات أمام الصناعة العربية التى تمت بسرعة . **وقد أدى ذلك الى تطور المجتمع الفلسطينى - والعربى بشكل خاص - فنشأت طبقات اجتماعية جديدة واضمحلت طبقات أخرى ، ولكن صعود الطبقات الجديدة لم يقترن بما يمكنها من الأستمرار فى هذا السبيل وتوليها الحكم السياسى . لقد حدث تحول كبير فى المراكز التجارية الكبرى ، فاصبحت يافا وحيفا المدينتين الرئيسيتين اللتين تقدمان للمستهلكين فى فلسطين البضائع المستوردة ، وهبط مركز المدن الداخلية التجارى ، وفى هذه الأخيرة وقع التنافس الشديد بين التجار العرب واليهود ، وفى الوقت نفسه وقع التنافس بين المزارع العربية واليهودية ، وبين الصناعات العربية واليهودية ، وكان**

الاستعمار الأجنبى هو الذى أفسح السبيل أمام الاحتلال الصهيونى الذى يوقف الاراضى الخصبه على الشعب اليهودى فيحرم الراسماليه العربية من تداولها بين أيديها ، وهو الذى ثبت أقدام الاحتكارات الكبرى وحمى الصناعات الاحتكارية الأجنبية حماية جمركية شديدة ، فضغط بذلك على الصناعة العربية وسد الطرق أمامها ، وهو الذى جلب معه تناقضاته الرأسمالية فى مرحلتها المتأزمة ، فوقفت حجر عثرة فى سبيل التجارة العربية الناهضة •

غير أن الطبقات المالكة العربية الفلسطينية لم تنفرد بالتطور والتغير ، لأن الذى حدث هو ان التطور الرأسمالى أصاب بالضرورة الطبقات الكادحة • فهؤلاء الفلاحون الذين كانت تربطهم بالانتاج الزراعى روابطا اقطاعية جامدة ، وجدوا أنفسهم يجردون شيئا فشيئا من الأرض ، فتكونت طبقة الكادحين الذين لا أرض لهم • وترك جانب كبير من هذه الطبقة الريف ، فذهب الى المدن ليستجيب للاحتياجات الصناعية الناشئة ، فتكونت طبقة العمال الصناعيين • وزاد من عدد هؤلاء تحول البدو الى عمال أيضا بسبب فقرهم المتزايد • وانضمت الى هؤلاء فئات واسعة من أفراد الطبقة الوسطى الذين رماهم فى صفوف الأجراء النشاط الرأسمالى الجديد • وقد تغيرت ظروف النضال الاجتماعى بتكتيل الطبقة الكادحة الجديدة فى المدن الفلسطينية الكبرى التى عرفت توسعا هائلا منذ الاحتلال البريطانى • وكان ظهور طلائعها السياسية على المسرح الفلسطينى ، آخر مرحلة وصلت اليها الحركة الوطنية العربية ، فدفعت بها الى مستوى أرقى يوسع أمامها الآفاق ويقدم لها الامكانيات النضالية الخصبة •

وقد وقعت قيادة الحركة الوطنية فى المرحلة الأولى (١٩١٨ ـ ١٩٣٣) فى يد الاقطاعيين العرب ، فقد اشرفت على الحركة منذ الاحتلال الى ديسمبر ١٩٣٤ لجنة انتخبتها المؤتمرات العربية المختلفة وسميت باسم : « اللجنة التنفيذية العربية » ، كانت تحت نفوذ العائلات الكبرى • وكان محور الحركة فى أول الأمر الكفاح ضد الصهيونية واستنكار وعد بلفور • ثم تطور المضمون السياسى للحركة العربية نحو مكافحة الاستعمار • وكانت السنوات التى تلت سنة ١٩٣٣ مرحلة التحول فى توجيه الحركة الوطنية العربية وقيادتها ، ففى هذه الفترة وعت الحركة العربية الناهضة ان الاستعمار البريطانى هو عدوها الرئيسى ، وتحولت ثائرتها من مكافحة اليهود الى مكافحة حكومة بريطانيا ، فاتخذت الحركة الوطنية العربية المقومات الرئيسية للحركات القومية • واتخذت العناصر المثقفة مكان الطليعة فى مهمة اعطاء الحركة الوطنية العربية تعبيراتها السياسية الجديدة •

ومع توضح الهدف السـياسي للحركة الوطنية ، وهو الحكم ، ظهرت الأحزاب السياسية المختلفة فى فلسطين ، بعضها لا يفرق بينها الا انتسابها الى العائلات نصف الأقطاعية العـديدة ـ وخصـوصا عائلتى الحسـينى والنشاشيبى ـ والبعض الآخر يمثل بشكل أظهر مصالح الرأسمالية العربية المكافحة • ففى سنة ١٩٣٢ تشكل حزب الاسـتقلال ، ثم « اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشـباب العربى » ، ثم حزب « الدفاع الوطنى » فى سـنة ١٩٣٤ ، وفى سنة ١٩٣٥ تألفت الأحـزاب العربية البـاقية : أى « الحـزب العربى الفلسطينى ، و « حزب الاصلاح العربى » ، وحزب « الكتلة الوطنية » • وكان قد سهل تأليف الأحزاب بعد وفاة رئيس اللجنة التنفيذية العربية ، موسى كاظم باشـا الحسـينى ، وهى اللجنة التى قادت الحركة الوطنية العربية فى الفترة السابقة ، والتى كان قد دب فيها الضعف بعد اضطرابات ١٩٢٩ • وقد أجبرت الموجة الثورية التى بدأت تجتـاح البلاد سنة ١٩٣٥ الأحزاب على الاتحاد وتشكيل « اللجنة العربية العليا » ، فأصـبح للحركة الوطنية العربية فى فلسطين تنظيم •

ولم تلبث اللجنة العربية العليـا أن أعلنت الاضراب العـام فى أبريل ١٩٣٦ ، وانقلب الاضراب فى ١٥ مايو الى العصيان المدنى والامتناع عن دفع الضرائب ، وقامت المظـاهرات ، وتتابعت المؤتمرات ، وتكـون « الحرس الوطنى » للاشراف على تنفيذ القرارات وحراسة الاضراب فى المدن والقـرى • **وكان واضحا أن الطبقة التى قادت الحركة هى الطبقة الوسطى وعلى رأسـها الفئات المثقفة منها التى فهمت العلاقة الوثيقة بين الاستعمار والصهيونية • ولم تدم الحركة الوطنية على هذه الصـورة السلمية ، فانقلبت المظـاهرات الى ثورة مسلحة ، وكان للفلاحين العـرب النصيب الأكبر فى تأييد القـوات الوطنية المسلحة وتغذيتها بالرجال والمؤن** • وتمتعت الثـورة العربية بتأييد قوى وتضامن فعال من جانب البـلاد العربية الأخرى ، بل والهند ، وتألفت فى هذه البـلاد ، وفى العراق بشـكل خاص ، لجان لتأييد الحركة الوطنية ومساعدة منكوبيها • وعلمت الثورة العربية عرب فلسـطين قوة الشـعب الحقيقية ، فخرجوا منها واثقين بالمستقبل •

على أن اللجنة العربية العليـا انقسمت الى متطرفين ومعتدلين ، وجاء النـداء الذى وجهه ملوك العرب اليها فى أكتوبر لا يقـاف الاضراب يعطى الرجعيين الفرصة ، فتوقفت الأعمال الثورية والاضراب العام فى ١٣ أكتوبر ١٩٣٦ ، دون أن يتنازل الاستعمار عن شيء • وجاءت لجنة بيل وأصـدرت قراراتهـا بتقسيم فلسـطين ، وقررت الحكومة البريطانية تحقيق هـذه الاقتراحات ، وأدى ذلك الى رجوع الأعمال الثورية والاغتيالات السياسية •

وفى أكتوبر ١٩٣٨ صـــدر تقرير لجنة التقسيم (لجنة وودهيد) التى جاءت فلسـطين بناء على توصـــية لجنة بيل لتحدد حـــدود الدولتين اليهودية والعربية • وقوبلت اقتراحات اللجنة بموجة احتجاجات من الجانبين العربى واليهودى ، ورأت الحكومة البريطانية ألا تقسم فلســطين ، ودعت الزعماء العرب واليهود الى مؤتمر المائدة المستديرة ، الذى فشل فشلا ذريعا • وكانت الأحـوال الدولية حينئذ تنذر بقرب اندلاع الحرب ، فلم يكن للاســتعمار البريطانى مندوحة عن التراجع ولو فى الألفاظ والوعود ، فصدر الكتاب الأبيض سنه ١٩٣٩ وفيه تتعهد بريطانيا مرة أخرى بأن تمنح فلسطين الحكم الذاتى فى مدة عشر سنوات تمثل فترة انتقـــال ، وأضـــافت وعدها بايقاف الهجرة اليهودية بعد دخول ٧٥ ألف مهاجر جديد فى مدة الســـنوات الخمس الأولى لفترة الانتقال ، وعلى هذه الوعود الحلوة أسد ل الســـتار على الطور الثالث من تاريخ الحركة الوطنية فى فلسطين •

وقد كانت الســـنوات الأربع الأولى من الحرب العـــالمية الثانية فترة انكماش وهـدوء نسبى فى فلســطين • ذلك أن عقلية المســاومة فى المطالب الوطنية ، من جـانب القيـــادة الرســـمية العربية ، قد قللت من قوة الحركة الوطنية • ومع أن الطبقات الشعبية العربية قد احتفظت فى هذه الفترة بكثير من حيويتها الوطنية ، غير أنها كانت دون قيـــادة بعد أن تركتها الأحـزاب الرسمية عزلاء فى كفاحها التحريرى •

ولم تلبث الفترة الأخيرة من الحرب أن شـــهدت تبلور الطبقة العمالية العربية ، فأدى ذلك الى ظهور حركة سياسية وطنية جديدة تمثل طليعة العمال العرب وتعبر عن دورهم المتزايد فى الكفـــاح الوطنى ، وهى عصـــبة التحرر الوطنى » ، التى التفت حولها جميع العناصر التقدمية العربية فى البـلاد • ومنذ تأسيس العصـــبة أخذت الطبـــقة العمالية العربية تلعب دورا متزايدا فى الحركة الوطنية ، وبعد أن كانت تقاد فى الكفـــاح الوطنى على نحو ما حدث فى ثورة ١٩٣٦ ، أصـبحت هى رأس الرمح فى النضال التحريرى ، وبفضـــل قادتها فى مؤتمر النقابات العالمى فى باريس فى سبتمبر ١٩٤٥ ، كشف الستار عن الصهيونية أمام الحركة الشعبية العالمية ، وظهرت الصـــهيونية للجميع حركة استعمارية رجعية •

وقد وقعت هذه اليقظة الجديدة للطبقات الشـــعبية العربية فى فلسطين فى نفس الوقت الذى وقعت فيه تطورات هامة فى الظروف الدولية وفى ظـــروف المجتمع اليهودى فى فلسطين ، باندحار الفاشية الأوروبية والقضاء العسـكرى على النازية ، وما أدى إليه من قيام حكومات شعبية فى البلاد التى كانت مركز

الاضطهادات القومية والعنصرية ، وبخاصة الاضطهادات الموجهة ضد اليهود ، أى فى بولندا ورومانيا والمجر ، بل وفى المانيا ذاتها ، الأمر الذى يبشر بقرب زوال « المسألة اليهودية » زوالا نهائيا ، وهذا معناه تحطيم الأساس الانسانى الذى تعتمد عليه الصهيونية فى دعايتها • ولذلك تشهد الهيئات اليهودية المختلفة الآن انقسامات عديدة وصراعا متزايدا فى العنف بين الصهيونيين الذين لا يزالون متمسكين بفكرة الدولة اليهودية وبين آخرين يقولون بضرورة اخفائها ، لاسباب انتهازية ، وبين فريق ثالث يدعو الى التعاون بين العرب واليهود • ولكن الجناح التقدمى اليهودى فى فلسطين يكافح فى سبيل افهام الطبقات اليهودية الكادحة ضرورة ترك الصهيونية تركا نهائيا ، بل محاربتها محاربة لا هوادة فيها • وقد بشر التعاون الذى تحقق فعلا بين العمال العرب واليهود ، فى مصلحة البريد وفى مصانع التكرير بحيفا وفى المنشآت العسكرية الانجليزية ، بأن الامكانيات موجودة لتحقيق هذا التعاون ، ولا سيما عن طريق التقدميين اليهود والجماهير المتحررة الصادقة من الشعب اليهودى فى فلسطين ••

قضية فلسطين ، كما رأينا فيما سبق ، قضية وطنية وديموقراطية فى المرتبة الأولى ، أى قضية شعب مظلوم مستعبد يكافح ضد الاستعمار الأجنبى والاستعمار البريطانى بدرجة خاصة • انها عين قضية المستعمرات الأخرى جميعا ، قضية حق تقرير المصير المقدس لشعب مظلوم لا يحكم نفسه بنفسه • وقضية الهجرة اليهودية الى فلسطين ما هى الا مسألة فرعية وثانوية بالنسبة للمسألة الرئيسية الجوهرية ، وهى وقوع فلسطين فى مخالب الاستعمار الأجنبى • فالذى تقدم بوعد بلفور هو الاستعمار البريطانى ، والذى عمل على انتداب بريطانيا على فلسطين هو بريطانيا ذاتها ، والذى أدخل فى صك الانتداب على فلسطين النصوص الخاصة بتنمية الوطن القومى اليهودى فى فلسطين هى بريطانيا اولا وأخيرا ، هذا علاوة على الترابط المستمر بين الصهيونية والاستعمار البريطانى بشكل خاص كما تم توضيحه •

ولما كانت قبضة الاستعمار البريطانى على تلك البقعة الصغيرة من البلاد العربية يمكن بريطانيا من التسلط على مصر والعراق وسوريا ولبنان والجزيرة العربية ، فلذلك تشعر الشعوب العربية بالخطر المشترك الذى يهددها باستمرار ، وتجدها تظهر تضامنا قويا مع الحركة الوطنية العربية فى فلسطين • واليوم قد عمت البلاد العربية حركة شعبية تقودها طليعة واعية متقدمة ترى ان فلسطين اصبحت النقطة الحساسة فى العلاقات الرسمية

القائمة بين الدول العربية والحركات الوطنية فى الشرق العربى من جهة ، وبين الاستعمار البريطانى من جهة أخرى • واننا أن أردنا أن نحكم اليوم على الجامعة العربية كما هى الآن ، فيكفى أن نحكم على موقفها من فلسطين •

وقد تكونت فى الشرق رابطة تجمع كافة الأحزاب الديموقراطية للكفاح ضد الصهيونية سميت « لجنة مكافحة الصهيونية » ائتلف فيها المؤتمر الوطنى والحزب الشيوعى والكتائب والكتلة الاسلامية وعصبة مكافحة النازية والفاشستية واتحاد نقابات العمال الخ ، كما تكونت فى العراق « عصبة مكافحة الصهيونية » من يهود العراق المتقدمين الذين تضامنوا تماما مع سائر العرب فى تأييد قضية فلسطين العربية ، وتوالى هذه العصبة نشر البيانات والمذكرات والاحتجاجات حول قضية فلسطين مظهرة بوضوح أن الصهيونية لم تخدع اليهود جميعا ، وخاصة يهود الشرق العربى وطليعتهم الواعية •

وهذه النقطة الأخيرة لها أهمية كبرى • فبعد أن رأى الاستعمار البريطانى أن ثورة وطنية مباركة بدأت تهز الشرق العربى ، اقتنع بألا طريق له لاحتفاظه بقبضته عليه الا بتحويل أنظار الوطنيين العرب الى شىء أخر يؤدى بهم حتما الى المأزق السياسى ، ولذلك شهدنا فى الأشهر الأخيرة محاولات عديدة من العناصر الفاشية التى يستأجرها الاستعمار البريطانى ، لايجاد حركة دينية وعنصرية ضد اليهود فى الشرق العربى ، وقد نجحت فعلا هذه العناصر فى تخريب بعض المحال التجارية فى مظاهرات ٢ نوفمبر ١٩٤٥ فى القاهرة وفى قتل بعض اليهود فى ليبيا • وليس أدل على الأغراض الحقيقية لهؤلاء المأجورين من قتل المناضل الوطنى واللبنانى ، ادوار شرتونى، أثناء مظاهرات الشعب اللبنانى ضد الصهيونية فى ذات التاريخ •

وقد اختتم صادق سعد كتابه الهام وتحليلاته التقدمية فى المسألة الفلسطينية بالتساؤل عما هو الحل لقضية فلسطين ؟ واذا لم يتضمن هذا الحل تأسيس الوطن القومى فيها ، فما هو حل المشكلة اليهودية ؟ • وقد أجاب على هذا السؤال الذى طرحه قائلا :

« ان حل القضية الفلسطينية ليس فريدا فى نوعه • انه حل مشكلة المستعمرات • أى أنه لا يتأتى الا بتحرر هذه البلاد الشقيقة من الاستعمار تحررا كاملا ، وبأن تحكم فلسطين حكما ديموقراطيا شعبيا يصدر عن شعبها وارادته • ونحن اذ نقول شعب فلسطين ، انما نعنى عربها ويهودها • ولا شك أن هذا الحل ، وهو الحل السليم الوحيد ، يقضى على يهود فلسطين بأن يتحرروا فى نفس الوقت من قبضة الصهيونية حتى يكونوا مع عرب فلسطين جبهة وطنية ديموقراطية موحدة لن تتحرر فلسطين دونها من الاستعمار والاستغلال •

أما حل المشكلة اليهودية العالمية ، فهو أيضا ليس حلا فريدا فى نوعه ، انما هو حل الملايين الآخرين أيضـــا ، بل مئات الملايين ، من المضـــطهدين والمستعبدين والمستغلين • ان قضية اليهود لاتختلف أساسا عن قضية الزنوج فى أمريكا ، ولا عن قضية السود فى جنوب أفريقيا ، بل ولا هى تختلف أساسا أيضا عن قضية الطبقات الكادحة المظلومة فى المستعمرات • ونحن نقول لهؤلاء المظلومين جميعا : « ان الحـــل الوحيد لآلامكم هو الديموقراطية الصـــحيحة السليمة ، فكافحوا من أجلها » • وينطبق هذا الشـعار على اليهود أيضـــا ، بل انه ينطبق عليهم بوجه خاص • ولسنا فى هذا مبالغين ، فان اضـــطهاد اليهود كان يظهر دائما كدليـل على أزمة اجتماعية حادة ، تدل على انتقـــال المجتمع من طور الى طور آخر • ونحن فى مثل هذه الأزمة الآن • فليس لليهود من بد الا أن يساعدوا على حل هذه الأزمة ، وأن يؤازروا الشعب جميعا حتى يخرج الى حيز الوجود هذا المولود الجديد : العالم الديموقراطى السليم » •

مشكلة الفـــلاح :

عندما صدر كتاب « مشكلة الفلاح » لصـــادق ســـعد فى عام ١٩٤٥ ، عن دار القرن العشرين للنشر ، وباسم « لجنة نشر الثقافة الحديثة » ، كانت المشـــكلة الفلاحية تؤرق بال الكثيرين من المثقفين الأحرار ، نظرا لتعقدها المستمر وتزايد حدتها ، ولأنها كانت فى الحقيقة مشكلة قومية عامة « تطحن الفلاح الأجير والعامل الكادح والمثقف الحر والمالك الصغير وتواجه المالك الكبير والتاجر الثرى » • ومن هنا رأى صـادق سعد تقديم كتابه الســـالف الذكر باعتباره « محاولة جدية لدرس المشكلة الفلاحية على الأسس الاقتصـــادية التقدمية الحديثة ، ولوضع الخطوط العامة للاصلاحات التى يجب أن تقوم بها الحكومة لانقاذ ثلاثة أرباع مواطنينا من الهلاك » •

وقد بدأ كتابه بدراسة حال الطبقة الفلاحية والتدليل على أن هذه الطبقة أسوأ حالا من أية طبقة أخرى ، مستعينا فى ذلك بالاحصـــائيات • فأوضـح أن عدد الذين يملكون أقل من خمســـة أفدنة يبلغ ٢٫٣٢٢٫٠٠٠ مالك ، واذا اعتبرنا أن لكل واحد من هؤلاء عائلة تتكون من أربعة أفراد فى المتوســـط ، ثم أضفنا اليهم العمال الزراعيين وعائلاتهم ، ويزيد عددهم على ثلاثة ملايين ، يكون عدد أفراد الطبقة الفلاحية ما يقرب من ١٢ مليونا • ومعنى ذلك أن الطبقة الفلاحية تعد أكبر طبقة اجتماعية فى المجتمع المصرى •

ومع ذلك فان حياة هـذه الطبقة تتلخص فى كلمات ثلاث : الفقر والمرض والجهل · أما الفقر فدليله أن ٧٠ فى المائة من الملاك الزراعيين لا يملكون الا ١٣ فى المـائة من الأراضى الزراعية ، ومتوسـط ما يملكه الفرد منهـم لا يزيد على خمسة قراريط · كما أن هناك ما يزيد على المليون من العمـال الزراعيين الذين يجولون فى أنحاء الريف طالبين العمل والقوت فلا ينالون شيئا · وأما المرض فان الفلاح المصرى تجتمع عليه عادة ثلاثة أمراض أو أربعة هى : الرمد والبلهارسيا وفقر الدم والسل · وأما الجهل فيكفى أن التقارير الرسمية تفيد أنه لا يوجد بين المصريين ، ممن يجيدون القراءة والكتابة ، ما يزيد على ثلاثة ملايين ! ·

يضاف الى ذلك ـ كما يقول صـادق سعد ـ أن قانون الخمسة أفدنة الذى يمنع نزع ملكية من يملك خمسة أفدنة فأقل ، يجعـل البنـك العقارية تمتنع عن تقديم السلفيات الى هؤلاء الأفراد ، ويترتب على ذلك أن المرابين هم الوحيدون الذين يقرضون الفلاح الصغير !« ولا يخفى على أحد أن كبار الملاك ومتوسطيهم كثيرا ما يلعبون دور المرابى تحت ستار الاستئجار أو البيع ، فيحول نفوذهم فى الريف دون معاقبتهم المعاقبة التى يستحقونها » !

هذا الضنك الذى يرزح تحته الفلاحون ، يؤثر على الأمة من ناحية أنه يحـول دون « تكوين طبقة كبيرة من المسـتهلكين تعتمد عليها صـناعتنا الناهضة » ، كما يحول دون انتشار التعليم ، لأن الفلاح فى حالته السـيئة « لن يسهل عليه ارسال أطفاله الى المدرسة حتى مع كونها مجانية ، اذ أنه يحتاج اليهم ليعملوا معه أو ليؤجرهم » · كما أنه قد يمنعه من التفكير فى حالة بلاده أو حالته الاجتماعية أو فى موقفه من غيره من المواطنين » ·

يترتب على ذلك أن الحاجة أصـبحت ماسة لاصـلاح حال الفلاحين اصلاحا كاملا علميا ، لأن « نهضة الفلاحين ستقترن بنهضة الشعب المصرى »، فستكون بعض نتائجها الهامة رفع أجور العمال الزراعيين والصـناعيين ، ومتى صارت الطبقة الفـلاحية أقوى وأكثر وعيا ، عظم تأييدها للحـركات التقدمية ، فالطبقة الفلاحية ـ كما يرى صادق سـعد ـ « حليفة للديموقراطية والتقدم » ، وهو يخالف فى ذلك بعض التقدميين الذين يرون أنها طبقة لا وعى لها سياسيا كان أو اجتماعيا أو وطنيـا ، وانها آلة فى أيدى الاقطـاعيين وأن الرجعية توجهها حسبما تشـاء · ويسـتدل على ذلك بمشاركة الطبقة الفلاحية البائسة مشاركة فعالة فى الحركات الوطنية ، وضلعهم الكبير فى ثورة ١٩١٩ وما تلاها ، « فاظهر الفلاحون اذن خلال تاريخنا اسـتعدادهم العظيم للتضحية بأنفسهم فى سبيل نهضة الأمة وتقدمها » · وهذا كله يوضح أن هذه

الطبقة ، تستطيع أن تكون حليفة ثمينة لمن يريد أن يحقق سعادة مصر ورفاهيتها ، فتمده بخيرة أبنائها لتأييده فى كفاحه . ولا شك أن الحكومة الديموقراطية التى ترفع الظلم والبؤس عنهم ستجد فيهم حينئذ خير عون وأقوى مساعد » .

* * *

بعد هذا العرض لأحوال الطبقة الفلاحية وتأثيرها على الأمة ومقتضيات اصلاحها ، انطلق سعد يناقش الاصلاح ، وقد قسمه الى قسمين : « الاصلاح الذى لا يجدى » ! ويقصد به الاصلاح الذى لا يمس العلاقات القائمة بين صغار الفلاحين والعمال الزراعيين من جهة وكبار الملاك من جهة أخرى ، والاصلاح المجدى ، وشرطه الأساسى — كما يقول — : « حل العلاقة التى تربط هاتين الطبقتين .

وبالنسبة للاصلاح الذى لا يجدى ، فقد ذكر أن الكتب الكثيرة والمؤلفات الجمة التى كتبت تعالج هذا الموضوع الخطير ، قد انحصر معظمها فى « البحث عن الوسائل لرفع أجر العامل الزراعى قرشا واحدا أو قرشين اثنين ، أو ما يجب اصداره من القوانين واللوائح لاجبار الفلاح على أرسال أطفاله الى المدرسة الأولية ! . وقال ان هذا المنهج يتشابه مع منهج « مصلحى أوائل القرن التاسع عشر فى أوروبا ، أمثال أوين الانجليزى وبرودون الفرنسى . فلقد كانوا يحسون عيوب مجتمعهم فينادون بالاصلاح ، ثم اذا حاولوه اصطنعوا له الأسس اصطناعا ، فتارة يبنونها على تقويم الأخلاق ، ومرة على ازدهار الشركات التعاونية ، وأخرى على انتشار الاحسان والبر . وهكذا استحقوا لقب « خياليين » ، **لأنهم لم يبنوا معالجتهم للمجتمع على الأسس العلمية الواضحة ، وهى التى تعتبر أن المجتمع الانسانى فى صراع داخلى دائم ، وذلك لانه يضم بين جنبيه قوتين متناقضتين احداها صادرة عن أنانية بعض الأشخاص ورغبتهم القوية فى الاحتفاظ بامتيازاتهم ، وهى قوة الرجعية ، والأخرى من قوى المجتمع الكامنة تريد أن تتقدم به الى الأمام ليكون نصيب جماهير الشعب الرقى والعمران** » .

ثم تناول صادق سعد الفكره التى يرددها بعض الكتاب الاجتماعيين من أن الحل يكمن فى « توسيع الأراضى الزراعية باستصلاح الأراضى البور » . وقال ان نظرة سريعة الى الاحصائيات الرسمية تثبت أن هذا الحل « لا يجدى على الاطلاق » ، لأن مساحة الأراضى البور تقرب من ثلاثة ملايين من الأفدنة ،

فاذا حولت الى أراضى زراعية ووزعت على الفـلاحين بالتسـاوى ، لن يزيد نصيب كل منهم على قراريط قلائل ، **كما ان تلك الأراضى لن يشتريها الفلاح الصغير او العامل الزراعى لعجزهما عن تقديم أى ثمن مهما صـغر ، والمنظور ان يشتريها كبار الملاك فتتوسع أملاكهم ، أى يتوسع نفوذهم الاقتصـادى والسياسى على الطبقة الفلاحية !**

كما تناول فكرة بعض الاصلاحيين الآخرين ، والتى تقول بأن اصـلاح المشكلة الفلاحية سيأتى نتيجة من نتائج النهضة الصناعية فى مصر ، وعلق على ذلك بالقول بأنه على الرغم من أنه لا يمكن انكار أن النهضة الصـناعية تمثل تقدما كبيرا لأحوال مصر الاقتصادية والسـياسية ، الا أنه « لا يمكن ايضا ان نرى فى النهضة الصناعية المفتاح السـحرى الذى سيفتح جميع الأبواب ، فصحيح أن الصناعة تنتج منتجات وفيرة رخيصـة ، وأن هـذا الانتاج بمثابة رفع حقيقى فى مسـتوى معيشة الشعب ، وصـحيح أيضـا أن الصـناعة تتطلب أيد عاملة كثيرة ، وهـذا يسبب أرتفاع أجور العمـال الزراعيين · وصحيح أن أجور العمال المرتفعة عن أجـور الفلاحين ستحدث أرتفاعا عاما آخر فى مستوى المعيشة ، وصحيح أخيرا أن الطبقة العمالية التى ستقوى عدديا اذا انتشرت الصـناعة ، سـتكون عنصرا ديموقراطيـا هاما فى حياتنا الأجتماعية والسياسية ـ صحيح هذا كله ، ولكن النهضة الصناعية لا يمكن أن تتحقق فى لمح البصر ، فان تحقيقها يتطلب ظـروفا اقتصـادية وسياسية مضنية سيأخذ توفيرها زمنا طويلا ، ثم أن الذين ينادون بالنهضة الصناعية فى مصر لا يريدون فى الحقيقة الا حماية مصلحتهم المباشرة وايجاد طرق جديدة لاستثمار أموالهم · ولذلك فانتشـار الصناعة نفسه سـيوجد مشاكل اجتماعية أخرى ، ولن يقوى على حل المشكلة الفلاحية حلا مرضيا » · **ومن ثم فيجب أن تحل « حلا خاصا مع مراعاة الملابسات والظروف التى تحيط بالمجتمع كله » ، ويجب أن تحل سريعا ، « فالمشكلة الفلاحية على وجه خاص لا يمكن أن تتحمل معالجتها أى تأخير او انتظار » ، ان الفـلاحين المصريين يعانون آلام الجوع والحرمان !**

بعد هذه المناقشة لآراء الاصلاحيين ، انطلق صـادق سعد الى دراسة « أسس المشكلة الفلاحية » · وتناول أول هذه الأسس وهو **الاقتصاد الزراعى لمصر ، وصـفاته الأساسية التى تختلف عن صفات الاقتصـاد الصناعى ·** فأوضح أن الاقتصـاد الزراعى يفتقد الى المرونة التى يتميز بها الاقتصـاد الصناعى من حيث امكان زيادة الانتاج وزيادة وسائل الانتاج الى مالا نهاية · « فالأراضى الزراعية محدودة بحكم طبيعتها ، ومعنى ذلك أنه ليس فى الامكان خلق أراضى جديدة ، **اللهم الا باستعمار البلاد المتأخرة استعمارا مسـلحا ،**

وهذا ما نستبعده ٠٠ ثم ان استصلاح الأراضى البور مسألة محدودة ولها نهاية محتومة . فهى تختلف تمام الاختلاف عن حركة استحداث المنشآت الصناعية ٠ زد على ذلك أن استصلاح الأراضى البور يجد معارضة شديدة من جانب كبار الملاك الذين لا يرغبون فى زيادة الأراضى الزراعية خوفا من انخفاض أسعار الأراضى وايجاراتها ٠ **ويترتب على هذا الوضع الخاص للاقتصاد الزراعى ، وهو أن الأراضى الزراعية ـ وسيلة الانتاج الزراعى ـ محدودة ، أن المنشآت الزراعية لا يمكن أن تخرج عن دائرة محدودة ، وبالأحرى ان الملاك الزراعيين قليلون ، وهم يكونون فيما بينهم شبه احتكار يعيش الانتاج الزراعى فى ظله ، وقد زادت هذه الصفة الاحتكارية فى الزراعة المصرية بسبب سوء توزيع الملكية فى مصر حتى وصلت الى أقصى ما يمكن أن يتصوره الانسان من الفظاعة** ٠ فتبين الاحصاءات الرسمية أن ٥ من ألف من الملاك يملكون ما يقرب من ٤٠ ٪ من الأراضى الزراعية ٠ وهذا احتكار لا شك فيه يجعل المنافسة معدومة بين كبار الملاك من جهة وسائر الطبقات من جهة أخرى ، بحيث لا تتمكن الطبقات الاجتماعية الأخرى من منافستها فى الانتاج الزراعى ٠

أما الأساس الثانى للمشكلة الفلاحية ، فهو ما أوضح صادق سعد أنه : « **الريع العقارى** » ، أى ذلك الجزء من الايجار الذى يتسلمه مالك الأرض نظير ايجاره الأرض كوسيلة انتاج ، **وحدها دون أى آلات زراعية أو منشآت عليها** ٠ وقد حدد صادق سعد ثلاثة أنواع من الريع العقارى ، أولها ما يطلق عليه اسم : « **الريع العقارى المطلق** » ، **وهو ريع الأرض الزراعية التى تتوافر فيها أسوأ الظروف** ٠ ويقول ان هذا الريع المطلق انما هو **ناتج عن الملكية الفردية للأرض ، لأنه اذا فرضنا أن الاراضى الزراعية ملك المجتمع أو الدولة ، لكانت الأرض الزراعية التى تتوافر فيها أسوأ الظروف تعطى لزراعها بلا مقابل نقدى أو نوعى** ، ولكن حيث أن الأراضى الزراعية كلها ملك أفراد ، ما عدا القليل منها ، فيجبر هؤلاء الملاك المستأجرين على دفع ايجار الأرض حتى اذا توفرت فيها أسوأ الظروف ٠ **أى أنهم يتقاضون ريعا مطلقا** من المستأجرين بسبب تحكمهم فيهم لأنهم ملاك الأرض وليس لأى سبب آخر ٠

أما النوع الثانى من الريع العقارى ، ويضاف عادة الى « الريع العقارى المطلق » ، فهو « **الريع النسبى** » ٠ وهو نوعان : الأول ، « **الريع النسبى للأرض الأقل خصوبة** » (أى الريع الزائد للأرض الأكثر خصوبة بالنسبة لريع الأرض الأقل خصوبة) ٠ وقد شرح هذا الريع بقوله انه اذا كانت هناك قطعتان من الأرض متساويتان فى كل شىء ولكن احداهما تزيد على الأخرى

فى الخصوبة ، بحيث تنتج الأقل خصوبة - على سبيل المثـــال - ٥ قناطير من القطن وتنتج الأكثر خصـــوبة ٦ قناطير ، **فان مستأجر الثـانية لا يأخذ الزيادة ، وهى ثمن القنطار الزائد ، وانما يحصـــل عليه مالك الأرض ! لأنه يجعل ايجـار أرضـــه مرتفعا عن ايجـــار الأرض الأولى بما يســـاوى فرق الخصوبة ! وهذا الريع يضاف بطبيعة الحال الى « الريع العقارى المطلق »** •

أما النوع الثانى من « الريع النسبى » ، فهو الناتج من **زيادة الايجـار التى يفرضها مالك الأرض على المستأجر فى حالة ما اذا تضمنت الأرض منشآت أقامها المستأجر السابق** ، مثل انشاء الجسور وشق الترع وبناء القناطر ، أثناء سريان عقد ايجاره نتيجة أموال وظفها أو جهد عضلى قام به • وهذه الزيادة فى الايجار ، وهى « **الريع النسبى الثانى** » تعادل فى أغلب الأحيـــان متوسط سعر الفائدة فى السوق ، أى يعادل مثلا الربح النـــاتج عن ايداع ذلك المبـلغ المستغل فى الأرض - نقـــدا كان أم عضـــليا - فى مصرف من المصـــارف • **وهنا يلاحظ أن المالك يستولى بهذه الطريقة على أرباح أموال الغير** •

بقى الثالث من « الريع العقارى » ، وهو ما يطلق عليه صادق سعد اسم : « **الريع الربوى** » • **ويتمثل فى الزيادة التى يفرضها المالك على ايجار الأرض باســـتغلال حاجة الفـــلاحين الى الأرض وتمسكهم بها وتفضـــيلهم اياها** بديلا عن العمـــل كعمـــال زراعيين فى منطقة أخـرى أو تحولهم الى عمـــال صناعيين • فينتهز مالك الأرض هذه الحاجة لرفع الايجار مطمئنا الى قبول الفلاحين • وهو هنا شـــبيه بالمرابى الذى يفرض رباه الفـــاحش معتمدا **على بؤس دائنيه** ، ولذلك سمى هذا النوع من الريع « ريعا ربويا » •

بعد ذلك ينتقل صادق سعد الى الأساس الثالث للمشـــكلة الفلاحية ، ويتمثل فى **غلاء المنتجـــات الزراعية** • فيرى أن **غـــلاء المنتجات الزراعية انما هو نتيجة مباشرة لاحتكار الأرض** • فبسبب ازالة المنـــافسة بين المنتجين الزراعيين ، فان أسعار المحاصـــيل لا تتقيد الا بقيود خفيفة أهمها أســـعار المحاصيل الواردة من الخـــارج وأثر قانون العرض والطلب فى تجـــارة تلك المحاصـــيل وأســـعارها ، ولذلك أرتفعت أســـعار المنتجات ارتفاعـا هائلا فى السنوات الأخيرة ، مما يسبب أضرارا جسيمة ، « فهو يمس سواد الشعب مسا مبـــاشرا ، ويعرقل تقدم الصناعة المحـــلية ونهضـــتها عرقلة كبيرة ، فالمعروف أن الصناعة تعتمد أساسيا على ثلاثة عنـــاصر ضرورية هى المواد الخام والرأسمال والأيدى العاملة » • ومن هنا تتضح أهمية اتخاذ « التدابير الأجبارية لانزال أسعار المنتجات الزراعية الى مستوى معقول » • ولعل صادق

سعد يقصد انهاء احتكار الأرض باعتباره سبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعيه ٠

أما الأساس الرابع للمشكلة الفلاحية فهو « **تأخر الانتاج الزراعى** ٠ **ويرى صادق سعد أن سبب هذا التأخر يرجع الى ملاك الأراضى الكبار ٠ فنظرا لأنهم يستفيدون من اختلاف الخصوبة فى الحصول على الريع النسبى للأرض الأقل خصوبة ، فانهم يعارضون فى استصلاح الأراضى الأخرى ، خوفا من النتيجة المباشرة وهى أنحفاض الريع النسبى** ٠ بل انه من مصلحة مالك الأرض الخصبة ألا تستصلح الأراضى البور وأن تكون الأراضى القابلة للزراعة قليلة يتهافت عليها المستأجرون ٠ ولما كانت تكاليف الانتاج فى الأراضى القليلة الخصوبة تؤدى الى أرتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وهو أمر لا يتفق مع مصلحة صاحب المصنع والمستهلك ، وتتأثر به جميع الطبقات ما عدا طبقة الملاك العقاريين ، فهنا تتعارض مصالح الطرفين ، **وتكون المعاملة بين الملاك والجمهور مختلفة عن المعاملة التجارية ، التى يمكن أن يقال ان البائع والمشترى يستفيدان سويا منها ، بل « تكون الخسارة كلها فى ناحية واحدة ، بينما الربح كله فى الناحية الأخرى » ـ كما يقول الاقتصادى الشهير ريكاردو** فى كتابه : « مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب » ٠ وقد أيد هذا الاقتصادى الشهير مستر بوكانان حين قال هذا الأخير : « ان الريع نتيجة الأسعار المرتفعة (للمنتجات الزراعية) ، فما يربحه المالك عن طريقه انما يربحه على حساب المجتمع بأسره ، لا يستفيد اذن المجتمع استفادة مطلقة من وجود الريع ، لأنه عبارة عن ربح طبقة معينة على حساب طبقة اخرى » ٠

يضاف الى ذلك أن « **الريع النسبى الثانى** » ، **يؤدى الى عرقلة تقدم أساليب الزراعة أيضا ، لأن المستأجر وهو يعلم أن تحسين أساليب زراعته لن يفيده الا قليلا ، وانما معظم الفائدة لمالك الأرض ، يصبح قليل الميل الى تحسين أساليب زراعته** ، خصوصا وأن المالك يعمد فى هذه الأحوال الى المطالبة بفسخ الايجار حتى يستفيد من التحسين الذى تم فى شكل ارتفاع جديد فى ايجار الأرض ٠ وهذا هو السبب فى اننا نجد فى الريف نزاعا دائما بين الملاك والمستأجرين على مدة عقد الايجار ٠

كان الأساس الخامس للمشكلة الفلاحية فى مصر ، هو « **ارتفاع سعر الأرض** » ٠ وفى ذلك استدل صادق سعد بما أورده فؤاد سراج الدين فى احدى خطبه فى هذا الشأن من أن التزايد المستمر فى السكان بنسبة ١٠٪ تقريبا كل ١٠ سنوات ، مع بقاء المساحة المزروعة ثابتة تقريبا ، قد أدى الى « اختلاف

فى العرض والطلب بالنسبة للأرض ، فانخفضت أجور عمال الزراعة الى مستوى ضئيل للغاية ، كما ارتفعت قيم ايجارات الأراضى الزراعية ارتفاعا باهظا » ، وارتفعت أثمان الأراضى فى مصر ، فوصلت فى سنة ١٩٣٩ الى ضعف ما كانت عليه فى أوائل القرن العشرين .

وقد تناول صادق سعد بعد ذلك عنصرا آخر ، أو أساسا آخر للمشكلة الفلاحية ، وهو العوامل التاريخية منذ عهد محمد على ، فى شكل مقتضب ، ليصل الى أن توزيع الأراضى الزراعية على سكان القطر المختلفين كان قائما على أساس النظام الاقطاعى الذى كان يسود مصر الى منتصف القرن التاسع عشر ، والذى يتميز بوجود طبقة من الأسياد يملكون أراضى القطر فى شكل ممتلكات شبه مستقلة ، وبأن الفلاحين لا يملكون الأرض بل ينتفعون بجزء من منتجاتها فقط . على أن صادق سعد لا يتعرض لتطورات الملكية الزراعية بعد عهد سعيد - وهو معذور فى ذلك ، اذ لم تكن قد ظهرت بعد الدراسات الاكاديمية التى تعرضت لهذه التطورات بعد - وانما هو يقفز فوق هذه التطورات الى الظواهر التى ترتبت عليها ، وهى « تخويل اصحاب الأراضى الكبار نفوذا أقتصاديا متزايدا » ، وعدم تمثيل الهيئات الادارية التى تحكم أنحاء الريف المختلفة للفلاحين تمثيلا مباشرا صحيحا ، ووجود ادارة غالبية الجمعيات التعاونية فى أيدى كبار الملاك . وهذه الظواهر ظواهر حقيقية ودقيقة كما هو واضح .

كذلك فقد انتقل صادق سعد الى تناول دور الاستعمار فى المشكلة الفلاحية ، وهو ما يمثل أحد أبعادها أو أسسها ، فتعرض لتدخل أموال الاجانب فى الاقتصاد المصرى منذ نهاية عهد محمد على عن طريق الاستثمار فى الرهون العقارية خاصة ، ثم اتخاذ الاستعمار شكلا رسميا بالاحتلال ، وارتباط مصر بانجلترا ارتباطا اقتصاديا وثيقا بسبب زيادة انتاج القطن لصانع لانكشير ، حتى أصبح سعر القطن يتحكم فى الأوضاع الريفية كلها ، فهو الذى يحدد الايجار كل سنة ، وهو الذى يحدد أجور الفلاحين ونصيبهم من الانتاج . وقال صادق سعد انه نظرا لأن الذين استفادوا من زراعة القطن من المصريين هم كبار الملاك ، « فلذلك ارتبطت الطبقة العقارية بالسياسة الانجليزية فى مصر » .

وقد أخذ صادق سعد بعد ذلك فى التعرض لما أسماه « المميزات الاقتصادية الاقطاعية التى لم تزل موجودة فى الاقتصاد الزراعى ، الا وهى تقسيم الأراضى عند استثمارها » . باعتبارها أحد أسس المشكلة الفلاحية . فأوضح ان الأراضى الزراعية لا تتبع زراعتها نظاما واحدا فى مساحات كبيرة ،

بل ان أصحاب الأراضى يجزئونها الى أجزاء صغيرة ، حتى ولو كان المالك يملك ما يزيد على ألف فدان ، وذلك بسبب عدم امتلاك كبار الملاك من الاحتياطى السائل ما يمكنهم من استئجار العمال الزراعيين اللازمين لفلاحة أراضيهم كوحدة لا تتجزأ ، حيث أن معظم ثروتهم فى الأرض • ويترتب على ذلك زيادة تكلفة الأنتاج زيادة كبيرة ، لأنه اذا قسمت مساحة ١٠٠٠ فدان - على سبيل المثال - الى ٢٠٠ قسم ، فان مجموع عدد الأيدى العاملة التى تعمل فى جميع هذه الأقسام المجزأة يزيد بكثير عن هذا العدد لو استثمرت الأرض كوحدة لا تتجزأ ، الأمر الذى يرفع تكلفة الانتاج الزراعى تكلفة عظيمة ويمنع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية • واستشهد بما ذكره مريت بطرس غالى فى محاضرة له من أنه فى نيوزيلاندا تحتاج زراعة ألف فدان الى ٦ عمال زراعيين فقط ، بينما تحتاج هذه المساحة فى مصر الى ٤٥٠ عاملا زراعيا ! • وقد استدل صادق سعد من ذلك على أن طبقة كبار الملاك فى مصر ، بسبب هذا الشكل للأنتاج الزراعى ، لا فائدة منها للانتاج الزراعى •

كذلك فقد تناول صادق سعد ما أطلق عليه « نتائج النظام الراسمالى فى المشكلة الفلاحية » ، (وهو النظام الذى يستخدم أجراء) • وذكر أن الاستعمار كان السبب الأكبر فى ايجاده فى الزراعة المصرية ، نظرا لأن زراعة القطن استوجبت أيجاد عمال زراعيين • وما لبث هذا النظام أن أخذ ينتشر وينهض نهضته الخاصة بمصر ، الى أن أصبح يحكم الانتاج الزراعى فى كثير من نواحيه ، واستشهد ببعض الاحصائيات ليبين تطور الطبقة الفلاحية من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٣٧ ونتائج النظام الراسمالى فى المشكلة الفلاحية • فأوضح أن ٤٤٠ ألف فلاح قد فقدوا أرضهم فى هذه الفترة الزمنية ، كما أن عدد المستأجرين قد قل فى نفس الفترة بـ ١١ر٧٪ ، كما أن ٤٧٦ ألف فلاح قد تركوا الزراعة وهاجروا الى المدن بسبب الاستغلال • وقال ان الفلاحين يفقدون شيئا فشيئا صلتهم بارضهم ، وتسبب الراسمالية زيادة كبيرة فى عدد العمال الزراعيين الذين يهيمون على وجوههم طلبا للقوت •

ثم قال صادق سعد انه « لا يوجد فى الطبقة الفلاحية الصغيرة الا عدد قليل من الأفراد يستطيعون الافلات من الخراب النهائى • ولذلك يضطر الفلاح الصغير الى تأجير ساعديه لكبار الملاك وتصبح أرضه الخاصة منبعا ثانويا لاعاشته • بل يحدث فى كثير من الاحيان ان يعتمد كليا على اشتغاله كعامل زراعى او كمستأجر ، ويتحول اذن الفلاح الصغير شيئا فشيئا الى عامل زراعى أو صناعى •

وقد خلص صادق سعد من هذا العرض القيم لأبعاد المشـــكلة الفلاحية الى الحكم التالى :

١ — « أن أحوال الريف الحـاضرة تعرقل تقـــدم مصر الاقتصـــادى والاجتماعى من ناحيتين : الخاصة ، والعامة • أما من الناحية الخاصة ، فهى تتلخص فى أن ظروف الزراعة وعــلاقات طبقة الفلاحين بالطبقة العقـــارية ، تبقى تلك الطبقة فى حالة بؤس مســتمر ، لا يمكن انقاذها منها الا بحل تلك العلاقات • أما من الناحية العامة ، فهى تؤدى الى أرتفاع أســـعار المنتجات الزراعية ، أى تمنع الاقتصاد الزراعى من أداء وظيفته الأساسية ، وهى تغذية عامة الشعب غذاء وفيرا رخيصا » •

٢ — « ان عيوب المجتمع الريفى لا تنحصر فى عرقلة الاقتصـــاد الزراعى والحياة الاقتصادية المصرية العامة ، وانما تجعل العنـــاصر الرجعية تعتمد على نفوذها فى الريف للقيام بما تريده من أعمال سياسية • وانا لنشهد كيف تعارض هذه العناصر أشد المعارضة جميع الأعمال والاصلاحات ، ســواء أتت من الحكومة أم من هيئـــات أخرى • وليس بخاف أن تلك العنـــاصر ليست مشتتة متناثرة لاصلة بين العنصر منها والآخر ، فيمكن الاســـتهانة بها ، بل انها تقف وحدة لا تتجزأ ضد كل معـــالجة تقدمية نريد بها حل احــدى مشاكلنا حلا سليما • فهى تقول مثلا ان الضرائب التصـــاعدية ســـتؤدى الى انخفاض ايجار الاراضى ، وهذا ليس من المرغوب فيه — تأمل ! ، ثم تقف هذه الكتلة الرجعية حائلة دون تطبيق نظام النقابات على العمال الزراعيين • يحاول الرجعيون أن يلبسوا حملاتهم ثوب « الوطنية » السامية الصميمة ، و « الحرية » الشـــخصية ، ولكن هذه الألوان الخـــلابة لا تلبث أن تزول • قالوا ان انتشار التعليم يضر بانتاجنا الزراعى ، وانه يحول فلاحينا وأبناءهم الى مشردين يأبون الفـــلاحة • والذى نراه أن مناصرى التقدم الاقتصـــادى فى مصر يعترفون بأن النهضة الصـــناعية لا يمكن أن تحــدث الا اذا اعتمدت على شعب متعلم • ولكن الطبقات العقارية لا تحتاج الى توافر هـــذه الشروط عند الفلاحين ، اذ أنها تحتاج الى دواب فقط » •

وبعد هذا الحكم ، انطلق صادق ســعد الى مناقشة ما يمكن أن تقوم به « حكومة ديموقراطية فى الظروف الحاضرة » من اصـــلاح أحوال الفـــلاحين اصلاحا حقيقيا • فأشار الى أن هناك نقطتين يمكن استخلاصهما مما عرضه من تحليل « يمكن اعتبارهما أســـاس المشكلة » • الأولى ، هى وجــود طبقة عقارية تحتكر الأرض الزراعية والانتاج الزراعى دون تتدخل الحكومة وتنظم

الملكية الزراعية والانتاج • والثانية ، وجود طبقة كبيرة من الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين الذين لا يستطيعون أن يعيشوا مستقلين عن نفوذ الطبقه العقارية الاقتصادى والاجتماعى والسياسى • وقال ان أسباب سوء حالة هذه الطبقة الفلاحية تدور حول نقاط ثلاث وهى :

١ – عدم توازن الملكية الزراعية •

٢ – ضعف الانتاج وتسلط الاحتكار عليه •

٣ – ضعف تنظيم الفلاحين أقتصاديا وسياسيا •

ومن ثم فان الاصلاح يجب أن يقوم على الآتى :

١ – تحديد الملكية الزراعية وتوزيع ما يزيد على ٥٠ فدانا على الفلاحين الفقراء •

٢ – تشجيع زيادة الانتاج عند هؤلاء الفلاحين عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الانتاجية •

٣ – حماية الطبقة الفلاحية باصدار التشريع الفلاحى الذى لابد منه •

وفى معالجته للجزء الأول من الاصلاح ، أوضح صادق سعد أن صدور قانون يمنع الأفراد والشركات من تملك أكثر من ٥٠ فدانا من الأرض الزراعية فى المستقبل ، سوف يكون مساحات كبيرة توزع بالتساوى على ما يقرب من مليونين من الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين الذين لم يذوقوا شيئا من العدالة الاجتماعية التى لم يعرفوها منذ قرون طوال • وقال ان البعض سوف يعترضون على ذلك ويتهمون صاحب هذه الدعوة بالترويج « لآراء خطرة على النظام الاجتماعى » ! ولكن « نرد عليهم مقدما بأن الاقتصاديين الرسميين فى بريطانيا العظمى قد ذهبوا الى أبعد من اقتراحنا هذا بكثير ، اذ أنهم أكدوا ضرورة الغاء الملكية الزراعية الغاء كاملا • فقد تبين فى مؤتمر اقتصادى انعقد فى مدينة « كمبردج » سنة ١٩٤٢ ، تيار قوى نحو نزع الملكية العقارية الفردية واستيلاء الدولة عليها • وقد عبر سير دانيال هور ، رئيس المجلس الاقتصادى الاستشارى البريطانى ، عن هذه الآراء اذ قال ان تطبيقها سيمكن الدولة من وضع حد نهائى لفوضى الانتاج الزراعى ، وانه « يجب جعل الدولة وحدها مالكة للأرض – رغم الموقف العدائى الذى يقفه أصحاب الأراضى ازاء هذه الفكرة – لأن ملكية الأرض عبارة عن أحتكار يضر بمصلحة المجتمع أجمع » •

كما أوضح صادق سعد أن فكرة تحديد الملكية الزراعية « ليست بجديدة فى التيارات الاصلاحية العالمية نفسها ، فقد قامت بهذا الاصلاح نفسه دول أوروبا الوسطى والبلقان ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم رأينا أخيرا أن لجنة تحرير الوطن البولاندية قد وضعتها موضع التنفيذ » •

ثم تحدث عن مسألة التعويضات التى تدفع لكبار الملاك عن الاملاك التى تنتزع منهم فوق ٥٠ فدانا ، وابدى اعتراضه صراحة على دفع اية تعويضات ، معتبرا ان « مساحة ٥٠ فدانا من الأرض الزراعية تنتج ما يزيد على ١٠٠٠ جنيه سنويا من الأرباح الصافية ، كاف جدا لتسديد حاجات عائلة عادية فى الظروف الحاضرة » ، وأن الفلاحين الصغار الفقراء أحق بالأرض التى يستغلونها بأيديهم ، واحق ايضا بأى مبلغ من المال قد يوجد فى احتياطى خزينة الدولة ٠

وقد أبدى صادق سعد أهتماما كبيرا بربط فكرة تحديد الملكية واعادة توزيعها بفكرة اتحاد الفلاحين فى جمعيات تعاونية أو مزارع تعاونية ، وذلك حتى لا يؤدى توزيع الملكية على الفلاحين الفقراء الى القضاء على الانتاج الكبير مما يضر بالانتاج الزراعى نفسه ويزيد نفقاته ٠ فقد بين الآثار الضارة للملكيات الزراعية الصغيرة القائمة فى ذلك الحين ، من زيادة فى التكاليف العامة ، وزيادة فى اضطراب الأمن العام بسبب المنازعات على الحدود ، واعاقة تحسين الأراضى واستعمال الآلات الحديثة ، هذا فضلا عن الفوضى فى نظام الرى ونظام الصرف ٠ وقرر أن « **فكرة اعادة توزيع الملكية العقارية دون تشجيع الفلاحين على الاتحاد فى الانتاج فى جمعيات تعاونية انتاجية ، فكرة ناقصة تخفى فى كثير من الأحيان اتجاها رجعيا عند أصحابها ، فهؤلاء يريدون بهذه الطريقة أرجاع الزراعة المصرية ، والفلاحين المصريين ، الى عهد القرون الوسطى ، وربط الفلاحين بالأرض ربطا شديدا ليحسنوا استغلالهم فيما بعد** » ٠

ثم تناول صادق سعد بعد ذلك النقطة الثالثة من الاصلاح المقترح ، وهى حماية الطبقة الفلاحية بالتشريع الفلاحى ٠ فذكر أنه لابد من اصدار عدة قوانين تفتقر اليها الطبقة الفلاحية تحدد حقوق وواجبات المزارعين ازاء الدولة والأشخاص تحديدا دقيقا تستطيع الاعتماد عليه فى تنظيم الانتاج الزراعى ٠ وتساءل **لماذا لم تطبق على الطبقة الفلاحية تلك السلسلة من القوانين التى صدرت بشأن الطبقة العاملة ، والتى لم يرد المشرع - بلا سبب يرضى المنطق - تطبيقها على الفلاحين أيضا ، فمنها :**

١ - قانون تشغيل الأحداث والنساء فى الزراعة ٠

٢ - الاعتراف بالنقابات الفلاحية ٠

٣ - قانون عقد العمل الفردى ٠

٤ - قانون عقد العمل الجماعى ٠

٥ - قانون تحديد أجور العمال الزراعيين منعا من استغلال هذه الطبقة الفقيرة البائسة ٠

وقال انه من الضرورى أصدار سلسلة أخرى خاصة بالفلاحين ، هى قوانين التأمين الزراعى لوقاية الفلاحين ومنتجاتهم ، « فالتأمين على حياة الحيوانات الزراعية يكاد يكون عاما فى جميع البلاد ، وقد وسعت البلاد المتقدمة مجال التامين الزراعى الى خطر الجفاف ، والصقيع ، والفيضان ، والأمطار المستمرة فى فترات حرجة ، والعواصف ، وأمراض النباتات والطفيليات الخاصة بها » . واستطرد قائلا : « ان هذه القوانين ، ان أصدرت فى مصر أيضا وحمت الفلاح المصرى ، دفعته دفعا حقيقيا الى الأمام ، وأفسحت المجال امامه فى سبيل السعادة والرقى » .

وقد انتهى صادق سعد من عرضه الهام للمشكلة الفلاحية الى وضعها فى اطارها الصحيح من النهضة العامة . فذكر أنه على الرغم من أن اصلاح حال ١٣ مليونا من الفلاحين سيزيل مرة واحدة أسباب الأمراض الاجتماعية التى نصيب مجتمعنا الان ، كما أن اعطاء الفلاحين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية سيدخل فى حياتنا الاجتماعية عنصرا ديموقراطيا بالغ الأهمية يضمن لمصر الاستمرار فى الرقى وثبات حياتنا السياسية وسحق الرجعية » ـ الا أننا لا نرغب فى اعطاء المشكلة الفلاحية أهمية أكثر مما تستحق ، ولا نريد أن معالجتها هى الوحيدة الجديرة بالاعتناء . فالريف جزء لا يتجزأ من القطر كله ، وسكانه الأغنياء والفقراء مرتبطون ارتباطا وثيقا بباقى المجتمع المصرى . فكما لا يمكن اغفال تأثير النهضة الفلاحية على النهضة العامة ، كذلك لا يمكن اغفال تأثير النهضة العامة على النهضة الفلاحية نفسها . ولا يخفى على أحد أن تقدم الصناعة ورقيها ، ثم النهضة العمالية نفسها ، هو أهم عنصر هذه النهضة العامة » .

الاخوان المسلمون فى الميزان :

ألفه عبد الرحمن الناصر تحت اسم مستعار هو : « محمد حسن أحمد » . وقد صدر عام ١٩٤٦ . وهو وثيقة اتهام للاخوان المسلمين يسعى فيها المؤلف لدمغهم بالفاشية . وكانت خطته فى ذلك تحديد سمات الفاشية وأساليبها ، ثم محاولة تطبيقها عليهم من واقع سلوكهم ونصوصهم .

وقد بدأ كتابه باستعراض الآراء المختلفة فى جماعة الاخوان المسلمين ، فذكر أن « البعض يعتقد أنها هيئة دينية تعمل على نشر الدين الاسلامى وتبعث فضائله بين الناس . والبعض يعتقد أنها حزب سياسى متستر وراء الدين ، له أهدافه وبرامجه . والبعض يعتقد أنها هيئة فاشستية تعمل لصالح الاستعمار وأذناب الاستعمار فى مصر والشرق العربى . فماذا تكون هذه الجماعة ، وما حقيقتها ، وماذا تخفى وراءها » ؟ .

لقد أجاب على هذا السؤال بالقول بأنه قبل الحكم على الجماعة بأنها « فاشية » أو « غير فاشية » يجب معرفة ما هى « الفاشية » ؟ • وقد عرف الفاشية بمظاهرها التى رأى« أنها تتلخص فى الآتى :

أولا - يستغل الفاشيون فترة الأزمات والانحلال الاقتصادى فى الصناعة والزراعة وانتشار البطالة والفوضى ، لخداع الجماهير عن السبب الحقيقى لهذه الأزمات : أما بالقاء العبء على اليهود ، أو على سبب تافه من الأسباب •

ثانيا - تستغل الفاشية فى خداعها نقط ضعف : فاما تستغل النعرة الوطنية المتطرفة ، أو تستغل الدين • والمثال على الحالة الأولى فى ألمانيا ، وفى الحالة الثانية فى اليابان وأسبانيا وأيطاليا •

ثالثا - تستغل الفاشية الناحية الروحية ، فتحاول أن تفهم الشعب أن المادة لا قيمة لها ، وأن الروح والعاطفة هى الأساس ، حتى لا يوجه الشعب اهتمامه الى حقوقه المادية •

رابعا - تغرر الفاشية بالشعوب بنشر المذاهب والآراء عن القوة والعظمة والمجد ، وأن الحياة والطبيعة لا تحترم سوى القوى •

خامسا - الزعامة • تعتمد الفاشية على رفع زعيمها الى مصاف الروحانيين المتصلين بالسماء من قبل العناية الالهية وأنه لا يخطىء مطلقا •

سادسا - تبنى الفاشية دعايتها على نظرية « العنصرية » ، أى تفوق جنس على آخر •

سابعا - الاستعمار • تبنى الفاشية سياستها على الاستعداد للحروب واستعباد الشعوب ، ليربح من وراء ذلك ملوك الصناعة وكبار ملاك الأراضى •

ثامنا - تحظى الفاشية بتأييد أصحاب المصانع وأصحاب الملكيات الكبيرة ، لأنهم يعرفون أن الفاشية هى سلاحهم الأخير للضغط على حقوق الشعب وحرياته ومنعه من ممارسة هذه الحقوق •

تاسعا - تتبع الفاشية أساليب دكتاتورية أرهابية ، فتحل البرلمان وتلغى الأحزاب الا حزبها ، وتغلق نقابات العمال ، وتدعم الدولة بجهاز قمع ورقابة وطابور خامس •

بعد هذا العرض لخصائص الفاشية أخذ عبد الرحمن الناصر فى محاولة تطبيقها على الاخوان المسلمين • فتناول فى البداية المظهر الأول ، وهو استغلال الفاشية لأوقات الأزمات والضجر والملل واليأس والحيرة لدى الشعب ، ورأى أن هذا المظهر ينطبق على الجماعة قائلا :

« فعلا ، نجد أن جماعة الاخوان المسلمين قد تكونت فى بدء الأزمة العالميه التى ظهرت مبكرة فى مصر عام ١٩٢٨ ، تلك الأزمة التى عانى الشعب المصرى منها ما عنى من فقر وبطالة ، وقامت المظاهرات وكثرت الاضرابات فى جميع أنحاء البلاد ، فلجأ الاستعمار الى حكومه اليد الحديدية وحكومة صدقى الارهابية عام ١٩٣٠ . فى هذه الفترة تكونت الجمعيات الفاشية ، ومنها جمعية الاخوان المسلمين ، التى ازدهرت عام ١٩٣٥ ، أيام اضطراب الأحوال نتيجة الحركة الوطنية يومئذ ، وازدهرت مرة أخرى عام ١٩٤٥ ابان تبلبل الخواطر ، لتظهر أمام الشعب أنها منقذته من حيرته ، وأنها الوحيدة التى تملك الحل الصحيح » . واستدل بكلمة للمرشد العام الشيخ حسن البنا فى المؤتمر العام عام ١٩٤٥ يقول فيها : « كل ذلك يا أخى جعلنى أشعر شعورا قد ارتقى الى مرتبة الاعتقاد أننا لم يعد لنا الخيار ، وأن من واجبنا أن نقود النفوس الحائرة ، ونرشد هذه المشاعر الثائرة » ! .

ثم تناول عبد الرحمن الناصر المظهر الثانى للفاشية ، وهو استغلال نقاط الضعف فى الشعوب ، مثل القومية أو الدين ، ورأى أن هذا المظهر أيضا ينطبق على الاخوان المسلمين قائلا :

« فعلا بدأت الجماعة كجماعة دينية غرضها ، تحقيق المقاصد والأغراض التى جاء بها الدين الحنيف ، وشرح دعوة القرآن الكريم وفهم الاسلام فهما صحيحا » . ولكن أحقيقة كان غرض الجمعية دينيا فقط ؟ . كلا ، فالجماعة هى هيئة سياسية تتستر وراء الدين ، بل تستغله لجذب الجماهير حولها باسم الدين . وقد صرح مرشدهم العام بأنها « حزب سياسى نظيف يجمع الكلمة ، ويبرأ من الغرض ، ويحدد الغاية ، ويحسن القيادة والتوجيه » . وقد نادوا بالاسلام كنظام حكم ، دون أن يوضحوا للشعب تفسيراتهم لأحكام الدين : « هل وضعوا برنامجا مفصلا مثلا للمشكلة الزراعية ؟ . هل طالبوا بتحديد الملكية وتوزيعها على الفلاحين ؟ . هل طالبوا بتحديد حد أجر أدنى للعمال ، وعمل مشاريع تكفل للعامل حياة سعيدة وأمنا فى عمله ؟ . هل طالبوا بتامين العمال ضد الحوادث والعجز ؟ . هل وقفوا ضد الحكومات التى تضطهد النقابات وتطرد العمال ؟ . هل طالبوا بفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الشركات والمصانع والأراضى لانشاء شبكة من المدارس والمستشفيات لتحسين الصحة ونشر التعليم ؟ . هل طالبوا بمجانية التعليم بالمدارس ؟ . هل طالبوا بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم ؟ . انهم لا يهتمون الا بالناحية الروحية ، فيحاولون أن يبعدوا الشعب عن مطالبه الحقيقية .. لماذا لا يعلنونها ثورة « باسم الدين » على كبار الملاك وأصحاب الشركات الكبيرة ؟ » .

ثم يسخر عبد الرحمن الناصر من الحل الذى يطرحه الاخوان لمشـاكل الشعب ، ويورد نصا فى المذكرة التى رفعها الشيخ البنا الى الملك عام ١٩٤١ يقول فيه :

« يرجو الاخوان المسلمون أن تأمروا جلالتكم بأن تعنى الحكومة المصريه عناية جدية بايجاد علاج سريع لفوضى الحياة الاجتماعية التى وصلت الى حد من الاختلال والفساد ينذر بأخطر العواقب ، فتصـدر التشريعات الحـازمة التى توجب على كبار رجال الدولة والوزراء وحكام الأقاليم أن يؤدوا الصلوات فى أوقاتها ، وأن يكونوا قدوة صالحة لغيرهم فى احترام الدين » ٠

ويعلق عبد الرحمن الناصر على هذه الفقرة قائلا : « كنت أظنه ـ ان كان مخلصا فى دعوته ـ أن يطالب باصدار التشريعات الخاصة برفع مسـتوى المعيشة ، وتحسين حالة الشعب ، وزيادة الأجور ، وتوزيع الملكيـات ٠٠ الخ من الاصلاحات التى تمس مصالح الشعب فى الصميم ٠٠٠ ان اصلاح الحكام وتقويمهم لن يأتى بأمرهم بالصـلاة والصـوم والزكاة ، وانما يأتى باشراك الشعب نفسه فى الحكم ، هنا فقط سـيرغم هؤلاء الحكام ارغاما تحت تأثير الضغط الشعبى أن يعملوا لصالح الجماهير » ٠

ثم تناول الكـاتب المظهر الثالث للفاشـية ، المتعلق ـ كمـا ذكر ـ بالزعامة ٠ فاسـتدل بقانون الاخوان قائلا « « اننا اذا نظرنا اليه وجدناه قانونا دكتاتوريا يضع كل الأمور تحت امرة الزعيم ، ويأمرون أعضـاءهم بطاعته الطاعة العميـاء والثقة التامة به ٠ فقد جاء فى أحد رسـائل الاخوان بعنوان : « من تطورات الفكرة الاسلامية وأهدافها » أن شعارها دائما : « أمر وطاعة ، من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج » ! ٠ وجاء تحت عنـوان « التنفيذ » : ولا يكفل النجاح فى هذا الطور الا « كما الطاعة كذلك » ص ٩ ٠ وفى البند الثالث : « هل هو (الأخ) مستعد لاعتبار الأوامر التى تصـدر اليه من القيـادة ، فى غير معصـية طبعا ، « لا مجـال فيها للجدل ولا للتردد ولا للانتقاص ولا للتحوير ؟ ، مع ابداء النصـيحة والتنبيه الى الصواب » ؟ وفى البند الرابع : « هل هو مستعد لأن « يفرض فى نفسه الخطأ وفى القيـادة الصواب ، اذا تعارض ما أمر به مع ما يعلم فى المسائل الاجتهادية التى لم يرد فيها نص شرعى » ؟ ٠ ثم ان العضو لا يمكن أن يرقى الا اذا اثبت أنه يطيع طاعة عمياء ٠

ثم قال عبد الرحمن النـاصر ان « هذا يذكرنا بهتلر » ، « الا تعرف أيها القارىء أن بعض الاخوان ينادون مرشـدهم بـ « مولانا » ؟ ، وأن الأسـتاذ السكرى وغيره من قادة الاخوان حين يخطبون الجماهير فى حضرة مرشـدهم يقولون : يا زعيمنا ويا منقذ الشعب ٠٠ الخ ، كما كان يقول جوبلز لزعيمهم

المقدس هتلر ؟ » . « اذن باسم هـذه الزعامة ، فليخطىء المرشد العـام ، وليتخبط ما شاء أن يتخبط ، وأن يعبث بالقضية الوطنية كما أراد ، فلا يجرؤ أحد من حزبه أن يناقشه الحساب أو يرشده الصـواب . انما عليهم جميعا الطاعة ، والطاعة العمياء » .

ثم علق عبد الرحمن النـاصر على ذلك بقوله : « أليس هذا كفران تأباه مواعد الدين ؟ أليس هذا تقديس ما بعده تقديس ؟ . أهناك شخص لا يمكن أن يخطىء ؟ . ألم تر هتلر كيف كان سبب قتل الملايين ، وكيف هبط بشـعبه الى الحضيض ، وذلك لان أسلوبه فى الحكم كان أسلوبا فاشيا قائما على عبادة الأشخاص والايمان بزعيم ، والثقة بأن هذا الزعيم لا يخطىء ، وأنه لا يجب مناقشته الحساب ؟ » . ثم قال :

« ان قضيتنا الوطنيه قضية شائكة ، والأمور فى مصر معقدة ، وعلاقتنا بالاستعمار فى برمه . وهذه كلها تحتاج الى اشراف شـعبى واسع النطاق ، والرجوع دائما الى الجمـاهير ، حتى تحسن مناقشة زعمائها الحسـاب ، لا الى قتل ملكة التفكير فى الملايين باسم الايمان بزعيم . فالزعماء مهما خلصت نياتهم يجب أن يكون مردهم الى الشعب ، ويجب أن يكون الشـعب رقيبا عليهم يحاسـبهم على أخطـائهم ، ويقـوم اعوجاجهم ، حتى اذا عجزوا او انحرفوا سحب منهم ثقته . فمن العبث بعـد أن تبين للعـالم أجمع خطر الفاشية وخطر الخضوع لزعيم ، وخطورة التسليم المطلق له ، أن ترجع مصر الى الوراء ، فيخرج الينا هتلر صغير فى شخص المرشد الكبير » .

ثم تناول الكاتب المظهر الرابع للفاشـية ، الذى ذكر أنه « نشر الحقد والكراهية » ، عن طريق المناداة بأن البقـاء للأصلح ، واضـطهاد الأقليات كاليهود فى ألمانيا . وذكر أن جماعة الاخوان ينطبق عليها هذا المظهر ، لأنهـا عندما تضع البرنامج أو تطلب اصـلاحا أو غيره ، تطلبه دائما « للمسلمين » ، كأن مصر لا يوجد بها أقبـاط ! . أما عن الأقلية اليهودية ، فحدث عنهـا ولا حرج ، فتارة يدعوها الشيخ حسن البنا « بالأقلية اليهودية البغيضة » ، وتارة يرمونها بالنهم والجشع .. الخ من الشتائم التى تفرق بين صـفوف الامة وتجعل هذه الأقليات ترتمى فى أحضان المستعمر . ولا تقتصر هذه التفرقة بين صـفوف مصر وحدها ، بل تتعـداها الى الشرق العربى بأجمعه ، فهم يتحيزون للمسـلمين ، بل يتبعون نفس أسلوب هتلر والفاشـية عـامة فى الدفاع عن حقوق الاقليات المسلمة فى البلاد المختلفة ، وقد جاء فى القـانون بعـد أن عدلوه « اسـتنقاذ الأقليات الاسـلامية فى كل مكان ومسـاعدتها على الوصول الى حقها » .

ثم علق عبد الرحمن النـاصر قائلا : « ان نغمة الأقليات لبست جديدة علينا ، فقد احتل هتلر تشيكوسلوفاكيا والسوفيت والنمسا وبولندا وغيرها

من بلدان أوروبا بحجة أن بها أقليات ألمانية . ان نغمة الأقليات يقصد بها توجيه أنظار الشعب الى مسائل ثانوية تلهيه عن الكفاح ضد العدو الرئيسى ألا وهو الاستعمار البريطانى . ان القضية اليوم هى قضية التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار ، من مسلمين أو أقباط أو يهود ، والقضية اليوم هى توجيه كلمة الشعب جميعا عمالا وطلبة وفلاحين ومثقفين ، يهودا أكانوا أم مسيحيين ام مسلمين ، وتوجيه حقدهم وغضبهم نحو أصل الداء ، نحو الاستعمار والاستغلال » .

ثم تناول الكاتب المظهر الخامس من الفاشية وهو « العنصرية » . وذكر أنه يقصد بالعنصرية تقسيم شعوب العالم الى أجناس راقية وأجناس حقيرة ، وأن الأجناس الراقية يجب أن تسود الأجناس الحقيرة . ثم أخذ فى تطبيق هذا المظهر على الاخوان ، فاستدل بمذكرة حسن البنا الى الملك سنة ١٩٤١ ، التى ذكر فيا أن دعوة الاخوان « تعمل على أن تستعيد مصر عظمتها الخالدة بين أمم العالم وتنير وجه الأرض من جديد بما ورثت من أمجاد الحضارة » ، وما جاء فى « دعوتنا » : نحن نعلم أن لكل شعب معرفته وقسطه من الفضيلة والخلق ، ونعلم أن الشعوب فى هذا تتفاوت وتتفاضل » . وكذلك تحت عنوان : « الاسلام والعزة القومية » : « تحتاج الأمم الناهضة الى اعتزاز بقوميتها كأمة فاضلة مجيدة لها مزاياها وتاريخها . وقد عملت الأمم الحديثة على ترسيخ هذا المعني فى نفوس شبابها ورجالها وأبنائها جميعا ، ومن هنا سمعنا : « ألمانيا فوق الجميع » ، و « ايطاليا فوق الجميع » . و « سودى بريطانيا واحكمى » . وعلق الكاتب على ذلك بقوله : « هذه دعوة فاشية ونغمة بالية قد جرت على الشعوب الويلات والأهوال . أنها تحول الانظار الى مجد موهوم ، والى ألفاظ براقة ، والى آمال جوفاء ، بدلا من أن نوجهها نحو العدو الأول الا وهو الاستعمار » .

ثم تناول الكاتب المظهر السادس للفاشية وهو الاستعمار ، وحاول أن يطبقه على الاخوان ، فذكر أنهم يفرقون بين استعمار واستعمار ، فيقولون ان الاستعمار الاسلامى انما هو استعمار محبوب لدى الشعوب ، واستشهد بما ورد فى « دعوتنا » تحت عنوان « وطنية الفتح : « وان كانوا يريدون بالوطنية فتح البلاد وسيادة الأرض ، فقد فرض ذلك الاسلام ، ووجه الفاتحين الى أفضل استعمار وأبرك فتح » . وجاء فى نشرة « الى أى شىء ندعو الناس » « ومعنى هذا أن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة ، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا » . وجاء تحت عنوان : « استعمار الاستاذية والاصلاح » : « حجتهم واضحة (أى حجة العرب) على أطراف ألسنتهم ، يدعون الناس الى أحد ثلاث : الاسلام أو الجزية أو القتال » .

وجاء فى خطاب المرشد العام فى طلبة الاخوان : « وقرر الاسـلام سيادة الأمة الاسمية وأستاذيتها » .

ثم علق عبد الرحمن الناصر على ذلك قائلا : « يجب ألا ننسى أن هتلر حين غزا معظم البلاد الأوروبية ، نادى بأن الاستعمار النازى هو استعمار من نوع جديد لخلق « نظام جديد فى اوروبا » . ولكن هذه النغمة مضحكة حقـا ، ولكنها مؤسفة مبكية ، اذ هى تتشـبه بهتلر ، ولكن تشـبه قزم استعمارى بعملاق استعمارى » . أرأيت كيف أن هذا النداء : نداء الوحدة الاسلامية انما ظـاهره وباطنه العـذاب ، انما ظـاهره الغيرة على الكرامة العربية ، وباطنه تثبيت أقدام الاستعمار فى تلك البلاد » ؟ .

ثم تناول عبد الرحمن الناصر المظهر السابع للفاشية ، وهو تأييد كبار الملاك وأصـحاب الشركات لها . وقد ذكر أن هذا المظهر ينـطبق أيضـا على الأخوان المسلمين ، فهى تؤيد هؤلاء لأنهـا تعتبر أن صـاحب الشركة ما دام مسلما يجب على الاخوان تأييده ومسـاعدته . فشركة السكر مادام صاحبها أحمد باشا عبود المسلم ، أو شركة السيارات لصاحبها الحاج محمد سالم ، المسلم والحاج ، تتنـاول تأييد الاخوان وتشـجيعها ، مهما كان هؤلاء يستغلون العمال . وهى من ناحية أخرى تحظى بتأييد هؤلاء : « فاننا نجد أن على ماهر باشـا وصـالح حرب باشـا وغيرهم ، بل ان آل الشريعى وآل عبد الرازق وغيرهم المثلين لكبار الملاك ، بل ان صدقى باشا والحاج محمد سالم المثلين لكبـار أصـحاب الشركات ، يؤيدون هـذه الجمعية ويساعدونها . فنسمع أن الحاج محمد سالم معجب بها ، بل هو عضـو بها ويساعدها بأمواله . كما يساعدها صدقى باشا ، رئيس اتحاد الصـناعات المصرى ، بالأموال ، ويمنحها ٢٠ طنا من الورق لاصدار جريدة لهم فى الوقت الذى يمنع الورق عن كثيرين من أصحاب المجلات والجرائد الأخرى .. ولكن لماذا يؤيد هؤلاء السادة من كبار الملاك وأصحاب الشركات جماعة الاخوان المسلمين ؟ أحبا فى سواد أعينهم ، أم هناك سبب آخـر ؟ . من تحليلنا للفاشـية بينا أن الفاشية هى السـلاح الأخير فى يد هؤلاء السـادة يلوحون به اذا ما دقت ساعة الخطر وقام الشعب يطالب بحقوقه . التأييد على نطاق واسع ، حتى كبـار الملاك المسـيحيين مثـل مريت غـالى وغيره لايتأخرون عن الاخوان المسلمين . ولا تعجب فقد كان بعض كبار الملاك اليهود يؤيدون هتلر ليضمن لهم أن يكمم أفواه العمال والفلاحين » .

ثم تناول عبد الرحمن النـاصر المظهر الثامن للفاشـية ، وهو موقفها من البرلمان والدستور . فاستدل بآراء الاخوان على أن هذا الشرط ينطبق عليهم قائلا : « انهم ينادون بالغاء الأحزاب كما جاء فى خطب المرشد العام والقرارات

التى يتخذونها فى المركز العام • ويعللون عزمهم هذا بأن الأحزاب الموجودة ، وبمعنى آخر النظام الديموقراطى الموجود ، لم يؤد للبلاد أى خدمة • فبدلا من اصلاح أداة الحكم باشراك الشعب فيها ، وبدلا من توسيع الحريات وتحقيق أهداف الشعب ، نجدهم يتخذون من يأس الشعب من الأحزاب الموجودة فرصة ليطالبوا بالغائها ، حتى يترك حزبهم يسعى وحده الى الحكم ويسعى الحكم اليه كما قال مرشدهم • بل الأدهى أن يستشهد الشيخ البنا بالبلاد الفاشية نفسها ، فيقول فى احد نشراته : « وهذه رومانيا قد ألغت الأحزاب ووضعت على رأس حكومتها بطريركا من رجال الكنيسة • ولا أقول أين الأحزاب فى ايطاليا وألمانيا ، فذلك أمر مفروغ منه » ! - أى بمعنى آخر أنهم يريدون الغاء البرلمان والغاء النظام الديموقراطى ، وبينما نبذت معظم بلدان العالم الحكم الفاشى ، وبينما تقرر جميع المواثيق الدولية احترام الحياة الديموقراطية والأسلوب النيابى فى الحكم ، اذا بنا نرى هيئة مصرية تريد أن ترجع بنا الى نظام فاشى دكتاتورى • وانك اذا ما اطلعت على قانونهم وعرفت شروط عضويتهم وترقياتهم والعمل داخل الجماعة ، لاقتنعت دون أى جدال بأن قانونهم هو قانون فاشى بحت ، تنعدم فيه الديموقراطية ، ويتركز فيه السلطان التام فى يد شخص واحد هو الشيخ حسن البنا ومعاونيه ممن يختارهم وممن يستطيع ابدالهم بغيرهم واسقاط عضويتهم متى شاء ، وان لمكتب الارشاد العام الذى يعينه البنا التصرف المطلق والاشراف التام على كافة شعب الهيئة وكافة أقسامها ، حتى الانتخاب داخل الشعب لا يغير من الأمر شيئا ، لأن الأمر كله بيد المكتب العام •

بعد ذلك تناول عبد الرحمن الناصر العلاقة بين الفاشية والاستعمار فى المستعمرات ، فذكر أن الفاشية فى المستعمرات تعد خادمة المستعمر وعونا له ضد الشعب ، لأنها تقوم بدور المحطم للحركات الاستقلالية الوطنية التى يقوم بها الشعب لطرد المستعمر ونيل استقلاله وحريته • وقال ان الفاشية تخدم الاستعمار بطرق كثيرة ، فهى تفرق صفوف الأمة حتى لا تجمع كلمتها فى كلمة واحدة هى طرد المستعمر ، كما انها تحاول دائما تحويل أنظار الشعب الى أشياء أخرى حتى ينسى ولو مؤقتا الكفاح ضد المستعمر ، كما أنها تستعمل طرقا أرهابية لقمع الحركات الوطنية والقضاء عليها •

وأخذ فى تطبيق ذلك على الاخوان المسلمين ، فأوضح أنهم يفرقون الصفوف عن طريق دعايتهم الدينية الواسعة النطاق التى تفصل بين طوائف الأمة الثلاث من مسلمين وأقباط ويهود ، وأن الاستعمار يسمح لمندوبيهم بالسفر الى البلاد الشرقية ، بل ويسمح لهم بفتح « الشعب » فى السودان والهند ، مع أنه صاحب الكلمة العليا هناك ، لدورهم فى تفريق الصفوف •

وهم يحاولون فى فلسطين تفرقة الصفوف بين العرب واليهود تحت ستار الدين ، وهو ما يفعله المستعمر الذى يخشى اتحاد العرب واليهود ضده فيقضى عليه القضاء النهائى ! ٠

وبالنسبة لتحويل الانظار ، ضرب الأمثلة على ذلك بموقف الاخوان يوم ٢ نوفمبر ، وهو ذكرى وعد بلفور بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، « فقد قادت الفاشية جموع الجماهير تحت حماية بوليسنا المصرى بقيادة رؤسائه الانجليز ، لا لتهتف ضد الاستعمار ، ولا لتظهر تكاتفها مع الشعب الفلسطينى ضد البريطانيين ، بل قادته ضد اليهود ٠ فكنت تسمع هتافات : « لا يهود بعد اليوم » ، و « الموت لليهود » الخ هذه الهتافات العدائية ٠ بل ضربوا المعابد وحرقوها ، كل هذا لتحويل نظر الشعب من كفاح ضد البريطانيين المستعمرين الى كفاح ضد اليهود » ٠

كما يتمثل تحويل الانظار عن الكفاح ضد المستعمر ، « بل الخيانة الكبرى فى حق وطننا العزيز » ، فى كلام المرشد العام الى الشبان والاخوان المخدوعين أنهم لو اتبعوا دينهم وقرءوا « كتاب المأثورات » صباحا وليلا ومساء ، ولو ظلوا طول يومهم فى المسجد يتعبدون ، ولو وجهوا كفاحهم ضد الحانات والمراقص وسباق الخيل ، لكان هذا كافيا فى نظر الزعيم لاصلاح البلاد وتحقيق أهدافها وجلاء الجيوش البريطانية عن مصر والسودان ٠

أما استعمال الوسائل الأرهابية ، فذكر عبد الرحمن الناصر أن الاخوان قد بدءوا يستعملون فعلا الوسائل الأرهابية والهجوم على الشباب والطلبة بالعصى والخناجر ، كما كان يفعل هتلر تماما قبل وصوله الى الحكم ٠

وقد انتقل الكاتب بعد ذلك إلى الكلام عن « الاخوان والمطالب الوطنية »، فتحدث عن موقف النقراشى من القضية الوطنية ، وسياسته فى منع الاجتماعات ومصادرة الهيئات والمؤتمرات التى تبحث مطالب الشعب ووسائل تحقيقها ٠ وقال ان الحكومة فى الوقت الذى صفت فيه كل الاجتماعات والمؤتمرات ، حتى الصغيرة منها ، سمحت لهيئة الاخوان بأن تعقد مؤتمرها العام لنواب الأقاليم ، وأن يبحث المطالب الوطنية ويحضره الأعضاء من أغلب أنحاء البلاد ٠ فلماذا ؟ ٠ ان السبب فى غاية البساطة ـ سبب قوله ـ يرجع الى طبيعة هذه الجماعة الممالئة للاستعمار ، الخادعة لجماهير الشعب ٠ اذ لو كان قادة الاخوان يحاربون الاستعمار بجد واخلاص ، لحاربهم المستعمر أشد المحاربة ٠ واستدل بخطاب للمرشد العام يبين فيه طرق العمل لاحقاق الحقوق الوطنية والوصول اليها ، فاكتفى بالمناداة « بالشعور بالتبعية وانتهاز الفرصة » ! ، وأوقع فيه عبء تأخر الأمة الاقتصادى فى الزراعة والصناعة الى هجرة الأجانب الينا الذين يقيدون حريتنا فى التصدير والاستيراد

والتجـــارة والزراعة والنقد • وعلق الكـــاتب على ذلك قائلا : « أبعـــد ذلك من تضليل ، من الذى يقيد حريتنا ويقيد الأستيراد ويربط عملتنا ويقف عقبة فى سبيل نمو الصـــناعة والزراعة والتجـــارة ؟ أهم اليونانيون أو الأتراك أو الفرنسيون أو غيرهم من الأجانب ، أم هو المســتعمر البريطانى ؟ أكل أجنبى فى مصر مستعمر لنا ومقيد لحريتنا ، أحين نطالب بحريتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية نعنى طرد الأجانب من مصر ؟ •

ثم هاجم الكـــاتب المرشد العـــام لمطالبه الخاصـــة بقناة السويس التى لخصها فى « الاستعداد للمستقبل وزيادة عدد الموظفين المصريين » حتى تؤول الينا القنال ! • وقال انه يجب المطالبة بعدم ترك القنال فى يد أصحاب الاسهم من بريطانيين وفرنسيين ، وحل هذه المشكلة على نطاق دولى •

واتهم الكاتب الاخوان بالوقوف موقفا استعماريا من السودان • فقد أنكر المرشد ان فى مصر فئة تريد أن تستعمر السودان لتستغل أرضه ، وكان فى ذلك - حسب قول الكـــاتب - مضـــللا : « أحقيقة لا يوجد بمصر من يرى فى السودان مجالا حيويا لاستثمار رؤوس الأموال هناك ؟ • ألم ينادى البعض بأن السودان هو « المجال الحيوى » لمصر ، كما تنادى بريطانيا بأن مصر والهند وغيرهما من المستعمرات هى المجـــال الحيوى لها » ؟ • ألم ينـــادى البعض بالهجرة الى السودان لحل مشكلة الفقر فى مصر ؟ • أفبعد هذا يحاول المرشد العام أن يخفى عن الشعب السودانى هذا التيار الاســتعمارى الموجـود ؟ • بل ان المرشد العام يقول صراحة : « ان مصر تحتـــاج الى الســـودان لتطمئن على ماء النيل وهو حياتها » ! • ألا يشبه هذا الكلام كلام المســتعمرين حين يقولون : « ان بريطانيا تحتاج الى مصر لتطمئن على الهند وهو حياتها » ؟ • ما أشبه كلام المرشد بكلام الاستعمار ! • ألا يعتبر طرد الاستعمار من السودان وقيام حكومة سودانية ديموقراطية حرة خير ضامن لعدم استغلال مياه النيل للضغط والتهديد على الحكومة المصرية ؟ • الا يكفى تحرر الشعب الســودانى من نير الاستعمار حتى يضمن الشعبان حياة سعيدة ؟

أما عن مشكلة فلسطين ، فيذكر عبد الرحمن النـــاصر أن المرشد العـــام لا يستطيع فيها أن يفرق بين الشـــعب اليهودى كيهود ، وبين أصـــحاب الشركات والمصـــانع من الصـــهيونيين • فهـــو يخلط بين اليهـــود وبين الصهيونيين ولا يفرق بينهما • ان الصهيونيين هم أداة من أداة الاســتعمار البريطانى ليفرق بها طوائف الشعب الفلسطينى • فنحن حين ننادى بالقضاء على الاستعمار وتحرير فلسطين ، فنحن نقضى فى الواقع على سند الصهيونية وحاميها •

ثم يذكر الكاتب أن التيار الاستعمارى لدى الاخوان يتضح بكل جلاء حينما يعالجون مشكلة ارتريا وزيلع وهرر ومصوع ، فانهم يطالبون بها ٠ لماذا ؟ ٠ يجيب المرشد العام : « لأن تربتها قد اختلطت بدم الفاتح المصرى » !٠ الم تختلط الأراضى المصرية بدم الفاتح البريطانى ؟ ٠ أمعنى هذا أنه قد أصبح لبريطانيا فى مصر حقوقا مكتسبة ومشروعة ؟ ٠ ما معنى هذه النغمة ؟ ٠ أحقيقة يطالب الشعب المصرى باستعمار هذه المناطق فى الوقت الذى لم يتخلص هو نهائيا من الاستعمار البريطانى ؟ ٠ أنطالب بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ونمنع هذا الحق عن شعوب هذه المناطق ؟ ٠

بعد ذلك انتقل عبد الرحمن الناصر لمعالجة ما أسماه : « مناورات الاخوان فى الحركة الوطنية الأخيرة » ٠ وهو تسجيل دقيق ـ من وجهة نظره ـ لمواقف وعلاقات الاخوان بالقوى الوطنية الأخرى فى عامى ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ ، خصوصا على مستوى الحركة الطلابية والعمالية ٠ فروى كيف فكر عدد من الطلبة فى أواخر صيف ١٩٤٥ فى عقد مؤتمر لبحث القضية الوطنية ، وتحديد ما يقصد بالجلاء الذى تريده مصر : هل هو جلاء عسكرى فحسب ، أم هو جلاء سياسى واقتصادى وعسكرى ٠ وكيف السبيل للتخلص من الاستعمار ، هل يكون بسياسة المفاوضات ، أم يكون بكفاح يشترك فيه الملايين ؟ ٠

وقد حاول الاخوان السيطرة على هذه الحركة ويحولونها فى الاتجاه الذى يريدونه ، فعقدوا مؤتمرا زائفا قرر رفع مذكرة الى حكومة النقراشى لم تمس أهداف مصر القومية ، واضطر الطلبة الى تأجيل عقد مؤتمرهم الى يوم ٧ ألاتوبر ٠ ولكن مندوب الاخوان وقف فى هذا المؤتمر يطالب بتأييد مؤتمر الاخوان يوم ٦ أكتوبر والاكتفاء بذلك ، ولكن مجموع الطلبة قرروا الاستمرار فى دراسة القضية ، مما أدى الى انسحاب الاخوان ٠ وجاء قرار الطلبة مختلفا عن قرار مؤتمر الاخوان ، فبينما قرر مؤتمر الاخوان تحت قيادة المرشد اعطاء الحكومة النقراشية الفرصة وتأييدها تأييدا تاما فى سياسة الوقت المناسب ٠ قرر مؤتمر الطلبة أن الطريق الوحيد للتخلص من الاستعمار لن يتأتى عن طريق المماطلة والتسويف ، ولكن عن طريق كفاح شعبى مصرى سودانى ، وأن الاستقلال الصحيح ليس مجرد الجلاء العسكرى ، وانما هو الاستقلال الذى تنال مصر من ورائه نهضة اقتصادية ونهضة اجتماعية ٠

ثم يذكر عبد الرحمن الناصر أنه نظرا لأن اللجنة التنفيذية التى دعت الى عقد مؤتمر ٧ أكتوبر لم تكن منتخبة من الطلبة لأنها تكونت ابان العطلة الصيفية ، وان كان معظم أعضائها من الوطنيين المخلصين ـ لذلك قررت اجراء انتخابات حرة بين كليات الجامعة حتى تكون للجنة المنتخبة قوة تسندها ٠ وقد قرر الاخوان الدخول فى الانتخابات ليكونوا ـ حسب قوله ـ

« جواسيس للحكومة أولا ، والعمل على تحطيم اللجنة ثانيا » • وظهرت نتيجة الانتخابات ، فكانت فشلا للاخوان ، اذ لم يمثلوا فى اللجنة التنفيذية تمثيلا قويا كما كانوا يأملون •

ثم جاء رد الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة النقراشية المتخاذلة ، الذى أثار سخط الشعب ، وقرر الطلبة عقد مؤتمر عام لمناقشة الحالة التى وصلت اليها القضية المصرية ، وكان ذلك يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ • « وكانت قيادة هذا اليوم للاخوان المسلمين ، فقرروا عمل مظاهرة سلمية الى سراى عابدين ، ولكن الحكومة النقراشية اعتزمت اعطاء الطلبة درسا فى عدم القيام بمظاهرات أو اضرابات حتى لا تعكر صفو المستعمر المستريح فى بلدنا • فحدثت مذبحة كوبرى عباس المشهورة ، التى كان من نتيجتها أن اختفى زعماء الاخوان بالجامعة وعلى رأسهم مصطفى مؤمن • فاستقال النقراشى ، وتولى صدقى باشا الحكم » •

« وعندئذ نشطت اللجنة التنفيذية ، واتصلت بالعمال ، وكون الطلبة والعمال لجنة مشتركة لقيادة الكفاح التحريرى • » وهنا بدأ الاخوان يظهرون على حقيقتهم الفاشية أكثر من قبل • فنحن نعرف أن الفاشية أخشى ما تخشاه قيام العمال بالمطالبة بحقوقهم أو باشتراكهم اشتراكا فعليا فى الحركة الوطنية • لهذا كان دور الاخوان فى هذه الفترة تحطيم واضعاف اللجنة بأى ثمن » •

فقد قررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عمل اضراب عام للقطر كله ، احتجاجا على مذكرة حكومة النقراشى والرد البريطانى عليها ، وأخذ الطلبة والعمال ينظمون هذا الاضراب تنظيما دقيقا ، ولكن الاخوان المسلمين قرروا عدم الاشتراك فى الحركة • لماذا ؟ « لأن الحركة الوطنية يسيطر عليها عناصر أجنبية ، وليس للمثقفين أن يتحدوا مع من هم أقل ثقافة منهم : أى العمال ! • فلما رأت اللجنة التنفيذية ذلك ، قرر أن يذهب وفد كبير من اللجنة لمقابلة البنا ، ولكن الشيخ اعتذر بأن سبب عدم الاشتراك هو عدم استعداد الاخوان ! • ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل أيد الاخوان المسلمون صدقى باشا تأييدا تاما ، ونادوا بأن ما يفعله دولة صدقى باشا يريده الشعب • بل الأدهى من ذلك أنهم قد استغلوا الدين أسوأ استغلال • فقد اعلن زعيمهم بالجامعة ان اسماعيل صدقى حينما يعد ، فهو صادق الوعد • وقرأ عليهم الآية الكريمة : « واذكر فى الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا » •

ليس هذا فحسب ، بل ساعد الاخوان دولة صـدقى باشـا فى محاربة اللجنة التنفيذية العامة للطلبة . فقد أنشـأوا أولا لجنة أسـموها « لجنة الطلبة التنفيذية العليا » ، وهى لجنة مكونة فى المركز العام ، وغرضها أرسال بيانات الى الصحف تخالف وتحارب بيانات اللجنة المنتخبة . وأخذوا ثانيا فى تحطيم قرارات اللجنة المنتخبة ، فاذا قررت اللجنة التنفيذية عمل مؤتمرات داخل الكليات ، يحاول زعيم الاخوان فى الجامعة مصطفى مؤمن عمـل مؤتمر فى الحرم الجامعى ، واذا نادت اللجنة التنفيذية بوجوب تنظيم الصـفوف ، ينادى هو باحراق الكتب الانجليزية وشراء خوذات وغيرها ! ، تغريرا بعقول الطلبة وتحويل نظرهم عن الكفاح الحقيقى ، وهو تنظيم وتعبئة الصفوف .

كذلك كون الفاشيون جميعا : الاخوان ، ومصر الفتـاة ، والشـبان المسلمون ، وجبهة مصر وغيرها من الهيئات الفاشية ، لجنة أسموها : « اللجنة القومية » . ومما يبرهن للقارىء على أن هذه اللجنة كانت مصـطبغة بصبغة « حكومية » ، أن الحكومة صرحت بنشر جميع بياناتها وقراراتها ، فى الوقت الذى منعت فيه نشر أى بيـان أو قـرارات للجنة الطلبة التنفيذية المنتخبة انتخابا حرا من جميع طلبة الكليات .

وكانت اللعبـة الأخيرة هى هجـومهم على نشرة اتحـاد الطلبـة التى أصـدرتها « اللجنة التنفيذية العـامة للطلبـة » ، بحجة أن النشرة « شيوعية » . فاذا ما سألتهم : أين الشيوعية فى النشرة ؟ . أجابوا أن بها بعض ألفاظ « روسية » . فاذا ما استفسرت منهم عن ما هى هذه الألفاظ ؟ . قالوا ان ألفاظ : « الكفاح التحريرى » ، و « المطالبة بالجلاء الاقتصادى » ، و « والكفاح الشعبى » ، و « يحيا اتحاد الطلبة والعمال » .. الخ ، هى كلمات روسية ! . هل اذا كافحنا الاستعمار بشدة وبدون هوادة نكون غير مصريين وعملاء دولة أجنبية ؟ . ياللمهزلة ، وياللخيانة الوطنية !. وعلى أساس هذه النشرة قرر الاخوان « الانسحاب من هذه اللجنة الغير وطنية » .

على أن اللجنة التنفيذية واللجنة الوطنية مضـتا فى طريقهما تعملان لتفضح موقف قادة الاخوان باعتبارهم ألاعيب فى يد الاستعمار ، واسـتطاعت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة أن تنظم يوما شعبيا لوفد السـودان ، حاول الاخوان فيه تخريبه ، ولكنهم باءوا بالفشل الذريع . وانتهزوا فرصة الجلاء عن سوريا ، ليشـعلوها حربا على « اللجنة التنفيذية » ، فأتوا بعصـابات مسلحة بالخنـاجر والنبابيت والعصى والسكاكين ، وبعثـوا بهم الى حرم الجامعة باسم الاحتفال بيوم الجلاء عن سوريا . واتخذوا من هذا اليوم ذريعة لمهاجمة اللجنة التنفيذية فى « منشور قذر » ـ حسب تعبير الكاتب ـ يشككون فيه فى وطنية المجاهدين المخلصين ، وأعملوا عصيهم فى الطلبة ! .

بعد هذا العرض ، وجه الكاتب نداء لشباب الاخوان ، طالبهم فيه بأن يرفعوا الغشاء الذى يغطى أعينهم ، ويعلموا أن الجماعة تستغل الدين استغلالا سيئا ، وحذرهم قائلا :

« اعلموا أيها الشباب أن وصول هذه الهيئة الى الحكم معناه الغاء أبسط حقوقكم الديموقراطية . فلن تستطيعوا الكلام أو المعارضة ، والا كنتم كفرة زنادقة تستحقون أشد وأقسى العذاب . ان وصول هذه الهيئة الى الحكم لتثبيت قدم الاستعمار بفرض رقابة قاسية عليكم وعلى الصحافة وعلى جميع الديموقراطيين المكافحين للاستعمار . ان وصول هذه الهيئة الى الحكم معناه فقدنا عطف الرأى العام العالمى الذى يحارب الفاشية ، ومعناه تفريق صفوف الأمة ، وارتماء الأقليات فى أحضان المستعمر الذى يجد فيهم الذريعة للتدخل فى شئوننا الداخلية . أيها الشباب : هذا نداء صادر من أعماق العمال والفلاحين الذين يقع عليهم العبء الأكبر من الظلم والاضطهاد . هل ستكافح معنا « الفاشية » حتى نضعف من نفوذ المستعمر ونأخذ عليه الطريق ؟ . اذا فعلت هذا فأنت اذن ديموقراطى حر ، وأنت اذن : مكافح للفاشية والاستعمار » .

الجبهة الشعبية :

صدر هذا الكتاب فى أكتوبر ١٩٥١ ، فى وقت قويت فيه الدعوة الى تكوين جبهة من التنظيمات الماركسية والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة)، وأنصار السلام ، ومنظمات العمال ، والاخوان المسلمين ، باعتبارها تنظيمات تمثل المعارضة الشعبية . ومؤلفه هو محمد جلال كشك ، عضو الحزب الشيوعى المصرى ، الذى تألف فى ديسمبر ١٩٤٩ . ولم يكتبه بتكليف من الحزب ، ولم يقصد به التعبير عن رأيه أو رأى تنظيم آخر ، وانما قصد التعبير عن : « رأى محمد جلال الشخصى » . وان كان الكتاب فى خطوطه العامة لا يخرج عن تحليل الحزب للاستعمار والاقطاع والاحتكار ، فيما عدا فكرة « الجبهة الشعبية » ، التى تحمس لها الكاتب ، على العكس من حزبه الذى كان يذهب حتى الى ضرورة تصفية التنظيمات الماركسية الأخرى فى ذلك الحين ! . ويلاحظ أن الكاتب قد أتبع تحلله هذا من الالتزام الحزبى ، بالتحلل من الماركسية بعد ذلك .

والفكرة الرئيسية التى يسهم بها هذا الكتاب بسيطة ومنطقية . وهى أنه يوجد تحالف قائم فعلى بين أعداء الشعب ، الذين حددهم بثلاثة هم : الاستعمار ، والاقطاع ، والاحتكار . ومن ثم فلا سبيل للتخلص والتغلب

على هذا التحالف الا بتحالف فى مواجهته يتكون من القوى الشعبية (جبهه شعبية) ٠ ولكن اقامة هذه الجبهة لا يكفى فى حد ذاته ، بل لابد من تسلحها بنظرية ثورية ترسم مهام طريق الخلاص ٠ وهذا ما قدمه فى كتابه ٠

وفى التمهيد الذى بدأ به كتابه عالج هذه الفكرة فقال :

« الشعب كله يتحدث عن الأوضاع الظالمة ٠ عن الجوع ، عن الخراب الشامل الذى يأخذ الحياة من شتى مرافقها ، عن هذا الاستبداد الذى تحكم حلقاته يوما بعد يوم ٠ وهو أينما يتلفت حوله يجد أعداء متربصين به متآمرين عليه ٠٠ الشعب كله مجمع على ضرورة التغيير ٠ ولكن هذا الاجماع وهذا الاستعداد بل وهذا البذل لا يكفى لاحداث التغيير المنشود ولا لسحق الأعداء ، انما يجب أن نجمع ملايين الساخطين ونرسم لهم الطريق ٠ ان السخط وحده لا يزيل الظلم ، والبذل ان لم يرشده ويوجهه العلم والوعى الصحيح ، فلا جدوى منه ٠ ان كنا نريد أن نزيل الظلام عن حياتنا فلنبحث : من هم أعداء الشعب ، ولنرسم طريقنا لتخليص مجتمعنا من هؤلاء الأعداء ٠

« مجتمعنا نصف استعمارى ، نصف اقطاعى ٠ فشعبنا يتقاسمه أعداء ثلاثه هم : الاستعمار ، وبقايا الاقطاع ، والاحتكار ٠ ولقد كانت الجماهير الشعبية تعلق الآمال على مجىء الوفد الى الحكم ، ولكن حكم الوفد جاء مخيبا لكل الآمال ٠ فلقد انحاز الوفد الى الاقطاع والاستعمار ، وأصبحت جماعات الاحتكاريين والاقطاعيين هى التى توجه سياسة الوفد اليوم ٠٠٠ وأصبحت الجماهير تؤمن اليوم بأن العبرة ليست بتغيير حكومات الأغنياء ، بل يجب أن تتغير الفلسفة الموجهة لرجال الحكم فى مصر ٠ يجب أن يحدث تغيير أساسى فى طريقة الحكم ونوعه ٠ والجماهير فى حربها اليوم تريد أن تعرف درر كل عدو من أعدائها ، ومدى علاقاته بالأعداء الآخرين ٠

وقد تناول محمد جلال كشك فى الفصل الأول من كتابه ، العدو الأول للشعب ، وهو الاستعمار ٠ فبدأ بالكلام عن ضرب الأسطول البريطانى للاسكندرية يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ قائلا : « كان الفلاحون يتاتلون عن وطن الآباء ، وكانوا يناضلون عن دستورهم وحريتهم واستقلالهم ، عن كل ما تعتز الأمم به من حقوق ـ بينما كانت أساطيل بريطانيا تقاتل عن السندات والقروض ، عن الأرباح والشركات ، عن أحط ما يعتز به المرابون ٠ وهناك فى قصر التين كانت الخيانة قابعة تتلذذ برؤية المدافع تفتك بالفلاحين ، وتدق المدينة فوق رؤوس أهلها ، هناك كان رأس الاقطاع والخيانة ، عدو الشعب ٠ »

وانتصر الاستعمار على الأمة ، وفى عربة واحدة دخل الاستعمار والاقطاع القاهرة . دخل الدوق الانجليزى والخديو توفيق معلنين على الملأ تحالف الاقطاع والاستعمار » ٠

ثم تتبع الكاتب الاســتغلال الاقتصــادى لمصر على يد الاحتــلال البريطانى • فتحدث عن تحطيم الصــناعة ووقف نموها ، وتلقين المصريين أن مصر بلد زراعى ، « فنرددها وراءهم كالببغاوات » ، واتباع انجلترا سياسة حرية التجارة ، واطلاق العنان لرؤوس الأموال الأجنبية ، وارتفاعها فى الأرضى والنقل والصناعة ، وفى بنوك الرهن والعقار ، وتعدد الشركات حتى تضاعفت رؤوس أموالها ٢٦ ضــعفا • « وأمام هذا السبيل الطاغى من رؤوس الأموال الأجنبية ، وتحت ضربات الاستعمار ، تحطمت التجــارة الوطنية ، وأفلس صغار التجــار • وعملت انجلترا على أن تجعــل من مصر مزرعة للقطن ملحقة بمصانع لانكشير ، فبعد أن كنا نصدر القمح أصبحنا نستورده ، وكان التوسع فى زراعة القطن على حساب المحاصــيل الزراعية الضرورية لغــذاء الفلاح • وأصــبح من حق البنك الأهلى ، وهو بنك انجليزى ، أن يصــدر أوراق البنكنوت المصرية ، وبذلك سيطر الاستعمار على النقد ، وهو يتسبب اليوم فى تضخم النقد • وأصبح جيش الاحتــلال يستولى على ثلث حاصــلاتنا الزراعية ، يصدرها اليه حفنة من التجـــار ، فيعطيهم فى مقابلها ورقا أخضر وأحمر لم تكلف الاســتعمار شيئا ، ولكنها كلفت الشــعب الحرمان من ثلث كده وعرقه ، من ثلث ما أغلته الأرض » •

ثم تعرض محمد جلال كشك لجذور التناقض بين الدول الاســتعمارية وبعضها البعض ، فتحدث عن الأزمات الاقتصادية التى تنشأ بسبب انخفاض الأجور ، وضعف الاستهلاك ، وتكدس البضائع ، وتعطل المصانع ، واشتداد البطالة ، وقيام الحروب الاستعمارية كحل لتناقضات النظام الاســتعمارى ، وانتهاء هذه الحروب بفتح أسواق جديدة ، « ولكنها تجلب التضــخم وافقار الشعب أكثر فأكثر ، وتزداد حدة التناقض من جديد بين العمل المأجور ورأس المال ، وتزداد الحاجة الى الحرب ، والى المزيد من الحرب ، وهكذا تدور ساقية الحرب الاســتعمارية المجنونة » • وضرب المثــال على التناقض بين الدول الاستعمارية وصراعها حول اقتسام مناطق النفوذ « بالمعركة الخفية التى تظهر أعراضها وتستتر أسلحتها ، وتدور بين بريطانيا وأمريكا على أيهما تكون له الزعامة فى منطقة البحر المتوســط والشرق الأوسط ، ومؤامرات الأمريكان ضد البريطانيين فى البترول الايرانى ، ومحــاولة أمريكا احيــاء العسكرية الفاشية فى ألمانيا واليابان لدفعها الى محاربة الاتحــاد السوفيتى ، وخوف فرنسا من نهضة الرأسمالية الألمانية ، وقال :

« ولكن العامل الحاسم اليوم هو قوة الشعوب وتدخلها لحل المتناقضات الاستعمارية جميعا عن طريق القضــاء على النظام الاســتعمارى • نعم هبت شعوب المستعمرات فى نضالها لتسحق حــكم الاســتعماريين ، حكم الأفيون

والمجاعات والأوبئة . والسمة المميزة لصراعها فى هذه المرة هى الثورة المسلحة المنظمة التى عمت ربوع آسيا وتوشك أن تشرق شمسها فى الشرق الأوسط ، وهى التى أصبحت تبشر بقرب الظفر . فقد وضعت الاستعمار فى وجه قوات منظمة مسلحة واعية تكبده خسائر فادحة ، وذلك يرجع الى قيادة الشعوب لمعركة التحرير ، كما قضى الأمر فى الصين ، وكما يجرى الحال فى بورما والملايو والهند الصينية » .

بعد ذلك تناول محمد جلال كشك التناقض بين المعسكر الاستعمارى والاشتراكية العالمية ، فوصفه بأنه « التناقض بين معسكر الاستعمار الذى ينادى بالحماية والوصاية والانتداب وحق الفتح ، الذى يفرض حكما مسلحا طاغيا على الشعوب فى المستعمرات - وبين الاشتراكية التى تنادى بحق تقرير المصير ، حق الشعوب فى حكم نفسها ، بنفسها ، وحقها فى التحرر من كل ألوان القهر ، بل والذى يمد يد المساعدة لكل الشعوب الراغبة فى التحرر ، الساعية للاستقلال . التناقض بين معسكر الاستعمار والاستغلال ، الذى ينادى بشد الحزام على البطون والتقشف والتسلح واعلان الطوارىء - ومعسكر الاشتراكية الذى ينادى بخفض الأسعار وتوسيع الحريات وتعميم مشروعات العمالة » .
وقال ان هذا التناقض يتزايد يوما بعد يوم ويدفع الاستعماريين الى اشعال الحرب تتزعمهم أمريكا مؤملين أن تحرق نيرانها الاشتراكية بنظمها أو أن تبيد الانسانية مادامت قد اختارات الاشتراكية سبيلا .

ولكن « بمن سيحاربون ؟ ، ومن أين سيطعمون المدافع ونيران الحرب التى لا تشبع ؟ .

« من الشرق الأوسط وأفريقيا . نعم من الشرق الأوسط ، من بلادنا . فقد أتى علينا الدور ، وهم يحتاجون لنا اليوم لنتلقى عنهم الاشعاعات الذرية ، وليجروا علينا تجارب الحرب الميكروبية . رجال الشرق وافريقيا هم اليوم عدة الاستعمار فى مغامرته الأخيرة . واليوم اذ يتقلص ظل الاستعمار من ربوع آسيا وأوروبا ، نراه يتمسك بما بقى فى يده من الشرق الأوسط وافريقيا ، ليقيم فيها قواعده العسكرية ومطاراته وموانيه . واليوم اذ تخرج من يده موارد البلقان وآسيا ، وقد أفلت من يديه بترولها وحاصلاتها ، فانه يتمسك بالشرق الأوسط كمورد لتموين قواته وامداد أداة الحرب العدوانية . هذه هى الحرب التى يدعونا الاستعمار اليوم لنشترك فيها » .

ثم يتناول محمد جلال كشك الوسيلة التى يتوصل بها الاستعمار لدفع شعوب الشرق الأوسط وأفريقيا الى الاشتراك فى الحرب ، وهى دعوة الدفاع المشترك ، ودعوة التحالف مع الاستعمار . ويتساءل قائلا : « نتحالف مع الاستعمار ؟ ضد من ؟ ولماذا ؟ . ضد الخطر الشيوعى ! . ولكن الانجليز

فى القنال منذ سبعين عاما ، والشيوعيون لم يكن لهم دولة الا منذ نيف وثلاثين عاما !! الروس الذين يفصل بيننا وبينهم ثلاث أو أربع دول تحتلها بريطانيا جميعا ، يتهددوننا ، ولكن الاستعمار الانجليزى الرابض فى عمارات شل وبنك مصر ومصر الجديدة وفايد ، لا يتهددنا ! لقد ألغيتم أيها السادة عقولكم ، ومحال أن نفعل نحن ذلك ، لأنها عدتنا فى نضالكم • ولماذا يستعمرنا الروس ؟ النشر مبادئهم ؟ • ليست الشيوعية بمنتشرة بالغزو ، ولقد دخلت جيوش الروس فنلندا أكثر من مرة ، فما قبلت بها نظاما • تطلبون منا أن لا نصدق أن روسيا تريد السلام ، عندما يقر برلمانها قانونا يعاقب من يدعو الى الحرب ، وتحرم استخدام القنبلة الذرية ، وتؤيد قرارات مؤتمر السلام — ونصدق أنكم أنتم دعاة سلام ، وأنتم تطاردون أنصار السلام ، وتجعلون من دعاة السلام شيوعيين ، وتتباهون بأحاديث القنابل الذرية والهيدروجينية ، تدعوننا ألا نثق فى تأييد الروس لقضيتنا ، ودفاع مندوبهم عنا فى مجلس الأمن ، وتقولون لنا ان ذلك دعاية • فهل ضربكم لليمن بالقنابل ، ووعيدكم لشعب ايران ، واحتلالكم لبلادنا ، وتمزيقكم للشعب الكورى ، ما يقنعنا بأنكم حماة الحرية وأنصار استقلال الأمم الصغيرة ؟

ويرى محمد جلال كشك الحل فى عقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى • فيقول مخاطبا السياسيين المصرين : « ان كنتم تخشون غزوا روسيا ، فاعقدوا هذه المعاهدة ، فتطمئنوا من ناحية الروس ، ويطمئن الروس من ناحيتكم • فان حدث لا قدر الله ، وهاجمتكم روسيا ، فاعتدوا بمثل ما اعتدى عليكم • واننا نقلب صفحات التاريخ ، فلا نجد روسيا الجديدة قد أخلت من جانبها بمعاهدة واحدة عقدتها ، ومستعدين أن نشجب كلامنا هذا كله لو جاءنا مثال واحد من هذا النوع • أم تريدون الاعتداء على روسيا ؟ •

ثم ينطلق الكاتب خطوة ثانية فيرى أن الأمر صار يقتضى بعد الغاء المعاهدة ، عقد معاهدات تبادل المعونة والمساعدات مع الكتلة الشرقية • فيقول : « ان العالم تتنازعه كتلتان : كتلة المعسكر الغربى الاستعمارى ، وعلى رأسه أمريكا وانجلترا • وكتلة المعسكر الشرقى ، وعلى رأسه روسيا والصين • ونحن اليوم اذ نقول بأننا أعلنا الحرب على الانجليز ، يجب أن نفهم أننا بذلك قد أعلنا الحرب على المعسكر الاستعمارى كله ، ونحن لا نستطيع أن نقف وحدنا اليوم فى هذه المعمعة ، بل يجب أن نتكاتف مع جميع أعداء الاستعمار ، فستحاول الكتلة الاستعمارية أن تضرب علينا حصارا ، ولكن عقد معاهدات اقتصادية وسياسية مع الكتلة الشرقية كفيل بتحطيم هذا الحصار • والخلاصة أننا يجب ان أردنا لهذه الحركة الوطنية

ألا تموت فى المهد ، أن نتعاون فورا مع المعسكر المعــادي للاستعماريين ـ مع المعسكر الشرقى ، وكذلك يجب علينا وفورا أن نقطع كل صــلة لنا بالمعسكر الاستعمارى ٠

وقد تناول محمد جلال كشك فى الفصل الثانى من كتابه ، الاقطاع ٠ وقد أراد فى البداية تفنيد رأى « الذين يجترون الآراء الاشتراكية » ! الذين ينكرون أن مصر بها اقطاع ، « ويتصورون أن الاقطاع يستحيل مع هــذه المصــانع والشركات التى يرونها تملأ البلاد عليهم ، وهم يتصــوررون الاقطاع بقلاعه وقناطره المعلقة وحرسه الخاص ومكاييله وموازينه واقتصادياته المقفلة » ٠ وبستدل بقول « لروجيه جارودى » يذكر فيه أن « بقاء النظام الصناعى جنبا الى جنب مع بقايا الاقطـــاع ليس بمستغرب ، فالنظام الرأســمالى يمكن أن يعيش ، بل يجب أن يعيش جنبا الى جنب مع اشــد النظم الاجتمـاعية والاقتصادية تأخرا » ٠

ولكنه يعترف من جانب آخر أن شكل الاقطـــاع الغربى لم تعرفه مصر فى عصورها الطويلة ، وأن طبيعة النظام الاقتصادى فى مصر القائم على النظام الدورى لفيضان نهر النيل ، وما يستلزمه ذلك من تعاون مشترك وتنظيم هذا التعاون فى القناطر والجسور الخ ، كان من شأنه أن يمنع قيام هذا النظام ! ٠ ثم يخطىء كثيرا فيقرر أن « نظام الايجارات ، وهو النظام الشــائع فى الريف عموما ، بل يكاد يكون هو الشكل العام لاستغلال الأرض فى مصر واعتصــار الفلاح ـ « هو نظام اقطــاعى فى صــميمه » ـ وهو قول لا يتفق مع المفهوم التاريخى للأقطاع ٠

ولا ريب أن الكاتب كان يريد التأكيد على شــدة الاســتغلال الواقع على الفلاحين المصريين من قبــل كبار الملاك بوصف علاقة الانتاج التى تربط بينهم بأنها علاقة اقطاعية ، وكان عليه أن يدرك أن علاقة الانتاج الرأسمالية أشد بطشا وظلما للفلاحين من علاقة الانتاج الاقطاعية ، خصوصا فى مصر ، حيث كانت الملكية الكبيرة للأرض قد فقدت مبرر بقائها ٠

على أنه من ناحية أخرى يندد تنديدا شديدا برفع كبار الملاك الايجارات « فيرفعون الأسعار ، ولا يبقى للفــلاح من جلد على اجــادة الزراعة أو حسن تسميدها ٠ وهم ينفقون ما كدسوه من أموال الشعب لا على تحسين الزراعة ومحاربة الآفات ، بل ينفقونه على ملذاتهم فى خارج البلاد ، أو يهربون أموالهم مكدسونها فى المصارف الأجنبية » ٠ كما يندد بمساعدة « الحكومة الاقطاعية والبرلمانات الاقطاعية » للملاك على اســتبدادهم ، بحرمان العمال الزراعيين من تكوين نقابة لهم ، ووقوف الاقطــاعيين فى وجه قانون الحد الأدنى لأجور

العمال الزراعيين على قصوره . ويرى أن الضرائب فى مصر « شديدة المحاباة للأغنياء ، سواء كانوا اقطاعيين أو رأسماليين ، الا أن سياستها العامة وروحها البارزة هى سياسة اقطاعية وروح اقطاعية ، فان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أكبر من الضريبة على الأطيان ، على الرغم من أن المخاطر التى ينطوى عليها الاستغلال الصناعى لا وجود لها فى حالة الأراضى الزراعية » ، كما أن « الحكومة تبارك للاقطاعيين هذه الأموال وتعيدها اليهم مضاعفة فى صيانة أملاكهم وحمايتها وتيسير ريها وزراعتها » .

وتناول محمد جلال كشك الجيش برأى غريب . فقد هاجم سياسة تسليحه بحجة أنها « تجرى بالدرجة الأولى بأمر واشراف الاستعماريين ، ورضاء وتأييد الاحتكاريين » : قلنا لهم : لماذا تتسلحون ؟ قالوا : لننشىء لكم جيشا قويا . أما نحن فنقول : اننا لا نريد جيشا استعماريا » .

على أنه لا يلبث أن يتناقض مع نفسه ، فيتحدث عن امتناع الانجليز عن إعطاء مصر السلاح ، حتى أصبح السياسيون المصريون « يجعلون من مشكلة التسلح ودلال الانجليز فى مدهم بالاسلحة صلب مشاكلنا مع المستعمر » ! .

وينبنى موقف الكاتب من مسألة تسليح الجيش على أساسين ، الأول ، وجوب تخصيص ما ينفق من أموال على الجيش للصرف على احتياجات الشعب : « قلنا لهم : أوقفوا سياسة التسلح هذه وانفقوا الملايين على احتياجات الشعب » . « هم يندفعون فى سياسة التسلح ، راصدين لها الملايين ، فى الوقت الذى يوقفون فيه التعيينات ، ويقررون الاستغناء عن ١٠٪ من الموظفين سنويا ، فيوصدون الأبواب فى وجوه الخريجين ، ويضنون على التعليم والصحة وانصاف الطوائف » . أما الأساس الثانى ، فهو التهوين من شأن اسرائيل ، معتقدا أن « شعب اسرائيل لا يريد مقاتلة العرب ، فهو الغارم » ، وأن العدو الأساسى هو الاستعمار . وهو يرى أن المشكلة الفلسطينية كانت « من صنع الاستعمار » ، وأن الحرب الفلسطينية « كانت بارادة الرجعية العربية ورغبتها » . بل يذهب الى أن « الطابع العام لحرب فلسطين أنها صراع بين الأمريكان والانجليز » ، فقد أرادت أمريكا بعد أن أصبحت سيدة المستعمرين بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن سارعت الصهيونية الى التعلق بذيلها ، أن تقيم من اسرائيل قاعدة استعمارية صريحة فى دائرة النفوذ البريطانى ، ولكن بريطانيا استعانت بتابعها الملك عبد الله وجلوب لدخول فلسطين والدفاع عن مصالحها واقتسامها قسمة عادلة . وفى الوقت نفسه قرر أعداء الشعب فى مصر دخول حرب فلسطين ، ليتمكنوا

فى ظل الحرب من تحطيم كفاح الشعب المصرى المتمثل فى الاضطرابات واللجان الوطنية ونقـــابات العمال والحركة الوطنية والكفـــاح من أجل الحـــرية السياسية • وقد انتصرت أمريكا وبريطانيا والرجعية العربية • فقد انتصرت أمريكا بقيام دولة اسرائيل على مساحة أكبر مما خصــصته لها هيئة الأمم ، وأصبحت تابعة كلية وقاعدة عســـكرية ومنفذا لرؤوس الأموال الأمريكية • وانتصرت بريطانيا بتوحيد ضفتى الأردن ، والقضـــاء على فكرة قيـام دولة عربية مستقلة بفلسطين كانت ستكون حصنا لكل حركات التحرير فى الشرق الأوسط • وانتصر أعداء الشعب الذين قرروا دخول حرب فلســـطين ، لانهم تمكنوا فى ظل الأحكام العرفية من القبض على الوطنيين والتنكيل بشـــباب البلد والاثراء من الحرب •

وبناء على هذا التقييم ، الذى يفتقد الدقة فى تقدير الخطر الصـــهيونى ، ويفتقد الاحاطة الشاملة بالدوافع العربية والاسلامية والاقتصـادية الذاتية التى دفعت البورجوازية العربية الى تقرير دخول فلســـطين – فقد رأى محمد جلال كشك أن كل ما تحتاج اليه مصر انما هو « جيش شعبى » – أى « تجنيد الشعب كله » : « نريد اباحة التسليح للشعب • فالحكومة الشعبية لا تخشى أن يتسلح شـــعبها ، فهو عدتها ان جد الجد ، وأحزبها الأمر • ولكن الحكومة الرجعية هى التى تخشى شعبها أكثـــر مما تخشى الأعداء • نريد جيشـــا من مواطنين أحرار يقاتلون دفاعا عن الحرية التى يتمتعون بها ويرفلون فيها – لا أن يقاتلوا دفاعا عن الاستبداد السياسى ، ببوليسه السياسى ذى العساكر السود والترك وقوانين الاضراب والاجتماع • عنـــدما يوجد الشـــعب الحر ، فسيوجد الجيش القوى الحر • سيقاتل فيه الطالب دفاعا عن مجانية التعليم التى يتمتع بها ، عن الحياة الدراسية الجميلة التى يتهددها العدو • سيقاتل فيه الفلاح دفاعا عن الأرض التى يملكها ، عن محصوله الذى ينعم به ويتهدده العدو • سيهب العامل وتتئذ ليحمى المستوى المحترم الذى يحيا فيه والحقوق التى يتمتع بها • سيقاتل فيه الرجال والنساء والأطفال ليحموا الوطن السعيد الذى يحيـــون فيه • ورجـــال الجيش الذى نريده يجب أن يكون لهم كامل حقوق المواطنين يشتركون فى اختيار حكومتهم » •

على أن الكاتب نسى أنه يتناقض مع نفسه ومع رأيه فى مسألة تسليح الجيش • فهو من ناحيـــة يطالب بوقف تسليح الجيش ، ومن ناحية أخرى يطالب باباحة التسليح للشعب كله ، وتجنيد الشعب كله – أى توسيع قاعدة التسليح ! • ولا شك أن رأى الكاتب من مسألة تسـليح الجيش لم يكن مبنيا على تقدير سليم لميزانية النفقات العسكرية التى لم تكن تزيد على ١٠٪ بينما كانت البلاد فى حالة حرب مع اسرائيل ، وكان الجيش المصرى يشكو من نقص

السلاح وتأخره • كما أنه كان يخلط بين الجيوش الاستعمارية التى تنفق عليها الأموال للعدوان والاستعمار ، والجيوش الوطنية فى حركات التحرر الوطنى المعرضة للعدوان • وقد أثبت خطأ تحليله بقوله : « نحن واثقون أن دولة اسرائيل المستقلة الشعبية ودولة فلسطين المستقلة العربية سرعان ما يتحدان فى وحدة شعبية ، فيعود للأراضى المقدسة السلام ، ويرجع لشعب فلسطين البرىء أمنه ووطنه » • فلم يكن فى مذبحة دير ياسين فى ٩ أبريل ١٩٤٨ ما يستلهم منه الكاتب هذا الرأى •

وقد خصص محمد جلال كشك الفصل الثالث من كتابه للحديث عن « الاحتكار » ، باعتباره العدو الثالث للشعب • وحدد ثلاثة أضرار للاحتكارات : الأولى ، أنها ضد التقدم ، « فهى تمنع تقدم الصناعة فى بلادنا ، ذلك التقدم الذى لا يتم فى النظام الرأسمالى الا تحت أعلام المنافسة الحرة » • وقال ان « أخطر ما يواجه دولة فى فجر تجربتها للحضارة الصناعية هو الاحتكار ،سواء كان من الدولة أو من الشركات »، واستدل على الدولة فى عصر محمد على الذى « كان سببا فى تأخير قيام النظام الرأسمالى فى مصر زهاء نصف قرن » • وذكر أن احتكار أية شركة — كشركة السكر مثلا — لصناعة السكر ، وضمانها للسوق المصرى ، يمنعها من التفكير فى تحسين السكر أو تخفيض أثمانه أو فى زيادة كميته المنتجة • وقال : « ولو تلفتنا فى حياتنا لوجدنا كل ضروريات الشعب فى أيدى احتكارية لا تأبه الا بتكوين الأرباح وتجميع الأموال • فشركات الغزل والنسيج محدودة ، بين بنك مصر وسباهى وعبود وكرموزه والصابون محتكر ، والسماد ، والنقل ، والقطن ، والبترول كذلك •

أما الضرر الثانى للاحتكارات ، فهو خلق الأزمات وافقار العمال ، فالاحتكارات فى سبيل تكديس الأرباح لا يهمها الا اغراق السوق بانتاجها ، وانخفاض أجور العمال الى أدنى حد ، وحكومة الاقطاعيين والاحتكاريين تمكن لمحتكرى أقوات الشعب وكسائه وضرورياته من استنزاف العمال وارهاقهم والامعان فى افقارهم ، وتكون النتيجة عجز الشعب عن استهلاك منتجاتهم وقيام الأزمات وتشريد العمال ، وتضطر الحكومة الى تقديم الاعانات للاحتكاريين ، حتى أصبحت اعانة الشركات اليوم « موضة » ! فاعانة شركة سعيد » ، واعانة شركة « عبود » ، واعانة شركة الترام ، واعانات شركات البترول — فى الوقت الذى يسير الشعب عاريا ، ولكن هكذا حكم الاحتكار •

أما الضرر الثالث للاحتكارات ، فيتمثل فى سحق صغار المنتجين • فشركات الغزل الكبيرة تتحكم فى مصانع النسيج الصغيرة بتحكمها فى أسعار

العزل ، وتحكمها فى أسعار النسيج ، وتحكمها فى السوق ، فتدفعها شيئا فشيئا الى الافلاس والخراب ٠

ثم طالب محمد جلال كشك بتأميم الاحتكارات ٠ ولكنه نبه الى حقيقة هامة هى « أن الفائدة الحقيقية من التأميم ، لا تأتى الا فى ظل حكومة شعبية تعمل للشعب وبالشعب » ٠ « فالحكومة التى تسيطر عليها عقلية احتكارية ، ترى فى المشاريع المؤممة وسيلة لابتزاز الأموال وجنى الأرباح ، وليست مؤسسات لخدمة الشعب وتيسير حاجياته » ٠ ومع ذلك فقد رأى أن « التأميم يمكن أن يحقق فائدة جزئية ومهمة فى جميع الظروف ٠ فمصلحة السكة الحديد أفضل بكثير من شركة الترام » ٠

بعد هذا العرض لأعداء الشعب الثلاثة ، قدم محمد جلال كشك فى فصله الرابع ، الطريق الذى يراه لمواجهة جبهة هؤلاء الأعداء ، والمتمثل كما ذكرنا فى قيام جبهة شعبية ٠ وأخذ يحدد « طبيعة هذه الجبهة من الشعب » ٠ فتناول أولا « العمال » ، باعتبارهم « حملة الأفكار التقدمية ، والأوفياء للسياسة الاشتراكية » ٠ وذكر أن الوعى الاشتراكى « لا يصل اليه العمال تواومن فجر ميلاد الطبقة العاملة ، انما يجب أن تسبقه مراحل ثلاث ، تبدأ بالوعى المهنى - أى أن يفهم عمال المصنع الواحد أنهم كتلة واحدة ضد عسف وجور صاحب المصنع ، ثم يرقى فيصبح وعيا طبقيا وبه يدرك العمال أنهم أخوة فى شتى أنحاء البلاد ، تضمهم مصلحة طبقية مشتركة واحدة ٠ ثم يرتفع هذا الوعى فيصبح وعيا سياسيا ، وبه يدرك العمال أنهم طبقة اجتماعية تتأثر بالأوضاع السياسية والقانونية ونظام الحكم » ٠ وقال ان العمال «يستطيعون أن يبلغوا هذه الدرجات الثلاث من الوعى بمجهودهم فحسب ٠ ولكن الوعى الاشتراكى لا يأتى الا من المثقفين ، وسرعان ما تعتنقه الحركة العمالية » ٠

ثم قرر أن العمال فى مصر - من الوجهة التاريخية البحتة - قد عرفوا الوعى المهنى ، ومارسوه حتى قبل الحرب العالمية الأولى ٠ كما أنهم وصلوا الى الوعى الطبقى ، ورأيناهم يشاركون فى شبرا الخيمة اخوانهم فى المحلة وكرموز وبالعكس ٠٠ الخ ٠ أما عن الوعى السياسى ، فالعمال فى مصر عريقون فى الكفاح السياسى ٠ فقد اشتركوا فى ثورة ١٩١٩ تحت قيادة الوفد ، ودافعوا عن الحرية والاستقلال ٠ وفى سنة ١٩٢٢ ، لما بدأت الرجعية تعد العدة لاصدار دستور رجعى ، كان للعمال المصريين من الوعى ما جعلهم يدركون الهدف المبيت لمنع دخولهم فى البرلمان ، فكان أن احتجت نقاباتهم على قانون الانتخاب » ، ورأينا نقابة عمال الصنائع اليدوية فى الاسكندرية تتخذ قرارا فى يوم مارس ١٩٢٢ ، « بمطالبة الحكومة الحاضرة بعدم وضع العراقيل

أو قيود مالية فى قانون الانتخاب الجديد ، حتى يتسنى للعمال انتخاب من يمثلهم فى البرلمان ، أسوة بالممالك المستقلة » • ثم كون العمال فى سنة ٢٢ ــ ١٩٢٤ حزبا اشتراكيا • وفى انقلاب ٣٠ ــ ١٩٣٥ قاتل العمال ، وبالأخص عمال العنابر ، والاسكندرية ، دفاعا عن الحكم البرلمانى وضد الحكم الدكتاتورى الرجعى ، وسقط منهم عشرات القتلى والجرحى • وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية وابانها ، استطاع العمال أن يتكتلوا ، وأن يجربوا وحدتهم ، وتكونت « لجنة التحرر القومى فى شبرا الخيمة ، أكبر تكتل عمالى فى القاهرة ، وأصدرت هذه اللجنة منشورا يحدد أهدافها ، ويضع فى مقدمه هذه الأهداف المطالب الوطنية • ثم قاد العمال الحركة الوطنية فى سنة ١٩٤٦ ، بالاشتراك مع الطلبة فى اللجنة الخالدة ــ « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » •

ثم قال ، بعد هذا العرض البديع : « تلك هى طبقتنا العاملة فى مصر • ذات وعى مهنى ، وطبقى ، وسياسى • أما عن الوعى الاشتراكى ، فتلك هى مهمة الاشتراكيين • وهذه الطبقة واضحة فى عدائها للاستعمار • فهى ضد الاستعمار مع التحرر الوطنى • وهى فى نضالها من أجل الاشتراكيه أحوج ما تكون الى السلام ، فهى مع السلام وضد الحرب الاستعمارية • وهى لا تستطيع أن تدعو للاشتراكية الا فى ظل الحرية السياسية ، فهى مع الحرية السياسية • وهى قاسم مشترك أعظم فى تأييد كفاح جميع الطوائف والطبقات للقضاء على الظلم والاستبداد ، فهى مع الشعب بأجمعه فى نضاله من أجل مطالبه •

ثم تعرض محمد جلال كشك للفلاحين ، فتعرض لكفاحهم منذ أيام محمد على وسعيد للحصول على الحقوق المدنية والقانونية ، وثورتهم ضد الاقطاع أثناء الثورة العرابية ، واشتراكهم فى ثورة ١٩١٩ من أجل الأرض والحرية ، وكيف كانوا يتناقلون الحديث عن اعتزام سعد باشا توزيع الأرض على الفلاحين ، وكانوا فى نضالهم ضد الانجليز لا يعفون قصور الاقطاعيين • وقال :

« فالأرض هى شغل الفلاحين الشاغل ، وهم لن يشتركوا فى أى حركة شعبية الا ان كان شعار الأرض منقوشا على أعلامها ، وهم لن يقاتلوا عدوا الا اذا آمنوا بأنه سند وظهير للاقطاع • فالفلاحون يريدون الأرض وهى لهم تعنى الحياة ، وهم يريدون الحرية السياسية لأنها الضمان الوحيد لسحق الاقطاع وتدميره ، فهم مع الحرية السياسية • وهم يريدون السلام ، لأن الفلاحين هم الجيش ، والجيش هو الذى سيباد ان نشبت الحرب الاستعمارية

العدوانية ، فالفلاحون مع السلام وضد الحرب · واشتراك الفلاحين فى الثورة الوطنية هو شرط نجاحها ، وهم لن يشتركوا فى الحركة الوطنية الا من خلال ثورتهم ضد الاقطاع » ·

أما « باقى الشعب من الطلبة ، وصغار التجار والملاك ، والوطنيين ، والديموقراطيين » فقد ذكر محمد جلال كشك أنهم يعادون الاستعمار الذى يحرمهم من الاستقلال والذى يحتكر السوق ويعين عليهم الاحتكاريين ، ويهددهم بحرب تعصف بهم وتزيد من جوعهم وفقرهم · فهم يؤيدون التحرر الوطنى والسلام ، وهم يعانون الأمرين من الاستبداد الاقطاعى وذاقوا الويلات على أيديه ، وجاهدوا طويلا منذ عرابى الى اليوم من أجل الحرية السياسية ·

هذه هى الطبقات الشعبية ، وتلك مصالحها التى تسير فى اتجاه واحد · ولها عدو مشترك هو « الثالوث الآثم : الاستعمار والاقطاع والاحتكار » · وبالتالى فالوحدة بين هذه الطبقات ضرورية « بل هى الشرط الأساسى لنجاح هذه الحركات الشعبية ولتحقيق هذه الأهداف الشعبية ·

ولكن كيف تتحد هذه الطبقات الشعبية ؟ هل تتحد فى حزب واحد ، أم تتحد بالغاء الأحزاب ؟ · لقد ناقش الكاتب هذه القضية فى ذكاء وفهم واستيعاب ، فأوضح أن هذه الطبقات لا يمكن أن تتحد فى حزب واحد ، لان الأصل فى الأحزاب أنها انما تمثل طبقات اجتماعية ، فحزب الأحرار الدستوريين انما يمثل كبار الملاك ، بينما يمثل حزة السعديين الراسماليين ، وما دامت جميع الطبقات الشعبية اليوم ، من عمال وفلاحين وغيرهم ، لا يجوز بخلدهم فكرة الغاء الطبقات فى المرحلة الحالية · وما دام وجود المجتمع الطبقى أمر يتفق الجميع على ضرورة وجوده واستمراره فى هذه المرحلة من مراحل التطور ، لذا فوجود الأحزاب وتعددها أمر ضرورى ومطلب شعبى ، وقيام حزب واحد فى الوضع الحالى معناه مصلحة طبقة بعينها · ومادمنا قد عرفنا انه لا مصلحة لطبقة شعبية فى قيام دكتاتورية الحزب الواحد ، فان هذه الدكتاتورية ستكون ان قامت فى هذه الظروف ضد مصالح الشعب طبقة رجعية معادية للشعب · « فنحن لا ندعو الى الحزب الواحد ، بل نحن نعمل وندعو الى أن يكون لكل من هذه الفئات الشعبية تنظيماتها المستقلة المتميزة ، وعلى الأخص أحزابها المستقلة ذات البرامج الواضحة التمثيل » · ودعوتنا « على النقيض تماما من دعوة الغاء الأحزاب ، هذه الدعوة التى لا تصدر من مصادر شعبية ، لان كل طبقات الشعب لا مصلحة لها فى منع باقى الطبقات الشعبية من تكوين أحزابها ·

وما دام الأمر كذلك ، فكيف تتحد الطبقات الشـعبية ؟ • لقـد أجاب الكاتب على هذا السؤال بأنها تتحد عن طريق « جبهة شـعبية » • وقد حدد مفهوم هذه الجبهة تحديدا دقيقا ، فذكر أنهـا : « حلف حول أهداف معينة ، لفترة تاريخية » ، وهى ليست جبهة أحزاب فقـط ، « فكل حـزب أو هيئة أو جماعة أو كل فرد ، يرى من صـالحه أن يكافح من أجل برنامج الجبهة ، وأن يضم جهده الى القوى الشعبية فى نضـال منظم ، له الحق فى أن ينضم الجبهة الشعبية » •

ولكن ما هذا البرنامج ؟ • لقد ذكر أنه « الحد الذى يمكن الاتفاق عليه بين هذه الطبقات الشعبية ، أو الأهداف الرئيسية التى تقبلها ، والتى هى على استعداد للتحـالف حولها والدخول فى معـارك من أجل تحقيقها • وهنا البرنامج قابل لان يمتد ويتسع وتضاف اليه نقاط جديدة كلما ارتفع الوعى الشعبى ، وكلما انضمت الى الجبهة الشعبية قوى جديدة » •

وضرب مثالا لكيفية الاتفاق على برنامج موحد ، بمشكلة الأرض • فقال انه قد يكـون فى الجبهة ثلاث اتجاهات : اتجـاه يرى فى توزيع الأراضى على الفلاحين حلا نهائيا لمشكلة الريف لا يمكن أن تتبعه خطوات أو اجراءات • واتجاه آخر يرى أن توزيع الأراضى على الفلاحين يجب أن يتبعه فورا اجبار الفلاحين على الدخول فى مزارع تعاونية أو جمـاعية • واتجـاه ثالث يرى أن توزيع الأراضى على الفلاحين ليس الا خطوة لابد منها لتحطيم الاقطاع ، وأن الشكل الأمثـل للأنتـاج فى الريف هو الزراعة الاشـتراكية • مادامت الاتجاهات الثلاثة متفقة ومقرة أن توزيع الأراضى هو الخطوة الأولى التى لا محيد عنها ، فلن يختلفوا فيها يعقب ذلك من خطوات ، وليبقى تحالفهم سليما الى أن يتحقق ذلك •

ثم ذكر أنه « يمكن فى داخل الجبهة الشعبية أن يتم تحالف بين قوتين أو أكثر حول نقط أوسع ، أو مطالب أبعد من برنامج الجبهة » ، وان « الجبهة الشعبية لا يقتصر دورها على قيادة النضال ضد أعداء الشعب من الاستعمار والاقطاع والاحتكار ــ بل هى تقود الشعب الى الحكم • والجبهة الشـعبية يجب أن تحكم ، والتحالف فيها يجب أن يسـتمر ، ليس الى هزيمة الأعداء فحسب ، بل الى سحق مقاومتهم وبناء مصر الديموقراطية الشعبية » •

الاستعمار الأمريكى الجديد ، أو برنامج النقطة الرابعة :

صدر هذا الكتاب فى عام ١٩٥١ للكاتب السياسى أحمد بهاء الدين • وهو من قسوى اليسـار الوطنى الذى لم ينتم لأى تنظيم من التنظيمات الماركسية ــ كما أخبرنى بنفسه ــ • ويقع فى ٩٢ صفحة من القطع الصغير •

وقد صدره بمقدمة شرح فيها • أسباب كتابته ، فذكر أن تيقظ حركات التحرير الوطني في ذلك الحين قد جعل « الامبراطوريات القديمة والجديدة تتساند في مجهود أخير لخنق الحرية دفاعا عن كيانها المتآكل ولاكتساب الأرض التي فقدتها ، مصطنعة في ذلك حيلا جديدة تخفي عين الشر القديم • وفي مثل هذه الظروف ، يصبح فرضا واجبا على كل صاحب رأي أن يتوجه به الى المثقفين المتيقظين أن ينشروه بأقوى ما في كيانهم من قوة » •

وقد قسم كتابه الى قسمين رئيسيين : القسم الأول ، ويتناول فيه برنامج النقطة الرابعة » من وجهة النظر الأمريكية » • والقسم الثاني • ويتناول « البرنامج على حقيقته » •

وفي القسم الأول ، عرض الكاتب لأصول البرنامج كما ورد في خطاب الرئيس ترومان أمام الكونجرس يوم ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، بعد اعادة انتخابه ، وقد حدد فيه سياسة الولايات المتحدة في السنوات التالية في أربع نقاط : أولها ، تأييد الأمم المتحدة ، والثانية ، الاستمرار في برامج الانعاش الاقتصادي وتعميم الاتفاقات التجارية في سبيل تنظيم تجارة عالمية حرة • والثالثة ، تقوية « الأمم المحبة للحرية » ومساعدتها على دفع العدوان • أما النقطة الرابعة ـ وهي محور الكتاب ـ فتتضمن ما يلي : « وجوب النهوض ببرنامج جرىء من مقتضاه أن تتمكن المناطق المتخلفة اقتصاديا من الافادة من تقدمنا العلمي والصناعي • ويجب أن يكون هدفنا هو مساعدة الشعوب الحرة في العالم على أن تنتج بجهودها الخاصة كميات أكبر من الغذاء والكساء ومواد البناء والقوى الميكانيكية • وبتعاون العمل ورأس المال الخاص في هذه الدولة (يقصد الولايات المتحدة) يمكن لهذا البرنامج أن يرفع القوى الصناعية في سائر البلاد ، ويرفع بالتالي مستوى الحياة فيها » •

ويقول أحمد بهاء الدين أنه لم يكد يصدر هذا التصريح من الرئيس ترومان عن « النقطة الرابعة » حتى أخذت الأضواء تتسلط عليها ، وأصبحت محل جدل عنيف في الولايات المتحدة نفسها وفي العالم الخارجي أيضا ، لما تحمله في طياتها من آمال عراض لرأس المال الأمريكي ومخاوف جمة تحذرها « الشعوب المتخلفة » • فقد صرح وزير المالية الأمريكي أن برنامج النقطة الرابعة » يختلف عن برامج الانعاش الأوروبي • فبرامج الانعاش تسدى الى دول صناعية راقية لاتنقصها الخبرة أو الصناعات الثقيلة ، على العكس من الدول المتخلفة اقتصاديا • أما بالنسبة للمساعدة المالية ، فقد نوه بالمصاعب التي تلاقيها رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة التي تهاجر الى الدول المتخلفة ، حيث لا تقابل بالترحاب الكافي ، وتجد نفسها أحيانا محل اضطهاد

من القوانين المحلية ، كان تطــالبها بنســبة معينة من الربح للمواطنين ٠ ثم قال : « ان رؤوس الأموال الأمريكية لابد أن تحصل على ضمانات كافية » ، وأن « الحكومة الأمريكية تنوى أن تكون هذه الضـمانات ضمن معاهدات حتى تكفل احترامها » ٠

ثم أورد أحمد بهاء الدين ماورد على لسان وكيل الخـارجية الأمريكية لشئون أفريقيا واشرق الأوســط وغرب آســيا ، الذى برر اهتمام الولايات المتحدة بهذه المناطق بأنه لا يمكن تجــاهل أعدادها الهائلة من الســكان ، وثروتها الضخمة البكر ، خصوصا وعلاقاتها مع روســيا السوفيتية سيئة ، وأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تنشط العلاقات التجارية مع هذه المناطق الواسعة المزدحمة ٠ وتتعرض للصعاب التى تقف فى وجه البرنامج فى البــلاد المتخلفة ، وأولها الشعور الوطنى المتطرف ، وكراهيتها لكل ما يذكرها بفخــاخ الاســتعمار ، وربطها بين الاســتعمار والراســمالية ، واشراك أمريكــا فى المسئولية ٠ فضلا عن ذلك ، فان الثروة القومية فى تلك الشــعوب تقليدية لا تزيد ، وأرباحها تنفق فى شراء الأرض ـ نفس الأرض ـ ، وتكوين الاقطاعات أو اقتناء الذهب والأحجار الكريمة ، فالثراء هناك يكتسب بأخذه من الآخرين لا بالبحث عن انتاج جديد فى ميادين جديدة ٠ واقترن بالاستغلال ٠

ثم تعرض أحمد بهاء الدين لطبيعة البرنامج وأغراضه من واقع ما أوردته الخــارجية الأمريكية فى كتابها الذى أصــدرته عن النقطة الرابعة ، وتتكون من أغراض ثلاثة : انسانية وسياسية واقتصادية ٠ أما الأغراض الانسانية ، فقد ذكر الكاتب أنه لا حاجة لسردها « لأنها توضـــع فى المقدمة عادة كفاتحة للشهية تسهل هضم ما بعدها » ! ٠ وأما الأغراض الســياسية كما أوردتها الخارجية الأمريكية فهى مكافحة الشيوعية ، والمحافظة على النظام الرأسمالى الأمريكى القائم ٠ والأغراض الاقتصادية هى (أولا) زيادة القوة الشرائية للشعوب المتخلفة مما يزيد فى نطاق توزيع السلع الأمريكية (ثانيا) السيطرة على موارد المواد الخام فى هذه البــلاد المتخلفة بعد أن نضبت الموارد الموجودة فى أمريكا ذاتها أو أنهكت انهاكا شديدا ، حتى تضمن الصناعة الأمريكية مددا مستمرا من الخامات اللازمة لاستمرارها ٠ (ثالثا) تصــدير رأس المــال الأمريكى الى الخارج ٠

أما النطاق الجغرافى للبرنامج ، فقد ذكر الكاتب أنه يشــمل ، وفقا لما ذكر المسئولون الأمريكيون : الشــعوب المســتقلة ، وشــبه المستقلة ، والخاضعة للاستعمار الكامل على حد سواء ٠ وقال : « ونلاحظ هنا أن أمريكا تتسلل بذلك الى صميم اختصاصات الدول الاســتعمارية الأخرى كانجلترا

وفرنسا مثل المغرب والسودان وبورما . ويلاحظ أيضا ، للسبب نفسه ، أن أمريكا رغم أنها ذكرت هذه المناطق الا أنها لا تبذل مجهودا جديا فى الوقت الحاضر للنفوذ اليها ، لا لزهد بل لخوف من أن تصطدم مصالحها اصطداما سافرا مع فرنسا وانجلترا وهولندا وغيرها . وعلى ذلك فان المحاولات الأولى في بلاد مستقلة مثل سوريا وتركيا ، وفى البلاد التى تزعزع فيها النفوذ الانجليزى كمصر .

أما النطاق التنفيذى ، فقد وضع البرنامج فى حسابه خطة ضخمة لاستغلال هذه البلاد المتخلفة ، لم يدع فيها كبيرة ولا صغيرة الا وضع عليها اصبعا ، خصوصا فى الزراعة وسائر منابع الثورة الطبيعية ، ولكن بالنسبة للصناعة فان البرنامج لم يضعها فى المقام الأول ، « أو ان شئنا الدقة ، لا يكاد يضع الصناعات الثقيلة فى برنامجه . فدعاة البرنامج يهتمون أساسا بنشر الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات الخفيفة التى تساعد على رفع مستوى الفلاحين وتوفير حاجياتهم الغذائية دون أن تخلق بيئة صناعية قوية مستقلة ، عدا الصناعات الاستخراجية طبعا . ويقول أصحاب النقطة الرابعة فى ذلك أن زيادة كمية الطعام التى يأكلها الفلاح يجب أن تسبق انتقاله من القرية الى المدينة ، ومن الحقل الى المصنع . كما يهتم البرنامج طبعا بالأيدى العاملة ، اذ لابد له من خلق بيئة صالحة لهذا النشاط ، ومن ثم يأخذ على عاتقه مرافق التعليم والصحة والسكن . وهكذا تنفذ النقطة الرابعة الى صميم كيان الدولة وعناصر تكوينها وعوامل تطورها . وأهداف هذا النوع من التعليم معروفة : انها خلق الأيدى العاملة الطيعة الماهرة التى تؤدى خدماتها فى المشروعات الاقتصادية على أكمل وجه .

ثم تناول أحمد بهاء الدين تنفيذ البرنامج ، فذكر أنه يتكون من شقين منفصلين وان كانا متكاملين الى حد بعيد . الشق الأول هو المساعدة الفنية ، والثانى هو المساعدة المالية . وذكر أن الحكومة الأمريكية ، حتى تضمن اقبال راس المال على الهجرة ، وأن تجنبه المخاطر المتمثلة فى عدم كفاية المواصلات فى البلاد المتخلفة وضعف مستوى العمال فى الانتاج ، ومصاريف التنقيب والتجارب التى قد لا تسفر عن شىء ، بدأت ببرنامج للمعونة الفنية ، أخذت على عاتقها تمويله وتنفيذه ، وزعمت أنه غير مرتبط بالمعونة المالية حتى لا يطول تردد البلاد المتخلفة فى قبوله . أما هذه المساعدة المالية فهى عبارة عن تصدير كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأمريكية الى البلاد المتخلفة . وقد حدا بها الى تقديم هذه المساعدة ـ كما تقول ـ أن البلاد المتخلفة لا مخرج لها من الحلقة المفرغة التى تدور فيها ، من ضعف الانتاج الذى يؤدى الى قلة

الاستثمار ، وقلة الاستثمار التى تؤدى الى ضعف الانتاج ، وقلة المشروعات الجديدة - الا بنقل رؤوس الأموال الأجنبية اليها كما ينقل الدم الى المريض ٠

أما تمويل البرنامج ، فذكر أحمد بهاء الدين أنه فيما يختص بالمعونة الفنية ، فكان واضحا أن تمويلها يقع على عاتق الحكومة الأمريكية التى استصدرت من الكونجرس فى يونيو ١٩٥٠ قانونا من مقتضاه رصد ٣٥ مليونا من الدولارات لتمويل المعونة فى سنتها الأولى ٠ أما تمويل الجانب الثانى والأهم من البرنامج ، فقد كان موضع جدل عنيف بين دعاته : هل تقدمه الحكومة أم يقدمه رأس المال الخاص ، غير أن أهل الوسط يكسبون المعركة ويقوم رأيهم على أن تقوم الحكومة أولا بالمشروعات التى لا تقدم عليها عادة رؤوس الأموال الخاصة والتى تحتاج اليها البلاد المتخلفة بالدرجة الأولى ، مثل مشروعات الصحة والتعليم وطرق المواصلات ووسائل النقل وزيادة الانتاج ونشر القوى المائية ، ثم يقوم رأس المال الخاص بالمشروعات المربحة ٠ وعلى ذلك ، فان رأس المال الخاص سيلعب الدور الأول فى الاستثمار ، وسيكون استثماره مباشرا ، أى أن الرأسماليين الأمريكيين سيباشرون استثمار رؤوس أموالهم فى البلاد المتخلفة كما يباشرونه فى أمريكا ٠ ولم يذكر دعاة البرنامج رؤوس الأموال الخاصة فى البلاد المتخلفة بدور كبير ، فهم يقيمون حساباتهم على أساس أن رأس المال المحلى ضعيف ، والادخارات تافهة ، وان كان لا مانع من اشتراكها مع رؤوس الأموال الأمريكية من ناحية المبدأ ٠ وقد قدرت الأموال التى يجب تصديرها من الولايات المتحدة بمبلغ ٢ بليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات مقبلة من تنفيذ البرنامج ، كحد أدنى ٠

ولم يغفل دعاة البرنامج - كما يقول أحمد بهاء الدين - ما تعترضه من عقبات ، ومنها ما تفرضه الدول المتخلفة من قيود على الاستثمار الفردى ، وبعض هذه القيود خاص بالمشروعات الأجنبية ، وبعضها يشمل الأجنبية والوطنية على السواء ، وفى مقدمتها التأميم ٠ ويرى دعاة النقطة الرابعة فى هذا الاتجاه خطرا كبيرا ، اذ يغدو ما تقدمه رؤوس الأموال الأمريكية فى دولة ما عرضة للاستيلاء عليه وتأميمه فى أى وقت ٠ ومن رأيهم أن التعويض لن يكون مجزيا للرأسماليين الأمريكيين بأى حال ، ولذلك فانهم يشترطون أن تتعهد الدول المستفيدة بألا تقدم على التأميم ٠ بل ان بعض المتطرفين يشترطون تعديل دساتير الدول المتخلفة بحيث ينص فيها صراحة على تحريم تملك الدولة للمرافق العامة أو الصناعات الكبرى ٠

كذلك من العقبات أيضا ما تفرضه الدول المتخلفة من حماية الصناعات المحلية ، ويرى الرأسماليون الأمريكيون أنه لا مفر من الغاء كافة القيود التى تفرضها الدول أحيانا بحجة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية ، ويصرون على ترك الميدان حرا للمنافســة ، ليأكل القوى الضعيف ، ولو كان الضعيف من لحم الوطن ودمه ٠

ومن العقبات أيضا ما تشترطه بعض الدول المتخلفة لقيــام رأس المال الأجنبى من اشتراك رأس المال الوطنى بـ ٥١ فى المائة على الأقل من رأس مال المشروع ٠ والرأسماليون لا يقرون هذا الوضع مطلقا ، بل يطالبون بالغاء هذه الشروط دفعة واحــده ، حتى تتمتع رؤوس الأموال المصــدرة بكامل حريتها فى العمل ٠

كذلك من العقبــات الضرائب ٠ فالدول عــامة تفرض ضرائب كثيرة ، بل ومزدوجة أحيانا ، على رؤوس الأموال ، ومنها من تحدد حدا بقصى للربح ، أو تشارك صاحب رأس المال فى ربحه الزائد عن حد معين ، الى آخره ٠ وكل هذا يرى الرأسماليون الأمريكيون الغاؤه ٠

وخطة الحكومة الأمريكية للتغلب على هذه الصــعاب ، عقد معــاهدات ثنائية مع كل دولة تنتفع بالبرنامج ، حتى تضمن هذه المعاهدات حماية رؤوس الأموال المصدرة ضد شتى أنواع التقلبات ، وتهيىء لها جوا كافيا من حرية الاستثمار ، ولتحدد سلطة الدولة المســتفيدة فى فرض الضرائب عليها حتى لا تعمد ذات يوم الى ارهاقها ٠ على أن تكون هذه المعاهدات طويلة الأمد تأمينا ضد تقلب الظروف ٠ والاخلال بهذه المعاهدة طبعا يعطيها حق التدخل ! ٠

تلك اذا هى « النقطة الرابعة » ، كما عرضها أحمد بهاء الدين « فى الثوب الذى أراد لهــا الرئيس ترومان والحــكومة الأمريكية أن تبــدو به » ٠ وهو فى القسم الثانى من كتابه يشرح البرنامج « على حقيقته » ، وهو تصدير رؤوس الأموال الأمريكية - فيقول :

« اننا اذا انعمنا النظر فى حقيقة هذا البرنامج ، ونحينا جانبا هــذا « الديكور » الذى أحيط به ، نجده لا يعدو أن يكون خطة شاملة لتصدير رؤوس الأموال الأمريكية الى الخارج ٠ وهو بهذا الوصف مرحلة جديدة من مراحل النظام الرأسمالى العتيق ٠ وليس أدل على هذا القصد من قول الرئيس ترومان فى تقريره السنوى للكونجرس عن الحالة الاقتصادية ، أن البرنامج « يزود بالمعونة الفنية الشعوب التى تحتــاج الى رؤوس أموالنا لزيادة نشــاطها الاقتصادى ، وبذلك ننمى استثماراتنا فى الخارج » ٠ وهكذا لخص البرنامج

بمقدماته الأولى ونتـــائجه الأخيرة فى ايجاز يحسد عليه : معونة فنية ، تمهد لرؤوس الأموال الأمريكية ، وبذلك تزيد استثمارات هذه الأموال فى الخارج ٠

وقد اســـتشهد أحمد بهـاء الدين بما كتبه « أوين لاتيمور » ، الخبير السـياسى الأمريكى المعروف ومدير معهد العـــلاقات الدولية بجامعة جون هوبكنز قائلا : « ان النقطة الرابعة باب جديد فى تطور الرأسمالية الحديثة ، سياسى فى أهدافه ، وان كان اقتصاديا فى وسائله » وأن الجديد هو أن رأس المال يصدر هـــذه المرة الى البـــلاد المتخلفة مصـــحوبا بحماية الحكومة ، وضماناتها ، وبمعاهدات ثنائية ، وتنظيمات فنية سابقة - لا وحيدا معتمدا على المنافسة الفردية فحسب ، كما كان فى الماضى ٠ وهو يعلل هذا التطور الجديد بأن رأس المال المصدر اصـــبح عرضة لاخطار جديدة لم تكن موجودة من قبل ، أبرزها التأميم ، والاتجاهات اليسارية بوجه عام ٠ ثم يخلص « أوين لاتيمور » الى القول بأن تصدير رؤوس الأموال على هذا النحو الجديد لم يعد أمرا يهم صاحب المال فحسب ، بل والأمريكى العادى أيضا ، لأنه يدفع الضرائب ، ولأن الميزانية العامة التى يمولها ســـتتأثر حتما بكل ما يصيب رؤوس الأموال المصدرة من أخطار ، نظرا لالتزامات الحكومة قبلها ٠

وقد انتقد أحمد بهاء الدين كلام « أوين لاتيمور » عن الجديد فى النقطة الرابعة ، قائلا ان هـــذا الجديد « ليس جديدا تماما ، فقد كان المال يهاجر من انجلترا وفرنسا وهولندا وغيرها الى المستعمرات ، ثم سرعان ما تلحق به حماية الدولة » ٠ ولكن الجديد هو « أن ينظم تصـــدير رؤوس الأموال « مقـــدما » على هـــذا النحو ، وأن تهيأ له الحمـــاية بمعاهدات واتفاقات واستقصاءات تحمل الدولة مسئوليتها قبل أن يخطو رأس المال ذاته خطوة واحدة ، كما تفعل النقطة الرابعة ٠ وما جاء هذا التطور الا نتيجة للخبرة التى استفادها النظام الرأسمالى من تجاربه السابقة ، فبدلا من أن يهاجر رأس المال بغير منهج مرسوم ، ثم يضطر للاستعانة بالقوة العسكرية ، فانه فى هذه المرة يرتب البيت مقدما ، ويقـــيد البـــلد المتخلف بقيـــود وشروط وقوالب اجتماعية واقتصـــادية معينة ، طبقـا لخطة موضـــوعة ، فلعله بعـــد ذلك أن يستغنى عن القوة العسكرية ، التى لا تعدو أن تكون مظهرا للاســـتعمار لا جوهره ، وهو مظهر باهظ الثمن ، قد يحسن الاستغناء عنه » .

وقبل أن يمضى أحمد بهاء الدين فى شرح أخطار النقطة الرابعة ، طرح عدة أسئلة : لماذا تصـــدر الولايات المتحدة رؤوس أموالها ؟ ، ولماذا سلكت كل الدول الرأسمالية هذا الطريق من قبل ؟ ، وما هو أثر تصدير رأس المال على الدولة المصدرة والمصدر اليها على السواء ؟ ٠

وقد أجاب عن ذلك بالاشارة الى ما يحدثه التنافس من تصفية للمتنافسين وتركيز الانتاج فى أيدى قليلة تحتكر السوق ، وانتهاء المنافسة الحرة الى انعدام المنافسة الحرة ، وتجمع الأرباح فى أيد قليلة تتراكم فى أيديها الأموال الفائضة التى تتحول الى « رؤوس أموال مفتجة » باستثمارها فى مشروعات جديدة ، ولكن مع تشبع السوق المحلية بالمشروعات ، تبحث رؤوس الأموال المتراكمة تراكما رأسيا عن ميدان أكثر ربحا وأقل نفقة ، فتهاجر الى الخارج ، الى البلاد المتخلفة ، حيث تجد الخامات الوفيرة والعمال الذين يعملون بأجور بخسة وبلا ضمانات ، وتجد الحكومات لا تفرض الضرائب الكافية على الانتاج والاستهلاك والتصدير · وقد اكتملت هذه السلسلة فى الدول الرأسمالية الكبرى جميعا ، حتى أصبحت دولا استعمارية · وفى أمريكا أيضا اكتملت السلسلة على نحو لا سابق له فى السرعة والضخامة ·

وبعد أن تعرض أحمد بهاء الدين لأثر تصدير رأس المال فى الدول المصدرة من اقتطاع لجزء من طاقتها الانتاجية على حساب طبقاتها العاملة جريا وراء الأرباح الهائلة التى يحققها الرأسماليون فى الدول المتخلفة ، ذكر أن تجارب رأس المال الانجليزى الذى هاجر الى الهند ، ورؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية والهولندية التى سافرت الى الهند الصينية والكونغو واندونيسيا وغيرها ، بل ورأس المال الأمريكى ذاته فى أمريكا اللاتينية ـ قد دلت على فساد الرأى الذى يقول ان تصدير رأس المال يؤدى الى ازدهار الصناعة فى البلاد المتخلفة ، فالحقيقة أن الصناعات التى تزدهر صناعات معينة ، وهى تزدهر لحساب الرأسماليين دون أن يعود على الشعب صاحب البلد شىء منها · وضرب المثل بالبؤس الذى ألحقه رأس المال الانجليزى بالهند ، وخنقه الصناعة الهندية فى مهدها ، وتحويل الهند الى منبع تخرج منه المحاصيل والمواد الأولية ، ولا يقبض الهنود منه الا أجر العمل والموت · وكذلك البؤس الذى ألحقه رأس المال الأمريكى بشعوب أمريكا الجنوبية التى « أصبحت من أفقر شعوب الأرض ، حتى انه فى التقرير الذى وضعته الحكومة الأمريكية ورتبت فيه ٥٣ دولة من دول العالم على حسب متوسط الدخل الفردى فيها ، احتلت معظم هذه الشعوب آخر القائمة ، فلم يأت بعدها فى انحطاط المستوى الا الهند ثم الفلبيين ، وهى من البلاد التى مستها بركة رأس المال الأمريكى ايضا ! ، ثم الصين فاندونيسيا ـ مع أن هذه البلاد ـ كما هو معروف ـ من أغنى بقاع الأرض فى ثروتها الطبيعية · وماذا كانت النتيجة سياسيا ؟ انها تبدو على الخريطة مستقلة ، ولكنها لا تستطيع أن تخالف رأى الولايات المتحدة · وفى الأمم المتحدة خلال عرض قضية فلسطين ، بكى مندوب احدى هذه الدول مرة ، لأنه يعطى صوته ـ آسفا ـ كما تريد الولايات المتحدة ·

ثم يقول أحمد بهاء الدين نقلا عن نهرو : لقد رأينا أنواعا مختلفة من الامبريالية في العصور المختلفة ، وهذا النوع الأخير لا يضع يده على الأرض ، انه يكتفي بالاستيلاء على موارد الثروة ومقوماتها في البلد المتخلف ، وبهذه الطريقة يمكن استغلال البلد لمصلحة المستعمر ويمكن السيطرة عليها ، دون أن يتحمل المستعمر شيئا من أعباء الحكم والاستبداد في البلد ٠٠ هكذا تزداد الامبريالية نضجا مع الزمن ، فمن عبودية الأرض انتقل الناس الى عبودية الأجر ٠ وكذلك الحال بالنسبة للشعوب ، فالناس يحسبون أن المشكلة كلها في الحكم السياسي الذى تفرضه دولة على أخرى ، وأننا اذا اتخلصنا من الاحتلال فاننا نصبح أحرارا أوتوماتيكيا ، ولكن هذا غير صحيح ، فهناك شعوب حرة سياسيا في الظاهرة ، ولكنها تخضع تماما لدولة أخرى تسيطر على اقتصادياتها »

ثم قال أحمد بهاء الدين : « لقد أصبح واضحا أن النقطة الرابعة قد أخرجتها الى حيز الوجود الرغبة في تصدير رؤوس الأموال الأمريكية الى البلاد المتخلفة واستثمارها فيها ٠ وأن تصدير رؤوس الأموال على هذا النحو تجربة أقدمت عليها دول الاستعمار جميعا ، فهو لب الاستعمار وغايته ، وما هو مضمون الاستعمار منذ خلق ؟ أتراه كان شيئا غير استثمار المستعمر لما له وخبرته وسطوته في امتصاص الأرباح بشتى صورها من البلاد المختلفة ؟٠ وأين هو الفارق الجوهرى بين هذه النقطة الرابعة التى تدعونا أمريكا اليها وبين الاستعمار بصوره التى أسلفناها ؟ ٠ لا جديد تحت الشمس ، غير الكلام المعسول والدعايات الخلابة التى يحيطون بها هذا الاستعمار الجديد ٠ ومن أحمق الحمق أن تصرفنا الألفاظ عن الجوهر الكريه الذى تخفيه ٠ فهذه الألفاظ الرنانة نفسها كفيلة بأن تتحول مع الزمن والتطبيق الى نقيض معناها ٠ أنظر الى كلمة « الاستعمار » نفسها : انها لا تعنى لفظا غير التعمير والعمران ، ولكن هذا المعنى النبيل استحال الى كلمة بغيضة تصك آذان الشعوب صكا ، لما أصبحت تعنيه من تخريب وتدمير ٠ وان المتتبع للتطور الذى صاحب الاستعمار ، والذى جدد في أشكاله ، ليجد النقطة الرابعة مرحلة طبيعية ومنطقية من مراحل التطور الاستعمارى ٠ فقد كان الاستعمار في أول أمره مجرد اقتحام وسلب ونهب ، كما كان يفعل البربر والأباطرة القدامى ، ثم كان فتحا مسلحا للأقطار ، وجزية سنوية من الذهب أو الغلال ترسل الى الغازى في قاعدة ملكة ، وفى القرون الأخيرة أصبحت الدول تترك الأمر في بدايته للشركات والأفراد ، واليوم تجيء النقطة الرابعة مثلا رائعا لتآزر الدولة والشركات على القيام بمهمة الاستعمار منظمة منسقة على أدق قواعد التنظيم العلمى الحديث ٠

ثم قال أحمد بهاء الدين : « اننا لو أنعمنا النظر فى المراكز والأوضاع الاقتصادية البحتة التى يحتمها النظام الرأسمالى الإستعمارى ، كما يخططه برنامج النقطة الرابعة ، لوجدناها تتلخص فى وضع أمريكا فى مركز « الممول ورب العمل » . والشعوب المتخلفة - كمصر مثلا - فى مركز العمال ، ليس للعامل أكثر من أجره ، مهما اختلف هذا الأجر ، وللممول فائض القيمة كله أو فائض الارباح . وعلى حين يظل العامل أبدا أسير هذا الأجر ، لا يرتفع الى ما فوق مجرد العيش ، يزداد الممول ثراء ، ويتسع نشاطا وانتاجا وربحا . فاذا افترضنا أن مؤسسة أمريكية فى مصر تنتج ما قدره (١٠٠) فان (٣٠) على الأكثر من هذه المائة سيدفع فى مصر أجورا للعمال ونفقات أخرى ، و (٧٠) تخرج من مصر الى جيوب أصحاب الأسهم فى أمريكا » .

ثم قال : « هذه هى أمريكا ، وتلك هى مصر - أو أى بلد متخلف يخضع لهذا البرنامج - فالفائدة الاقتصادية لمصر معدومة أو تافهة ، ونحن نقصد بمصر الشعب كمجموع . فان طبقة معينة من المصريين ستفيد بغير شك من هذا البرنامج ، هى طبقة المولين الذين قد تتاح لهم المساهمة بقسط فى المؤسسات الأمريكية ، وطبقة المديرين وأعضاء المجالس والوكلاء وغيرهم ممن يدورون ، فى هذه الحالة - بحكم وضعهم أيضا - فى فلك رأس المال الأمريكى ، ويصبحون وقاء له من غضب الشعب أو سخطه أو انتقاضه . والثروة القومية لن تزداد بهذا البرنامج شيئا . فما يأخذه العمال من أجر مهما كان ، مال مستهلك ينفق يوما بيوم فى باب القوت وحده ، أما الفائض الذى يدخر ويعاد استثماره فهو ذاهب الى أمريكا .

ثم قال : ومن الأوضاع الاقتصادية الخطيرة التى يمليها البرنامج ، ما هو ملحوظ من عنايته بالمشروعات الزراعية والاستخراجية أساسا ، أما الصناعات الثقيلة ، أو التحويلية بوجه عام ، فانهما لا تدخل فى حسابه . وهو وضع ذو حدين : فهو من ناحية يرمى الى خلق بيئة زراعية نشيطة مقبلة على الشراء ، فتصبح سوقا قوية المعدة لهضم الانتاج الأمريكى ، وهو من ناحية أخرى يحرم الشعوب المتخلفة من فرصة منافسة الانتاج الأمريكى ذاته .. فاذا أقاموا فى مصر صناعات ما ، فهى صناعات تابعة ، كأن يقام فى مصر مثلا مصنع لهياكل السيارات ، ولكن هياكل السيارات بغير المحركات التى تصنع وتستورد من أمريكا لا تساوى شيئا ، ولن تصنع المحركات فى مصر طبقا للنقطة الرابعة أبدا .

« وعلى هذا النحو يصبح اقتصادنا فرعا مكملا للاقتصاد الأمريكى ، كما ظل فترة طويلة فرعا للاقتصاد الانجليزى : القطن يزرع فى مصر ويصنع فى انجلترا التى تعيد بيعه لمصر والعالم . وارتباطنا بأمريكا على هذه الصورة

يجعل لها « حق » التدخل فى الكثير مما يعتبر من صـــميم كياننا • وبناء على هذا « الحق » تطالب امريكـــا مقدما بتعـــديل نظـام الضرائب فى الدول المستفيدة من البرنامج ، وتعديل قوانين الشركات ، وقبول « مشـــورتها » فى اصلاح نظم النقد والجمارك وبرامج التعليم •• الى آخره •

« وبناء على هذه التبعية أيضا ، تصـــبح مصر ـ أو أى بلد متخلف ـ مقهورة على أن يتجمد نظامها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى القوالب التى تتفق مع الدولة المتبوعة • فاذا كان النظام فى أمريكا رأسماليا ، فقد وجب أن نبقى كذلك • وقد رأينــا البوادر فيما يطالبون به من تعهد الدول المستفيدة بأن لا تلجأ الى التأميم أبدا ى بل وما يدعو اليه المتطرفون من تعديل الدستور بحيث يصبح التأميم حراما •

« وهنا نجد لزاما علينا أن الذين يؤمنون بالنظام الاشتراكى كوســيلة لتطور هذا البلد ، وكاطار جديد للمجتمع ، يرفضون النقطة الرابعة رفضا تاما لأنها تقيد تطورهم وتربط مجتمعهم وفقا لهوى الدولة الأمريكية ومصلحة الرأسماليين فيها » •

بعد ذلك يعـــالج أحمد بهاء الدين نقطة خطيرة ، هى ما يطرحه دعاة البرنامج من أن الأمريكان هم غير الانجليز والفرنسيين ومن اليهم ، وأنه اذا كان هناك من الأسباب ما يدعو الى اساءة الظن بدول الاستعمار القديمة ، فليس ثمة ما يدعو الى اساءة الظن بأمريكا • فيرد على ذلك قائلا :

« ما معنى هذا القول بأن ثمة فارق بين الأمريكان وغيرهم ؟ • أترى فى تركيب الأمريكى الفسيولوجى شىء يبعده عن الاستعمار ؟ • أم أن رجال السياسة وأصـــحاب رؤوس الأموال الأمريكان قد لقنتهم أمهاتهم وهم أطفال ألا يستغلون الشعوب الضعيفة ، ولا يحتكرون « الأسواق » ، كما علمتهم تأدية الصــلاة واحترام الوالدين ؟ • ان القـــول بهذه الفوارق الوهمية بين امريكا وغيرها ليس الا ضربا من السذاجة أو الرياء ، وليست المسألة مسألة طبـــاع وتقاليد ، وانما هى « مراكز » و « أوضاع » اقتصـــادية ـ كما أسلفنا تنمى نفسها ، ونظام لا تؤدى مقدماته ـ ككل نظام ـ الا الى نتائجه » •

« بقى ما يقال من أننا نسىء الظن بأمريكا • وهذا صـــحيح • ذلك أن لدينـــا من مبررات سوء الظن ما يقصر دونه التدوين ، وليست مبرراتنا من تاريخ قديم ، أو تحليل اقتصـــادى فحسب ، بل لدينا مدد من أحـــداث حاضرنا تتزاحم وقائعه : لدينا موقف أمريكا من قضية فلسطين ، وكيف انقادت تلك الدولة الضخمة وراء مصلحة الرأسماليين فيها ، فأرغمت العرب على الهدنة ، ومنعت عنهم السلاح ليقفوا عزلا ، وزودت اسرائيل بالأسلحة رغم قرار الحظر لتهجم ، فلما هجمت ، سكتت أمريكا عنها ، ومازالت ســاكتة

على مليــون من اللاجئين . ولدينا موقفها من الصــين .. ولدينا موقفها من ايران ، ونكتفي هنا بأن نذكر قبضتها القوية على اليونان . ولا نستطرد فنتعقب السـياسة الأمريكية فى أنحاء العالم ، بل نعود الى النقطة الرابعة نفسها ، لنجد فى طياتها وملابساتها أسبابا أخطر لسوء الظن يحسن أن نقف عندها ، فقبل أن يخرج الرئيس ترومان ببرنامجه هذا على الناس ، كانت الأمم المتحدة قد قررت مبدأ « المســاعدة » وقد قام « البنك الدولى » بجانب كبير من المهمة الملقاة على عاتقه ، وكان اتجـاه التفكير الى ان تقوم المؤسسات الدولية بمساعدة البلاد المتخلفة لسببين : الأول ، تشجيع اســتثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الخارج ، والثانى ، الحد من النفوذ السياسى للدول التى تستثمر أموالها مباشرة . فلماذا تعمدت أمريكا القضـاء على هذه المؤسسات الدولية أو اضــعافها والانفراد بالعمـل ؟ . لأن البنك الدولى لا يمكنهـا من أن تستثمر أموالها مبـاشرة فى البـلاد المتخلفة ، أى لا يجعلها تتملك المؤسسات والمشروعات فى قلب البلد المتخلف ، ولأنه لا يمكنها من التدخل لتعديل قوانين البلاد المتخلفة بما يحلو لرأس المال الأمريكى ، ولأنه لا يمكنها فى حالة الخلاف من أن تنفرد بالعمل وتتدخل سياسيا فى شئون البلد المتخلف بعيدا عن الضمير العالمى » .

« فنحن نرفض اذا تسربت رؤوس الأموال الأمريكية الى كياننا الداخلى ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية تضعف البـلد المتخلف وتعجزه عن التقـدم الى الأبد ، ولأن الشروط المصاحبة تعطى أمريكا حقوقا هى الاستعمار ذاته ، ولأن حاضر السياسة الأمريكية ليس فوق مستوى الشبهات ، ولأن البرنامج يجعل اقتصادنا تابعا للاقتصاد الأمريكى خاضعا له ، ولأن البنك الأهلى المصرى والمجلس الاقتصادى للأمم المتحدة اعترفا بخطورة هذه الاســتثمارات المباشرة على استقلال الدولة وكيانها » .

ثم أوضح احمد بهاء الدين أن تصــدير رأس المال بقصد الحصــول على أرباح جـديدة ، ليس هو وحــده السبب الأول الذى يكمن خلف النقطة الرابعة ، بل هنـــاك رغبة أمريكا وحاجتها الى السيطرة على منابع الثـروة الطبيعية فى العالم القديم واحتكــارها ما أمكن ، لتموين صــناعاتها ولسد حاجاتها الاستهلاكية ومطالب قوتها الحربية . وقال ان هناك خامات جديدة قد ظهرت فى المرحلة الاستعمارية الأخيرة أخطر وأجل من الخامات القديمة ، كالبترول والصلب والمطاط واليورانيوم ، وغير ذلك ، وأضحت هذه الخامات الموجودة فى المناطق المتخلفة بوفرة ، اكسير الحياة للدول الصناعية الكبرى ، بغيره تتوقف المصانع ، وتنهار المؤسسات ولا تتحرك الجيوش . واليوم تقف أمريكا وهى تشعر شعورا عنيفا بحاجتها الملحة الى وضع اليد على منابع

الثروة الطبيعية فى البلاد المتخلفة ، فبعد أن كانت الولايات المتحدة ومازالت هى الدولة الأولى فى العالم فى انتاج الكثير من الخامات الضرورية ، بدأ هـــذا الانتـــاج يتوقف عن الزيادة ويشح وترتفع نفقـــاته فى بعض الحــالات ، كالبترول ، فى الوقت الذى اكتشفت فيه تلك المواد بكميات هائلة فى منـــاطق أخرى ، وبدأ رجال الصناعة يتوجسون خيفة من انكماش خطير ، وأمريكا لا تطمئن الى ترك هذه الخامات لأصحابها يتاجرون فيها معها ويبادلون بهـا سلعا مغايرة فهم قد يرفعون السعر ، أو يتصرفون فى خاماتهم بما لا يلائمها ، أو يتعرضون فى خاماتهم بما لا يلائمها ، أو يتعرضون لتغيرات سياسية تفسد عليها الأمر كله · يضاف الى ذلك الرغبة الملتهبة فى الاحتكار والسيطرة والاستئثار وسيلة اذن ان تمتلك أمريكا هــذه المنـــابع مباشرة ، وأن تحتكر استخراجها وحمايتها أيضا ، فبذلك تضمن لصناعتها المرتبة الأولى ودوام السيطرة وتضمن التصرف فى الخامات على النحو الذى يلائمها · كذلك فان سيطرة امريكا على الموارد الطبيعية يضـــمن لها فى الوقت ذاته الســـيطرة ـ كبائعة ـ على اسواق البلاد المتخلفة التى لن تقوم فيها وفقا للنقطة الرابعة غير الصـــناعات المكملة أو الخفيفة · « فكأن رخـــاء أمريكا يجب أن يبنى على تعاسات الشعوب » ·

ثم تناول احمد بهاء الدين الأسباب الاســتراتيجية . فأشـــار الى قلق الولايات المتحدة من وجـــود دولة شيوعية كبرى تترامى حدودها بين أوروبا واســـيا وتهدد خططها ، وهى لا تســـتطيع أن تفعل ما تفعله روســيا ، فتعد الفلاحين بالأرض . والعمل بالتخلص من اصحاب العمل ، وبدلا من أن تقابل الشيوعية فى منتصف الطريق ، وتنتهج سـياسة تحرير حقيقية للشـــعوب المضطهدة فى آسيا وافريقيا تصر على ابقاء الأوضـــاع البالية مادامت هذه الأوضاع فى مصلحتها المبـاشرة ، وهى لا تملك أن تفعـــل غير ذلك مادامت مسوقة سياستها بما تمليه مصالح الرأسماليين فيها · ولما كانت وسيلتها السياسية والاقتصادية فى مكافحة الشيوعية عاجزة ، فلم يعـــد لديها غير الوسيلة العسكرية ، فمضت تسلح البلاد وتنظم المعاهدات فى حلقات مترابطة تضغط بها على روسيا والدول التى تسير فى فلكها ، وهنا يكمن خطر جديد ، فدول الشرق الأوســـط مثلا ـ كبلاد متخلفة ـ قد غرس فيها الأمريكان رؤوس أموالهم . وأصبحت سوقا لتجارتهم ، ومخزنا لبترولهم · فالآن يجىء دور الاحتلال العسكرى على شكل قواعد جوية تبنى فى الظهران وليبيا ومراكش والأردن وقبرص ومالطة وتركيا واليونان ، وقـــواعد أخرى يريدون بنـــاءها فى مصر والعــراق وســـوريا · وقد نشرت جريدة « الايكونومست » اللندنية فى ٩٥٠/٣/٣ تقول ان اضطراد الاهتمام السياسى الأمريكى بمنطقة الشرق الأوسط يرتبط بزيادة نشاط الشركات الأمريكية فى اكتشاف واستغلال بترول،

الخليج الفارسى ، وأصبح هدف أمريكا الآن الدفاع عن هذه المناطق ذات القيمة العظيمة وضمان تموين دول ميثاق الأطلنطى بأكبر كمية ممكنة من البترول المستخرج منها فى حالة الحرب ٠

« وهكذا تمضى أمريكا وانجلترا فى تنظيم الدفاع عن « ممتلكـــاتهما » فى الشرق الأوسط ٠ وأى شىء لا يملكونه فى هـذا الشرق المسكين ؟ البترول بترولهم ، وخطوط المواصلات خطوطهم ، والمشروعات الصـــناعية والزراعية المزمعة وفقا للنقطة الرابعة مشروعاتهم ٠ فليس لنا فى بلادنا شىء ، وليس لنا بناء على ذلك فى سياستنا رأى ٠ فماذا بعد ؟ ٠ تكتمل حلقات الاســتعمار جميعا من استغلال أقتصادى واحتلال عسكرى ، ووضع يد سياسى ، ثم نجد من المصريين من يدعـــو بملء فمه الى قبـــول النقطة الرابعة ، ومن يجرؤ على أن يؤكد أن اســـتثمار رؤوس الأموال الأمريكية فى مصر شىء ، والتدخل السياسى شىء آخر ! ٠

« فماذا نقول ؟ ٠ لو أن هؤلاء الدعاة قالوها صراحة : ان من مصــلحتنا أن تستعمرنا أمريكا ، لجاء رأيهم أقرب الى النزاهة وأجـــدر بالاحترام ! ٠ ولكنهم فى حقيقة الأمر ، يبتلعون كل الحقائق الدامغة فى سبيل فائدة واحدة : تلك التى تعود على الطبقة القليلة التى تطمع فى مشاركة رأس المال الأمريكى سياسته والاستفادة من خدماته ! ٠

وبعد أن انتقد أحمد بهاء الدين الحكومة المصرية لقبولها برنامج النقطة الرابعة حجة أنها قبلت المعونة الفنية فقط وليست ملتزمة بقبول المعونة المادية، وهاجم البرلمـــان بمجلسيه لأن واحدا من أعضـــائه لم يفكر فى طرح الأمر للمناقشة ، وهاجم الصـــحافة المصرية لأنها غفلت عن الخطورة المســـتترة فى البرنامج ـ أخذ يقدم البدائل للحكومة المصرية عن النقطة الرابعة ، فقال :

« ان أحدا لا ينكر ما نحن عليه من تخلف ، بل لعل كلمة تخلف لا تعدو أن تكون تعبيرا مهذبا عن الحقيقة القاسية ، ولكن لا خلاف على أسباب هـذا التخلف ، فهى تتلخص فى ضعف الانتاج وسوء التوزيع ٠ فرجال الأعمـــال الذين يرون العـلاج فى زيادة الانتـــاج فحسب ، يتجاهلون أن هـــذا الزائد عن الانتاج بدوره لو وزع بالطريقة التى يوزع بها الدخل القومى فى الوقت الحاضر ، لما تغير الوضع بالنسبة للشعب فى شىء ، فان زيادة انتـــاج أحد المصانع لا يعنى فى واقع الأمر زيادة دخل العامل ، بقدر زيادة فائض القيمة التى يحصل عليه رب العمل ٠ وهذا الوضـــع هو الذى تعرضه علينا النقطة الرابعة : ان يتعامل الشعب المصرى مع أرباب العمـــل الأمريكيين ٠ فالشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة ، والرأسماليون الأمريكيون يحصلون على فائض القيمة المتزايدة ٠ ولن يزيد الدخل القومى لسواد الشعب زيادة تذكر ولو امتلأت

الأرض بالمشروعات ، اذا كانت هذه المشروعات مملوكة لدولة أخرى ، لا يبقى من ريعها فى مصر شىء الا أجر العامل فيها الذى لا يدخر ، ولا يستثمر ، بل ينفق ساعة بساعة على أدنى مطالب العيش • فليس يرضينا أن نرى المصانع تبنى فوق أرض مصر ، اذا كانت مملوكة لغيرنا ، انما يرضينا أن تكون خيرات هذا الانتاج عائدة على الوطن الذى تستخرج تلك الكنوز من جوفه » •

ثم قال : « كنا مستطيعين أن نقول للحكومة فى كلمة واحدة : ان الطريقة المثلى فى الاستفادة من الثراء القومى وتوجيه الانتاج هى الطريقة الاشتراكية التى تهدف الى زيادة الانتاج بما يحقق أكبر خدمات ممكنة ، لا أكبر أرباح للمنتج ، كما تهدف الى اقرار العدل الاجتماعى فى التوزيع ـ غير أننا لا نريد أن ندخل الآن فى جدل مباشر عن النظام الاشتراكى ، مؤكدين أن الحكومة ـ لو أرادت ـ لاستطاعت أن تحقق الكثير من هذه الأغراض ، فى ظل النظام الرأسمالى الذى تتمسك به • فنحن نعرف أن الأغنياء عندنا مازالوا يحبسون أموالهم فى الاستغلال الزراعى ، وأن اقبالهم على الصناعة أضعف ما يمكن أن يكون • وأهم أسباب هذه الظاهرة أن رؤوس الأموال المصرية مازالت تتميز بجبن ملحوظ ، فهى لا تجسر على اقتحام ميادين الصناعة والاستصلاح ، وتفضل أن تظل منكمشة فى نفس نطاقها القديم : الأراضى الجيدة والأسواق المعروفة للتصريف ، بل ونفس المحاصيل أيضا ، والسبب الثانى أن طبقة الأقطاعيين وكبار المزارعيين عندنا طبقة غير منتجة على العموم • فأفرادها ينتهى جهادهم فى الحياة بتسلم حجج الميراث من الآباء ، وبعد ذلك يكرسون وقتهم للبحث عن الوسائل التى ينفقون بها أموالهم ، فى فراغ غير نبيل ، وخمول مرصع بالذهب ! •

فلماذا لا توقف الحكومة هذا التيار المدمر ؟ لماذا لا تضع حدا أعلى للملكية الزراعية ، وتقرن ذلك بضريبة تصاعدية باهظة على الأراضى ؟ • ليس فى الأمر مصادرة ، ولا نزع ملكية ، ولا اعادة توزيع ، انه مجرد تحويل لفيض المال الذى يتراكم فى الريف ويضيع فى المزايدة الى ميدان الصناعة الرحب •

ولماذا لا تقف الحكومة فى وجه الاسراف والاستهلاك الزائد عن الحاجة بالضرائب والجمارك وغيرها ، ولماذا لا تتبنى المشروعات المنتجة فتقترض من السوق المحلى للقيام بها ، أو تشارك فيها شركات محلية ، أو تنفرد بها بوسائلها الخاصة ، وأهمها الضرائب ؟ • وهل لم تسمع الحكومة عن الاقتراح القاضى بتاميم القطن وتحديد أسعاره ، والذى يضع تحت يد الحكومة ما لا يقل عن ٤٠ مليون جنيه سنويا لانفاقها على مشروعات جديدة انتاجية ؟ وهل يكلفها هذا أكثر من القضاء على طبقة المضاربين

والسماسرة والوسطاء ، تلك الطبقة غير المنتجة ، التى تفيد من هذه الملايين ؟٠ وهل يستعصى على الدولة المصرية ، بنظامها الحاضر ، أن تنهض بمشروع للسنوات الخمس ينتظم كل هذه الجهود ، لدفع الانتاج الى أعلا ٠

ان هذه الحلول على الأقل تبقى زمام الأمر فى أيدينا ، وتجعل طريق التطور والرقى مفتوحا أمام الشعوب ، التى يجب أن يبقى لها الحق فى أن تبدل فى أشكال المجتمع الذى تعيش فيه ، فى اللحظة التى تختارها ٠ فهل يرى المسئولون فينا ، والذين يدعون للاستعمار الأمريكى بين ظهرانينا ، هذا الرأى، أم أنهم يفضلون تسليم البلد لرأس المال الأمريكى ، والاعتماد على صدقته ؟ ٠

مراجع الكتاب

اولا ـ وثائق رسمية :

الكتاب الأبيض الانجليزى ، ترجمة عبد القادر المازنى (القاهرة ١٩٢٢)

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ـ ستة أجزاء (القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٩)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به ـ المطبعة الأميرية ١٩٣٨)

مجلس الشيوخ : مجموعة مضابط مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٣ ٠

مجلس النواب : مجموعة مضابط مجلس النواب سنة ١٩٣٦ ٠

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية (٢٨ أغسطس ١٩٧٨ ـ ١٨ يونية ١٩٥٣) جمع وترتيب فؤاد كرم (القاهرة : مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)

ثانيا ـ وثائق تاريخية :

احمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية ١٩٢٥ (القاهرة ١٩٢٨)

أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية ، الجزء الأول ٠

أحمد لطفى السيد : المنتخبات ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٤٥)

عبد الله بن الحسين : مذكراتى (القدس ١٩٤٥)

محمد حسين هيكل ، الدكتور : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الاول (القاهرة ١٩٥١)

محمد عمارة : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى (القاهرة ١٩٦٨)

ثالثا ـ الدوريات :

الاخوان المسلمون ١٣٥٢ ، ١٣٥٤
الأهرام ١٩٢٨ ، ١٩٣٧
البـــلاغ ١٩٣٧
الجريدة ١٩١٣
السياسة الأسبوعية ١٩٢٦ ، ١٩٢٧
السياسة اليومية ١٩٣٠
مصر الفتاة ١٩٣٩
الهلال ١٩٢٢ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩

رابعا ـ دراسات :

أجمد أحمد بدوى : رفاعة الطهطاوى بك (القاهرة ١٩٥٠)

أحمد بهاء الدين : الاستعمار الأمريكى الجديد ، أو برنامج النقطة الرابعة (التاهرة ١٩٥١)

أحمد رشدى صالح : كرومر فى مصر (القاهرة ١٩٤٥)

أسعد حليم : قضية السودان (القاهرة ١٩٤٥)

أنيس صايغ : تطور المفهوم القومى عند العرب (بيروت ١٩٦١)

أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر (بيروت ١٩٥٩)

برنارد لويس : العرب فى التاريخ (بيروت ١٩٥٤)

تشارلس آدمز : الاســـلام والتجديد فى مصر ، نقله عبـــاس محمود (القاهرة ١٩٣٥)

رءوف عباس ، الدكتور : الحركة العمـــالية فى ضـــوء الوثائق المصرية ١٩٢٤ ـ ١٩٤٠ (القاهرة ١٩٧٥)

رفاعة رافع الطهطاوى : تخليص الابريز فى تلخيص باريز (طبعة وزارة الثقافة والارشاد القومى)

رفاعة رافع الطهطاوى : مناهج الألبـــاب المصرية فى مبـــاهج الآداب العصرية (القاهرة ١٢٨٦ هـ)

رفعت السعيد ، الدكتور : تاريـــخ الحـــركة الاشـــتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ (القاهرة ١٩٧٥)

رفعت السعيد ، الدكتور : اليســـار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ (بيروت ١٩٧٢)

سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ، الجزء الرابع .

شهدى عطية الشـــافعى ومحمود عبد المعبود الجبيلى : اهدافنا الوطنية

صادق سعد : فلسطين بين مخالب الاستعمار (القاهرة ١٩٤٧)

صادق سعد : مشكلة الفلاح (القاهرة ١٩٤٥)

صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية (القاهرة ١٩٥٠)
طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ (القاهرة ١٩٧٢)

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية (القاهرة ١٩٣٦)
عبد الخالق لاشين ، الدكتور : سعد زغلول (القاهرة ١٩٧٥)
عبد الرحمن الرافعى : الزعيم أحمد عرابى (كتاب الهلال مارس ١٩٥٢)
عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٣٧)
عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٤٩)
عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (القاهرة ١٩٤٢)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٦٨)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، جزءان (بيروت ١٩٧٣)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : حزب الوفد بين اليمين واليسار (الكاتب نوفمبر ١٩٧٣)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : قيادة الثورة العرابية وفكرة السلطة (الطليعة سبتمبر ١٩٧١)

على عبد الرازق : الاسلام وأصول الحكم ، اعادة نشره مع دراسة محمد عمارة (بيروت ١٩٧٢)

فاروق أبوزيد ، الدكتور : الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر (القاهرة ١٩٧٤)

لويس عوض ، الدكتور : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، جزءان (كتاب الهلال ، فبراير وابريل ١٩٦٩)

محمد جلال كشك : الجبهة الشعبية (القاهرة ١٩٥١)
محمد حسن أحمد : الاخوان المسلمون فى الميزان (القاهرة ١٩٤٦)
محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده ، الجزء الثانى (مطبعة المنار بمصر ١٣٤٤ هـ)

محمد رفعت رمضان ، الدكتور : على بك الكبير (القاهرة ١٩٥٠)
محمد عبده ، الشيخ : الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ، الطبعة السادسة (القاهرة ١٣٧٥ هـ)

محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : مصر والسـودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرون التاسع عشر (القاهرة ١٩٥٧)

محمد محمد حسين ، الدكتور : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، جزءان (مكتبة الآداب ١٩٥٦)

محمود فهمى حجازى ، الدكتور : اصـول الفكر العـربى الحـديث عند الطهطاوى (القاهرة ١٩٧٤)

المجمل فى التاريخ المصرى ، الفه بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية آداب القاهرة (القاهرة ١٩٤٢)

نهرو ، جواهر لال : لمحات من تاريخ العالم (بيروت) النرجمة العربية ٠

وايت ابراهيم ، الدكتور : نظـامنا الانتخـابى ، كما هو وكما يجب ان يكون ٠

يونان لبيب رزق ، الدكتور : الحياة النيابية فى مصر عهد الاحتـلال البربطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ (القاهرة ١٩٧٠)

خامسا ـ مراجع اجنبية :

Blunt, W.S. Secret History of the English Occupation of Egypt (London 1907).

Killearn, The Killern Diaries 1934 — 1946 ed. T. Evans.

الفهـــرس

تصـــحيح

خطــأ	صـواب	صفحة	سطر	خطــأ	صـواب	صفحة	سطر
فــام	قــام	٩	١٣	رؤس	رؤوس	٥٥	١٣
ـ	اداء	٢٣	١٢	فــاروق	فــارق	٧٣	٢٠
رؤســـهم	رؤوســهم	٢٣	١٢	ذهب	ذهبت	٦٣	٢٢
حتيقـــة	الحقيقة	٢٣	٨	ايستجيب	ليستجيب	١٤٦	١٣
لاماتة هم	لأماتة همم	٣٤	٢٣	عنـــا	علنـــا	٤٢	٦
فيـــها	فيمـــا	٣٦	١٢				
للمبـــادى	للمبادىء	٤١	١٨				
« نية »	تحذف	٥٠	١٠				

اســـتدراك

يضاف الســـــطر الآتى بين الســــطريين ١٣ ، ١٤ من صـــفحة ٥١

الزرق بدوره لحماية اجتماعاته فى غيبة ضـــمانات الدستور ، وهكذا لبست

رقم الايداع ٨١/٣١٨٦



سنتر إلى الهرم ـ الطانبية ـ جيزة ـ ت : ٨٥٦٨٢٠

هـذا الكتاب

الفكر جزء لا يتجزأ من الواقع الاقتصادى والاجتماعى ، والرابطة بينه وبين هذا الواقع ربطة جدلية ، فكلاهما مؤثر ومتأثر ، والعلاقة بينهما علاقة بين السبب والنتيجة .

والافكار الجديدة لا تظهر اعتباطا ، وانما تظهر استجابة لتحديات تولدها ظروف المجتمع المادية فى مرحلة تاريخية معينة وتفرض انتقاله الى مرحلة أخرى . وبقدر صدق هذه الافكار فى التعبير عن هذه التحديات وقدرتها على نقل المجتمعات الى مرحلة متقدمة ، بقدر ما يقدر لها الصمود فى وجه الافكار القديمة والانتصار عليها .

وفى صفحات هذا الكتاب يرى القارىء نماذج من هذه الافكار التى نشأت فى مصر نتيجة الحاح ظروف اجتماعية واقتصادية أو سياسية تستوجب نقل المجتمع المصرى الى مرحلة متقدمة من تاريخه ، والافكار التى عالجها الكتاب هى : الفكر الليبرالى ، والفكر الاسلامى التجديدى ، والفكر الاشتراكى ، والفكر القومى العربى . وقد الحق بالكتاب عرض شامل ودقيق لعدد من الاعمال الفكرية التى ظهرت فى الاربعينيات من هذا القرن، للمفكرين اليساريين ، وهى اعمال نادرة انقرضت تقريبا .

ومؤلف الكتاب هو المؤرخ الدكتور عبد العظيم رمضان أستاذ التاريخ المعاصر المساعد بجامعة المنوفية ، والكاتب والمحلل السياسى المعروف .

ومن أعماله العلمية : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ــ ١٩٤٥ (ثلاثة أجزاء) ، « عبد الناصر وأزمة مارس » ، « والصراع الاجتماعى والسياسى » ، « والجيش المصرى فى السياسة » ، « وصراع الطبقات فى مصر » .

الناشر
مكتبة مدبولى
٦ ميدان طلعت حرب
ت : ٧٥٦٤٣١

الثمن ٢٢٥ قرش

